نحو العربية

٤

الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة

دراسة تفسيرية

تأليف

دكتور/ محمود عبد السلام شرف الدين

كلية دار العلوم – جامعة القاهرة

الطبعـة الأولى

١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م

دار مرجان للطباعة

٢١ شارع قوصى المتفرع من شارع المواردى بالقصر العينى

تليفون : ٩٨٦٥٥٣

بسـم الله الرحمـن الرحيـم

« ربنـا افتـح بيننـا وبين قومنـا بالحق
وأنت خير الفـاتحين » .

صدق الله العظيم

إهـــــداء

إلى الذى ألف « الكتـاب » فى نحو العربية ، خدمة للغة القرآن الكريم ، فسماه النحويون « قرآن النحو » .

إلى من برهن أن العربية ليست بأب ولا بأم ، وإنمـا هى لسان ، من تكلم به فهـو عربى .

إلى الذى فسر العربية بالعربية ، وفر منها إليها ، فوسـعته ، وأمـدته بروح منهـا .

إلى الفارسى العاشق للعربية ، لغة القرآن ، والإسلام ، والمسلمين ،

إلى « سيبويه » ، وشيخه « الخليل بن أحمد » وتلاميذهمـا من مبكرى النحاة الذين تعمقوا تراكيب العربية ، واستخلصوا أسرارها ، فخلصت لهـم .

إلى النحاة التعليميين والشراح الذين بسطوا قواعد نحو العربية ، فتحولت الدراسة التركيبية على أيديهم إلى نشاط « شكلى » بحت .

إلى بعض لغويينا المعـاصرين الذين يأخذون فكرنا النحوى العربى بمـا انتهى إليه نحاتنا الشكليون فقـط .

إكبارا للأولين ، وإبرازا لجهد الآخرين ، وأملا فى تعـديل موقف بعض المعـاصرين .

أهـدى هـذه الدراسة .

محمـود شرف الدين

كلية دار العلوم ـــ جامعة القاهرة

محتــويات الكتــــاب

بســـم الله الرحمــن الرحيــم

مقــــــدمة

الحمد لله رب العالمين . والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ، سيدنا محمد خاتم النبيين ، أرض اللهم عن الصحابة والتابعين وتابعيهم إلى يوم الدين . بارك اللهم لنـــا فى ذريتنا وعلمنا ، وانفعنا وانفــــع بنـــا يا إله العالمين .

وبعـــــد ..

هـــذه هى الحلقة الرابعة فى سلسلة « نحو العربية » كانت الأولى عن « المركب الاسمى » ، والثانية عن « جمـــلة الفـــاعل بين الـــكم والكيف » ، والثالثة عن « الفعليات » أما هذه فعن « الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة ، دراسة تفسيرية » نسأله تعالى الهداية والرشاد والبركة .

لم يحصر الفكر العربى النحوى نفسه على دراسة ما أســـميه « التركيب الخارجى » للغة ، ذلك الذى تصوره مجموعة من الرســـوم الشكلية الخاصة بالحالات الإعرابية ، والترتيب الحر أو المقيـــــد ، والمطابقة المطلقة أو الجزئية ، والترابط بين عناصر التركيب عن طريـــق الرصف ، أو بعض الأدوات ، بل اهتم مع ذلك بالكشف عما أســـميه « التركيب الداخلى » الذى قد يسمح أحيانا بالتداخل بين الرســـوم السابقة ، تلبية لما أسميه « روح التركيب » المستمد من المعنى ، ونسبة ما بين العناصر .

وقد حاول هذا البحث أن يفسر الإعراب ، والعلاقة بين نمطى التركيب الإسنادى (الفعلى والاسمى) على ضوء من هذا المنهج المزدوج

النظرة ، الثنائى الطابع : فذهب إلى أن تراكيب العربية تحفل بشىء كثير من البدائل والتوازيات والتقابلات ، مما يسمح بوجود « الوسطيات » ؛ فهناك — مثلا — الاسم الخالص ، والفعل الخالص ، وما هو بين بين ، والشكل التركيبى لبعض الجمل قد يلحقها بالنمط الفعلى، لكن نسبة ما بين عناصرها المفردة تجعلها تولى وجهها نحو النمط الاسمى، المفعول الأول فى مجموعة « أعطى » .

فبعض التراكيب تقدم لنا « الفعلية » فى إطار اسمى ، وأخرى تقدم « الاسمية » فى إطار فعلى .

وعلى المعنى تقع المسئولية الكبرى فى التقريب بين النصب والرفع ، أو بين النصب والجر — مثلا — ، وفى عقد أواصر القربى بين المواقع النحوية التى تتقاسمها — عادة — حالات إعرابية تبدو — شكلا — مختلفة، بل إن المعنى يقرب بين العناصر المختلفة فى الصيغة والمدلول . وهذا هو ما تعكسه عبارة ترددت كثيرا فى ثنايا هذا البحث ، ومفادها أن الشكل قد يتغير لكن النسبة تبقى وتثبت . وكلمة « الشكل » يراد بها كل ما يتعلق بالإطار الخارجى للتركيب من عناصر مفردة لها رصف ، وترتيب ، ومواقع ذات حالات إعرابية معينة ، أما كلمة « النسبة » فيراد بها ما يكتسبه العنصر من علاقة نحوية تركيبية كاكتسابه معنى « المفعولية » ، أو معنى « الإضافة » ، كما يراد بها ما بين طرفى الجملة فى نمطى التركيب الإسنادى من علاقة ، أو قد يراد بها معنى داخلى غير ما يشير إليه الضبط الإعرابى لكلمة من الكلمات فى الجملة ؛ بحيث يمكن القول بأن « الشكل » قد يشير إلى موقع ووظيفة ، أما المعنى فيشير إلى نسبة وحقيقة ، كما فى تمييز « النسبة » — مثلا — ، أو المفعول الأول فى مجموعة « اعطى » .

وما سماه « سيبويه » بالمفعول المرفوع ، أو ما سماه المتأخرون بنائب الفاعل من خير أمثلة ثبات النسبة مع تغير الحالة ؛ فمعنى المفعولية موجود مع الرفع ، كما كان مع النصب ، وتسمية « سيبويه » تجمع بين

الشكل « الرفع » والنسبة « المفعولية » • ومن هـذا أمثـلة التنازع فالاسمان المتنازع عليهما يصلح كلاهما للنصب على المفعولية ، والرفـع على الفاعليـة ، فالمرفوع لفظا ومعنى منصوب معنى أيضا ، والمنصوب لفظا ومعنى مرفوع معنى كذلك •

وتبدى تراكيب العربية تشابها كبيرا ، وقرابة حميمة بين حالتى النصب والجر ؛ إذ يجوز نصب كثير من الأسماء وجرها فى التركيب الواحد • وقد رأى النحويون أن النصب ـــ فى علاقته بالجر ـــ كان هو الأصل ؛ فالمجرور مجرور لفظا ، منصوب محلا •

ويبدو أن العربية فى مراحلها النهائية التى وصلت إلينـا ، كانت قد اتجهت إلى نصب كثير من المجرورات ؛ حتى إن النحويين ظنوا أن حالة النصب كانت هى المرادة منذ أول الأمر ، وأن حالة الجر ما كانت إلا غطاء لها ، وتعبيرا مرحليا ارتبط بظاهرة الإضافة •

كما يبدو أن العربية ـــ اعتمادا على وسائل تطريزية أخرى كثيرة، منها حروف المعانى التى يرتبط قسط لا بأس به منها بالحالات الإعرابية المعينة ، والمواقع النحوية المرتبطة أيضا بالحالات ، وقرائن أخرى كثيرة مقالية وحالية ـــ كانت تتجه إلى التخفف من الإعراب • وهـذا ـــ فى نظرى ـــ سر الاكتفاء بعلامتين إعرابيتين فقط لحالات الإعراب الثلاثة لكثير من الأسماء ، علامة للرفع ، وأخرى للنصب والجر (المثنى ، جمع المذكر السالم ، جمع المؤنث السالم ، الممنوع من الصرف) •

والتعدية بحرف الجر قسيم للتعدية بالهمزة ، والتضعيف ، وتلك سمة أخرى من سمات القربى بين النصب والجر • ويبدو أن الأصـل فى التعدية كان عن طريق حرف الجر ؛ فكثير من المفاعيل ينصب على معنى حروف جر (به ، له ، فيه ، معه ، منه) ، كما أن حرف الجـر لا يزال يستعمل مع معمول الفعـل المتعـدى المتقدم عليه ، ومعمـول المشتقات من الأفعال المتعـدية •

وتتخفف العربية من حرف الجر على ثلاث طرق ، إما بذكر بديل له ، أو بعدم ذكر بديل ، وجر الاسم كما كان يجر مع وجوده ، أو عدم ذكر البديل ونصب الاسم ، فيبدو الاسم المنصوب عن طريق نزع الخافض شبيها بأخيه الذى ولد منصوبا ، لكن النحويين العرب حرصوا على تبيين الفرق بينهما بطريقة تدفع شداة علم العربية إلى إكبارهم ؛ فالنصب على نزع الخافض كان عندهم فى محل وسط بين المفعول به الخالص ، والأسماء المجرورة الخالصة .

وثبات النسبة لا يلحظ فقط مع تغير الحالات الإعرابية داخل الجملة الفعلية فقط ، بل يلحظ كذلك فى التقارب بين نمطى تركيب الإسناد ، وهذا أمر أدركه النحويون العرب ، مما يؤذن بأنهم كانوا أميل إلى رصد العلاقة الداخلية بين طرف الإسناد فى النمطين منهم إلى رصف الملامح الشكلية فالخبر — مثلا — فى الجملة الاسمية متأخر فى الوجود — شكلا — ، لكنه متقدم فى القصد والنسبة ؛ لأنه محط الفائدة ، وهذان هما الاعتباران اللذان يتوزعان أفكار هذا البحث : اعتبار الشكل (مبتدأ + خبر) واعتبار النسبة (خبر + مبتدأ) . وعن طريق الاعتبار الأخير يتقارب نمطا التركيب ، ويصبح لقول النحويين إن المبتدأ والفاعل مرفوعان على « الفاعلية » مدلوله ومغزاه .

وفى ضوء من هذا التقارب كذلك ، يمكن الحديث عن المعنى الفعلى فى الجملة الاسمية ، وهو معنى يصل إليه المحلل بمجهود استنباطى غير معقد أو مشكل ؛ إذ هو يحصل عليه إما من المبتدأ فقط ، أو من الخبر فقط ، أو من الجملة كلها ؛ فالتركيب — إذن — ينتمى شكلا إلى نمط معين وينتسب نسبة إلى نمط آخر ؛ لأن المعنى يتم ويتضح على الرغم من عدم توفر الأركان الشكلية لنمط جملة المبتدأ والخبر ؛ فالمبتدأ الذى لا يحتاج إلى خبر ، أو الذى لا يبحث عن خبر ، أو الذى لا يجد خبرا ، لا يتم المعنى به إلا إن افترضنا أن العمق التركيبى لهذه التراكيب هو النمط الفعلى لتركيب الإسناد .

واستخلاص المعنى الفعلى من الجمل الاسمية ، لا يصحبــه تغيير شكلى فى العناصر المفردة • وقد لجــأ العرب إلى تغيــير فى الجمــلة الاسمية تحولت به إلى مفرد ؛ وتحول الكلام كله من جملتــين : فعلية واسمية إلى جملة واحدة فعلية ، فبدت الجمــلة الاسمية وقد صــارت عنصرا مفردا فى جملة فعلية •

وكثير من الجمل تكون اسمية إن رفع عنصر فيها ، وفعلية إن نصب ذلك العنصر ، والرفع يحمل معنى الدوام والاستمرار ، والنصب يحمــل معنى التغير والانقطاع • وغالبا ما يصحب هذا التخفف من الأفعــــال وهو أمر مبناه على التسهيل ؛ فإن العرب لما لم تلزم نفسها بوضــع تركيبى معين : جملة فعلية أو اسمية ، أعطت لنفسها الحرية فى نطــــق كلماتها ، فاعتبرت مرة من نمط ، وأخرى من نمــط آخر ، تبعــا للحركة الإعرابية ؛ لأن النمطين فى العمق التركيبى العربى ، يكادان يحلان محلا واحدا متقارب المكانة إن لم يكن متساويها •

وباب الاشتغال فى النحو العربى يمثل عندى ظاهرة تركيبية ، اتخذ النصب فيها دليل « الفعلية » والرفع أمارة « الاسمية » • والفرق بين الاشتغال والأمثلة الأخرى ، أن مبرر النصب على « الفعلية » والرفــع على « الاسمية » فيها هو التخفف من الفعل ، أما فى الاشتغال فإن الفعل يوجد ، لكن الازدواجية فى الإعراب ، والثنائية فى النمط التركيبى مردهما إلى تأخر الفعل عن الاسم واشتغاله بضميره أو بملابسه •

ورفع الاسم فى بعض تراكيب الاشتغال مســألة شكلية بحتــة ؛ لأن المعنى يبقى على المفعولية تماما ، كما يرفــع المفعول به لنيابتــه عن الفاعل والمعنى باق على المفعولية ، أو ينصب الخبر فى باب « كان » ، أو ينصب الاسم فى باب « إن » والمعنى باق على « العمدية » ؛ فالشكل قد يتغير ، لكن النسبة بين العناصر تبقى وتثبت •

ويلفت نظر شداة علم العربية أن النحويين الشراح خاصــــة من جاء منهم بعد « ابن مالك » بو بوا لنواسخ المبتدأ والخبر فى مكان وسط

بين جملة المبتدأ والخبر ، وجملة الفعل والفاعل ، وجاءت تقريراتهم التفصيلية الشارحة تؤيد أو تبرر هذا التبويب الثلاثى •

فالإطار التركيبى الشكلى لجملة المبتدأ والخبر مع النواسخ الفعلية يلحقها بجملة الفعل والفاعل والمفعول مرة (كان — كاد) وبجملة الفعل والمفعول والفاعل أخرى (إن ، لا النافية للجنس) ، وبجملة الفعل والفاعل والمفعول والمفعول مرة ثالثة (ظن) ، لكن العلاقة الداخلية بين عناصر الإسناد الرئيسى فى جمل النواسخ تختلف اختلافا جوهريا عن العلاقة بين عناصر جملة الفاعل بأنماطها السابقة ، فهذه الجمل — إذن — صورة تركيبية فعلية لتراكيب اسمية ؛ فنسيج التراكيب اسمى ، ملون مع النواسخ بألوان فعلية شتى أظهر ما تكون عليه مع كاد ، وظن ، وكان بالترتيب السابق لأسباب تكفل البحث بإبدائها •

جمل النواسخ — إذن — تنتمى شكلا إلى جملة الفعل والفاعل ، لكنها تنتسب عمقا وحقيقة إلى جملة المبتدأ والخبر ، وقد بدا هذا الجمع بين اعتبارى الشكل والنسبة فى أن « سيبويه » ألحق مرفوع « كان » مرة بالفاعل ، وأخرى بالمفعول الأول مع « ظن » ؛ وهذا هو المنهج الذى أرتضيه فى الدراسة النحوية التركيبية ، المنهج المزدوج المهمة الذى يصف التركيب من الخارج بغية تحديد إطاره ونمطه ، ثم ينفذ بعد هذا إلى ما فى داخل الإطار بغية رسم العلاقات وتحديد النسب، المهمة الأولى تركز اهتمامها على الشكل ، أما الثانية فتستضىء بما عليه روح التركيب ونفسه ؛ فاسم « كان » كالفاعل شكلا ؛ لأنه مرفوع مثله ، لكنه « روحا » ونسبة كالمفعول الأول مع » ظن » وإن كان الأخير منصوبا ؛ لأنهما ملحقان بالمبتدأ •

ومن حيث الأثر الدلالى أو المعنوى الذى تكتسبه الجملة بدخول الناسخ لاحظت أن « كاد » — مثلا — تقدم ما يمكن تسميته « بالفعل المركب » ؛ لأنها تتداخل مع خبرها الفعل المضارع فى وحدة دلالية فعلية ، فجانب الحدث فى الجملة مزيج من كاد والخبر • وكان «الرضى»

قد ذهب إلى أن « كان » مع خبرها يشكلان وحدة واحدة ، وبهذا تفترق عن الفعل المتعدى نحو « ضرب » واللازم نحو « ذهب » ؛ إذ جانب الحدث معهما بسيط لا مركب .

ومن حيث الأثر الإعرابى للنواسخ ، أثبتت مصادر النحو الأولى أن جمل النواسخ صور بديلة عن :

ضمير الشأن + المبتدأ + الخبر

وأن النواسخ كانت تدخل على الصورة السابقة ، ثم تخفف مـــن الضمير فتولدت الصور التطريزية التالية :

١ ـــ رفع + نصب مـــع كان

٢ ـــ نصب + رفع مـــع إن

٣ ـــ نصب + نصب مع ظن

وهى الاحتمالات التركيبية البديلة لصورة :

رفع + رفع مع جملة المبتدأ والخبر

وقد فسرت هذه الصور التطريزية على أن المنصوب مع « كان » أشبه المفعول به مع نحو « ضرب » والحال مع نحو « ذهب » ؛ فبعضهم أعربه حالا ؛ لتصبح الجملة عنده فعلية خالصة .

ولما نصب المبتدأ مع « ظن » نصب معه الخبر مطابقة له ؛ لأنه هو هو ـــ ذهب الكوفيون إلى أن الخبر مرفوع كما رفع المبتدأ ؛ لأنهما ســـــواء ـــ .

لم يبق ـــ إذن ـــ من الصور البدياة المحتملة عقليا فى مقـــابل صورة الرفع مع الرفع إلا صورة النصب مع الرفع ، وهـــذا هو ما كان مـــــع « إن » .

كما يمكن أن يفسر نصب اسم « إن » على أنه نتيجة لتركبها معه ، والتركيب يستدعى الفتح ؛ فإن وما بعدها شكلا معا ما يمكن أن يسمى « بالمبتدأ المركب » الذى أخبر عنه بمرفوع ، ولعل هذا ما جعل الكوفيين يذهبون إلى أن « إن » لم تعمل الرفع فى الخبر • ويقال هذا كذلك على « لا » النافية للجنس مع اسمها ، وهذا — فى نظرى — هو وجه الشبه الحقيقى بين الأداتين ؛ وإلا فالفروق بينهما كثيرة •

والحق أن فكرة التركيب المشار إليها هنا أمدنى بها « سيبويه » ؛ إذ تحدث عن « إن » فى سياق حديثه عن كم المركبة مع ما بعدها ، والعدد المركب مع ما بعده ، ولا النافية للجنس المركبة مع ما بعدها •

وعن طريق اعتبار « إن » واسمها ، وحدة مركبة يخبر عنها بمرفوع ، نتجنب ما انتهى إليه النحاة الشكليون من تشبيههم المنصوب بعد « إن » بالمفعول ، والمرفوع بالفاعل ؛ ففى هذا الإلحاق تعبد بالشكلية، وجحود لما بين عناصر التركيب من نسب وعلاقات ؛ إذ كيف يلحق المنصوب وهو المسند إليه بالمفعول ؟ ثم كيف، يكون الخبر ، الذى يوازى « الفعل » مشبها بالفاعل ؟ •

وأثناء حديث « سيبويه » عن أمثلة الاسم المركب ، وفتح الأسماء إن ركبت ، تحدث عن « المنادى » ، وانتهى إلى أنه بنى على الضم تشبيها له بـ « قبل » و « بعد » المقطوعتين عن الإضافة ، فإذا ما أضيف أو أشبه المضاف نصب ، كما تفتح « قبل » و « بعد » إذا أضيفتا ؛ نظرا لطول الكلام بالإضافة • وأخيرا ألحق « سيبويه » المنادى المبنى على الضم بالمبتدأ أو الفاعل المرفوعين ، فألحقت — تكميلا لدائرة التشبيه — المبتدأ المنصوب ، أو المبنى على الفتح بالمنادى المنصوب بجامع طول الكلام وامتداده فى كل •

ولقد نسجت من خطرات « سيبويه » ما يمكن أن يكون نظرية تفسيرية تفسر بها حالات الإعراب فى اللغة ؛ فالفاعل يرفع ، وكذا المبتدأ ويوافقه الخبر أو يطابقه ؛ إذ هما سواء ؛ لأن هذه الأشياء إنما تكون

قبل أن يطول الكلام ويمتد ؛ فالفعل والفاعل كالكلمة الواحدة ، والمبتدأ والخبر عدلان للفاعل والفعل ، فإذا ما طال الكلام بذكر المفعول أو غيره ينصب ما طال به الكلام ، وإذا ما طال المبتدأ « بإن » أو بلا النافية للجنس ، نصب أو فتح ، تماما كما يضم المنادى المفرد العلم ، وينصب غيره ؛ لأن الأول غير طويل ، والثانى طويل ، أما جر الأسماء فيتم للتفرقة بينها وبين المنصوبة ، وكأن نظرية الطول أو الامتداد ، ينبغى تكملتها بمبدأ مراعاة القيم الخلافية ، على أن النحويين ذهبوا إلى أن المجرور منصوب محلا .

وفكرة تركب « إن » مع اسمها ، وتشكيلهما معا وحدة واحدة ، جعلت النحويين يجمعون أن التركيب كله جملة اسمية خالصة ، ووجود الفعل والفاعل قبل الوصول إلى المفعولين « ظن » جعل النحويين يجمعون على أن التركيب كله جملة فعلية خالصة ــ تعالج « ظن .. » فى آخر النواسخ ، وقبل باب الفاعل ، مما يشير إلى أنها تولى ظهرها لجملة المبتدأ والخبر ، وتتوجه نحو جملة الفعل والفاعل ــ ، أما جملة « كان ، وكاد » فقد سبب جانب الفعلية فيهما كثيرا من الجدل حول انتمائهما التركيبى ، وقد أخذ هذا البحث على عاتقه تحرير هذا الجدل ، وتحديد وجهات نظر أصحابه ، مرتضيا أن مثل هذه التراكيب ينبغى أن ينظر إليها فى ضوء من فكرة تغير الشكل مع ثبات النسبة .

وأخيرا :

أرجو أن تعاد قراءة الفكر النحوى العربى على أنه مجهود تفسيرى ، جمع بين الوصف الشامل المستوعب لكل دقائق ظواهر التراكيب ، والتعمق المتأنى المتأمل لما فى داخلها ؛ فإنه إن بدت التراكيب متباعدة سطحا ، لقد اقتربت عمقا ؛ لأن هناك روحا داخليا ، ونفسا تركيبيا يربط بينها حتى إنه يمكن الحديث عن نصب وجر لشىء واحد ، أو عن

تركيب اسمى فعلى معا ؛ فالعبرة للمعنى ، والمرجع لنسبة ما بين الكلمات بعد التعرف على أشكالها ؛ فما الأخيرة إلا لخدمة الأولى ، والنحـــو فى الحقيقة ـــ كما تقدمه كتب الأصول وأمهات العلم ـــ هو نحو النســـبة لا الشكل ؛ فالأشكال تتغير لكن النسب تثبت ، وهذا هو سر التقـــارب الداخلى العميق ، رغم التباعد الخارجى السطحى .

« وما توفيقى إلا بالله ، عليه توكلت وإليه أنيب » .

محمـــود شرف الدين
الـــدقى

١٠ شوال ١٣٠٤ هـ

٩ يوليو ١٩٨٤ م

مداخـــــل

١ ــ ما النحـــو ؟

عرف « ابن جنى » النحو بقوله : هو انتحاء سمت كلام العــرب فى تصرفه من إعراب وغيره ، كالتثنية والجمــع ، والتحقير ، والتكسير والإضافة ، والنسب ، والتركيب وغير ذلك » (١) ٠

فابن جنى حين ذكر أنواعا كثيرة للتصرف فى كلام العرب ، جعل التصرف فى الاعراب قسيما لأنواع التصرفات الأخرى ، ومن بينهــا التركيب ٠

والحق أن الأخير ، أعنى « التركيب » أشد خطرا مما ذكر ابن جنى فبه يفترق علم النحو عن غيره من العلوم اللغوية ٠ واللغويون المحدثون يذهبون إلى أن النحو هو الدراسة الأفقية للغة ، بمعنى أن كلمات اللغــة حين تتجاور لتشكل تراكيب تظهر فى صورة أفقية ، على النحــوى أن يكتشف العلاقات النحوية المختلفة التى تربط بين كلماتها ٠

وهم حين يصورون النحو بهذه الطريقة يفرقون بينه وبين نوع آخر من العلوم اللغوية يهتم بدراسة اللغة دراسة رأسيـــة ، تنظر إلى كلمات اللغة من حيث هى قوائم مختلفة من الصيغ ، فهناك صيغ للتثنية وأخرى للجمع ، والنسب ، وهكذا ، والعلم الذى يدرس اللغة من الجانب الأخير هو علم « الصرف » ٠

فابن جنى — إذن — فى كلامه السابق يجمع بين علمين أساسيين من العلوم اللغوية ٠ ومن الممكن اعتبار العلمين شقى الدراسة التركيبية للغة ، على أن يكون المراد بهذه الدراسة تحليل صيغ المفردات من ناحية

---

(١) الخصـــائص جـ١/٣٤

والتعرف على الوسائل الصرفية المختلفة من سوابق ، ولواحق، وحواشى التى تتخذها اللغة وهى تصوغ كلماتها ، كما يكون المراد بها التعرف على الوسائل التركيبية التى تتبناها اللغة أثناء رصفها لهذه الصيغ المفردة فى تراكيب أكبر ، وما قد ينشأ أثناء التركيب من مطابقة بين العناصر المفردة وترتيب بينها ، واختيار لحالة إعرابية معينة ، وهكذا •

والتداخل بين شقى الدراسة التركيبية فى غنى عن أن ننبه إليه ؛ فبعض اللواحق علامة صرفية ونحوية معا ، ومن هذا لاحقة التثنية ، وجمع المذكر السالم ؛ فهى دالة على المتغير فى العدد ، كما أنها علامة للحالة الإعرابية ، وتحويل الفعل من المبنى للمعلوم إلى المبنى للمجهول يكسبه تصرفا تركيبيا جديدا •

والتصرف التركيبى عامة ، والنحوى منه خاصة أشد أنواع التصرفات اللغوية خطورة ؛ فلا يتجسم الفرق بين اللغات إلا عن طريق تراكيبها النحوية •

٢ ــ الإعراب وتركيب الإسناد :

والتصرف الإعرابى فى اللغة العربية يذكر دائماوالتصرف التركيبى فهما وجهان لعملة واحدة، أو هما معا كالحلقة المفرغة لايدرى أين طرفاها: « فالمقصود الأهم من علم النحو معرفة الإعراب الحاصل فى الكلام بسبب العقد والتركيب » (١) •

فالعلاقة بين الإعراب ، والتركيب هى علاقة المسبب بالسبب ، فالإعراب لا يتصور إلا فى تركيب ، أولا يحدث فى الكلام إلا بعد تركيبه وعقده •

ولم يفت النحويين تحديد القدر المقصود من الكلام ، والذى به

---

(١) شرح الكافية جا/٧ ، ٨

يتم التركيب فالإعراب ؛ « فالكلام ما يتضمن كلمتين بالإسناد ، والمراد بالتضمن تركبه منهما وكونهما جزئيه »[١] .

فأقل ما يكون عليه الكلام التام المفيد المركب كلمتان بينهما علاقة الإسناد وهذا هو تركيب الإسناد الذى شرحه « ابن يعيش » بقوله : « أن تركب كلمة مع كلمة تنسب إحـــداهما إلى الأخرى ... أو تعلق إحــــداهما بالأخرى على السبيل الذى يحسن به موقع الخبر وتمام الفـــائدة » (٢) .

والإسناد قد يكون أصليا كما فى نحو :

أفلح المؤمن أو المؤمن مفلح

وقد يكون غير أصلى ، كما فى إسناد المصدر ، واسمى الفـــاعل ، والمفعول ، والصفة المشبهة ، والظرف ؛ فإنها مع ما أسندت إليه ليست بكلام . وأما نحو :

أناجح المحمـــدان ؟

فلكونه بمنزلة الفعل وبمعناه ، كما فى أسماء الأفعال ، كما يكون مقصودا متركبا لذاته — كما سبق — وقد لا يكون كذلك ، كما فى :

١ — الإسناد فى خبر المبتدأ إذا كان جملة .
٢ — الإسناد فى جملة الصفة .
٣ — الإسناد فى جملة الحال .
٤ — الإسناد فى جملة الصلة .
٥ — الإسناد فى جملة المضاف اليه .
٦ — الإسناد فى الجملة القسمية ؛ لأنها لتوكيد القسم .
٧ — الإسناد فى الجملة الشرطية ؛ لأنها قيد فى الجزاء (٣) .

---

(١) شرح الكافية جـ١/٧ ، شرح المفصل جـ١/٢٠
(٣) شرح الكافية جـ١/٨
(٢) شرح المفصل جـ١/٢٠

٣ ــ بسط إيضــاح :

والاقتباس السابق ثر ، يتحمل كثيرا من البسط ، والإيضاح :

(أ) كلتا الجملتين الفعلية والاسمية ،تقدم مثالا لما سمى بالإسناد الأصلى وهذا يعضد ما سوف أثبته بعــد من التقارب الوثيــق لنمطى تركيب الإسناد فى اللغة العربية .

(ب) الإسناد فيما سميته فى كتابى « الفعليات » : « الفعليات لفظ ومعنى » (١) أى المصدر والمشتقات التى تعمل عمل الفعل بالشروط التى ذكرها النحويون إسناد غير أصلى ، كما فى قوله تعالى :

« الله خالق كل شىء (٢)

« هــذا خلق الله » (٣)

فعلاقة الإسناد الأصلى فى الآيتين السابقتين، هى مابين « خالق » ولفظ الجلالة فى الآية الأولى ، وبين خلق » واسم الإشارة فى الثانية .
أما العلاقة بين « خالق » والضمير المستتر بها ، وبين « خلق » ولفظ الجلالة بعده ، فعلاقة إسناد غير أصلية .

وقد سمى أحد أساتذتى ــ رحمه الله ــ هذا النوع من التراكيب « بشبه الجملة » (٤) ، وذهبت فى كتابى « الفعليات » إلى اعتبــــارها تركيبا « محايدا » لأن لاسم الفاعل والمصدر ــ مثلا ــ علاقة اسمية بما قبلهما ، لكن علاقتهما بما بعدهما هى علاقة الفعل بما بعده ؛ فهى لهذا تراكيب وســط (٥) .

---

(١) الفعليــات ٧٧ــ٢٧٧
(٢) الزمــر ٦٢
(٣) لقمــان ١١
(٤) النحو الوافى جـ١/٣٤٧ ، شرح الكافية جـ١/٢١٣
(٥) الفعليــات ١٣١ ، ١٤٨ ، ١٥٦

(جـ) تعريج « الرضى » على تركيب اسم الفاعل الذى أتى بعده فاعل سد مسد الخبر ، وذهابه إلى أنه بمنزلة الفعل ومعناه إشارة ذكية إلى ما يمكن أن أسميه « المنهج المعنوى » فى الدراسة النحوية ؛ فوراء الملامح الشكلية يكمن دائما العمق التركيبى المردود إلى المعنى ، وهــذه مسألة تحتاج إلى تتبع واستقصاء .

والحق أن روح هذا المنهج هى عصب هذا البحث ؛ فإن كثيرا من الآراء النحوية لا يغنى القارىء ولا يسمنه من جوع حين تحاول تبرير الملامح الشكلية للتراكيب ، فإذا ما استدعى جانب المعنى ، حلت المشاكل من قريب ، وظهر بهذا غور للغة ثر غنى .

ولم يفت النحويين العرب لجوء ملموس إلى هذا المنهج ؛ إذ قد تنبهوا إليه فى أماكن متفرقة مبثوثة ، والباب مفتوح للباحثين لتجميع شذرات هذا المنهج الذهبية ، وتقديمها لقراء نحو العربية ، حتى يدرك المهتمون بالنحو أنه لم يكن شكليا بحتا .

مثـــــال :

ولعل مما يثبت أن اللجوء إلى غور التراكيب وعمقها أثناء تحليلها فيه منجى من كثير من المشاكل أن إعراب النحاة الشكليين لمثال :

أناجح أخــواك ؟

من أن : ناجح مبتدأ ، وأخواك فاعل سد مسد الخبر ، على الرغم من أن فيه اعترافا بالبعد المعنوى لكلمة « ناجح » بدليل اعتبــــارهم « أخواك » فاعلا لها ، فيه إشكال كبير ؛ إذ فيه قول بجواز اجتماع :

مبتدأ + فاعل

فى الجملة العربية ، وهذا أمر إد فى اللغة التى ليس فيهـــا إلا النمطـــان :

فعـل + فاعل أو مبتـدأ + خبر

وكلام الرضى من أن هذه الجملة بمنزلة الفعل والفاعل، فيه منجى من الوقوع فى المفارقة السابقة .

ومحاولة التعرف على العلاقات النحوية بين عناصر التراكيب عن طريق الوقوف على الوشائج المؤسسة على مدلول هذه العناصر ومضمونها، تعطينا بعدا تركيبيا جديدا للغة ، من الممكن تسميته «بالتركيب الداخلى» ؛ الأمر الذى يجعلنا ننظر إلى كل تركيب نظرتين : أولاهما : للتعرف على عناصره التى كونت إطاره الشكلى ، وثانيتهما : لقراءة حقيقـة العلاقة التى تقدمها مضمونات هذه العناصر .

والنحوى فى النظرة الأولى يواجه تركيبات خارجية وأطرا شكلية لكنه فى النظرة الثانية يكتشف تركيبات داخلية .

وكلام « ابن يعيش » التالى يمثل النظرة الثانية ، قال : « اعلم أن قولهم : أقائم الزيدان ، إنما أفاد نظرا إلى المعنى ؛ إذ المعنى : أيقوم الزيدان ، فتم الكلام لأنه فعل وفاعل ، وقائم هنا اسم من جهـة اللفظ وفعل من جهة المعنى » (١) .

وإذا كان « ابن يعيش » أدخل المثال فى تراكيب الجملة الفعلية ، فإن « الرضى » أخرجه من الجملة الاسمية ؛ فقد ذهب إلى أن « النحاة تكلفوا إدخال هذا فى حد المبتدأ ، فقالوا : إن خبره محذوف لسد فاعله مسده ، وليس بشىء بل لم يكن لهذا المبتدأ أصلا من خبر حتى يحذف ، ويسد غيره مسده ، ولو تكلف له تقدير خبر لم يتأت ؛ إذ هو فى المعنى كالفعل والفاعل لا خبر له ، فمن ثم تم بفاعله كلاما ، ولهذا أيضا لا يصغر ولا يوصف ولا يثنى ولا يجمع » (٢) .

وإلى هذا يذهب « ابن الشجرى » أيضا ، يقول : « ارتفع أخوك فى قولك أذاهب أخوك ارتفاع الفاعل بإسناد الفعل إليه فى قولك : أيذهب

---

(١) شرح المفصل جـ٢/٦٧ ؛ التعليقات ١٩ ، ٢٠

(٢) شرح الكافية جـ١/٨٧

أخوك • ولما تنزل اسم الفاعل منزلة الفعل ، وارتفع الاسم بعده على حد ارتفاعه ، أغنى ذلك عن تقدير الخبر ، ولم يصح الإخبار لا لفظـــا ولا تقديرا ، كما لا يصح الإخبار عن الفعل » (١) •

فابن الشجرى لم يقرب المثال من الجملة الفعلية فقط اعتمادا على المعنى ، بل إنه قطع كل وشيجة تربط بينه وبين الجملة الاسمية ؛ فالإخبار لا يصح لا فى اللفظ ولا فى التقدير ، كما لا يصح الإخبار عن الفعل •

(د) أنواع التعلق :

حديث « الرضى » عن الإسناد غير المقصود لذاته ، محاولة طيبة لتقديم الكلام ذى الإسناد المتعدد ، وهو ما يسميه النحـــاة المعاصرون بالجملة المركبة ، تلك التى يكون فيها أكثر من إسناد ، أحدها : رئيسى ، وما سواه معتمد عليه وهذا حديث رائد مبتكر فى نحو العربية•وللنحويين العرب بهذا الصدد تفرقة طريفة بين ما يسمى بالـــكلام ، وما يسمى بالجملة •

فالجملة : ما تضمن الإسناد الأصلى ، سواء كانت مقصودة لذاتها أولا ، كما فى :

١ — محمد ناجح ٢ — محمد أخوه ناجح

فالجملة الأولى فيها إسناد أصلى ، مقصود لذاته ،و « أخوه ناجح» فى الثانية إسناد أصلى غير مقصود لذاته ، بل هو مسند إلى « محمد » • أما الكلام فما تضمن الإسناد الأصلى ، وكان مقصودا لذاته (٢) •

فالجملتان السابقتان كلام، إلا أن الأولى كلام وجملة معا ، وأخوه ناجح فى الثانية جملة وليس بكلام • فكل كلام جملة ولا ينعكس (٣) •

---

(١) الأمالى الشجرية جا/٣٢١
(٢) شرح الـــكافية جا/٨ ، همع الهوامع جا/١٢
(٣) السابق ، نفس الصفحة

وحسب التفرقة السابقة يوجد فى العربية ماهو وسط بين الكلام والجملة وذلك إسناد المصدر لما بعده فى نحو :

١ — أعجبنى زيارة محمد أخاه ٢ — أعجبنى زيارة محمد أخوه

من إضافة المصدر إلى فاعله مرة ، وإلى مفعوله أخرى (١) •

وحديث النحويين عن أنواع الإسناد الأصلى وغير الأصلى ، والمقصود لذاته وغير المقصود ، ينبغى أن يوضع فى إطار حديثهم عن أنواع التعلق النحوى الموجود بين كلمات اللغة • وبهذا الصدد فإنهم يقسمون أنواع التعلق إلى ثلاثة أنواع :

١ — الإسناد ٢ — الإضافة ٣ — التوابع

ولكل نوع من الأنواع الثلاثة السابقة تفريعات وأقسام :

الإســـناد :

١ — أصلى مقصود لذاته نحو :

محمد ناجح ، نجح محمد ، وهذا هو الجملة أو الكلام •

٢ — أصلى غير مقصود لذاته مثل :

خبر المبتدأ — الصفة — الحال — الصلة — المضاف إليه — الجملة القسمية ، الجملة الشرطية ، وهذا هو الجملة فقط •

٣ — غير أصلى وذلك إسناد :

المصـــدر — اسم الفاعل — اسم المفعول — الصفـــة المشبهة — الظرف — وهذا وسط بين الجملة والكلام •

---

(١) شرح الكافية جـ١/٨

الإضـــافة :

١ — إضافة محضة تكسب المضاف تعريفا أو تخصيصا أو أشياء أخرى كالتأنيث فى إضافة المذكر إلى المؤنث — مثلا — •

٢ — إضافة غير محضة لا تكسب المضاف تعريفا ولا تخصيصا بل تكسبه تخفيفا ، وتلك هى إضافة الوصف الصريح [اسم الفاعل — صيغ المبالغة — الصفة المشبهة — اسم المفعول] إلى معموله •

التـــوابع :

وهذه هى النعت والعطف والتوكيد والبدل :

وأنبه هنا إلى أن هذا التقسيم هدفه رسم الحدود بين العـــلاقات التركيبية المختلفة ، والوقوف على الفروق بين أنواع هذه العلاقات ؛ فمن حيث اللفظ — مثلا — علاقة اسم الفاعل بالمجرور بعده هى عـــلاقة المضاف بالمضاف إليه ، أما من حيث المعنى ، فهى علاقة إسنادية ؛ لأنه يتعلق به تعلق الفعل بمعموله • ومن حيث اللفظ — أيضا — لا فرق بين الإضافة المحضة وغير المحضة ؛ فالمضاف إليه مجرور معهما ، لكن معنى الإضافة يختلف من واحدة لأخرى •

بل إن أمثلة الإضافة المحضة تختلف فيما بينها تبعا للمضمون الذى تعبر عنه الإضافة من كونه مرة بمعنى « اللام » وأخرى بمعنى « من » وهكذا ؛ فهناك وراء الرسوم الشكلية مدلولات ضمنيةقد تتفق أو لاتتفق مع هذه الرسوم ومهمة النحوى التعرف على العلاقة بين عناصر التركيب من جهة اللفظ مرة ، والعلاقة بين التركيب اللفظى أو الخـــارجى وبـــين التركيب العميق أو الداخلى أخرى •

٤ — عناصر تركيب الإسناد :

كما بين النحويون القدر الذى يكون عليه الكلام فى اللغة ، بينـــوا

أنواع الكلمات التى ينسج منها الكلام ، فيتحقق بها الإسناد والإفادة ، ولذلك نراهم يربطون بين أجزاء الكلم الثلاثة : الاسم ، الفعل ، الحرف، وبين جزء رابع فيقولون : « أحد أجزاء الكلام هو « الحكم » أى الإسناد الذى هو رابطة ، ولا بد له من طرفين :

مسند + مسند إليه .

والاسم يصلح لكونه مسندا ومسندا إليه ، والفعل يصلح لكونه مسندا لا مسندا إليه ، والحرف لا يصلح وحده لأحدهما .

والتركيب العقلى الثنائى بين أجزاء الكلم الثلاثة لا يعدو ستة أقسام :

١ — اسم + اسم ٢ — اسم + فعل ٣ — أسم + حرف

٤ — فعل + فعل ٥ — فعل + حرف ٦ — حرف + حرف

فالاسمان يكونان كلاما لكون أحدهما مسندا والآخر مسندا إليه ، وكذا الاسم مع الفعل ، بصرف النظر عن مركز الفعل ؛ لكون الفعل مسندا والاسم مسندا إليه .

والاسم والحرف فقط لايكونان كلاما ، إذ لو جعلت الاسم مسندا لخلا الكلام من المسند إليه ، والعكس صادق . وما حكى عن العرب من أنهم إذا قيل لهم : إن الناس ألب عليكم فمن لكم ؟ قالوا : إن زيدا وإن عمرا بذكر الحرف « إن » والاكتفاء بالاسم منصوبا بعده ، فعلى تقدير : إن لنا زيدا ، وإن لنا عمرا .

والكوفيون يأبون حذف خبرها إلا مع النكرة ، حملا على « لا » التى لنفى الجنس كما فى : لا بأس ، لا شك ، أى عليك ، فكما أن « لا » تختص هنا بالنكرات ، فكذلك انما تشبهها نقيضها » (١) .

---

(١) الخصائص جـ٢/٣٧٤

بل إن الحرف وحده قد يعبر عن معنى تام عن طريق التقدير ، كالحرف « نعم » إجابة عن نحو :

أمحمد نجح ؟ ، أنجح محمد ؟

إذ جزآ الكلام هنا مقدران (١) .

والفعل مع الفعل ، أو مع الحرف ، لا يكون كلاما لعدم وجود المسند إليه وكذا الحرف مع الحرف لخلو الكلام من طرفيه : المسند إليه والمسند . وهكذا لا يتأتى ولا يتيسر الإسناد إلا بين اسمين ، أو اسم وفعل (٢) .

وسواء كان طرفا الإسناد اسمين ، أو فعلا واسما ، فمن الواضح أن النحويين ساووا بينهما ؛ فما سمى بالجملة الاسمية يشابه ما سمى بالجملة الفعلية . وسوف يكون لهذا الملحظ اعتباره الفائق من بعد .

٥ ــ ما وراء الشكل :

العلاقات التركيبية بين كلمات الجمل فى اللغة العربية تصورها رسومات شكلية تعبر عن نفسها بأكثر من طريقة : فهناك الترتيب المعين للكلمات واحتلالها مواقع معينة ، تتفاوت بين المرونة والتقييد . وهناك المطابقة بين هذه الكلمات فى صورة مطلقة أو جزئية ، وهناك مع هذين الحالات الإعرابية التى تكتسبها الكلمات فى مواقعها النحوية المختلفة . ومن هذا أيضا الترابط بين هذه الكلمات الذى توفره مجموعة من العناصر المفردة كاسم الإشارة والضمير واسم الموصول وأل العهدية ، وأدوات الشرط ، إلى جوار التلاحم التركيبى الرصفى الذى تأتى عليه الكلمات ، ثم هناك النمط التركيبى المعين الذى يكون إطارا للتركيب كله كأن تكون الجملة اسمية مرة أو فعلية أخرى ، وهكذا .

---

(١) شرح الكافية جـ١/٨

(٢) شرح المفصل جـ١/٢٠ ، شرح الكافية جـ١/٨

ومع هذه الرسومات الشكلية ، نجد فى اللغة رخصا تركيبية تخطت بها هذه التحديدات توظيفا لمضمون التراكيب ، وخدمة للمعنى فى آن واحد • فالفروق الحاسمة بين بعض الحالات الإعرابية قد تتضاءل بحيث قد تبدو إحداها عمقا للأخرى وأساسا لها ، وتبدو الثانية كأنها غطاء للأولى أو سطح لها • ونمطا التركيب الإسنادى قد يتقاربان بحيث لا يصبح الفرق بينهما إلا فرقا فى المركز الذى ترد فيه عناصر التركيب؛ واعتبارات المطابقة فى النوع أو العدد قد تتجاوز إلى حين خضوعا لاعتبارات معنوية ، وهكذا •

وهذه الرخص التركيبية أمارة على أن اللغة العربية عرفت المرونة كما عهدت التحديدات ، ورسمت الحدود لكنها لم تقفل الباب دون التلون التركيبى والتنوع الأدائى • وهى فى رسمها للحدود ، وفى قبولها التحرك المنظم من هذه الحدود وإليها ، كانت تضع نصب أعينها هدفا واحدا لم تحد عنه ، ذلكم هو هدف « النسبة » بين العناصر المفردة • ولأن هذه النسبة من الأمور المستترة الكامنة داخل التركيب ، الثابتة مع تغير الأشكال ، كان من المقبول أن يلجأ النحويون فى تحليلاتهم النحوية إلى استقراء مضمون التراكيب ومدلولاتها لتفسير اللجوء إلى رخصة تركيبية معينة •

وهاتان هما النظرتان اللتان أشرت إليهما آنفا ، الأولى تتجه نحو الحدود والفواصل ، والأخرى نحو المضمون والمدلول لتقرأ بين السطور وتفسر لم كان سهلا على العربى — مثلا — ألا يرتب كلماته الترتيب المعهود ، وألا يطابق بينها ، وألا يرجع الضمير ويلجأ إلى الاسم الظاهر ، وهكذا •

فاللغة العربية عرفت ما أسميته التركيب الداخلى ، كما عرفت التركيب الخارجى ، وكلاهما عصب اللغة وعنوان على عبقريتها ؛ فهى كما عرفت القاعدة والقانون ألفت كذلك الرخص التركيبية وروح القانون •

والصفحات التالية بيان إلى أى مدى وجد فى اللغة العربية ما يمكن أن أسميه « روح التراكيب » ذلك الروح الذى كمن دوما وراء الشـــكل ودار أبدا فى خدمة المعنى ، فأبقى على روح اللغة ، وكتب لها البقاء •

وألفت نظر قارئى العزيز إلى أن الروح المسيطر على أفكار هــذه المحاولة المتواضعة أمد به « سيبويه » فى الكتاب ، و « المرضى » فى شرح الكافية و« ابن الشجرى » فى الأمالى ، وتخريجات « العكبرى » لتراكيب القرآن فى « إملاء ما من به الرحمن » • فجازاهم الله خير الجـــزاء •

كما أنى كنت قد بشرت بها فى مواضع متفرقة فى كتابى « جملة الفاعل بين الكم والكيف » و « المفعليات » •

« وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب » •

الفصـــــل الأول

مـلامح منهـج

البـــدائل والعـــلاقات :

ما أسميه روح التركيب يكاد يكون أمرا متجسدا فى كيان اللغـــة العربية التركيبى ، ولقد شد من عزم هذا الروح وجســـده ما يحظى به التركيب العربى من غنى فى البدائل والمقابلات والتوازيات التركيبية ، فبين كل متوازيين أو بديلين أو متقابلين من القرابة الحميمة ، أو قل من الجسور الممدودة ما يسمح بوجود أمثلة تمد ذراعا لبديل وأخرى لبديل آخر ، أو قل : هناك روح تركيبية تحوم حول المتقابلات ، فتكسب التركيب الصحة والسلامة ، وتبعد عنه شبهة الشذوذ والاستثناء .

وهذا التراوح والوقوف على الجسر الممدود بين الحدود ينبىء أن الكلام العربى ينبغى أن يتناول بقسط كبير من التعمق والتأمل ، فكثير من التراكيب ذو طبيعة مزدوجة مظهـــرها شىء ومخبرها شىء آخر ، مما يستلزم الحذر فى التناول والدقة فى التحليل .

ففى العربية أسماء ، وفيها أفعال ، وللأولى مواقع، وللثانية وظائف، لكننا كثيرا ما نجد تركيبات تعمَل فيها الأسماء عمل الأفعال ، وأخرى تقع فيها الأفعال موقع الأسماء ، فيصبح الاسمى فعليا ، والفعلى اسميا .

وفى العربية جمل اسمية وأخرى فعلية يشتركان فى عملية الإسناد، وبين النوعين جمـــل ظاهرها الاسمية وباطنها الفعلية ، وأخرى ظاهرها الفعلية وباطنها الاسمية ، وجملة الوصف المبتدأ الذى له فاعل سد مسد الخبر من النوع الأول وجملة كان وكاد من النوع الثانى ، وتتراوح جملة الظرف والجار والمجرور بين الاسمية والفعلية .

وهناك المصدر الصريح والآخر المؤول ، والنـــوع الأخير هو فى الحقيقة مثال لتحويل الفعليات إلى اسميات بتوظيف خمســـة حروف مصدرية معروفة ، وقد يستنبط المعنى الاسمى من الفعل باللجوء إلى المعنى .

وفى العربية من حيث حجم الكلام ما يسمى بالمفرد ، وما يسمى

بالجملة ، وبعض الجمل يقع موقع المفرد ويأخذمحله الإعرابى ، وأحيانا يكتفى عن الجملة بذكر مضمونها ، وهو المصدر المضاف إلى فاعاه فنحو :

علمت أخاك نجح فى الامتحان

فى قوة :

علمت نجاح أخيك فى الامتحان

وكأن أفعال القلوب لا تتعدى فى الحقيقة إلا إلى مفعول واحد •

ومن هذه الناحية — حجم الكلام — يقع المضاف والشبيه بالمضاف وسطا بين المفرد والجملة ، فهو يقع موقع المفرد ويعرب بإعرابه لكن له تعلق بما بعده فيشبه بهذا الجملة ، وإن كان التعلق بين أفراد التركيب الإضافى هو « الإضافة » ، وبين عناصر التركيب الإسنادى أو الجملة هو « الإسناد » ، وإذا كانت الإضافة غير حقيقية،يكون التعلق الظاهرى هو « الإضافة » والحقيقى هو « الإسناد » •

وفى العربية لفظ ، وفيها معنى ، والسلوك التركيبى اكثير من الكلمات يفسر بما يسمى « التضمين » وهو تشابه سلوك كلمة مع سلوك كلمة أخرى لحملها عليها فى المعنى • ويقابلنا بهذا الصدد ما هو مفعول لفظا فاعل معنى كمفعول مجموعة « أعطى » الأول ، ومفعول « أعلم » الأول كذلك (١) •

والأصل فى باب الأفعال على وزن « فاعل » أن تكون من اثنين فصاعدا ، وفاعلها مفعول فى المعنى ، ومفعولها فاعل كذلك نحو :

خاصمته — سابقته — شاركته — شاربته — ناقشته

ولم يأت هذا الوزن من واحد إلا فى أفعال وأحرف نوادر كقولهم :

طارقت النعل ، عاقبت اللص ، عافاك الله ، قاتلهم الله(٢) •

وهناك الجر بالإضافة ، والجر بحروف الجر، وفى الإضافة الحقيقية

---

(١) شرح الكافية جـ١/٢٧ ، ٢٨

(٢) الأمالى الشجرية جـ١/٢١٨

يكون المعنى على تقدير « اللام » أو « من » أو « فى » أما الإضافة غير الحقيقية فليست على تقدير حرف جر ؛ لأن علاقة المضاف فيها بما بعده هى علاقة « الإسناد » فى الحقيقة — كما سبق — .

ثم هناك التبادل فى الحالات الإعرابية فالرفع فى خبر المبتدأ يقابله نصب فى خبر « كان » و « كاد » وأخواتهما ، والمفعول الثانى لأفعال القلوب ، ورفع المبتدأ يقابله نصب فى اسم « إن » وأخواتها ، و « لا » النافية للجنس ، والمفعول الأول لأفعال القلوب . والخبر المنصوب مع « ليس » و « كان » المنفية و « ما » يقابله خبر مجرور معها . ونائب الفاعل المرفوع هو فى الحقيقة « مفعول مرفوع » يقابل المفعول المنصوب . والمجرور بحروف الجر الزائدة يقابل أسماء مرفوعة أحيانا ومنصوبة أحيانا أخرى .

والمواقع النحوية قد تتقابل كذلك ؛ فموقع الحال شبيه بموقع الظرف ؛ إذ كلاهما قيد للفعل ، وموقع الحال شبيه بموقع الخبر ؛ بدليل أن بعض ما ينصب على الحال يجوز رفعه على الخبر ، وكلاهما يكون مفردا وجملة وشبه جملة ، وشروط مجىء صاحب الحال نكرة هى تقريبا شروط جواز الابتداء بالنكرة . ومواقع التوابع والتمييز . والمضاف إليه والمنصوب على الاختصاص متقابلة كذلك ؛ إذ تأتى جميعا لبيان ما قبلها وتوضيحه أو تخصيصه أو تمييزه .

وقد تشتد الصلة بين عنصرى تركيب الموصوف والصفة ، والمضاف والمضاف إليه فيستعمل أحدهما بدل الآخر .

وهناك الاسم الظاهر فى مقابل الاسم المبهم كالضمير ، واسم الإشارة ، واسم الموصول .ولايحتاج الاسم الظاهر إلى مرجع،ويحتاج الضمير إلى مرجع قبله ؛ واسم الإشارة إلى مشار إليه بعده ، واسم الموصول إلى جملة أو شبه جملة بعده كذلك ، وقد يستعمل الاسم الظاهر، واسم الإشارة بدل الضمير .

وهناك أيضا الاسم النكرة والآخر المعرفة ، ولكل مواقعه النحويه، وبينهما النكرة المخصصة ، والاسم المعرف بأل الجنسية •

وهناك الاسم الجامد والآخر المشتق ، وبينهما الجـــامد المؤول بالمشتق • والأخيران يحملان خصائص فعلية متفاوتة تؤثر على سلوكهما التركيبى •

ثم هناك الجملة الخبرية ، والجملة الإنشائية ، ولهذه مواقع ، ولتلك أخرى ، وقد يتبادلان الورود فى المواقع •

إن هذه البدائل التركيبية تعبر عن الشخصية التركيبية للغة العربية، والعلاقة بين هذه البدائل وما تسمح به من وجود بديل وسط أضفيا على تراكيب اللغة حركة ومرونة،سهلتا للنحويين العرب مهمة التحليل النحوى؛ إذ كانت هذه المقابلات نبراسا لهم وضيـــاء أثناء تأويلهم للتراكيب ، وتقديرهم للمحذوفات ، أى إنهم كانوا يفسرون اللغة باللغة ، ولا يفرون منها — إن صادفتهم مشكلة — إلا إليها •

ولقد كانت العربية دائما كريمة بنحوييها فوسعتهم ، وأعطتهم من بدائلها التركيبية ما سهل الصعب ، ويسر العسير •

يقول « ابن الشجرى » : « حذف المضاف فى كلام العرب أكثر من أن يحصى ، وأحسنه ما دل عليه معنى ، أو قرينة ، أو نظير ، أو قياس • فدلالة المعنى قوله تعالى : « وأشربوا فى قلوبهم العجل »(١) أى حب العجل • « واسأل القرية »(٢) أى أهل القرية « فأتاهم الله من حيث لم يحتسبوا »(٣) أى أمر الله ، « الحج أشهر معلومات (٤) « أى حج أشهر معلومات • والقرينة مع المعنى كقول النابغة :

وقد خفت حتى ما تزيد مخافتى   على وعل فى ذى المكاره عاقل

أى على مخافة وعل ، وهو تيس الجبل ، ودل على ذلك تقـــدم دكر

---

(١) البقـــرة ٩٣ (٢) يوســـف ٨٢ (٣) الحشر ٢ (٤) البقـــرة ١٩٧

المخافة ، وأنه قصد إلى تشبيه حدث بحدث • ودلالة القياس كقولهم :

الليلة الهلال ، أى طلوع الهلال، والجلباب شهرين،أى لبس الجلباب شهرين • لأن ظروف الزمان لا تكون أخبارا عن الأعيان • ودلالة النظير مع القياس قوله تعالى : « هل يسمعونكم إذ تدعون »[1] أراد هل يسمعون دعاءكم ، كما قال فى الأخرى : « إن تدعوهم لا يسمعوا دعاءكم »[2،3] •

فنحن فى هذه المسألة أمام بديلين أحدهما ذكر المضاف ، والآخر حذفه ولا تتخفف منه العربية إلا لتيقنها أن أبناءها يمكنهم فهم المراد بدونه ؛ فإن الله لا يأتى العباد بل أمره ، والمخافة تشبه بمخافة أخرى. ونحن لا نسمع المتحدث بل نسمع كلامه •

وكأن حذف المضاف هنا هو نوع من مجاز الحذف ؛ لأنه هناك من القرائن ما يعين المحذوف • وهذا ما قصدته بروح التركيب ، وهو أمر يكمن داخل التركيب الظاهر فالمضاف فى الحقيقة هنا لا هو مذكور ، ولا هو غير مذكور ، بل حامت روحه وحومت ؛ لأنه « منوى » •

وبهذا المثال اتضح أن هذه الرخصة التركيبية أعنى حذف المضاف. ساعد على شرعيتها وضوح المعنى ، وتوفر القرائن ، ووجود النظير •

بعد هذه التوطئة الطويلة لمنهج تناول ما لجأت إليه العربية من رخص تركيبية اعتمادا على المعنى وروح التراكيب ، أعرض لبعض أمثلة هذه الرخص التى تدلها على أن التراكيب العربية اتسمت بقدر لا بأس به من الحرية المنظمة •

المعنى والتحليل النحوى :

أحل « ابن الشجرى » فى المثال السابق « المعنى » محلا حسنا مذكره فى قائمة الوسائل التى يسلكها النحوى لتخريج تركيب من التراكيب، وحقا يتبوأ المعنى مكانة عالية فى التحليل النحوى ، فهو الوجه الآخر

---

(١) الشعراء ٧٢ (٢) فاطر ١٤ (٣) الأمالى جـ١/٣٢٤

للأحداث اللغوية ، وما تقدم الألفاظ إلا تعبيرا عنه • فالمعنى — إذن — مسئول عن كثير من أوجـــه السلوك التركيبى ، وفيما يلى بعض أمثلة للعلاقة بين المعنى والسلوك التركيبى :

المعنى والصيـــغ :

تحل صيغ الأفعال بعضها محل بعض ، اعتمادا على المعنى ؛ ففى قوله تعالى : « إذ قال الله يا عيسى •• » (١) معنـــاه : إذ يقول الله ، وإنما حسن إيقاع المـــاضى فى موضع الآتى ؛ لأن أمر القيـــامة لظهور براهينه وصدق المخبر به بمنزلة ما قد وقع وشوهد •• ومثله : « ونادى أصحاب الجنة أصحاب النار »(٢) • فهذا من إيقاع الماضى موقع المضارع•

والعرب تتجوز بالماضى عن المستقبل لأن الفعل الماضى إذا أخبر به عن المضارع الذى لم يوجد بعد كان أبلغ وآكد وأعظم موقعا وأفخم بيانا لأن الفعل الماضى يعطى من المعنى أنه قد كان ووجـــد وصار من الأمور المقطوعة بكونها وحدوثها •

ويمكن استنادا إلى المعنى السابق أن نفسر استعمال الفعل الماضى فى سياق أفعال مضارعة كما فى قوله تعالى :

« ويوم ينفخ فى الصور ففزع من فى السموات ومن فى الأرض إلا ما شاء الله وكل أتوه داخرين »(٣) •

فجاء « فزع » بلفظ الماضى بعد قوله « ينفخ » وهو مستقبـــل ؛ للإشعار بتحقق الفزع وثبوته،وأنه كائن لا محالة واقع على أهل السموات والأرض ؛ لأن الفعل الماضى يدل على وجود الفعل بكونه مقطوعا به •

وكذلك قوله تعالى :

---

(١) المائدة ١١٠
(٢) الأعراف ٤٤
(٣) النمل ٨٧

« ويوم نسير الجبال ، وترى الأرض بارزة وحشرناهم ، فلم نغادر منهم أحدا » (١) فقال : « حشرناهم » ماضيا بعـد « نسير » و « ترى » وهما مستقبلان ، للدلالة على أن حشرهم قبل التسيير والبروز ليعاينوا تلك الأهوال ، كأنه قال : وحشرناهم قبل ذلك .

والتجوز بالماضى عن المستقبل فى القرآن العظيم كثير ، وهو أكثر ما يكون فى الشروط وأجوبتهـا ـ كمـا قال الشيخ الإمام عز الدين ابن عبد السلام (٢) .

وقد جاء فى القرآن عكس هذا ، من ذلك قوله تعالى : « فلم تقتلون أنبياء الله من قبل »(٣) . وقوله : « ما يعبدون إلا كما يعبد آباؤهم من قبل » (٤) وضع « يعبد » موضع « عبد » ، و « تقتلون » فى موضـع « قتلتم » .

وإنما قصدت العرب بالإخبار عن الفعل الماضى بالمستقبل ؛ لأن الإخبار بالفعل المضارع إذا أتى به فى حالة الإخبار عن وجود كان ذلك أبلغ من الإخبار بالفعل الماضى ، وذلك لأن الفعل المضارع يوضح الحال التى يقع فيها ، ويستحضر تلك الصورة ، حتى كأن السامع يشاهدها ، وليس كذلك الفعل الماضى .

والفرق بينه وبين القسم الذى قبله هو أن الفعل الماضى يخبر به عن المضارع إذا كان الفعل المضارع من الأشياء الهائلة التى لم توجد ، والأمور المتعاظمة التى لم تحدث ، فتجعل عند ذلك فيما قد كان ووجد، ووقع الفراغ من كونه وحدوثه ، وأما الفعل المضـارع إذا أخبر به عن الماضى ، فإن الغرض بذلك تبيين هيئة الفعل واستحضار صورته ليكون السامع كأنه يعاينها ويشاهدها (٥) .

---

(١) الـكهف ٤٧
(٢) الفوائد المشوق ٣٢-٣٣
(٣) البقـره ٩١
(٤) هـود ١٠٩
(٥) الفوائد المشوق ٣٣

و « ابن القيم » فى هذا التفسير يقدم نظرة جمالية تقرأ ما بين السطور فاستعمال صيغ الأفعال بعضها فى موقع الآخر لغرض بلاغى . أما « ابن الشجرى » فإنه يفسر هذه المسألة اعتمادا على مبدأ أمن اللبس الذى تراعيه العربية ، يقول :

« ووجه استجازتهم هذا الإبدال مع تضاد الأفعال ، أن الأفعال جنس واحد ، وإنما خولف بين صيغها لتدل كل صيغة على زمان غير الذى تدل عليه الأخرى . وإذا تضمن الكلام معنى يزيح الإلباس جاز وضع بعضها فى موضع بعض توسعا »[1] .

فمبرر استخدام صيغة بدل صيغة أخرى وجود الجامع المشترك بينهما وهو كون الصيغتين من جنس واحد ، وهذا ما قلته من قبل من وجود الجسر الممدود بين المتقابلات ؛ فهناك صلة ما بين صيغتى الماضى والمضارع سوغت لكلتيهما تبادل المواقع فيما بينهما ، كما أن هناك معنى يزيل الغموض واللبس بين الصيغ ؛ فمبنى اللغة على الإفهام والفهم .

والمصادر كذلك تتبادل الورود فى المواقع ؛ فقد يقال :

للهدى تذكير

وقياسه :

للهدى تذكر وتفكر

لأن مصدر « تفعل » : « التفعل » ، فأما « التفعيل » فمصدر « فعل » كقوله :

كلمته تكليما ، سلمت عليه تسليما

ولكن المصدرين إذا تقارب لفظاهما مع تقارب معنييهما جاز وقوع كل

(١) الأمالى جـ١/٣٠٤ ، ٣٠٥ ، جـ٢/١٧٧

واحد منهما موضع صاحبه كقوله تعالى : « وتبتل إليه تبتيلا » (١،٢) .

المعنى والوظيفـــــة :

يتحكم المعنى فى نوع الوظيفة التى تقوم بها الكلمات فى التراكيب؛ فإن الكلمات قد لا يتغير لفظها ، وتتنوع وظيفتها من جملة إلى أخرى تبعا لتغير معناها .

فكان التامة تختلف عن كان الناقصة ، وأفعال « ظن وأخواتهـا » تتراوح بين طلبها مفعولا واحدا ، وطلبها مفعولين ، تبعا لاختلاف معناها من حالة إلى أخرى . ومن ذلك الفعل « هب » فقد عدوه إلى مفعولين الثانى منهما هو الأول ، وأخرجوه من معنى « الهبـــة » ، وأدخلوه فى معنى « الحسبـــان » وهو إذا كان بمعنى الهبـــة يتعدى إلى مفعولين ، إما بنفسه ، أو إلى أولهما بحرف الجر ، وإلى الثانى بنفسه ، فيتساوى المفعول المنصوب مع المجرور ، يقال :

وهبتك الدراهم ، وهبت لك الدراهم

والمفعول الأول غير الثانى فى المعنى ، لكنه إذا كـــان بمعنى « ظن » و « افترض » و « احسب » نصب المفعولين بنفسه ، والثانى من المفعولين هو الأول فى المعنى فتقول :

هب الأمير سوقة

أى : ظنه ، وعده ، أى أنزله فى ظنك هذه المنزلة . قال «قيس بن الملوح»:

هبونى أمرأ منكم أضل بعيره له ذمة إن الذمام كبير (٣) .

والفرق الشكلى بين جملة « هب » إذا تعدت إلى مفعولين بنفسها، وبينها إذا تعدت إلى الأول بحرف جر ، واضح ؛ لأن الجر يستعمل فى

---

(١) المزمل ٨
(٢) الأمالى جـ١/١٠١
(٣) الأمالى جـ١/٢٥٤ ، ٢٥٥ ؛ الكتاب جـ١/٤٦

مكان النصب لكن هـــذا الفرق الشكلى يتضاءل إن تعدت إلى المفعولين بنفسها ، فانظر — مثلا — إلى :

١ — هبه كتابا ٢ — هب له كتابا ٣ — هبه أخاك

ومن الناحية الشكلية ، تبدو الجملتان الأولى والثانية مختلفتين ؛ لأن الفعل تعدى إلى المفعول الأول بنفسه فى (١) وتعدى إليه باللام فى (٢) . كما تبدو الجملتان الأولى والثالثة متشابهتين ؛ لأن الفعل تعدى إلى المفعولين فيهما بنفسه .

أما من الناحية المعنوية ، فالجملتان الأولى والثانية بمعنى واحـد رغم الفرق الشكلى السابق ، وهذا هو معنى تساوى الجر مع النصب . أما الجملة الثالثة فلها وحدها معنى خاص بها ، كما سبق .

ومن هذه الموازنة ندرك أن « المعنى » هو العــامل الحاسـم فى التفرقة بين التراكيب ؛ فقد رأينا أنه يقرب بين التراكيب وإن كان بينها اختلاف شكلى ، ويباعد بينها وإن كان بينها تشابه شكلى .

وأخيرا ، ليس الفرق بين الجملة الأولى ، والجملة الثالثـة فرقا شكليا ، بل هو فرق فى نوع العلاقة الداخلية بين المفعولين فيهما ، فهما مختلفان فى الجملة الأولى ، لكنهما واحد فى الثانية ؛ فالمفعول الثـانى هو الأول فى المعنى .

أى أن الفرق بين الجملتين ليس فرقا راجعا الى « كم » التركيب بل هو فرق مرده إلى « كيف » التركيب ، أى نوعية العلاقة الداخليـة بين عناصره المفردة .

وللمعنى أثر فى « كم » التركيب ، أى عـدد العناصر التى تكون التركيب ؛ فالفعل « علم » يتعدى إلى مفعولين كما فى :

علمت الله أكبر كل شىء

لكنها تنصب مفعولا واحدا ، اذا كانت بمعنى « عرف » كمـا فى

قوله تعالى « وآخرين من دونهم لا تعلمونهم ، الله يعلمهم » (١) ، (٢) .

و « نظر » بمعنى انتظر تتعدى بنفسها ، كما فى قوله تعالى : « هل ينظرون إلا الساعة » ؛ لأن النظر بمعنى الإبصار لا يقع إلا على الأعيان ، ويتعدى بالجار كقوله تعالى : « انظروا إلى ثمره » (٣) ، (٤) .

ومن هذا الفعل « كفى » . والكفاية بلوغ الغاية فى الشىء ، فقولهم :

كفاك به رجلا ، وهو كافيك من رجل

معناه قد بلغ الغاية فى خصال المدح . ويكفى ويجزى ويغنى بمعنى واحد ، فهذا يتعدى إلى مفعول واحد ، كقولك :

يكفينى درهم ، كفانى قرض .

أى أجزأنى وأغنانى عن كل قرض آخر ، وعن بعض قرض آخر .

فأما « كفى » المتعدى إلى مفعولين فى نحو :

كفيت فلانا شر فلان

فمعناه : منعته منه ، وحلت بينه وبينه ، ومنه فى التنزيل : « فسيكفيكهم الله » (٥) فهما مختلفان معنى وعملا (٦) .

ومن الضرب الأول أيضا قوله تعالى : « أو لم يكفهم أنا أنزلنا عليك الكتاب » (٧) .

ومن الضرب الثانى : « إنا كفيناك المستهزئين » (٨) .

---

(١) الأنفال ٦٠
(٢) الكتاب جـ١ / ٤٠
(٣) الزخرف ٦٦
(٤) الأمالى جـ١ / ١٩١
(٥) البقرة ١٣٧
(٦) الأمالى جـ١ / ٢٠٢
(٧) العنكبوت ٥١ ، آل عمران ١٢٤
(٨) الحجر ٩٥

التضمـــــين :

وحمل كلمـــة معنى أخرى هو ما عرف بالتضمين ، وهو قريب من الفكرة السابقة أعنى تغير وظيفة الكلمة لتغير معناها • وقد ذكر « ابن الشجرى » فى « أماليه » قدرا طيبا من شواهد التضمين ، أذكر بعضها فيمـــا يلى :

قال تعالى : « واصبر نفسك مع الذين يدعون ربهم » (١) الصبر فى قولك :

صبرت على كذا ، صبرت عن كذا

معناه : حبست نفسى عليه ، وحبستها عنه ؛ فلذلك تعدى « اصبر » فى الآية الكريمة بغير واسطة ؛ لأن المعنى : احبس نفسك (٢) •

وهذه الآية هى الموضع الوحيد الذى تعدى فيه الفعل بنفسه وهو فى بقيـــة المواضع التى استعمل فيها القرآن الكريم إما مذكور بدون متعلق ، أو تعـــدى بعلى •

وحروف الجر قد ينوب بعضها مناب بعض لهذا السبب أى تضمن الفعل معنى فعل آخر ؛ فقد تعدى « الرفث » بإلى فى قوله تعـــالى : « أحل لكم ليـــلة الصيام الرفث إلى نسائكم » (٣) وأنت لا تقول :

رفثت إلى النساء

ولكنه جىء به محمولا على « الإفضاء » الذى يراد به الملامسة فى مثل قوله تعالى : « وقد أفضى بعضكم إلى بعض » (٤) •

وقد تعدى « يخالف » بعن فى قوله تعالى :«فليحذر الذين يخالفون

---

(١) الكهف ٢٨
(٢) الأمالي جـ١/١٤٥
(٣) البقرة ١٨٧
(٤) النساء ٢١ ولم يأت « أفضى »فى القرآن الكريم إلا فى هذا الموضـع .

عن أمره » (١) لأنه محمـول على ينحرفون عن أمره ، أو يروغون عن أمره . وهو عادة لا يحتاج إلى حرف جر ،تقول :

خالفت زيدا

وقد تعدى « رحيم » بالباء فى نحو « وكان بالمؤمنين رحيما » (٢) حملا على « رءوف » فى نحو « بالمؤمنين رءوف رحيم »(٣) ، يقال :

رأفت بـه

ولا يقـال :

رحمت به ، بل رحمتـه

ولكنه لما وافقه فى المعنى نزل منزلته فى التعدية .

وشبيه بهذا قوله تعالى : « من بعد أن أظفركم عليهم »(٤) فالجارى على ألسـنتهم :

ظفرت به ،أظفرنى الله به

ولكن جاء « أظفركم عليهم » محمولا على أظهركم عليهم .

ومن هذا قوله تعالى : « ولا تعد عيناك عنهم » (٥) أى لا تجاوزهم عيناك ، من قوله : لا تعـد هذا الأمر ، ولا تتعده أى لا تتجاوزه ، ولكنه أوصل إلى المفعول بعن حمـلا على المعنى ؛ لأنك إذا جاوزت الشىء وتعديته ، فقد انصرفت عنه ، فحمل « لا تعد عيناك عنهم»على:لاتنصرف عينـاك عنهـم .

ومعنى الرفع فى « ولا تعد عيناك عنهم » يؤول إلى معنى النصب، فمعنى لا تنصرف عيناك : لا تصرف عينيك ؛ فالفعل مسند إلى العينين ، وهو فى الحقيقة موجه إلى النبى صلى الله عليه وسلم ، كما قال : « فلا

---

(١) النور ٦٣
(٢) الأحزاب ٤٣
(٣) يونس ١٢٨
(٤) الفتح ٢٤
(٥) الكهف ٢٨

تعجبك أموالهم »[1] فأسند الإعجاب إلى الأموال ، والمعنى : لا تعجب يا محمد بأموالهم [2] •

وقريب مما سبق دلالة بعض الأفعال على النفى ؛ فإلا تدخل موجبة للنفى الذى يتضمنه الفعل « أبى » فإذا قلت :

أبى زيد أن يقوم

فقد نفيت قيامه ، فإذا قلت :

أبى زيد إلا أن يقوم

فقد أوجبت بإلا قيامه ؛ لأن المعنى : لم يرد إلا أن يقوم • وفى التنزيل : « ويأبى الله إلا أن يتم نوره » [3] أى لا يريد الله إلا إتمام نوره •

وقولهم : أبى يأبى مما شذ عن القياس لمجيئه على فعل يفعل بفتح العين من الماضى والمستقبل،وليست عينه ولا لامه من حروف الحلق وكان قياسه يأبى مثل يأتى ، وقد يكون لأنهم حملوه على « منع » ؛ لأن الإباء والمنع نظيران ، فحملوه على نظيره ، كما حملوا « يذر » على « يدع » لاتفاقهما فى المعنى ، وإن لم يكن فى « يذر » حرف حلقى [4] •

وكأن التضمين له تأثيره فى الصيغة ، كما أن له تأثيره فى التركيب ومن هذا استعمال قل ، وأقل فى النفى ، بل إن « رب » التى وضعت للتقليل ، لها صدر الكلام ، بمنزلة « ما » النافية ؛ لأن تقليل الشىء مضارع لنفيه ، ولذا نجدهم يستعملون « إلا » مع « قل » ، و « أقل » فيقولون : قل رجل يقول ذلك إلا زيد ، أقل رجل يقول ذلك إلا زيد كما تقول :

ما رجل يقول ذلك إلا عمرو[5] •

---

(١) التوبة ٥٥
(٢) الأمالى جا/١٨٤
(٣) التوبة ٣٢
(٤) الكافية جا/٢٣١ ، الأمالى جا/٢٥٧
(٥) الأمالى جا/٣٠٠ ، الفوائد المشوق/٢٧

والتضمين كما يكون في الحروف والأفعال والصفات،يكون أيضا في الجمل والأساليب ؛ فالتعجب فيه معنى الخبر ؛ لأنك اذا قلت :

ما أحسن عليـــا

فكأنك قلت :

على حسن جـــدا

وتمثيله عند الخليـــل وســـيبويه :

شيء أحسن عليـــا

وعنـــد الأخفش :

الذي أحسن عليـــا شيء

وعنـــد آخـــرين :

شيء أحسن عليـــا كائن

والخبر يكون موجبا أي عاريا من أدوات النفي الحرفية « ما ، إن ، لا ، لم ، لما ، لات » والفعلية « ليس — أبى » والاسمية « غير ، وغير موجب أي منفي .

وقد يكون النفي جحدا ، فإذا كان النافي صادقا فيما قاله ســـمي كلامه نفيا ، وإن كان يعلم أنه كاذب فيما نفاه سمي ذلك النفي جحدا فمن النفي قوله تعالى : « ما كان محمد أبا أحد من رجالكم » (١) ، ومن الجحد نفي « فرعون » وقومه لآيات « موسى » بقولهم : « هذا سحر مبين » فهذا خبر موجب يراد به النفي ، أي :

مـــا هـــذا حـــق

فلذلك قال : « وجحدوا بها (٢) أي نفوها ، وهم يعلمون أنهـــا من عنـــــد الله .

وقد ورد الخبر بمعنى الأمر كثيرا ، كما في قوله تعالى :« والمطلقات

---

(١) الأحزاب ٤٠ .
(٢) النمل ١٤

يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء » (١) أى ليتربصن .. وقال : « هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم ، تؤمنون بالله ورسوله وتجـاهدون فى سـبيل الله » (٢) .

ذهب « أبو العباس المبرد » إلى أن قوله« تؤمنون »و« تجاهدون» معناه : آمنوا ، وجاهدوا ، بدليل الجزم فى قوله : « يغفر لكم ويدخلكم » لأنه جواب الأمر الذى جاء بلفظ الخبر ، فهو محمول على المعنى ، ودل على ذلك أيضا أنه فى حرف « عبد الله » : آمنوا وجاهدوا (٣) .

والجامد قد يضمن معنى المشتق ،فيؤول بمشتق ويقع موقعه فالحال — مثلا — يغلب أن تكون مشتقة ، ويجوز أن تكون غير مشتقة لأن الخبر نفسه قد جاء غير مشتق فى نحو :

زيد غلامنـا ، بكر أخو جعفر

وإذا جاز ذلك فى الخبر جاز فى الفضلة على الخبر ، فمن ذلك قوله تعالى : « هذه ناقة الله لكم آية » (٤) أى علامة لصدقى .. ومن هذا :

بدت قمرا وماست خوط بان وفاحت عنبرا ورنت غزالا

فقمرا ، وخوط بان ، وعنبرا ، وغزالا ، منصوبة على الحال ، ويتأول فيهن الاشـتقاق ، فيحملن على :

بدت مشرقة ، وماست متثنية ، وفاحت طيبة ، ورنت مليحة .

ونظير هـذا قول الآخر :

سفرن بدورا ، وانتقبن أهله ومسن غصونا ، والتفتن جآذرا

وقوله تعالى : « فما لكم فى المنافقين فئتين » (٥) ففئتـين منصوب

---

(١) البقرة ٢٢٨
(٢) الصف ١٠
(٣) الأمالى جا/٢٥٦ — ٢٦٢ ، التبيان فى إعراب القرآن / ١٢٢١ ، الفوائد المشوق / ٣٢ — ٣٦
(٤) الأعراف ٧٣ ، هـود ٦٤
(٥) النساء ٨٨

على الحال لأن المعنى : ما لكم منقسمين فى شأنهم فرقتين ، فرقة تمدحهم، وفرقة تذمهم ، أو قد يكون المعنى : ما لكم مختلفين فى شأنهم (١) .

المعنى وتخريج التراكيب :

من مزايا اللجوء إلى المعنى ، واتخاذه وسيلة من وسائل التحليل أنه قد يمد النحوى بنظرة أخرى لا تشذذ التركيب ، أو تخطئه . فلقد اتفق النحويون على أن الحال لا يأتى من المضاف إليه فى الإضافة المحضة، إذا لم يكن المضاف جزءا للمضاف إليه أو مثل جزئه ؛ لأن العامل فى الحال ينبغى أن يكون هو العامل فى ذى الحال .

ومن الأمثلة التى أجاز فيها النحويون مجىء الحال من المضاف إليه قوله تعالى :

« بل ملة ابراهيم حنيفا » (٢) .

فحنيفا حال من « إبراهيم » . لكن « ابن الشجرى » يذهب إلى أن الأوجه من ذلك أن تجعله حالا من « الملة » ، وإن خالفها بالتذكير ؛ لأن الملة فى معنى الدين ، ولذلك أبدلت منه فى قوله عز وجل :

« دينا قيما ملة ابراهيم حنيفا » (٣)

فإذا جعلت « حنيفا » حالا من « ملة » فالناصب له هو الناصب للملة ، وتقديره :

بل نتبع ملة إبراهيم حنيفا

لأن ما حكاه الله عنهم من قولهم :« كونوا هودا أو نصارى تهتدوا» معناه :

---

(١) الأمالى جـ٢/٢٧٤ ، ٢٧٥ ، الكتاب جـ١/٣٩١ — ٣٩٧
(٢) آل عمران ١٣٥
(٣) الأنعام ٦١

اتبعوا اليهودية أو النصرانية

فقال لنبيه :

« قل بل نتبع ملة إبراهيم حنيفا »

على المعنى (١)

فالملة المؤنث يؤول بالدين وهو مذكر ، والعامل فيها متصيد من معنى الأمر :

« كونوا هودا أو نصارى »

ويخلو هذا التصيد من التكلف ، فقد ذكر هذا العامل نفسه مع « ملة » فى آيات أخرى (٢) .

ومن تخريج التراكيب استنادا إلى المعنى فرارا من القول بالشذوذ، ما أضفاه النحويون من معنى الجمعية على بعض الألفاظ المفردة ؛ فكلمة « بين » لا تضاف إلا إلى غير المفرد ، إما إلى المفردين المتعاطفين ، أو إلى المثنى أو الجمع ، فإذا وردت مضافة إلى « ذاك » أو « ذلك » انصرف اللفظ إلى معنى الجمع . وتراكيب اللغة تشهد لهذا . قال « عدى بن زيد العبادى » :

أرواح مودع أم بكور   أنت فانظر لأى ذاك تصير

فقال : لأى ذاك ، ولم يقل : ذينك ؛ لأنهم قد يوقعون « ذاك » و « ذلك » على الجمل . يقول القائل :

زارنى أمس زيد وأخوك معه يضحكان

فيقول أحدهم :

قد علمت ذاك .

---

(١) الأمالى جـ٢/٣٢٩ ، شرح الكافية جـ١/٢٢٧

(٢) آل عمران ٩٥ ، النساء ١٢٥ ، يوسف ٣٨ ، النحل ١٢٣

ولذلك جازت إضافة « بين » إلى ذلك فى قوله تعالى :

« لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك » (١)

« والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا ، وكان بين ذلك قواما » (٢ ، ٣) :

ومن هـذا تخريج قوله تعـالى :

« إنى رأيت أحد عشر كوكبا • والشمس والقمر رأيتهـم لى سـاجدين » (٤) •

فقد رجع الضمير فى « رأيتهم » جمعا مذكرا إلى جمع ما لا يعقل، وحقه أن يكون مفردا مؤنثا ، لأنه لما وصفها بالسجود الذى لا يكون إلا للعقلاء ، أجراها فى الإضمار والجمع مجراهم •

وكذلك القول فى قوله تعالى :

« يأيها النمل ادخلوا مساكنكم » (٥) •

لأنه لما وجه الخطاب إلى النمل ، والخطاب لا يوجه فى الحقيقـة إلا إلى العقلاء أجريت فى الإضمار مجرى العقلاء •

بل إن « ابن الشجرى » يرى أن اعتبار السجود والخطاب خاصين بالعقلاء سهو : لأن البهائم والجمادات مشاركة للعقلاء » (٦) •

ومن هذا قوله تعالى :

---

(١) البقرة ٦٨
(٢) الفرقان ٦٧
(٣) الكتاب جـ٣/٣٠٢ الأمالى جـ٢/١٦٦ ، جـ١/٩٠
(٤) يوسف ٤
(٥) النمل ١٨
(٦) الأمالى جـ١/١٣٤

« أيحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتا فكرهتموه » (١) .

حيث دخلت الفاء فى « فكرهتمــوه » مع خلو التركيب من سبب لهذا الدخول ؛ لأن الكلام فيــه معنى الجواب ؛ لأن المخاطبين كأنهم أجابوا :

لا ، لا نحب

فرد الله عليهم : فكرهتموه ،أى فكماكرهتموه ، فاكرهوا الغيبة ،فهو جواب لما يدل عليه الكلام من قولهم : لا ، فالفاء ههنا بمنزلتهـــا فى الجزاء (٢) .

وقد ذهب « العكبرى » إلى أنها عاطفة (٣) فيخرج المثال مما نحن فيه .

وأحيانا يتخذ تخريج التركيب حسب المعنى مظهر مراعاة الأولى والأوفق يقول أبو الطيب :

لولا مفارقة الأحبا بما وجــدت لها المنايا إلى أرواحنا سبلا

وهو مأخوذ من قول أبى تمام :

لو حار مرتاد المنية لم يجـــد إلا الفراق على النفوس دليلا

فالأحباب جمع « حب » كعدل وأعدال ، ومثله من الوصف نقض وأنقاض . ولا ينبغى أن تكون جمع « حبيب » كشريف وأشراف ، ويتيم وأيتام لأمرين :

أحدهما : أن الأول أكثر وأقيس .
والثانى : أن يتيما وشريفا من باب فعيل الذى بمعنى فاعل ،وحبيب فعيل بمعنى مفعول كقتيل بمعنى مقتول .

---

(١) الحجرات ١٢
(٢) الأمالى جـ٢/٣٣٠
(٣) التبيان فى إعراب القرآن جـ٢/١١٢٦

والمصدر « مفارقة » مضاف إلى فاعله ، وليس بمضاف إلى مفعوله كإضافة السؤال فى قوله تعالى :

« قال لقد ظلمك بسؤال نعجتك إلى نعاجه » (١)

ولا يحسن أن تقدر :

لولا مفارقة المحبين الأحباب

وإن كان ذلك جائزا عن طريق الإعـــراب ؛ لأن المحب لا يوصف بمفارقة محبوبه ، وإيجاد سبيل للمنية إلى روحه ، وإنما هو مفــــارق لا مفــــــارق (٢) .

وجمع « السبل » يناسب المعنى كذلك ؛ لأن فراق المحبوب للمحب يوجد للمنية سبلا إلى روحه ، مباينة للسبيل الذى جرت عادة المنية به ، وذلك أن فراقه له ، إنما يكون فى الأغلب مع الهجر ، فالمنية تدرك روحه من طريق العشق ، وطريق الفراق ، وطريق الشوق ، وطريق الهجر ، فقد سلكت إلى روحه سبلا شتى ؛ فلذلك استعمل الجمع (٣) .

فابن الشجرى فى المثال السابق يذهب إلى أن الصيغ والتراكيب قد تتشابه شكلا ، إلا أن المعنى يفرق بينها . فالأحباب كأشراف وأيتام وزنا ولفظا لكن مفرد الأحباب بمعنى مفعــول ومفرد أشراف بمعنى فاعل . فافترقا لذلك .

ومفارقة الأحباب من الناحية الشكلية صالح لكى يكون مضافا إلى الفاعل أو إلى المفعول ، لكن المعنى يحدد إضافته إلى مفعوله .

وأى الاستفهامية إذا أضيفت إلى معرفة كانت سؤالا عن الاســـم دون الصفة ، وهى بعض المعرفة التى تضاف إليها . كقولك :

---

(١) ص٢٤
(٢) الأمالى جـ١/٢٣١ ، ٢٣٢
(٣) الأمالى جـ١/٢٣٣

أى الرجلين أخوك ؟
أى الرجــال قــام ؟

فأى واحد الاثنين والجماعة ، فالجواب أن تقول : زيد أو عمرو •

وإذا أضيفت إلى النكرة ، فإنها تكون سؤالا عن الصفة ، وتكون لعدد النكرة كلها ، فإذا قال :

أى رجل أخوك
أى رجل زيد

قلت : طويل أو قصير أو بزاز ، فأجبت بصفة الاسم • فإذا أضيفت إلى مثنى أو جمع فأجب بالمثنى أو الجمع ، فإذا قيل :

أى رجلين أخواك
أى رجال إخوتك

قلت : سمينان ، أو هزيلان ، أو سمين وهزيل إجابة عن المثنى ، وقلت : طوال أو قصار ، أو بعضهم طوال وبعضهم قصار ، إجابة عن الجمع •

ولا يجوز أن تضيف أى إلى معرفة واحدة لا تقول :

أى الرجل أخوك ؟
أى زيد خرج

لأنها سؤال عن البعض ، والواحد لا يتبعض • وأما فى النــكرة فإنها سؤال عن الكل ؛ لأن التنكير يقتضى العموم • فلذلك جاز إضافتها إلى نكرة واحدة — كما سبق —[1] •

---

(١) الأمالى جا/٢٩٦ ، وقد ذكر النحويون أن « أى » إن أضيفت إلى معرفة مفرد أريد بها الأجزاء فأى زيد حسن معناه أى أجزاء زيد • أنظــر أى : فى مغنى اللبيب — مثلا — •

فليس ثمة فرق شكلى بين إضافة « أى » إلى نكرة ، وإضافتها إلى معرفة ، لكن الفرق بين التركيبين من حيث المعنى شاسع — كما هو واضح من الأمثلة — •

المعنى ومرجع الضمير :

من القواعد أن الضمير يعود إلى مذكور سابق من الكلام • وفى اللغة أمثلة ليس فيها ما يرجع إليه الضمير إلا بتأويل الفعل معنى الاسم؛ ولذا حسن إضمار التكذيب لتقدم ذكر « كذب » فى قولهم :

من كذب كان شرا له

أى كان الكذب • ومثله قوله تعالى :

« ولو آمن أهل الكتاب لكان خيرا لهم » (١) •

أى لكان الإيمان • ومن هذا أيضا قوله تعالى :

« وإن تشكروا يرضه لكم » (٢) •

أى يرض الشكر لكم (٣) • ومن هذا قوله تعالى :

« ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم » (٤) •

« فهو خيرا لهم » ضمير البخل ، والبخل هو المفعول الأول ، الذى يقتضيه « تحسبن » وحسن حذفه ؛ لدلالة « يبخلون » عليه • ومثله قوله تعالى :

« الذين قال لهم الناس إن الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم ، فزادهم إيمانا » (٥) •

---

(١) آل عمران ١١٠
(٢) الزمر ٧
(٣) الأمالى جا/٥٣ ، ٥٤ ، ١١٣
(٤) آل عمران ١٨٠
(٥) آل عمران ١٧٣

أى زادهم قول الناس إيمانا . ومنه قوله تعالى :

« ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه » (١) .

التقدير : ثم بدا لهم بداء . ولا بد من تقدير هـذا الفاعل ؛ لأن الفعل يطالب بفاعله . ولا يصح إسناده إلى « ليسجننه » ؛ لأن إسناد الفعل إلى الفعل مستحيل ، ولما لم يكن للفعل مندوحة عن إسنـاده إلى فاعل أو ما يقوم مقام الفاعل كالمفعول أسند إلى الفاعل على المعنى .. وألسن العرب متداولة فى قولهم :

بدالى فى هذا الأمر بداء

أى : تغير رأيى عما كان عليه . ويقال :

فلان ذو بدوات

إذا بدا له الرأى بعد الرأى (٢) .

ومن الواضح أن تقدير المصدر « بداء » من الفعل « بدا » اعتمادا على المعنى ما كان بهدف تصحيح عود الضمير ، بل كان بهدف المحافظة على النظام التركيبى للغة العربية التى ألفت إذا بدأت الجملة بفعل أن يأتى بعد الفعل اسم مرفوع ، فاعل عادة أو ما يحل محله .

ويرى «ابن الشجرى » أن الضمير الراجـع إلى المعنى لا بد أن يكون له دليل يساعد على تقدير هذا المعنى ؛ فقد ذهب بعضهم إلى أن الضمير فى قوله تعالى :

« حتى توارت بالحجاب » (٣) .

راجع إلى الشمس ، ولم يجر لها ذكر ، فيعلق « ابن الشجرى » على هذا بأنهم لم يعطوا الفكر حقه فى هذا المثال ؛ لأن فى الآية دليلا على الشمس ، وهو قوله تعالى :

---

(١) يوسف ٣٥

(٢) الأمالى جا/٣٠٥ ، ٣٠٦ ، جـ٢/١٣٢

(٣) ص ٣٢

« إذ عرض عليه بالعشى » [١] .

لأن معناه : إذ عرض عليه بعد زوال الشمس،وليس يجوز الإضمار إلا أن يجرى له ذكر ، أو دليل بمنزلة الذكر [٢] .

فهـذا النـوع من الضمير يرجع إلى معلوم ، قام قوة العـلم به وارتفاع اللبس فيه بدليل لفظى أومعنوى مقام تقدم الذكر له ، فأضمروه اختصارا ، وثقة بفهم السامع . ومن هذا :

« إنا أنزلنـاه فى ليلة القدر » [٣] .

أضمر القرآن ؛لأن ذكر الإنزال دل عليه . ومثله :

فلولا إذا بلغت الحلقوم » [٤] .

« كلا إذا بلغت التراقى » [٥] .

أضمر النفس لدلالة ذكر الحلقوم ، والتراقى عليها [٦] .

وهذا الضمير الذى يرجع إلى معلوم من الكلام هو نوع واحـد من أنواع ثلاثة لضمير الغائب . والنوع الثانى — وهو أشهرها وأكثرها استعمالا — يرجع إلى مذكور فى الكلام قبله عادة ، أو بعده فى بعض الأمثلة ، كما فى نحو قوله تعالى :

« وإذ ابتـلى إبراهيم ربه » [٧] .

« فأوجس فى نفسه خيفة موسى » [٨] .

« ولا يسأل عن ذنوبهم المجرمون » [٩] .

---

(١) ص٣١
(٢) الأمالى جا/٥٨
(٣) القدر ١
(٤) الواقعة ٨٣
(٥) القيامة ٢٦
(٦) الأمالى جا/٥٩ ، ٦٠ ، جا/١٦٤
(٧) البقرة ١٢٤
(٨) طه ٦٧
(٩) القصص ٧٨

ومرجع الضمير فى الآية الأولى متقدم لفظا لا رتبة ، ومرجعه فى الآيتين الأخيرتين متأخر لفظا لا رتبة ؛ لأنه فاعل ونائب فاعل .

والنوع الثالث إضمار غائب لا يعود على مذكور ولا معلوم ، وهو الضمير المجهول ، الذى يلزمه التفسير إما بالجملة،وإما بالمفرد المنصوب، فالمفسر بالجملة ، ضمير الشأن والقصة ، كما فى نحو :

« قل هو الله أحد »(١) .

« فإذا هى شاخصة أبصار الذين كفروا » (٢) .

والمفسر بالمفرد ، الإضمار فى « نعم » و « بئس » و « رب » نحـــو :

نعـــم رجـــلا على

« بئس للظالمين بدلا » (٣،٤) .

وهذه ثلاثية من الثلاثيات الكثيرة (٥) ، التى يحفل بها النحـــو العربى ، فضمير الغائب إما أن يرجع إلى مذكور ، أو إلى معلوم ، أو لا يرجع إلى مذكور ولا إلى معلوم فيحتاج إلى تفسير بما بعده ، من مفرد أو جملة .

بدائل الضمير :

والإشارة تشبه الضمير فى أنها ترجع إلى معلوم دل عليه شىء فى الكلام فقوله تعالى :

---

(١) الإخلاص ١
(٢) الأنبياء ٩٧
(٣) الكهف ٥٠
(٤) الأمالى جـ١ / ٦٠ ، جـ٢/ ٣٣٨ — ٣٤٠ ، الكتاب جـ٢/ ١٣٤ — ١٧٦ ، جـ٣/ ٧٢ ، ٧٣
(٥) راجع للمؤلف « الثلاثيات »

« ذلك هو الفضل الكبير » (١) .

إشارة إلى « السبق » المفهوم من قوله تعالى :

« ثم أورثنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا ، فمنهم ظالم لنفسه، ومنهم مقتصد ومنهم سابق بالخيرات » .

ومثله قوله تعالى :

« ولمن صبر وغفر إن ذلك لمن عزم الأمور » (٢) .

فالإشارة راجعة إلى « الصبر والغفران » : لدلالة فعليهما عليهما . كما عاد الضمير إلى « السفه » الذى دل عليه « السفيه » فى قول القائل:

إذا نهى السفيه جرى إليه　　وخالف والسفيه إلى خلاف

أى : جرى إلى السفه .

فالإشارة بمنزلة الإضمار ؛ لأنها قد تسد مسده فى نحو قوله تعـالى :

« إن السمع والبصر والفؤاد ، كل أولئك كان عنه مسؤولا » (٣).

« فأولئك » قامت مقام الضمير العائد من الجملة إلى المخبر عنه ؛ فكأنه قيل : « كلهن عنه مسؤولا » (٤) .

والاسـم الظاهر كذلك يستعمل استـعمال الضمير فى العود على مذكور أو معلوم ربطا للكلام بعضه ببعض . ومن هذا :

فأما القتال لا قتال لديكم　　ولكن سيرا فى عراض المراكب

---

(١) فاطر ٣٢
(٢) الشورى ٤٣
(٣) الإسراء ٣٦
(٤) الأمالى جـ١/ ٦٨ ، ٦٩ ، ٢٠٠ .

فقد وقعت الجملة المركبة من لا واسمها وخبرها ، خبرا عن القتال، وهى عارية من ضمير عائد منها إلى المبتدأ •

وإنما جاز ذلك ؛ لأن اسم لا نكرة شائعة مستغرقة للجنس المعرف بالألف واللام : فقتال المنكور مشتمل على القتال الأول ، كما أن قولك :

لا إله إلا الله

عمت لفظة « إله » جميع ما يزعم المبطلون أنه مستحق لإطــلاق هذه اللفظة عليه •

وليس يجرى قولك :

لا رجل فى الدار

إذا رفعت مجرى قولك :

لا رجل فى الدار

إذا ركبت ؛ لأنك إذا رفعت تنفى واحدا ، وإذا ركبت تنفى الجنس أجمع فدخول القتال الأول تحت القتال الثانى يقوم مقام عود الضمير إليـــــه •

ومثل هذا ما أنشده « سيبويه » :

ألا ليت شعرى هــل إلى أم معمر   سبيل ، فأما الصبر عنها فلاصبر!

فالصبر من حيث كان معرفة ، داخــل تحت الصبر المنفى لشياعه بالتنكير •

ونظير هذا أن قولهم :

نعم الرجل على

فى قول من رفع « على » بالابتداء ، فأراد :

على نعم الرجل

يدخل فيه « على » تحت « الرجل » ؛ لأن المراد هنـــا الجنس ، فيستغنى المبتدأ بدخوله تحت الخبر من عائد إليه من الجملة .

ويوضح ذلك أن قولك :

على نعم الرجل

كلام مستقل ، أما قولك :

على قام الرجل

فكلام غير مستقل ، وإن كان قولك :

قام الرجـــل

جملة من فعل وفاعل كجملة :

نعم الرجـــل

ولا تستقيم جملة غير « نعم » حتى تقول : « إليه » أو « معه » . أو نحو ذلك ؛ لكون الألف واللام فيه لتعريف العهد ، والمراد به واحد بعينـــه .

و « الرجـــل » فى :

نعم الرجـــل

بمنزلة « الإنسان » فى قوله تعالى :

« إن الإنسان لفى خسر » (1) .

يدل على الجنس ؛ لأنه مستثنى منه :

« الذين آمنوا وعملوا الصالحات » .

والاستثناء من واحد مستحيل ، لا يصح إذا استثنيت واحدا من

---

(1) العصر ١

واحد فكيف إذا استثنيت جميعا من واحد . ومثله قوله تعالى :

« وإنا إذا أذقنا الإنسان منا رحمة فرح بها » (١) .

فالمراد بالإنسان ههنا الناس كافة ، ولذلك قال :

« وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم ، فإن الإنسان كفور » .

وإذا كان الاسم المعرف بالألف واللام نحو « الرجل » و « الإنسان» قد استوعب الجنس فما ظنك باسم الجنس المنكور المنفى (لا قتال — لا صبر) والتنكير والنفى يتناولان من العموم ما لا يتنـاوله التعريف والإيجاب ؛ فقولهم :

ما أتانى من أحد

وقوله تعالى :

« ما سبقكم بها من أحد من العالمين » (٢) .

متناول غاية العموم . ولو حاولت أن تقول :

أتانى من أحد

كان ذلك داخلا فى باب استحالة الكلام (٣) .

وعرض « ابن الشجرى » للشواهـد والأمثلة السابقة ، وتحليله إياها بهذه الطريقة مثال من أمثلة التحليل النحوى المهتدى بما أسميته روح التراكيب ، وحس اللغة ومنطقها العـام ؛ فالاسم المنكور المنفى بلا يدل على العموم الذى يدل عليـه الاسـم المعرف بال الجنسية بل أكثر . وهكذا النكرة بعد النفى ، ومن هنا يصح الاستثناء منها .

والتراكيب قد تتشابه شكلا ورصفا ، لكن العـلاقة الداخلية بين عناصرها المفردة تختلف ، فالجملتان :

زيد نعم الرجل

زيد قام الرجل

---

(١) الشورى ٤٨

(٢) الأعراف ٨٠ ؛ العنكبوت ٢٨

(٣) الأمالى جـ١/٢٨٦ — ٢٨٨

سواء فى التركيب والترتيب والحجم ، لكن الأولى صحيحة ، والثانية خطأ ، ولا تصحح إلا بذكر عائد يعود على المبتدأ •

ويشبه ما سبق من استغناء الاسم المبتدأ الداخل فى اسم العموم الذى بعده عن عود ضميره إليه من الجملة تكرير الاسم الظاهر مستغنى به عن ذكر المضمر ، وذلك إذا أريد تفخيم الأمر وتعظيمه ، فى نحو قول عدى بن زيد :

لا أرى الموت يسبق الموت شىء　　نغص الموت ذا الغنى والفقيرا

ومثله قوله تعالى :

« الحاقة ما الحاقة » (١) ، « القارعة ما القارعة » (٢) ، « وأصحاب اليمين ما أصحاب اليمين »(٣) •

•• زيد رجل أى رجل •

فاستغنى بتكرير الظاهر عن أن يقال : الحاقة ما هى • وإنما حسن تكرير الاسم الظاهر فى هذا النحو لأن تكريره هو الأصل ، ولكنهم استعملوا المضمرات فاستغنوا بها عن تكرير المظهرات، إيجازا واختصارا، فلما أرادوا الدلالة على التفخيم جعلوا تكرير الظاهر إمارة لما أرادوه (٤) •

المعنى والمطابقة :

عرفت العربية ألوانا من تجاوزات الملامح الشكلية ، وسمحت بها لأن النسبة بين كلمات التركيب لا تزال ثابتة • والمطابقة بين المبتدأ والخبر ، أو بين المنعوت والنعت أو بين الحال وصاحبها من الأمور المقررة

---

(١) الحاقة ١ ، ٢
(٢) القارعة ١ ، ٢
(٣) الواقعة ٢٧
(٤) شرح الكافية جـ١/٩١

الثابتة ، وإن كانت تتفاوت بين الإطلاق وعدمه ، فهى بين النعت ومنعوته مطلقة تتحقق فى أربعة من عشرة ، واحد من الإفراد والتثنية والجمع ، وواحد من التذكير والتأنيث ، وواحد من الرفع والنصب والجر ، وواحد من التعريف والتنكير . وهذه هى مناحى المطابقة : العدد ، النـوع ، التعيين ، والإعراب .

أما المطابقة بين المبتدأ والخبر فليست مطلقة ، والأشياء الواجب اشتراك المبتدأ والخبر فيها هى النوع والعدد ، والأمر كذلك بين الحال وصاحبها وهذا ملمح من الملامح التى بها يشبه الحال والخبر ، وسأعود إلى هذه الفكرة فيما بعد .

وقد ساعد المعنى على الترخص فى بعض نواحى المطابقة ، فقد يكون المبتدأ مذكرا ، والخبر مؤنثا ، كما فى قول الأعشى :

ألم يك غـدرا ما فعلتم بشمعـل وقد خاب من كانت سريرته الغدر

فالمبتدأ « الغدر » مذكر ، والخبر « سريرته » مؤنث ، وأسنـد الفعل مؤنثا إلى الغدر لما كان هو السريرة فى المعنى (١) .

ومثل هذا فى التنزيل ، فيما وردت به الرواية عن نافع وأبى عمرو وعاصم فيما رواه عنه أبو بكر بن عياش :

« ثم لم تكن فتنتهم إلا أن قالوا » (٢) .

بنصب « الفتنة » ، وإسناد « تكن » إلى « أن قالوا » والتقدير :

ثم لم تكن فتنتهم إلا قولهم

وجاز تأنيث القول لأنه الفتنة فى المعنى ، ومثله رفع الإقدام ونصب العادة فى قول « لبيد » :

---

(١) الأمالى جـ١/١٣٠

(٢) الأنعام ٢٣

غمضت وقدمها وكانت عادة   منه إذا هى عردت أقدامها

وإنما استجاز تأنيث الإقدام لتأنيث خبره (١) .

كما يساعد المعنى على الترخص فى المطابقة بين المبتدأ والخبر فى العدد ؛ ففى قول « المتنبى » :

حشاى على جمر ذكى من الهوى   وعيناى فى روض من الحسن ترتع

نراه يخبر عن المثنى « عيناى » بالمفرد « ترتع » ؛ لأن العضوين المشتركين فى فعل واحد ، مع اتفاقهما فى التسمية ، يجرى عليهما ما يجرى على أحدهما فكل واحدة من العينين لا تكاد تنفرد بالرؤية دون الأخرى ، فاشتراكهما فى النظر كاشتراك الأذنين فى السمع ، والقدمين فى السعى ، ويجوز أن يعبر عنهما بواحدة ، يقال :

رأيته بعينى ، سمعته بأذنى   ، وما سعت فى ذاك قدمى

فإن قلت :

رأيته بعينى ، سمعته بأذنى   ، وما سعت فى ذاك قدماى

فهو حق الكلام ، والأول أخف ، وأكثر استعمالا (٢) .

استطراد :

لك فى هذا البيت أربعة أوجه من الاستعمال :

أحدها : أن تستعمل الحقيقة فى الخبر والمخبر عنه ، فتقول : عيناى رأتاه ، أذناى سمعتاه ، قدماى سعتا فيه

والثانى : أن تعبر عن العضوين بواحد ، وتفرد الخبر حملا على اللفظ فتقول :

(١) الأمالى جـ١/١٣٠

(٢) الأمالى جـ١/١٢٠ ، ١٢١

عينى رأته ، أذنى سمعته ، قدمى سعت فيه .

وإنما استعملوا الإفراد فى هذا تخفيفا ، وللعلم بمـا يريدون ، فاللفظ على الإفراد ، والمعنى على التثنية .

والثالث : أن تثنى العضو ، وتفرد الخبر — كما فى البيت — .

والرابع : أن تعبر عن العضوين بواحد ، وتثنى الخبر حملا على المعنى ، كقولك :

أذنى سمعتاه ، وعينى رأتاه . وهذا قليل (١) .

ومن هـذا ما أجازه ابن الشـجرى من جواز الإخبار عن العشر والخراج بالمفرد ، فيقال :

العشر والخـراج مـؤونة

وذلك لوجهـين :

أحـدهما : أن العشر والخراج ينزلان منزلة شىء واحد لاتفاقهما فى أنهما من الحقوق السلطانية ، فجاز أن يخبر عنهما بخبر مفرد ، ونظير ذلك قـول حسـان :

إن شرخ الشباب والشعر الأسود ما لم يعاص كان جنونا .

فقال : لم يعاص ، فأفرد الضمير وإن كان لاثنين ، وذلك لأن كل واحد منهما بمنزلة الآخر ، فجريا مجرى الواحد ؛ فشرخ الشباب هو اسوداد الشعر ولولا أنهما لاصطحابهما صارا بمنزلة المفرد ، كان حـق الكلام أن يقـال : يعاصيـا .

وأشد من هذا قول من يصف رجلا مغتربا فى فلاة :

---

(١) الأمالى جـ١/١٢٢

أخو الذئب يعوى والغراب ومن يكن

شريكيه يطمع نفسه شر مطمع

جعل الذئب والغراب بمنزلة الواحد ، فأعاد إليهما ضميرا مفردا لأنهما كثيرا ما يصطحبان فى الوقوع على الجيف . ولولا ذلك كان حقه أن يقول :

ومن يكونا شريكيه

فهذا أشد من الإفراد ؛ لأنه أفرد المضمر فى « يكن » وجاء بالخبر مثنى .

ومما جاء فى التنزيل على هذا قوله تعالى :

« المال والبنون زينة الحياة الدنيا » (١) .

فجاء الخبر مفردا لاتفاق المال والبنين فى التزين (٢) .

ومن هذا ما يجوز فى الخبر والحال بعد المفعول معه ، فأنت قد تقول :

كنت وعليا قائما ، سرت مسرورا وعليا

وقد يجوز أن يعطى حكم ما بعد المعطوف فيقال :

كنت وعليا قائمين ، سرت وعليا مسرورين

نظرا إلى المعنى ، وإلى أن أصل الواو العطف ، والعطف معناه الجمع (٣) .

والمعنى كذلك يفسر ما قد يوجد من عدم مطابقة بين الصفة والموصوف كما فى قول « سحيم عبد بنى الحسحاس » :

---

(١) الكهف ٤٦

(٢) الأمالى جا/٣٠٩ ، ٣١٠

(٣) شرح الكافية جا/١٩٨

جنونا بها فيما اعتشرنا علاقة علاقة حب مستسرا وباديا

أى : جننت بها لعلاقة أى لحب شـــديد ، وعلاقة الثانية بدل مـــن الأولى ، ومستسرا نصب على النعت لقوله : علاقة حب ، وذكر الوصـــف والموصوف مؤنث لأمرين ·

أحدهمـــا : أن العلاقة بمعنى العـــلق •

والآخر : أنها إذا كانت بدلا من جنون فهى الجنون •

وقد ورد تذكير المؤنث للحمل على المعنى كثيرا ، كقول الأعشى :

.·. يضم إلى كشحيه كفا مخضبا

فذكر « الكف » لأنه ذهب بها مذهب العضو • ومنـــه :

فإما ترينى ولى لـــة فإن الحوادث أودى بها

ذكر ضمير الحوادث ؛ لأنه ذهب بها مذهب الحدثان ، ومنه فى التنزيل تذكير خبر الرحمة فى قوله تعالى :

« إن رحمة الله قريب من المحسنين » (١)

لأن المراد بالرحمة ههنا فى بعض التفاسير : الغيث •

ويجوز أن يجعل « مستسرا » نعتا للجنون • والقول الأول أحسن لقرب النعت من المنعوت • والمضاف إلى « حب » مصـــــدر ، فحب منصوب فى المعنى بعلاقة على أنه مفعول به (٢) •

فابن الشجرى يفضل أن يكون « مستسرا » المذكر نعتا لعلاقة المؤنث حملا على المعنى ، ويضعف أن يكون « مستسرا » نعتـــا لجنون ، مع أنهما مذكران ؛ لطول الفصل بين المنعوت والنعت •

---

(١) الأعراف ٥٦

(٢) الأمالى جـ١/٢٢٧ ، ٢٢٨ ، جـ٢/٢٥٧

وقد أثبت « ابن القيم » شيئا من هــذا فى باب « الحمل عــلى المعنى » وذكر منه تأنيث المذكر وتذكير المؤنث ، وتصور معنى الواحد للجماعة ، والجماعة للواحد ، فمن تأنيث المذكر قوله تعالى :

« يأيها الناس اتقوا ربكم الذى خلقكم من نفس واحدة » (١) .

والمراد به آدم عليه السلام ، وأنث ردا إلى النفس ، وقرىء فى الشـــــواذ :

« من نفس واحــد » .

وقــال آخــر :

يا أيها الراكب المزجى مطيته ... سائل بنى أسد ما هذه الصوت

فإنه ذهب بالصوت إلى الاستغاثة (٢) .

ومن تأنيث المذكر ، ما كثر عن العرب من تأنيث فعــل المضــاف المــذكر إذا كانت إضافته إلى مؤنث ، فكأن المضــاف بعض المضاف إليه ، أو به أو منه ولذلك قرىء قوله تعالى :

« لا تنفع نفسا إيمانها » (٣) .

بالتأنيث ، فأنث فعل الإيمان إذ كان من النفس وبها . ومنه قول الشــــاعر :

لما أتى خبر الزبير تواضعت ... سور المدينة والجبال الخشع(٤)

فأنث الفعل المسند إلى « ســور » المذكر ، لإضافته إلى مؤنث .

---

(١) النساء ١
(٢) الفوائد المشوق ١٠٥
(٣) الأنعام ١٥٨
(٤) الفوائد المشوق ١٠٥

المعنى والمواقع النحـوية :

الكلمات فى التراكيب تقوم بوظائف معينة ، فتكون لهـا مواقع نحوية ، والوظيفة عندنا مرادفة للموقع ، فالكلمة وظيفة أو موقع ، إلا أن أداء الكلمة لوظيفتها وهى فى موقع من المواقع قد يرتبط بورودها فى مركز معين ، فلا تتقدم أو تتأخر ، فإن تقدمت من تأخير ، أو تأخرت من تقديم يكون التقدم أو التأخر فى اللفظ لا فى الرتبة .

وقد أدرك النحويون العرب هـذه الأفكار فسووا بين الوظيفة والموقع ، وفرقوا بين التقدم أو التأخر رتبة ، والتقدم والتأخر لفظا .

ويمكن أن نسمى المكان الذى تقع فيه الكلمة وهى تؤدى وظيفة نحوية معينة « مركزا » سواء كانت فى موقعها أولا ، فالمفعول — مثلا — إن تقدم على الفاعل يكون متقدما لفظا لا رتبة ، فمركزه متقدم ، لكن موقعـه متـأخر .

والمواقع حالات معنوية معينـة يراد من الكلمات أن تعبر عنهـا ، أو هى وظائف يفترض فى الكلمات القيام بها ؛ فموقع المبتدأ غير موقع الخبر ، وموقع الحال غير موقع التمييز وهكذا ؛ لأن المعنى الذى يعبر عنه هذا هو غير المعنى الذى يعبر عنه ذاك أو ذلك .

فالمواقع — إذن — مختلفة من هـذه الناحية : ناحيـة المعنى الذى ينهض كل موقع لخدمته والتعبير عنه ، لكنها قد تتشابه فى الحالة الإعرابية . وكتب النحو العربى تتفق على أن هناك مواقع للمرفوعات وأخرى للمنصوبات ، وثالثة للمجرورات . ومن ينظر فى مواقع الرفع يجـد بينها خلافا من حيث المعنى الملقى على عاتق كل منها ، وهكذا الحال مع مواقع المنصوبات .

ولأن المعنى هو عصب التعرف على وظيفة الكلمة وموقعها نرى فى كتابات النحويين فكرتين طريفتين :

الأولى : قد تتغير الحالة الإعرابية للكلمة من جملة إلى أخرى ومع ذلك تظل محافظة على موقعها ، فالخبر هو خبر رفع أو نصب ، أو جر ، والمفعول مفعول نصب أو رفع لنيابته مناب الفاعل ، ولقد سماه « سيبويه » « المفعول المرفوع » ، ولم يسمه المتأخرون « الفاعل » بل سموه « نائب الفاعل » لأن معناه لا يزال على المفعولية .

الثانية : سمح المعنى لنحويينا أن يلحظوا قرابة حميمة ، وصلة وثيقه بين بعض المواقع النحوية ، فحدثونا عن هذه القرابة ، إيمانا منهم بخطورة جانب المعنى فى التحليل النحوى .

وسوف أتحدث عن الفكرة الأولى فيما بعد ، وأبادر هنا بإثبات سطور قليلة عن الفكرة الثانية .

الحال والظرف :

رأى النحويون أن هناك معنى ما يقرب هذين الموقعين كليهما من الآخر فكلاهما قيد للفعل فى حال وزمان أو مكان . معينين ، وقد رتبوا على هذه القرابة الدلالية بعض الأحكام النحوية .

يقول : « أبو العباس بن مرداس السلمى » :

أكليب مالك كل يوم ظالما والظلم أنكد غيه ملعون

فالجملة :

مالك كل يوم ظالما

تعرب على النحو التالى :

ما : مبتدأ ، لك : متعلق بمحذوف خبر ، كل يوم : ظرف ، ظالما : حال فما عامل النصب فى كل من الظرف والحال ؟

العامل فى الظرف إما الخبر «لك» وإما الحال «ظالما»، ومثله قوله تعالى :

«فما للذين كفروا قبلك مهطعين» (١) .

فالعامل فى الظرف «قبلك» إما الخبر «للذين ...» أو الحال «مهطعين» .

أما العامل فى الحال، فالخبر أى متعلقه . وكان حق المعنى ألا يعمل فى الحال ؛ لأن الحال عبارة عن ذى الحال، ولكن عمل فيها المعنى لشبهها بالظرف من حيث كان قولك :

جاءنى زيد راكبا

معناه :

جاءنى زيد فى حال الركوب

ولذلك عطف عليها الظرف فى قوله تعالى :

«وإنكم لتمرون عليهم مصبحين وبالليل» (٢) .

فالحال من حيث المعنى يشبه الظرف، ولما كان الظرف أقرب متعلقات الفعل إليه خاصة ظرف الزمان (٣)، جاز لما فيه رائحة الفعل أن يعمل فيه، ويلحق الحال بالظرف فى هذا فتعمل فيه الفعليات المعنوية .

على أن الشبه الذى بينهما ليس بمستحكم ؛ لأنك لا تقدر أن تقول :

جاء زيد فى راكب

كما تقول :

جاء زيد فى يوم السبت
جلس زيد فى مكانك

---

(١) المعارج ٣٦
(٢) الصافات ١٣٧
(٣) الكتاب جـ١/٣٦

وإنمـــا أدخلوا حرف الظرف على لفــظ متأول ، ولما لم يستحكم الشبه بين الظرف والحال امتنعوا من تقديم الحال على العامل المعنوى ، وإن لم يمتنعوا من تقديم الظرف على المعنى العامل فيه كقولهم :

كل يوم لك ثوب

فالظرف منصوب بالجار والمجرور « لك » الذى هو خبر ، وقد تقدم الظرف عليه ، فإن جاءت الحال بلفظ الظرف جاز تقديمها على المعنى كقــوله تعــالى :

« هنالك الولاية لله الحــق » (١) .

« فهنالك » ظرف فى موضع الحال ، والعامل فيه قوله « لله ، وذو الحال المضمر المستكن فى « لله» (٢) .

وكأن مجىء الحال بلفظ الظرف جعل درجة قرابته للظرف أوضح وأقوى ، وكأن الشبه بينهما لم يعد قاصرا على المعنى فقط ، بل تعداه إلى اللفــظ أيضـــا .

ويشبه الحال الظرف فى جواز استعماله بدلا من اللفظ بالفعــل كالظرف وهذا ما ذهب إليه « أبو على الفارسى » فى تخريج قول أبى الصلت الثقفى :

اشرب هنيئا عليك التاج مرتفقا فى رأس غمدان دارا منك محلالا

حيث ذهب إلى أن « هنيئا » حال وقعت موقع الفعل بدلا من اللفظ به كما وقع المصدر فى قولهم :

ســـقياله ، ورعيـــا

---

(١) الكهف ٤٤

(٢) الأمالى جـ١/١١٢ ، جـ٢/٢٥٥

بدلا مـــن :

ســـقاه الله ، ورعـــاه

فلا يجوز ظهور الفعل معه ؛ لأنه قام مقامه فصار عوضا عنه •

فقوله : « هنيئا » لا تعلق له باشرب ؛ لأنه وقع موقع« ليهنئك » أو هنـــأك ، أو هنـــؤ •

ويدل على أنه بدل من الفعل تعاقبهما على الموضع الواحد فى نحو :

أظفره الله فليهنىء له الظفر

فهـــذا بمنزلة :

فهنيئـــــا له الظفـــر

كما أنه أجرى بلفظ الإفراد على الجميع فى قوله تعالى :

« كلوا واشربوا هنيئـــا » (١) •

لأنه ناب عن فعله ، والفعل لا يجمع (٢) •

ووجه كون « هنيئا » بدلا من الفعل على جهة القياس أن الحال مشبهة للظرف من حيث كانت مفعولا فيها ، كما أن الظرف مفعول فيه ، ممن حيث وقعت الظروف فى الأمر العام وغيره بدلا من الفعل فى قولهم:

إليك ، وراءك ، عليك زيدا ، دونك عمرا ، جاءنى من عندك

كذلك وقعت الحال بدلا من الفعل ، فكما قامت هذه الظروف مقام الأفعال وصارت بمنزلتها ، فكان كل واحد منها بدلا من فعل ، كذلك صار الحال فى قولهم « هنيئا » بدلا من الفعل الذى هو « اهنأ » •

ولما اجتمع الحال والظرف فى كون كل واحد منهما مفعـــولا فيه ، اجتمعا فى أن عملت فيهما معانى الأفعال نحو :

---

(١) الطور ١٩ ، الحاقة ٢٤ ، المرسلات ٤٣
(٢) الأمالى جا/١٦٢

زيد فيهـا قائمـا

كل يوم لك ثـوب

ولولا هـذا الشبه بينهما ما كان من حكم المعنى أن يعمل فى الاسم المنتصب على الحال ؛ ألا ترى أن الحال عبارة عن الاسم الذى يكون مفعولا به فى نحو :

عاقبت عليـا غضبان

فكما أن المفعول به لا تعمل فيه المعانى ، كذلك كان القياس فيمـا هو عبارة عن المفعول به ألا يعمل فيه المعنى لولا ما حصل بين الظـرف والحـال من المناسبة (١) .

ففى العربية مواقع تتقوى الصلة بينها وبين الأفعال وتشتد حتى إنه يستغنى عن الفعل بذكر الكلمات التى تعبر عن هـذه المواقع ، وهـذه هى المصـدر ، والظرف ، والحال ، ومجرد ذكر هذه الكلمات يغنى عن ذكر الفعـل .

والمواقع قد تتشابه فى الحالة الإعرابية ، لكن بعضها أقرب إلى موقع منه إلى موقع آخر . فالحال والمفعول به والمفعول فيه كلها من مواقـع المنصوبات لكن العلاقة المعنوية بين الحال والظرف حميمة ، فكلاهمـا منصوب على التأويل بمعنى « فى » ، ولذلك يعمل الفعلى المعنوى ، أو ما فيه رائحـة الفعل فيهما ، وإن كان هذا الشبه ليس مطلقا ؛ لأن الظرف يجوز تقدمه على عامله المعنوى ، ولا يتقدم الحال على عامـله المعنوى إلا إذا جاء بلفظ الظرف ـــ كما سبق ـــ .

وهكذا يتضح دور المعنى فى التقريب بين المواقع ؛ فقد رأينا أن ما أسميته التركيب الداخلى ، أو روح التركيب قد وحد بين الظرف والحال فى أمور نحوية لأن كليهما يدل على معنى « فى » .

---

(١) الأمالى جا/١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٦٥

الحـــــال والخبر :

جاء فى عبارة « ابن الشجرى » أن الحال هو المفعول به فى نحو :

ضربت زيدا مشـــدودا

ولا أفهم هذه العبارة إلا على أن كلا من الحال والمفعول به يشيران إلى حقيقة واحدة ،ويمكن إدراك هذا بتصور الجملة بدون الفعل والفاعل، وبالتالى التخفف من أثر الفعل ، حيث إن أثره يذهب معه ، أعنى بذلك نصبه للمفعول والحال ، فتؤول الجملة إلى :

زيد مشـــــدود

ومن الواضح أن الذهاب الآن إلى أن :

زيد هـــو المشـــدود

المشـــدود هـــو زيد

هو من بدهيات الجمـــلة الاســـمية ٠

وهذه العمليـــة التحويلية بسيطة ، خطرة الشأن فى آن واحد ؛ إذ عن طريقها تتحول الجملة الفعلية إلى جملة اسمية ، ويمكن تطبيقهـــا أيضا على الحال التى صاحبها هو الفاعل ، إلا أننا فى هذه المرة سنتخفف من الفعـــل فقـــط ، فإذا قلت :

حضر المســـافر ســـعيدا

يمكنك بعد حـــذف الفعل أن تقول :

المســـافر ســـــعيد

وكأن الجملة الفعلية يعتريها « النسخ » الذى يعترى الجمـــــلة الاسمية ، على أن الفرق بين النسخ فى الجملة الفعلية والنسخ فى الجملة الاسمية يتجلى فى أمرين :

أولهما : أن نسخ الجملة الاسمية يتم بزيادة أفعال أو حـــروف مشبهة بالأفعال ، أما نسخ الجملة الفعلية فيتم عن طريق حذف الفعل .

ثانيهما : أن نسبة الإسناد التى كانت بين المبتدأ والخبر فى الجملة الاسمية قبل النسخ تبقى على ما هى عليه بعد النسخ ، ولا تتغير إلا الحالة الإعرابية للمبتدأ فقط أو للخبر فقط أولهما معا ، وكأن النســـخ هنـــا ذو أثر شكلى فقط ؛ فالعلاقة بين طرفى الإسناد باقية كما كانت وإن كان قد اعتراها شىء من التلونات الدلالية ــ وسوف أرجع إلى هــذه المسألة بشىء من البسط والبيان ــ .

أما النسخ فى الجملة الفعلية فأخطر شأنا ؛ لأن شكل التركيب يتغير [illegible] التغير الشكلى الجذرى ؛ ففى هذا النسخ تعقد نسبة جديدة ، إسنادية الطابع بين الحال وصاحبها .

صحيح أن هــذه النسبة لا تعدو مجرد إظهار لما كان مستترا بين الحال وصاحبها إلا أنه يبقى أن الشكل التركيبى للجملة قد لبس بهــذا النسخ ثوبا جديدا مادة وتصميما .

وكاتب هــذه السطور يسجل بكل تواضع أن ما قيل فى الســـطور السابقة من نسخ فى الجملة الفعلية بتحويلها إلى جملة اسمية عن طريق الاستغناء عن الفعل والفاعل مرة ، أو الفعل فقط ، شىء جديد فى الفكر النحوى العربى ، لكنه ــ والحمد لله ــ ليس بمستغرب ؛ فلقد أسسته على ما قاله النحويون من أن الحال هى صاحبها فى المعنى ، كما بنيتـــه على مشابهات أخرى كثيرة ذكرها النحويون لإثبات القرابة الدلالية بين الحـــال والخبر .

تنبه النحويون إلى وجوه شبه كثيرة بين الحال والخبر ، فكلاهما يكون نكرة ، مشتقا ، أو جامدا ، أو مؤولا بالمشتق . والحال يعمل فيـــه

المعانى (الظرف ، الإشارة ، كأن ، ليت ، لعل) لقرابته الشديدة من الخبر ، ولبعده عن المفعول به الذى لا تعمل فيه هذه الأشياء (١) .

فالحال مثل الخبر فى نوع الكلمات التى يأتى منها كلاهما ، كما أنه شبيه به فى أن الفعليات المعنوية تعمل فى كليهما .

والطريف أن الحال من الناحية الأخيرة يبتعد عن المفعول به مع أنهما من مواقع المنصوبات ، وكأن الحال من الناحية المعنوية ينتمى إلى الخبر ويبتعد عن المفعول به فليس الشكل وحده كافيا فى عقد أواصر القربى بين المواقع النحوية .

والحال هو صاحبها فى المعنى ، كما أن الخبر هو المبتدأ فى المعنى ، وبهذا يبتعد الحال عن المفعول به ، والظرف ، والتمييز ، ويقترب من الخبر .

ومرة أخرى ألفت النظر إلى أن المواقع الثلاثة : المفعول به ، والظرف ، والتمييز من مواقع المنصوبات ، أما الخبر فمن مواقع المرفوعات ، ورغم التشابه بين الحال وهذه المواقع فى الحالة الإعرابية، نجد النحويين يعقدون فصولا للتفرقة بينها ، وعلى العكس من ذلك نجدهم يتحدثون عن المشابهات بين الحال والخبر على الرغم من أنهما يختلفان فى الحالة الإعرابية لكل منهما .

وهذه الوقفة المنهجية تعنى أن هناك علاقة وطيدة بين الحال والخبر والحق كذلك ، وهذه القرابة تتجلى فى أكثر من ناحية .

١ ــ فالحال والخبر يتبادلان المواقع فى بعض الأمثلة تقول :

محمد فى الدار قائم مبتدأ + حال + خبر

محمد فى الدار قائما مبتدأ + خبر + حال

والظرف على الرفع يتعلق بقائم ، وعلى النصب يتعلق بالاستقرار (٢)

---

(١) الأمالى جـ٢/٢٧٥

(٢) الأمالى جـ٢/٢٧٥

٢ — وبعض ما يعرب حالا يجوز رفعه فيعرب خبرا ، كما فى قوله تعالى :

« هـذا بعلى شيخا »[1]

فقد قرىء :

« هـذا بعلى شيخ »

وفيه على هـذا عدة أوجه :

أحدها : أن يكون هـذا مبتدأ ، وبعلى بدلا منه ، و« شيخ » الخبر •

والثانى : أن يكون بعلى عطف بيان ، وشيخ الخبر •

والثالث : أن يكون بعلى مبتدأ ثانيا ، وشيخ خبره ، والجملة خبر هـذا •

والرابع : أن يكون بعلى خبر المبتدأ ، وشيخ خبر مبتدأ محذوف، أى هـو شيخ •

والخامس : أن يكون شيخ خبرا ثانيا •

والسادس : أن يكون بعلى وشيخ جميعا خبرا واحدا ، كما تقول : هـذا حلو حامض •

والسابع : أن يكون « شيخ » بدلا من بعلى [2] •

والإعرابات السبعة تتفق فى أن « هـذا » مبتدأ فيها جميعا ، و « شيخ » خبر فيها جميعا على الأصالة (الستة الأولى) أو على التبعية كما فى الإعراب السابع •

ومثل هـذا قوله تعالى :

« هؤلاء بناتى هن أطهر لكم »

---

(١) هود ٧٢
(٢) إملاء ما من به الرحمن جـ٢/٧٠٧

فأطهر على الرفع خبر . وقرىء فى الشاذ : « أطهر .. بالنصب ؛ وفيه وجهان :

أحدهما : أن يكون « بناتى » خبرا ، وهن فصلا ، وأطهر حالا .

والثانى : أن يكون « هن » مبتدأ ، « ولكم » خبرا ، و « أطهر » حالا ، والعامل فيه ما فى « هن » من معنى التوكيد بتكرير المعنى » (١) .

ومثل هذا قوله تعالى :

« قل هى للذين آمنوا فى الحياة الدنيا خالصة » (٢) .

برفع « خالصة » على الخبرية ، ونصبها على الحالية .

٣ — بعض أنواع الحال يسد مسد الخبر فى إفادة المعنى ، أو إكساب الجملة تمام الفائدة ؛ حيث لا يجوز ذكر الخبر ، كما فى نحو :

أحسن ما يكون محمد خطيبا

فخطيبا ، على تقدير النحويين خبر كان المقدرة على المعنى ، أى :

أحسن ما يكون محمد إذا كان خطيبا

ويرى « ابن الشجرى » أن الخبر وجب حذفه هنا ؛ لأن الحال بعض منه ، والحال قد يحذف بأسره ، فحذف بعضه وبقاء بعضه أسهل (٣) .

٤ — ذهب بعض النحويين إلى أن المنصوب فى باب كان ، والمفعول

---

(١) إملاء ما من به الرحمن جـ٢/٧٠٩

(٢) الأعراف ٣٢

(٣) الأمالى جـ٢/٢٨١ ، ٢٨٢

الثانى : فى باب ظن ينتصب على الحال . — وسوف أعود إلى هـذه النقطـة فيما بعـد — .

٥ — بعض الكلمات تنصب على الحال ، أو ترفع فتدخل عنصرا فى تركيب جملة اسمية ، تقول :

أرخص ما يكون البر مدين بدرهم — أو — أرخص ما يكون البر مـدان بدرهـم .

كلمتـه فاه إلى فى   أو   كلمته فوه إلى فى

والجملة بعد الرفع « مدان بدرهم » كلها فى محل نصب حال (١) .

٦ — تقع الجمل أحوالا ، كما تقع أخبارا وأوصافا ، ولابد فى الجملة من ضمير إذا وقعت خبرا أو صفة يعود إلى المخبر عنه ، وإلى الموصوف . ولما وجب هذا فى الخبر والصفه وجب فى الحال ؛ لأنها صفة ذى الحال ، وأنها زيادة فى الخبر ، فقد أخذت شبها منهما (٢) .

٧ — من أنواع الحال الحال المؤكدة فى نحو قوله تعالى :

« وهـو الحـق مصـدقا » (٣)

« وهذا صراط ربك مستقيما » (٤)

وهذه الحال أكدت المعنى الذى دل عليه الخبر ، لأن الحق لا يكون إلا مصدقا ، والاستقامة لزم صراط الله ، فالحال لاتقدم معنى جديدا (٥) .

٨ — المبتدأ ينبغى أن يكون معرفة ، وصاحب الحال كذلك ينبغى أن يكون معرفة ولا تكون النكرة مبتدأ إلا بمسوغات معينة ، وصاحب الحال كذلك يمكن أن يكون نكرة بمسوغات معينة . ومسوغات الابتداء بالنكرة

---

(١) الأمالى جـ٢/٢٨٣ ، ٣١٩
(٢) الأمالى جـ٢/٢٧٧
(٣) البقرة ٩١
(٤) الأنعام ١٢٦
(٥) الأمالى جـ٢/٢٨٥

هى تقريبا مسوغات مجىء صاحب الحال نكرة ، يدرك ذلك من القراءة الأولى فى بابى المبتدأ أو الحال •

٩ — أكثر « سيبويه » من تسمية الحال خبرا ، مما يثبت أن النحو العميق للموقعين يكاد يكون واحدا (١) •

والأصل النحوى المشهور : « الجمل بعد النكرات صفات ، وبعد المعارف أحوال » كان « سيبويه » قد عبر عنه قبل أن يحرره المتأخرون بقوله : « كل شىء كان للنكرة صفة ، فهو للمعرفة خبر ، وذلك قولك : مررت بأخويك قائمين • فالقائمين هنا نصب على حد الصفة فى النكرة(٢)

هذه بعض النظرات التى استطعت جمعها للتدليل على القرابة الحميمة بين موقعى الحال والخبر ، هذه القرابة المؤسسة على ما بينهما من تشابه معنوى دلالى على الرغم من أنهما من حيث الحالة الإعرابية متباعدان فأحدهما يذكر عادة فى مواقع المرفوعات ، والآخر فى مواقع المنصوبات •

المعنى والحالات الإعرابية :

والحديث عن القرابة بين بعض المواقع النحوية يسلمنا إلى الحديث عن التقارب بين الحالات الإعرابية ؛ فلقد سبق أن أشرت إلى أن التغير فى الحالة الإعرابية للمبتدأ والخبر فى الجملة الاسمية بعد دخول النواسخ من رفع إلى نصب لا يلغى من المعنى الذى كان معقودا بين المبتدأ والخبر فإن النسبة بينهما تبقى على ما هى عليه •

كما أن قسطا لا بأس به من المنصوبات يحمل فى داخله أو فى أعماقه حالة الجر الإعرابية ، حتى يمكن للباحث الذهاب إلى أن النصب والجر أخوان ؛ فكلاهما — على الأقل — بديل للآخر ، إن لم يكن أحدهما غطاء للآخر ، والآخر عمقا له • فالمعنى المعبر عنه بالنصب لا يتغير إن عبر عنه بالجر •

(١) الكتاب جـ٢/٤٩ ، ٥٠ ، ٨١ ، ٨٧ — ٩٢

(٢) الكتاب جـ٢/٨ ، ٩ ، ٣٣

ولقد أصاب الفكر النحوى العربى النجاح والتوفيق فى حديثه عن تحويل الكلام من المبنى للمعلوم إلى المبنى المجهول ، فما حـل المفعول أو غيره مما هو قريب منه (الجار والمجرور ـ الظرف ـ المفعول المطلق) لشدة تطلب الفعل إياه محل الفاعل إلا إبقاء للجانب الشكلى فى النظام التركيبى للجملة الفعلية فى اللغة العربية (فعل + اسم مرفوع) • ولم يغب عن فكر النحويين أن رفع ما حل محل الفاعل ما هو إلا مسألة شكلية بحتة ؛ فالعلاقة المعنوية بين عناصر الجملة الفعلية لا تزال على ما هى عليه قبل التحويل • فسيبويه لايزال يسمى مايحل محل الفاعل « بالمفعول المرفوع » ، وأقصى ما قدمه النحويون المتأخرون أن سـموه « نائب الفاعل » • ومعنى هذا أنهم جميعا أرادوا القول بأن عناصر التركيب قد تتبادل المواقع فيما بينها ، أو يحل أحدها محل الآخر فتحدث نتيجة لهذا التبادل أو هذا الإحلال بعض التغييرات الشكلية لكن الرباط المعنوى بينها لا يزال ثابتا راسخا لم يمسسه تحور أو تحول •

وكل ما سبق وغيره من أمثلة فردية شاهد على أن الفـكر النحوى العربى جمع إلى حد كبير بين النظرتين اللتين أشرت إليهما من قبل : النظرة التى ترى للتراكيب نظما وأوضاعا شكلية فترصـدها ، والنظرة التى تتعمق هذه التراكيب الخارجية لتصل إلى ما تحتها من تراكيب داخلية اهتداء بما أسميته روح التراكيب الذى يمـد به المعنى ، كما أنها تدور مع التحويلات المختلفة للتراكيب لترى إلى أى مدى بعدت هذه التحويلات بالتراكيب عن المعنى الذى خول العرب لهذه التراكيب أن تؤديه •

وسوف أتناول هذه الفكرة فيما بعد بشىء من البسط والتفصيل •

المعنى الفعلى :

وكل ما سبق الحديث عنه من دوران صيغة العناصر المفردة المستخدمة فى التراكيب فى فلك المعنى ، وأثر المعنى فى الوظيفة المنوطة بالكلمات ، ودور المعنى فى التجوزات التى تلحق ما بين عناصر التركيب من مطابقة ، ودوره فى الوسائل المستخدمة لربط عناصر التركيب بعضهـا ببعض ، والقرابة بين المواقع النحوية المؤسسة على رباط معنوى ، والتداخل بين

الحالات الإعرابية لبعض المواقع النحوية لثبات العلاقة بين عناصر التركيب ، كل هذه الاعتبارات ما هي إلا أمثلة للدور الخطير الذي يقوم به المعنى داخل التركيب ، الأمر الذي يجعله عصب التركيب وعموده الفقري •

يبقى للمعنى دور أخطر مما سبق ، به يضفي على التركيب كله طابعا يختلف عن الصورة الخارجية التي يرسمها رصفه الشكلي ؛ فالتركيب كله من الناحية الشكلية يكون تركيبا اسميا ، ليس الفعل عنصرا فيه ، لكن المعنى المتضمن داخل هذا التركيب هو معنى فعلي أو يمكن أن نقول إن التركيب الخارجي ينتمي لنمط رصفي معين على حين ينتمي التركيب الداخلي لنمط آخر •

واقد كان « سيبويه » خير من أمدني بهذا التصور السابق ؛ إذ إنه بعد أن تحدث عن الفعل بجميع أنواعه اللازم والمتعدى بجميع درجات التعدى ، وما يبدو شبيها بالفعل من أفعال تدخل على جملة المبتدأ والخبر ، والمواقع النحوية المختلفة التي تعد من مكملات الفعل كالمفعول المطلق والحال والمفعول معه الخ •• ، وبعض ما يعمل عمل الفعل كالمصدر ، وبعض أنواع المشتقات ، أقول بعد أن تحدث عن هذا عقد حديثا عن أنماط كثيرة من التراكيب يشكل الاسم المنصوب فيها عنصرها الأساسي ؛ لأن هذا العنصر المنصوب يتخذ دليلا على فعل مضمر ، وبذا تبدو الاسميات غطاء تركيبيا لتراكيب فعلية داخلية •

ولقد تحدثت عن هذه التراكيب التي أوفاها « سيبويه» الحديث(١)، قبل ذلك مرتين ، الأولى في مقال لي عن جملة الموقع النحوي الواحد(٢) ؛ لأن هذه التراكيب تنسج أساسا من مفعول به ، أو مصدر ، أو حال ، وكلها منصوبة بإضمار فعل يجوز إظهاره قليلا ، ويجب إضماره كثيرا ؛ لأن العرب مالت إلى أن تتخففمنه وتضمره لوضوح المراد منه، فاعتبرتها لهذا من جملة الموقع الواحد •

(١) الكتاب جـ١ /٢٥٣ — ٤٠٠
(٢) اللسان العربي — الرباط ، ١٩٧٩

أما المرة الثانية ففى كتابى « الفعليات » : إذ قد لاحظت أن أكثر أمثلة هذه التراكيب يرد فيها العنصر الأساسى الواحد منصوبا بفعل مضمر ملحوظ ، ولهذا تحدثت عنها فى فصل « الفعليات الملحوظة » فى مقابل « الفعليات الملفوظة » .

ولهذا أستميح القارىء عذرا إن تخففت من الحديث عن هذه التراكيب مرة ثالثة رغم مناسبتها الملحة للفكرة الأساسية لهذا البحث المتواضع ، فكرة العلاقة بين التركيب الخارجى والتركيب الداخلى للجملة العربية .

على أنى لن أترك قارئى العزيز قبل أن أودعه هذه الملاحظات :

١ — دار معظم هذه التراكيب فى مواقف فعلية — إن صح هذا التعبير — أى مواقف من شأن الفعل أن يستخدم فيها كموقف الطلب ، والتحذير ، والدعاء ، والمدح والثناء ، والتذلل ، والتنقل من حال إلى حال .

٢ — اكتفى فى هذه التراكيب بدلالة الحال التى أغنت عن دلالة المقال : فإن العرب تخففت فيها من الأفعال « اكتفاء بالعمل أن تلفظ بفعله » (١) أو « استغناء بما يرون من الحال » (٢) أو «لكثرته فى كلامهم حتى صار بمنزلة المثل » (٣) أو « لعلم المخاطب أنه محمول على أمر »(٤)، أو « لأنه قد عرف أنه متمن سائل شيئا وطالبه » (٥) .

فإذا لم تغن دلالة الحال لم يجز التخفف من الفعل « فلا يجوز أن تقول : .

عبد الله المقتول

وأنت تريد ؟

---

(١) الكتاب جـ١ /٢٥٣
(٢) السابق ٢٧٥
(٣) السابق ٢٨٠
(٤) السابق ٢٨٣
(٥) السابق ٢٨٦

كن عبد الله المقتول

لأنك لست تشير إلى أحد » (١) أو — كما قال السيرافى — : « لأنه ليس قبله ولا فى الحال دلالة عليه ... وإنما يضمرون ما عليه الدلالة من الكلام أو شاهد من الحال » (٢) .

٣ — ذهب «سيبويه» إلى أن الأسماء المنصوبة فى هذه التراكيب، نصبت على أنها « بدل من اللفظ بالفعل » وساعد على هذا أنها من الناحية الصرفية إما مصدر ، أو مشتق أو جامد مؤول بالمشتق ، وهذا النوع من الأسماء ذو صلة قوية بالأفعال .

كما أن صلة هذه الأسماء بالأفعال تحققت فى بعض أمثلة هـذه التراكيب بدخول أدوات مختصة بالدخول على الأفعال عليها مثل : إن « المجازاة »وهلا ، ولو (٣) .

يقول « سيبويه » عن « إن » :

« واعلم أنه لا ينتصب شىء بعد إن ولا يرتفع إلا بفعل ؛ لأن إن من الحروف التى يبنى عليها الفعل ، وهى إن المجازاة ، وليست من الحروف التى يبتدأ بعدها الأسماء ليبنى عليها الأسماء » (٤) .

أى لا يذكر بعدها الاسم على أنه مبتـدأ يبنى عليه أو يسند إليه خبر : بل الاسم بعدها ينصب أو يرفع بإضمار فعل .

فالعنصر الذى هو أمارة على تركيب فعلى مضمر إما فعلى بطبيعته أو بما يدخل عليه من الأدوات المختصة بالدخول على الأفعال ، وهذه هى الشرائط التى تجعله أهلا لأن يكون « بدلا من اللفظ بالفعل » فالفعلية إما « ذاتية » فيه أو « مكتسبة » .

---

(١) الكتاب جـ١/٢٦٤
(٢) السابق / نفس الصفحة (حاشية)
(٣) السابق ٢٥٨ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩
(٤) السابق ٢٦٣

والأمر كله من قبل ومن بعد متوقف على السماع : « فليس كل حرف يظهر بعده الفعل يحذف فيه الفعل ، ولكنك تضمر بعدما أضمرت فيه العرب من الحروف والمواضع ، وتظهر ما أظهروا ، وتجرى هذه الأشياء التى هى على ما يستخفون بمنزلة ما يحذفون من نفس الكلام ، ومما هو فى الكلام على ما أجروا ، فليس كل حرف يحذف منه شىء ويثبت فيه نحـــو :

يك ، ويكن ، ولم أبل وأبال

ولم يحملهم ذاك على أن يفعلوه بمثله،ولا يحملهم إذا كانوا يثبتون فيقولون فى :

مر : أو مر

أن يقولوا فى

خـذ : أو خـذ

وفى :

كـل : أو كـل

فقف على هذه الأشياء حيث وقفوا ، ثم فسر أو قس بعد »(١) •

فكما لا نثبت حرفا فى صيغة من صيغ اللغة حذفته العرب ، أو لا نحذف ما أثبتته العرب ، كذلك لا نثبت فى التراكيب النحويةولانحذف إلا ما لنا فيه سماع •

ودقة « سيبويه » تتجلى فى إلحاقه المسلمـات التركيبية النحوية بالمسلمات الصوتية ، فهو يناظر حذف الفعل أو ذكره فى الجملة بحذف حرف مد أو همزة أو ذكرهما فى الكلمة • ولا غرو فى هـذا ؛ فنسيج اللغة كل لا يتجزأ ، وما ارتضته العرب فى أصواتها كان عن منطق يفترض أنها ارتضته أيضا فى صيغها وتراكيبها ، فالروح واحد ، والعقل اللغوى يسرى فى اللغة على جميع مستوياتها • وهذا اعتبار منهجى أفهمه من كلام « سيبويه » •

---

(١) الكتاب جـ١/٢٦٥ ، ٢٦٦

٤ ـــ مثلت هذه التركيبات مجالا تعبيريا واسعا ؛ فبعضها كان فى الأمر والنهى ، والآخر كان فى الخبر ، أى أنها مثلت الأسلوب العربى بشقيه الخبرى والإنشائى •

٥ ـــ ذكر « سيبويه » فى مواطن كثيرة من هذه التراكيب أن الاسم الذى هو محور التقدير على أنه معمول لعامل مضمر، يجوز نصبه ورفعه، والتركيب على النصب يؤول إلى جملة فعلية ، وكثير من الأمثلة التى يجوز فيها رفع الاسم تؤول إلى جملة اسمية (١) •

وهذا نوع من « الحيادية » التى لاحظتها على بعض أمثلة الجملة العربية فالتركيب ينتمى إلى الجملة الفعلية مرة ، وإلى الجملة الاسمية أخـــرى •

وتلعب الحركة الإعرابية هنا دورا أخطر من دورها الذى به تفرق بين مواقع الكلمات داخل التراكيب من فاعل ، مفعول إلخ ؛ إذ هى هنا تفرق بين أنماط التراكيب فالنصب علامة « الفعليـــــة » والرفع علامة « الاسمية » • وسوف أعود إلى هذه الملاحظة فيما بعد •

ويبدو أن استقاء المعنى الفعلى من تراكيب لا يدخـــل الفعـــل فى نسيجها أصبح من المهام الرئيسية التى قام بها النحويون العظام بعـــد « سيبويه » ممن تعمقوا التراكيب ، وقرءوا ما بداخلها من أمثال « المرضى » و « العكبرى » و « ابن الشجرى » • وفيما يلى سطور مما قالوه •

الفعل المعنوى على ضربين ؛ لأنه إما أن يكون فى اللفظ مشعر به قوى أولا ، فالأول نحو :

مالك ، ما بك

لأن الجار والمجرور متعلق بالفعل ، أو بما فيه معناه • ونحوه :

ما شأنك ، ما بالك

---

(١) انظر مثلا الكتاب جـ١/٢٦٩ ـــ ٢٧٣ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٢٩٥ ، ٣١٠ ، ٣١٥ ، ٣١٩ ، ٣٢٦ ـــ ٣٢٨

لأن قولك « شأنك » بمعنى « فعلـك » و « صنعتك » فهو بمعنى المصدر الذى فيه معنى الفعل ، ومثله :

حسبك ، وقدك ، وكفيك

لكونها بمعنى : كفاك ، ونحو :

ويلا لك ، ويلك ، ويل له

لأن الويل بمعنى الهلاك ، وفى المصدر معنى الفعل . وكذا قولهم : رأسك والحائط ، وامرأ ونفسه ، وشأنك والحج

إن جعلنا الواو بمعنى « مع » فإن المنصوب قبلها دال على الفعل المقـــدر (١) .

ومن أمثلة هذا :

مالك وزيدا

والكوفيون يجوزون فى السعـــة العطف على الضمير المجـــرور بلا إعادة الجار ، والبصريون يجوزونه للضرورة ، وأما فى السعـــة فيجوزونه بتكلف،وذلك بإضمارحرف الجر مع أنه لا يعمل مقدرا لضعفه، ولذلك يتعين النصب هنا نظرا إلى لزوم التكلف فى العطف .

وقال الأندلسى : يجوز العطف على ضعف إن لم يقصد النص على المصاحبة وهى أولى لوروده فى قوله تعالى :

« تساءلون به والأرحام » فى قراءة حمزة .

على أن ما بعـد الواو فى :

ما لك وزيدا

ما شأنك وزيدا

---

(١) شرح الكافية جا/١٩٦ ، وتأثر « الرضى » بسيبويه واضح جلى ؛ فقد استخدم الأمثلة التى مثل بها ، انظر الكتاب جا/٢٧٤ ، ٢٧٥

ما شأن زيد وعمرا

قد ينصب من أربعة أوجه :

الأكثرون على أنه بالفعل المدلول عليه بما شأنك ، ومالك ، أى ، ما تصنع ، وذلك لأن « ما » طالبة للفعل لكونها استفهامية ، وبعدها الجار أو المصدر ، وفيهما معنى الفعل ، فتظافرا على الدلالة على الفعل ، ومن ثم امتنـــع فى الاختيـــار :

هذا لك وأباك

لفوات « ما » الاستفهامية .

وقال « سيبويه » : تقديره :

ما شأنك وشأن ملابستك زيدا

ما لك ولملابستك عمرا

ما شأن زيد وملابسة عمرا

فهو مفعول المصدر المقدر .

قال السيرافى : هذا تقدير معنـــــوى لا يخرج ذلك عن معنى : ما صنعت ، وما تصنع لأن هذا ملابسة أيضـــا ، يعنى أن « سيبويه » لا يريد بتقدير « ملابستك » أن الاسم منصوب بهذا المصدر المقدر ؛ لأن المصدر العامل مع معموله كالموصول وصلته ولا يجوز حذف الموصول مع بعض صلته ، وإبقاء البعض الآخر . وإنما قدر « سيبويه » بهـــذا لتبيين المعنى فقط ، لا لأن اللفظ مقدر بما ذكر .

قال الأندلسى : بل أراد أن المصدر المقدر هو العامل ، وإنما جاز ذلك ههنا لقوة الدلالة عليه ؛ لأن « مالك » و « شأنك » إذا جاء بعدهما نحو « وزيدا » دل على أن الإنكار إنما هو لملابسة المجرور لذلك الاسم، ولا سيما أن الواو بمعنى « مع » تؤذن بمعنى الملابسة .

وقال الأندلسى : يجوز أن يكون النصب بكان مقدرة كما فى :

ما أنت وزيدا

أى :

ما كان شأنك ، ما كان لك

وقال السيرافى وابن خروف : الاسم منصوب « بلابس » كأنك قلت :

مالك لابست زيدا

والواو دل على معنى : لابس .

وإنما ارتكبا هذا ، تفاديا مما لزم « سيبويه » من نصب الاسم بمصدر مقدر ، ويلزمهما نيابة الواو عن الفعل ، ونصب الاسم بها ؛ إذ لا يصح الجمع بين الواو ، وذلك الفعل المقدر (١) .

ملاحظات :

١ — اتفق النحويون على أن الجار والمجرور ، « لك » ، « بك » — مثلا — ، والمصدر « شأن » « بال » — مثلا — يحملان معنى الفعل. فإذا دخلت عليهما « ما » الاستفهامية اشتد تضمنهما — الجار والمجرور والمصدر — معنى الفعل وقوى : لأن الاستفهام يطلب الفعل .

٢ — إذا كان المجرور بحرف الجر ، أو بإضافة المصدر إليه ضميرا، وذكر بعده واو بعدها اسم آخر ، فالكوفيون يجوزون جر ما بعد الواو على العطف أو نصبه على المفعول معه . أما البصريون فيرجحون النصب ولا يجوزون الجر إلا لضرورة ، أو على تكلف فى السعة .

ومن الواضح أن جواز الجر على العطف إنما هو مراعاة لجانب الاسمية فى المعطوف عليه « الجار والمجرور » أو « المضاف والمضاف إليه » . أما جواز النصب بل وترجيحه فى نظر البصريين فمراعاة لجانب الفعلية الكامنة فى الاسميات .

(١) شرح الكافية جـ١/١٩٨ ، ١٩٩

كذلك أجمع النحويون على جواز جر ما بعد الواو ، ونصبه على السواء إذا كان الاسم المجرور قبلها اسما ظاهرا .

٣ — الكل — إذن — متفق على جواز النصب ، بل إن البصريين يرجحونه أو يرونه « أولى » من الجر فى حال ما إذا كان المجرور ضميرا . ولهذا الإجماع مغزاه فى أن نحويينا — جازاهم الله خيرا — رأوا جميعا أن المعنى الفعلى هو فى الحقيقة روح التركيب الاسمى بل لنقل « التركيب الاسمى المحض » أليس الجر بالحرف أو بالإضافة من أخص خصائص الأسماء بل أخصها ؟ بلى .

٤ — الأوجه الأربعة التى سردها « الرضى » — إذن — لا تمثل خلافا بين النحويين حول المبدأ العام أعنى استقاء الفعلية من الاسمية بل هى بيان للكيفية التى تبناها كل فريق لاصطياد هذا المعنى الفعلى الداخلى من تركيب اسمى صرف .

فالبصريون حولوا ما قبل الواو إلى فعل ، فآل المثال لديهم إلى تركيب جملة المفعول معه التى فيها واو بمعنى مع مسبوقة بفعل فـ :

مالك وزيدا = ما صنعت وزيدا

والسيرافى وابن خروف حولا الواو إلى فعل اعتمادا على معنى « لك » أو « شأنك » فآل المثال عندهم إلى نصب ما بعد الواو على أنها مفعول به :

مالك وزيدا = مالك لابست زيدا

أما الأندلسى ، فقد عامل مالك ، وماشأنك معاملة : « ماأنت ،وكيف أنت » وهما يتضمنان معنى « كان » ، فينصب ما بعد الواو معهما على المفعول معه لتحقق شرطه وهو سبقه بفعل أو ما هو فى معنى الفعل .

جاء فى الكتاب : « وزعموا أن ناسا يقولون :

كيف أنت وزيدا ، وما أنت وزيدا

وهو قليل في كلام العرب ، ولم يحملوا الكلام على «ما» ولا «كيف» ولكنهم حملوه على الفعل ، على شيء لو ظهر حتى يلفظوا به لم ينقض ما أرادوا من المعنى حين حملوا الكلام على ما وكيف كأنه قال :

ما كنت وزيدا .

لأن كنت تقع ههنا كثيرا ، ولا تنقض ما تريد من معنى الحديث ، فمضى صدر الكلام ، وكأنه قد تكلم بها ، وإن كان لم يلفظ بها ؛ لوقوعها ههنا كثيرا » (١) .

أما « سيبويه » فقد رجعت إلى ما قاله في « الكتاب » فوجدته يقول :

قولك :

ما لك وزيدا

ما شأنك وعمرا

إنما حد الكلام ههنا :

ما شأنك وشأن عمرو

فإن حملت الكلام على الكاف المضمرة فهو قبيح ، وإن حملته على الشأن لم يجر لأن الشأن ليس يلتبس بعبد الله ، وإنما يلتبس به الرجل المضمر في الشأن ، فلما كان ذلك قبيحا حملوه على الفعل ، فقالوا :

ما شأنك وزيدا

أي :

ما شأنك وتناولك زيدا (٢)

فالمعنى الفعلي الذي قدره « سيبويه » هو المصدر ، وهذا المصدر عمل النصب في الاسم بعد الواو — كما فهم الأندلسي — ؛ لأنه لا يجوز جر هذا الاسم عطفا على الضمير المجرور بدون إعادة الجار ، كما

---

(١) الكتاب جـ١/٣٠٣ ، وانظر أيضا ٣٠٩
(٢) الكتاب جـ١/٣٠٧

لا يجوز رفعه عطفا على شأن لفساد المعنى ، فلم يبق إلا النصب على التقدير السابق .

والمعنى الفعلى الذى ارتضته الأوجه الأربعة السابقة عبارة عن نوعين :

أولهما : معنى فعلى مستنبط من مضمون الجار والمجرور أو المصدر ، وهذا هو تقدير البصريين ، وسيبويه ، والسيرافى وابن خروف .

ثانيهما : فعل الكون المضمر قبل واو المعية .

فالمعنى الفعلى الأول ذاتى مستنبط مما هو موجود ، أما الثانى فغير ذاتى وليس مستنبطا لا من الجار والمجرور ولا من المصدر .

ويلاحظ أن البصريين أولوا ما قبل الواو بالفعل ، وأن سيبويه قدر المعنى الفعلى بعد الواو ، وأن السيرافى حول الواو نفسها إلى فعل فالآراء الثلاثة اقتسمت هذه المواضع الثلاثة فيما بينها .

ومع تفاوت النحاة حول الطريقة التى يستمد بها المعنى الفعلى من التركيب الاسمى ، وحول الموضع الذى يحل فيه هذا المعنى الفعلى بعد التأويل أهو قبل الواو [بصريون] أم بعدها [سيبويه] أم محل الواو نفسها [سيرافى] فإنهم — كما قلت — أجمعوا على كمون هذا المعنى الفعلى فى التركيب الاسمى ، وأن وجود الاستفهام قوى جانبه ، وساعد على إظهاره .

ولذلك لا يجوز النصب إن عدم الاستفهام ، فقول العرب :

أنت وشأنك ، كل امرىء وضيعته ، أنت أعلم وربك

وأشباه ذلك ، فكله رفع ، لا يكون فيه النصب ؛ لأنك إنما تريد أن تخبر بالحال التى فيها المحدث عنه فى حال حديثك ، فقلت :

أنت الآن كذلك

ولم ترد أن تجعل ذلك فيما مضى ولا فيما يستقبل ، وليس موضعا

يستعمل فيه الفعل ، وأما الاستفهام فإنهم أجازوا فيه النصب : لأنهم يستعملون الفعل فى ذلك الموضع كثيرا » (١) .

و « سيبويه » فى الحقيقة يقدم لنا بهذا الصدد ثلاثة أنماط من التراكيب أذكر بعض أمثلتها ، ثم أخرجها :

(١)	(٢)	(٣)
ما صنعت وأباك	أنت أعلم ومالك(٣)	مالك وزيدا
جاء البرد والطيالسة	أنت وشأنك	ما لزيد وأخاه
لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها (٢)	كل رجل ضيعته	ما شأنك وعمرا (٤)

والاسم بعد الواو فى النمط الأول يجب نصبه على أنه مفعـــول معه ؛ لوجود الفعل فى الجملة قبله ، والواو لم تغير المعنى، ولكنها تعمل فى الاسم ما قبلها (٥) . « كأنك قلت ما صنعت أباك » (٦) .

والاسم بعـــد الواو فى النمـــط الثانى يجب رفعـــه ، عطفا على المبتـــدأ ، والجملة فى تقـــدير :

أنت وشـــأنك مقـــرونان

والواو فى النمطين بمعنى مع يعمل فيما بعدها ما عمل فى الاســـم قبلها « وإنما فرق بين هذا ـــ النمط الثانى ـــ وبين البـــاب الأول ؛ لأنه اسم ، والأول فعل فأعمل ، والواو فى معنى مع هنا ، يعمل فيما بعدها ما عمل فيما قبلها من الابتداء والمبتدأ » (٧) .

---

(١) الكتاب جـ١/٣٠٥ ، ٣٠٦
(٢) الكتاب جـ١/٢٩١
(٣) الكتاب جـ١/٢٩٩ ، ٣٠٥
(٤) الكتاب جـ١/٣٠٧ ، ٣٠٨
(٥) السابق جـ١/٢٩٧
(٦) السابق جـ١/٣٠٠
(٧) الكتاب جـ١/٣٠٠

فنحن فى النمـط الأول مع جملة فعلية خالصة ، ومع جمـلة اسمية خالصة فى النمـط الثانى .

أما النمط الثالث فقد سبق الحديث عنه ، ومن الواضح أنه لا ينتمى إلى النمـط الأول لأن الواو فيه لم تسبق بفعل صريح ، ولا ينتمى إلى النمـط الثانى لأن الجملة التى قبل الواو فيه بها ما فيه معنى الفعـل ، كما أن فيهـا استفهاما .

فأمثلة النمط الثالث فى الحقيقة تنتمى إلى النمـط الأول ، ولذا يجب نصب الاسم بعـد الواو فيها لما فيها من معنى فعلى .

هذا هو القسم الأول من المعنى الفعلى ، ومن الواضح أن مايساعده على الظهور وترتب بعض الآثار النحـوية عليه أمران :

أولهما : أن يكون اللفـظ ما يشـعر به كأن يـكون مصـدرا ، أو جارا ومجرورا .

ثانيهما : أن يسبق بما من شأنه أن يدخل على الأفعال كالاستفهام .

فإذا لم يكن فى اللفظ مايشعر به ، ولم يكن هنالك استفهام — مثلا — انعدم المعنى الفعلى ، وتمحض التركيب للاسمية ، كما فى أمثلة النمط الثانى السابق .

فإن توفر أمر واحـد من الأمرين السابقين ، وجـد المعنى الفعلى على استحياء ، كمـا فى نحـو :

مـا أنت وعبـد الله

كيف أنت وقصعة من ثريد

وقـول « المخبـل » :

يـاز برقان أخابنى خلف — مـا أنت ويب أبيك والفخر

وقـول « جميـل » :

وأنت امرؤ من أهل نجد وأهلنا   تهام فما النجدى والمتغور (١)

فما بعد الواو هنا حقه الرفع ؛ لأن المعنى على الابتداء ، وينبغى ألا يجوز نصبه لعدم وجود ناصب قبل الواو ، وضعف الدال عليه ، وهو « مـا » الاستفهامية ، و « كيف لكثرة دخولهما فى غير الفعليـة (٢) .

ورفع ما بعد الواو على نية تكرار ، « مـا » أو « كيف » : « لأنك إنمـا تعطف بالواو إذا أردت معنى « مـع » على كيف ، وكيف بمنزلة الابتداء ، كأنك قلت :

كيف أنت وكيف عبـد الله

فعملت ، كما عمل الابتداء : لأنهـا ليست بفعل ، ولأن ما بعدها لا يكون إلا رفعا يد لك على ذلك قول زياد الأعجم :

تكلفنى سويق الكرم جـرم   وما جرم وما ذلك السويق (٣)

ومن نصب ما بعد الواو هنا ـ على ضعفه وقلته ـ ذهب إلى تقدير « كان » أو « يكون » لأنهما يقعان ههنا كثيرا ، والشىء إذا كثر وقوعه فى موضع جاز حذفه تخفيفا ، وصار كأنه منطوق به (٤) .

فالفعلية فى التراكيب السابقة ضعيفة واهنة ، ولا نسـتطيع أن نستمدها من داخلها ، فنلجأ إلى تقدير أفعال خارجية طارئة .

والمعنى الفعلى فى هذه الأمثلة ، وفى نحو ما استشهد به « سيبويه » :

فمـا أنا والسير فى متلف   يبرح بالذكـر الضـابط

بنصب « السير » بتقدير : « ما كنت » ، أقول : المعنى الفعلى فى هـذه الأمثلة على ضعفه ووهنه أقوى منه فى نحو قول بعضهم :

أنا وإياه فى لحـاف

---

(١) الكتاب جا/٢٩٩ ، ٣٠٠
(٢) شرح الكافية جا/١٩٧
(٣) السابق جا/٣٠٣
(٤) الكتاب جا/٣٠١

أى : كنت وإياه فى لحاف.

وذلك لإشعار « مـا » و « كيف » بالفعل ، بما فيهما من معنى الفعل مع كثرة وقوع كان بعدهما [١] .

وكأن المعنى الفعلى الداخلى ذو مراتب ودرجات ، وأقواه ما اقترب من نمـط إظهار الفعل ، وتأخذ درجة الفعلية فى الضعف شيئا فشيئا حتى نصل إلى نمط جملتى المبتدأ أو الخبر ، وذلك على نحـو الترتيب التنـازلى التـالى :

١ — ما صنعت وأخاك	فعلى ظاهر صرف
٢ — مـالك وأخاك	فعلى معنوى فقـط
٣ — مـا أنت وأخاك	فعلى معنوى على استحياء
مـا أنت وأخوك	اسـمى صرف راجـح
٤ — أنت وشـأنك	اسـمى صرف فقـط

« كان » والمعنى الفعـلى :

لجـأ « سيبويه » والنحويون من بعده إلى تقدير فعل الكون حـين اضطروا إلى تفسير نصب الاسم بعد واو المعية فى تركيب ليس فى لفظه ما يشعر بمعنى الفعل . ومن يقرأ تخريج« سيبويه »لأمثلة هذا التركيب يكاد يعتقد أن الأصل فيها ذكر « كان » أو « يكون » ، ثم تخفف العرب منهمـا لسـببين :

أولهما : كثرة استعمالهما فى هذا الموضع ، والشىء إذ كثر وقوعـه فى موضع جاز حذفه تخفيفا ، وصار كأنه منطوق به : « فكنت وتكون يقعان ههنا كثيرا ، ولا ينقصان ما تريد من معنى الحديث ،فمعنى صدر الكلام ،وكأنه قد تكلم بها، وإن كان لم يلفظ بها لوقوعها ههنا كثيرا »[٢] .

---

(١) شرح الكافية جا/١٩٨

(٢) الكتاب جا/٣٠٣

ومعنى هذا أن نصب الاسم بعد الواو اتخذ أمارة على أن « كان » كانت قد وجدت فى التركيب ، ثم تخفف منها ؛ لأن العربى ألف حضورها هنـا ، فهى الآن موجودة وحاضرة ذهنا لا لسانا ، ومعنى لا لفظا .

وما الاستغناء عن « كان » هنا ، ونصب الاسم فى غيابها كما كان ينصب فى حضورها إلا نموذج واحـد من نماذج التركيب العديدة التى بقى النصب فيها دليلا على الفعل المحذوف .

إن المسلمات النحوية التى تملأ كتب النحـو التعليميـة تصيب الباحث بشىء من التردد قبل أن ينوى التفكير فى معطى فكرى جديد قد تمد به المصادر الأولى ، وفى مقدمتها « الكتاب » .

ولعل من هـذه المسلمات مسلمة « نواسخ » المبتدأ والخـبر ؛ حيث تصور النحاة التعليميون أن هذه النواسخ أدوات طارئة ووافدة على تركيب الجملة الاسمية ، تغير الحالة الإعرابية لأحـد ركنيهـا أولهمـا معا . فالأصل هو الجملة الاسمية بدون النواسخ ، ويعترى هـذا الأصل تحورات بدخول النواسخ .

أما ما عند « سيبويه » فمختلف تماما ، بل أكاد أقول إنه على العكس مما ذكر المتأخرون . يقول : (١) » زعموا أن ناسا يقولون :

كيف أنت وزيدا ، وما أنت وزيدا

وهو قليل — أى نصب ما بعد الواو — ، ولم يحملوا الكلام على « مـا » ولا « كيف » ولكنهم حملوه على الفعل ، على شىء لو ظهـر حتى يلفظوا به لم ينقض ما أرادوا من المعنى حين حملوا الـكلام على ما وكيف ، كأنه قال :

كيف تكون وقصعة من ثريد ، وما كنت وزيدا ... لأنهم يقولون : « ما كنت » هنا كثيرا ، ولا ينقض هذا المعنى ، وفى « كيف » معنى

---

(١) اقتبست هذا من قبل لتأصيل راى « الأندلس »

يكون ، فجرى « ما أنت » مجرى « ما كنت » ، كما أن كيف عـلى معنى يكون » (١) .

إن هذه العملية التحويلية التى قام بها « سيبويه » تقدم — والله أعلم — فكرا نحويا مختلفا تماما عن فكر كتب النحو التعليمية . فتركيب « كان » هو الأصل ثم اعترى هذا الأصل تغير بالتخفف من « كان » لأن المعنى على حذفها وعلى ذكرها واحد ؛ فقد سمع أبو الخطاب بعض العرب الموثوق بهم ينشد هذا البيت نصبا :

أتوعدنى بقومك يا ابن حجل   أشابات يخالون العبادا

بمـاجمعت من حضن وعمرو   وما حضن وعمرو والجيادا

كما زعموا أن « الراعى » كان ينشد هذا البيت نصبا :

أزمان قومى والجماعة كالذى   منع الرحالة أن تميل مميلا

كأنه قال :

أزمان كان قومى والجماعة

محملوه على « كان » ، أنها تقع فى هذا الموضع كثيرا ، ولا تنقض ما أرادوا من المعنى حين يحملون الكلام على ما يرفع ، فكأنه إذا قال :

أزمـان قـومى

كان معنـــاه :

أزمان كانوا قومى والجماعة كالذى

وما كان حضـن وعمـرو والجيادا

ولو لـم يقـل :

أزمـان كان قـومى

لـكان معنـاه إذا قال :

---

(١) الكتاب جـ١/٣٠٣ ، ٣٠٤

أزمــان قــومى

أزمــان كان قــومى

لأنه أمر قد مضى (١) .

أى أن « كان » يؤتى بها لتدل على الماضى ، وقد يتخفف منهـــا العرب ؛ لأن معنى الماضى يفهم من السياق ، كما أن كثرة استعمالها فى هذا الموضع يدل عليها إن حذفت .

أما السبب الثانى للتخفف من « كان » فيقدمه « سيبويه » من خلال الموازنة بين جملتى :

كيف أنت وقصعة من ثريد

أنت وشــأنك

فعلى حين يمكن تقدير « كان » فى الجملة الأولى ؛ لأن نصب ما بعد الواو فيها جائز لا يمكن ذلك فى الجملة الثانية ؛ لأن ما بعـــد الواو فيها ليس فيه إلا الرفع ، فالجملة الأولى تتضمن معنى فعليا ، وليس كذلك الجملة الثانية . يقول عنها « سيبويه » : « فكله رفع لايكون فيه النصب؛ لأنك إنما تريد أن تخبر بالحال التى فيها المحدث عنه فى حال حديثك ، فقلت .

أنت الآن كذلك

ولم ترد أن تجعل ذلك فيما مضى ، ولا فيما يستقبل ، وليس موضع يســتعمل فيه الفعل » (٢) .

وفى موضع آخر يقول : إنمـــا أجرى كلامه على ما هو فيه الآن ، لا يريد كان ولا يكون » (٣) .

---

(١) الكتاب جـ١/٣٠٥
(٢) الكتاب جـ١/٣٠٥
(٣) الكتاب جـ١/٣٠٤

ويؤخذ من هذه الموازنة أن تراكيب الجملة الاسمية الخالصة أى التى يرفع طرفاها أو ما عطف عليهما تستعمل للدلالة على الحال ، أما تراكيب « كان » أو « يكون » صريحة أو متضمنة ، فتستعمل للدلالة على الماضى والمستقبل .

وتركيب :

ما كنت وزيدا

فعلى صريح ، فيجب نصب ما بعد الواو فيه ، فهو يشبه :

ما صنعت وزيدا

والتخفف من « كان » يفتح الباب أمام احتمالين :

أولهما : رفع ما بعد الواو على أن الجملة قبله مبتـدأ وخبر أى اسمية خالصة فيقال :

مـا أنت وزيد

ثانيهما : نصب ما بعد الواو على تقدير « كان » أو بعبارة أدق على تقدير « استصحاب » كان فيقال :

ما أنت وزيدا

والتخفف من الفعل ، ونصب الاسم بعد حذفه استصحابا له ، أو رفعه على الابتداء والخبر قصدا للدوام والثبوت ، له أمثلته الكثيرة فى تراكيب اللغة العربية ، أكتفى منها بالمثال التالى :

« قولك : حمدا وشكرا لا كفرا وعجبا ... إنما ينتصب على إضمار الفعل ، كأنك قلت :

أحمد الله حمدا ، وأشكر الله شكرا

وإنما اختزل الفعل ههنا ؛ لأنهم جعلوا هذا بدلا من اللفظ بالفعل .. وقد جاء بعض هذا رفعا يبتدأ ثم يبنى عليه .. » (1) .

---

(1) الكتاب جـ١/٣١٩

فهل فى ضوء هذا الواقع اللغوى يمكن القول بأن تركيب جملة « كان » أصل يتفرع عنه نحو قول العرب :

أما أنت منطلقا انطلقت معك

وقول عباس بن مرداس :

أبا خراشة أما أنت ذانفر فإن قومى لم تأكلهم الضبع

بنصب « منطلقا » و « ذا » استصحابا لكان المحذوفة ؟ أو نحو :

أما أنت ذو نفر

برفع « ذو » على أنها خبر المبتدأ ؟

لو كانت الإجابة بنعم لخرجنا بالقول بأن جملة كان المتلوة باسم مرفوع فآخر منصوب هى الأصل ، وأن جملة المبتدأ والخبر هى الطارئة، وكأن الناسخ فى الحقيقة ليس زيادة كان على جملة المبتدأ والخبر ، بل على العكس من ذلك هو التخفف من كان ورفع ما كان منصوبا معها .

وهذه النتيجة ليست بالأمر الإد فى تراكيب اللغة العربية التى يذكر فيها الفعل وأثره معا ، أو يحذف الفعل ويبقى أثره لأن الفعل منوى مع كونه محذوفا ، أو يحذف الفعل وينعدم أثره ؛ لأنه لا ينوى ، فينتقل التركيب برمته إلى تركيب جملة المبتدأ والخبر فالعرب تقول :

١ — سلمك الله سلاما ، أحمد الله حمدا

٢ — سلاما لك ، حمدا لله

٣ — سلام لك ، حمد لله

فالفعل فى الأولى مذكور مع أثره وهو النصب ، وفى الثانية منوى لبقاء أثره ، وفى الثالثة محذوف لانعدام أثره .

وفى هذا الإطار الثلاثى جاءت هذه الشواهد الثلاثة لكان :

١ — فكونوا أنتم وبنى أبيكم مكان الكليتين من الطحال (١)

---

(١) الكتاب جـ١/٢٩٨

بنصب « بنى » على أنه مفعول معه ؛ لأنه مسبوق بواو تفيد معنى « مع » وقبلها الفعل « كونوا » •

٢ — فما أنا والسير فى متلف   يبرح بالذكر الضابط (١)

نصب « السير » مفعولا معه ، على تقدير « ما كنت » لاشتمال الكلام على معناه •

٣ — وكنت هناك أنت كريم قيس   فماالقيسى بعدك والفخار (٢)

رفع « الفخار » عطفا على « القيسى » وامتنع النصب ، لعدم وجود فعل قبل واو المعية لا لفظا ولا معنى •

وسأعود إلى هذه النقطة فيما بعد لتبين حقيقة العلاقة بين جملة كان خاصة وما سماه النحاة بالنواسخ عامة وجملة المبتدأ والخبر ؛ ويكفى هنا أن أقول إن « سيبويه » لم يذكر أن « كان » نسخت حكم المبتدأ والخبر ، ولم يرد مصطلح « النسخ » أو ما يقاربه فى«الكتاب». وأنه أثبت جملة « كان » ضمن أنماط جملة الفعل والفاعل والمفعول ، وتحدث عن وجوه الشبه الصرفية والنحوية بين كان وضرب ، لكنه من ناحية أخرى فرق بين جملة « كان » وجملة « ضرب » بأن اسم الفاعل والمفعول مع كان لشىء واحد » (٣) ، كما ذهب إلى أن كثيرا من أحكام المبتدأ والخبر تسرى على مرفوع كان أو « فاعلها » (٤) ، ومنصوبها ؛ فأنت فى قولك :

كان عبد الله أخاك

« إنما أردت أن تخبر عن الأخوة ، وأدخلت كان لتجعل ذلك فيما مضى » (٥) •

---

(١) الكتاب جـ١/٣٠٣
(٢) الكتاب جـ١/٣٠٠
(٣) الكتاب جـ١/٤٥
(٤) الكتاب جـ١/٤٩
(٥) الكتاب جـ١/٤٥

ولعل هذا القول من « سيبويه » هو ما جعل النحويين المتأخرين يذهبون إلى فكرة « النسخ » لأن « سيبويه » يتصور « كان » مدخلة للدلالة على المضى لكنه على كل حال لم يقــــل : قلت •••• وأدخلت ، حتى نتصور أن جملة كان كانت قبل دخولها مبتــدأ وخبرا ثم دخلت عليها كان ، بل قال : « أردت ••• وأدخلت » •

وأرى ــ والله أعلم » استنتاجا من كل ما قاله « سيبويه » عــن « كان » ومن حديثه عن جملتها أثناء حديثه عن الفعل والفــاعل ، ومن حديثه عن حذف « كان » من جملتها ، وبقاء أثرها الفعلى أو عدم بقائه ، ومن موازنته بين جملة كان الملفوظة أو المنوية وجملة المبتــدأ والخبر ، وذهابه إلى أن الأولى للدلالة على الماضى « كان » ، أو المستقبل « يكون » أما الثانية فللدلالة على الحال ، أرى أن الأنماط التالية للجملة فى اللغة العربية كانت متوازية :

١ ــ ضرب على اللص

والفاعل والمفعول فيها شيئان مختلفان

٢ ــ كان على جارك

والفاعل والمفعول فيها لشىء واحد وتدل على الماضى

٣ ــ يكون على جارك

والفاعل والمفعول فيها لشىء واحد وتدل على المستقبل

٤ ــ على جارك

المبتدأ والخبر لشىء واحد وتدل على الحال

فلا نسخ فى نظرى ؛ لأن جملة كان وجدت للغرض الدلالى السابق الإشارة إليه • ويمكن استيفاء للفكرة أن يقال أيضا إن الزمن فى الجملة العربية فعلية كانت أو اسمية عبر عنه بالطريقة التالية :

١ — ضرب على اللص
٢ — يضرب على اللص جمل فعلية للأزمنة الثلاثة
٣ — سيضرب على اللص

٤ — كان على جارك
٥ — يكون على جارك جمل اسمية للأزمنة الثلاثة
٦ — على جارك

وهذا التصور تقريبى ؛ لأن المضارع وحده يدل على الحال والاستقبال ، ثم إننا نجد جملا كثيرة استعمل فيها « سيكون » .

أما كيف جاء المبتدأ والخبر مرفوعين بعد كان فى بعض الشواهد؟ وما حقيقة كان الزائدة ، وكان التامة فهذه أمور سوف توضح فيما بعد .

موطن آخر للمعنى الفعلى :

ومن التراكيب التى استقى منها النحويون المعنى الفعلى تركيب النداء ؛ فالفعل من النداء « محذوف لكثرة استعمالهم .. وصار « يا » بدلا من اللفظ بالفعل ، كأنه قال : يا ، أريد عبد الله، فحذف أريد وصارت يا بدلا منها ؛ لأنك إذا قلت : يا فلان ، علم أنك تريده»(١) .

وانتصاب المنادى عند « سيبويه » على أنه مفعول به ، وناصبه الفعل المقدر ، وأجاز « المبرد » نصبه على حرف النداء لسده مسد الفعل (٢) .

وعلى المذهبين ، فيا زيد جملة ، وليس المنادى أحد جزئى الجملة المسند والمسند إليه — فجزآ الجملة أى الفعل والفاعل مقدران عند « سيبويه » أما عند « المبرد » ، فحرف النداء سد مسد أحد جزأى الجملة أى الفعل ، والفاعل مقدر .

والمفعول به ههنا على المذهبين واجب الذكر لفظا أو تقديرا ؛ إذ

---

(١) الكتاب جـ١/٢٩١
(٢) شرح الكافية جـ١/١٣١

لا نداء بدون منادى ، والمنادى هو جزء الجملة المنصوب الباقي بعد الاستغناء عن الفعل والفاعل ؛ فوجوده ضرورى ؛ لأنه ينوب عن التركيب كله ، كما ينوب أى اسم منصوب من الأسماء التى تستعمل بدلا من اللفظ بالفعل مناب الجملة كلها ؛ كقولك : سبحان الله ، مرحبا ، هنيئا ، حمدا ، شكرا إلخ ، وغيرها مما فيه معنى الفعل .

ويرى « الرضى » أن الفعل المقدر فى النداء ، والذى جاء حرف النداء عوضا عنه ، من الأولى تقديره بلفظ الماضى أى : دعوت ، ناديت — مثلا — ؛ لأن جملة النداء إنشائية ، والأغلب فى الأفعال الإنشائية مجيئها بلفظ الماضى (١) .

وقال « أبو على » فى بعض كلامه : إن يا وأخواتها أسماء أفعال ، ولا يغض من هذا كون همزة النداء حرفا واحدا ، وأسماء الأفعال لاتكون على أقل من حرفين ؛ لأن حروف النداء خالفت بقية أسماء الأفعال ؛ لكثرة استعمال النداء ، فجوز فيه ما لا يجوز فى غيره (٢) .

كما لا يعيب قول أبى على أن اسم الفعل وحده تتم به الجملة ، وحرف النداء لا يتم الكلام به بدون المنادى جملة ؛ لأنه قديعرض للجملة ما لا يستقل كلاما بوجوده كالجملة القسمية والشرطية . والنداء مثلهما لاحتياجه إلى منادى (٣) .

وكأن حروف النداء عند أبى على أسماء أفعال ذات طبيعة خاصة صرفيا لكون بعضها على أقل من حرفين ، ونحويا لاحتياجها إلى المنادى .

وما بعد أبو على ولا أغرب ، فأسماء الأفعال أيضا من الفعليات تعمل عمل الفعل إلا أن الجملة على مذهبه لا حذف فيها .

---

(١) شرح الكافية جـ١/١٣٢
(٢) شرح الكافية جـ١/١٣٢
(٣) شرح الكافية جـ١/١٣٢

لدينـــا — إذن — المذاهب الثلاثة التالية :

مذهب « سيبويه » الذى يرى أن المحذوف من الجملة هو الفعـــل والفاعل .

ومذهب « المبرد » الذى يرى أن المحذوف من الجملة هو الفاعل فقط .

ومذهب « أبو على » الذى يرى أن حرف النداء اسم فعل استتر فيه الفاعل ، ولا حذف فى الجملة .

وغنى عن البيان بأن النحويين العظام الثلاثة متفقون على أن الاسم المنصوب بعد حرف النداء هو فى قوة المفعول به ، أو هو مفعول به على الحقيقـــة .

ولا أدرى لم ذهب « المبرد » إلى القول بأن الفاعل محذوف ؛ فإنه إذا كانت « يا » هى التى نصبت المنادى فى رأيه ، فلم لم يقل إن الفاعل مستتر فيها ؟ (١) .

ورأى « أبو على » أقل كلفة ؛ لأنه لم يقل بالحذف ، وإن كان قوله أدى بنا أو به — على الأصح — إلى اعتبار حروف النداء أسماء أفعال « خاصة » .

أما رأى « سيبويه » فعلى الرغم من غرابة تقديره جملة النداء بـــ يا ، أدعو عبد الله .

الأمر الذى فر منه « الرضى » وحبذ تقدير الفعل بالمـــــاضى ، وإلا أصبح النداء إنشاء « خاصا » ؛ لأن الأغلب فى الأفعال الإنشائية مجيئها بلفظ الماضى أقول على الرغم من هذا ؛ فإنه يتفق وما ارتضته العربية من التخفف من الفعل ، والاستغناء بالأسماء المنصوبة ، والنداء من هـــذا القبيل ، وإن كان فارق بقية التراكيب فى أن الاسم المنصـــوب ليس هو الذى اتخذ « بدلا » من الفعل ، بل حرف النداء نفسه .

---

(١) انظر نص « ابن جنى » وكثير من النحويين على منع حذف الفاعل : الفوائد المشوق ٧٤

وأيا ما كان الحكم على الآراء الثلاثة السابقة ، فإنها جميعا متفقة على أن فى جملة النداء معنى فعليا ، ثم افترقت بعد ذلك حول درجة « الفعلية » — والمقصود بالفعلية هنا الفعل وآثاره — .

فأبو على يرى أن « الفعلية » هنا كاملة ؛ لأن الجملة عبارة عن :

اسم الفعل والفاعل والمفعول

والمبرد يرى أن « الفعلية » هنا أقرب ما تكون إلى الكمال ؛ لأن الجملة عبارة عن :

الفعلى (يا) والمفعول

أما « سيبويه » فيرى أن « الفعلية » هنا من أقرب ما تكون إلى الإضمار والاختزال ؛ لأن الجملة عبارة عن :

بديل للفعل والمفعول

ووجود المنادى أو المفعول به ضرورى — كما سبق — لأن أسلوب النداء لا يستقيم إلا بذكره ، وقد يجوز حذفه — وهذا استطراد — إذا كان موصوفا ، وحلت صفته محله أى فى كونها منادى ؛ لتمام التركيب بها ، وأكثر ما يحذف الموصوف إذا كان منادى ، كما فى قوله تعالى :

« يا أيها الساحر » [1]

« يا أيها الذين آمنوا »

« يا أيها المؤمنون » [2]

فالتقدير :

يا أيها الرجل الساحر

يا أيها القوم الذين آمنوا

(١) الزخرف ٤٩
(٢) النور ٣١

يا أيها القوم المؤمنون (١)

وشبيه بهما ما قالوه من عدم حذف المفعول به المتعجب منه إلا مع قيام القرينة على تعيينه نحو :

ما أحسنك وأجمل

إذ لا فائدة فى التعجب من دون المتعجب منه .
كذا لا يحذف المفعول المجاب به نحو :

ضربت زيدا

فى جـــــواب :

من ضربت ؟

إذ هو مقصود الكلام . وكذا إذا كان مستثنى نحو :

ما ضربت إلا عليا

للسبب ذاته (٢) .

وما حذف من المفعول به فهو إما منوى ، كقوله تعالى :

« يغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء » (٣)
أو غير منوى ، وذلك إما لتضمين الفعل معنى اللازم كقوله تعالى:

« يخالفون عن أمره » (٤)

أى : يعدلون . وإما للمبالغة بترك التقييد ، كما فى قوله تعالى :

« والله يقبض ويبسط » (٥)

« والله يحيى ويميت » (٦)

---

(١) الفوائد المشوق ٧٦
(٢) شرح الكافية جـ١/١٣١
(٣) المائدة ١٨
(٤) النور ٦٣
(٥) البقرة ٢٤٥
(٦) آل عمران ١٥٦

والعرب ينظرون إلى مقصود الإفادة . فإن كان المقصود نسبة الفعل إلى الفاعل اقتصروا عليه ، فقالوا :

فلان يعطى ويمنع ، ويصل ويقطع

لأنه ليس الغرض ذكر المعطى والممنوع والموصول والمقطوع ، ولكن الغرض وصف الفاعل بهذه الأفعال ، وإن كان الغرض ذكر المفعول لا غير لم يتعرضوا للفاعل كقوله تعالى :

« قتل الخراصون » (١)

« أولئك الذين أبسلوا بما كسبوا » (٢)

« كبتوا كما كبت الذين من قبلهم » (٣)

إذ ليس الغرض من هذا ذكر الكابت ، ولا القاتل ، ولا المبسل ، وإنما الغرض نسبة الكبت والقتل والإبسال إلى المذكورين » (٤) .

وكما يعمل المعنى الفعلي فى المنادى فى المفعول به ، يعمل النصب أيضا فى المصدر اتفاقا نحو :

يا زيد دعاء حقا

ويجوز أن يكون مثل :

الله أكبر دعوة الحق

زيد قائم حقا

أى منتصبا بعامل مقدر .

وأجاز « المبرد » نصبه للحال نحو :

يا زيد قائما

---

(١) الزاريات ١٠
(٢) الأنعام ٧٠
(٣) المجادلة ٥
(٤) الفوائد المشوق ٧٥ ، ٧٦

إذا ناديته فى حال قيامه ،ومنه قوله :

يا بؤس للجهل ضرارا لأقوام

والظاهر أن عامله « بؤس » الذى بمعنى الشدة ، وهو مضاف إلى صاحب الحال ، أعنى الجهل ، بتقدير زيادة اللام (١) ، فهو مثل :

أعجبنى مجىء محمد راكبا

حيث يجوز مجىء الحال من المضاف إليه ، إذا كان المضاف مما يعمل عمل الفعل .

كما قد يعمل فى الظرف ، كما فى قول الشاعر :

وبعد غد يا لهف نفسى من غد   إذا راح أصحابى ولست برائح

فلك أن تعمل فى « إذا » معنى الكلام . وذلك أن :

يا لهف نفسى

لفظه لفظ النداء ، ومعناه التوجع ، فإذا حملته على هذا ، فالتقدير : أتأسف وأتوجع وقت رواح أصحابى وتخلفى عنهم (٢) .

وأنواع النداءات الأخرى كالندبة ، والاستغاثة فيها أيضا معنى الفعل فالمندوب منادى على وجه التفجع ، فقولك :

يا محمـــداه

كأنك تقول له :

تعال فأنا مشتاق إليك

ومنه قولهم فى المراثى :

لا تبعد أى لا تهلك

كأنهم من ضنهم بالميت عن الموت تصوروه حيا،فكرهوا موته فقالوا ذلك ، فهكذا المندوب المتوجع عليه نحو :

(١) شرح الكافية جا/١٣٢
(٢) الأمالى جا/٣٠٠

واويلاه ، وا ثبوراه ، وا حزناه

أى :

احضر حتى يتعجب من فظاعتك

والدليل على أنه مدعو قوله تعالى :

«لاتدعوا اليوم ثبورا واحدا واذعوا ثبورا كثيرا»(١).

أمرهـم بقـول : واثبورا .

وكذا المستغاث منادى دخله معنى الاستغاثة، والمتعجب منه منادى دخله معنى التعجب . فمعنى :

يا للمـاء وللدواهى

أحضرا حتى يتعجب منكما (٢) .

وباب الاختصاص يشارك باب النداء مشاركة معنوية ؛ إذ المنادى أيضا مختص بالخطاب بين أمثاله ، ولا يظهر حرف النداء فى الاختصاص مـع « أى » لأنه لم يبق فيه معنى النداء لا حقيقة كما فى : يازيد ، ولا مجازا كما بقى فى المتعجب منه ، والمندوب ، فكره استعمال حرف النداء فى الخالى عن معناه بالكلية .

وحال ظاهر « أى » ووصفه من ضم الأول ، ولزوم رفع الثـانى كحالهما فى النداء لكن مجموع :

يا أيهـا الرجـل

فى باب الاختصاص فى محل نصب لوقوعه موقع الحال ، أى مختصا من بين الرجال . وهذا كما قيـل فى نحو :

سـواء عندى أقمت أم قعـدت

---

(١) الفرقان ١٤
(٢) شرح الكافية جـ١/١٣١

إن أقمت أو قعدت ، وإن كان فى الظاهر جملة معطوفة على جملة . إلا أنه فى الحقيقة بتقدير مبتدأ عطف عليه اسم آخر أى :

سواء عندى قيامك وقعودك (١)

وما أشار إليه « الرضى » من « الظاهر » و « الحقيقة » كان من الأشياء التى جعلتنى أذهب إلى أن هناك من التركيب ما هو « خارجى » يكمن فيه تركيب آخر « داخلى » ، والمعنى الفعلى هو التركيب الداخلى لبعض التركيبات الاسمية .

ولعل ما جاء فى نداء المضمر من قولهم :

يا أبجر بن أبجر يا أنتا   أنت الذى طلقت عام جعتا

باستعمال صورة ضمير الرفع المنفصل ، وقولهم :

يا إياك قد كفيتك (٢)

باستعمال ضمير النصب المنفصل ، أقول لعل هذا من التراوح بين دواعى الظاهر أو التركيب الخارجى ، حيث عومل الضمير معاملة الاسم الظاهر الذى يبنى على الرفع فجاء ضمير رفع منفصلا ، وبين دواعى الحقيقة أو التركيب الداخلى ، حيث نظر الى محل هذا الضمير وهو كونه مفعولا ؛ لأن فى النداء معنى فعليا .

وتنوين المنادى المفرد للضرورة من هذا القبيل ، حيث ذهب الجمهور إلى أنه يقتصر فيه على القدر المضطر إليه من التنوين ، ويبقى الضم ، كما فى :

سلام الله يا مطر عليها   وليس عليك يا مطر السلام

أما يونس فذهب إلى أنه ينصب رجوعا به إلى حركته الإعرابية لما اضطر إلى إزالة البناء بتنوين التمكن (٣) .

---

(١) شرح الكافية جا/١٦١

(٢) شرح الكافية جا/١٣٣ ، الكتاب جا/٢٩١

(٣) شرح الكافية جا/١٣٣

إن لحظ المعنى أثناء التحليل النحوى ينبىء عن وقوف على أعماق التراكيب وأسرارها ، وينجى من كثير من التقدير ، والقول بالحذف . ففى قول الشـــاعر :

تزهى عـــلى تلـــك الظبـــــاء فليت شـــعرى من أباها

لك فى خبر « ليت » مذهبان ، إن شئت قلت : هو محـــذوف ، لطول الكلام وتقديره : واقع أو موجود . وإن شئت قلت : لما كان قوله :

ليت شـــــعرى

مــــؤديا معنى :

ليتنى أشـــــعر

استغنى عن خبر ، كما استغنى المبتـــدأ فى قولك :

أقـــائم أخـــــواك

حيث أدى معنى يقوم . وقوله :

من أباهـــا

جملة ابتداء عمل فى موضعها المصدر ، كأنه قال :

ليت أن أشعر أى الناس أباها (١)

فاستخراج المعنى الفعلى من المصدر « شعر » سلمنا إلى أكثر من حسنة تركيبية ، منها عدم اللجوء إلى تقدير محذوف ، واعتبار « شعر » خبر « ليت » على المعنى ، وارتباط جملة « من أباها » بجملة « ليت شعرى » برابطة المفعولية وهذه الميزة الأخيرة لا تتوفر لو أننا أبقينـــا على اسمية « شعر » وتقدير خبر محذوف إذ يؤول الكلام إلى :

ليت شـــعرى واقـــع من أباها

أما على المعنى فيـــؤول :

---

(٢) الأمالى الشجرية جا/٣٢

ليتنى أشـــعر من أباها

ومن أمثـــلة المعنى الفعـــلى قولهم :

نولك أن تفعـــل

فنولك مأخوذ من التناول للشىء ، وهم يريدون به الاختيار ، ومعناه :
ينبغى لك أن تفعـــــل

الاختيار لك أن تفعـــل

ويقـــــولون من هـــذاأيضـــا :

لا نولك أن تفعـــل كذا

ومعنـــــاه :

لا ينبغى لك أن تفعـــــل

ولم يلزم تكرير « لا » وإن كان معرفة ؛ لأنه بمعنى : لا ينبغى ، فلا يلزم تكريره ، كما لا يلزم تكرير الفعل إذا دخلت عليه « لا » .

وعلله « المبرد » بأن الأفعال تقع فى مواقع النـــكرات أوصافا ، وأحوالا فلذلك لم يحتج إلى تكرير « لا » (١) .

وكأن التركيب الداخلى الذى يقتضيه المعنى هو المسئول عن الملامح الشكلية التى يتسم بهـــا التركيب الخارجى . وبدون لحظ الأول قد نحكم بالخطأ أو على الأقل بالشذوذ على الثانى .

بعد هذه المحاولة التى قدمتها فى هذاالفصل لعرض الملامح الرئيسية للمنهج الذى أرتضيه للتحليل النحوى ، ذلك المنهج المستند إلى روح التركيب ،أو إلى« التركيب الداخلى »الكامن فى طوايا التركيب الخارجى، أذهب الآن بشىء من التفصيل إلى محاولة إثبات دعوى أن هذا المنهـــج وجـــد فى كتابات نحويينا ؛ إذ نجده واضحا فى رصدهم الأمين للسمات

---

(١) الأمالى الشجرية جا/٢٣٨ ؛ ج٢/٢٢٥

الشكلية للتراكيب ، ومحاولتهم تفسيرها ، وعقدهم بين الحين والحين، موازنات بين أنماط تركيبية مختلفة ، وتخريجاتهم لبعض التراكيب التى قد تظهر شيئا من التجوز النحوى •

وأنبه هنا إلى أن أحدا من نحويينا لم يذكره صراحة ، أو أنه اتخذه منهجه الوحيد فى التحليل ، أو على الأقل دعا إليه ، كل ما هنالك أن قدرا لا بأس به من نظراتهم المتفرقة هنا وهناك تدل — عندى — على أن هذا المنهج كان يلقى ظلاله على تفكيرهم ، فاتبعوه دون أن يقدموا له التقديم النظرى الذى تتقدم به المناهج دوما •

وهذا الموقف الفكرى يكيف عندى بأن طبيعة اللغة العربية التركيبية ، وما تحمله تراكيبها من روح تركيبية آسرة ، ومن تركيب داخلى يطفو كثيرا على السطح ، هو ما دفعهم إلى الأخذ بهذا المنهج •

الفصل الثانى

الحالة والنسبة

تمهيـــــد :

المقصود بالحالة الحكم الإعرابى الذى يثبت للكلمة وهى فى تركيب سواء كان التركيب ملفوظا به كله أو بعضه ، أو لم يبق منه إلا كلمة واحـــدة بضبط إعرابى معين تشير إلى نوع خاص من التركيب •
قد تقـــول :

١ — هـــذا محمـــد

٢ — كتب الدرس

إجابة عن ســـؤال :

ماذا فعـــل محمـــد ؟

٣ — ســـلاما

بمعنى : ســـلمك الله ســـلاما

٤ — ســـلام

بمعنى : ســـلام لك

والتركيب (١) كامل ، والفـــاعل فى (٢) محـــذوف للعلم به من السؤال ، و « سلاما » فى (٣) منصوبة على أنها بدل من اللفـــظ بالفعل ، فهى تشير إلى جملة فعلية • أما فى (٤) فمرفوعة على أنها مبتـــدأ ، فهى تشير إلى جملة اسمية •

والكلمات فى التراكيب السابقة وغيرها بينها علاقة معينة أو نســـبة معينة ، وهذه النسبة هى التى جعلت العرب يرتضون توزيع الحـــالات الإعرابية توزيعا معينا على الكلمات فى التراكيب •

هناك — إذن — تداخل بين النسبة والحالة ، يمكن اعتباره من نوع علاقة السبب بالمسبب ؛ لأن العربى ما إن يتصور النسبة بين العناصر

المفردة حتى يرصف تراكيبه رصفا معينا موزعا على كل كلمة حالتها الإعرابية المناسبة لها .

فكلتا الحالة والنسبة وليدة المعنى ؛ لأن النسبة تولد التركيب ذا العناصر المفردة ذوات الحالات المعينة ، والنسبة من المعنى ، أو قل هى المعنى .

وكلتا الحالة والنسبة أمر داخلى ، لكن الحالة تظهر أو تتلبس بما يسمى بالعلامة الإعرابية ، أما النسبة فتظهر فى صورة مواقع للكلمات أو مراتب محفوظة ، ثابتة أو منتقلة .

على أن هناك أمرا ينبغى الإشارة إليه مبكرا ، وهو من الدلائل الخطيرة الشأن على أن العربية عرفت ما يسمى بالتركيب الداخلى ، ذلك الأمر هو أن الحالة قد تتغير ، لكن النسبة بين العناصر المفردة تظل ثابتة ، أو بعبارة أخرى ، قد يتغير شكل الكلمات ، أى حالتها الإعرابية ، وبالتالى علامات إعرابها ، بل إن مراكزها قد تتقدم أو تتوسط أو تتأخر ، لكن النسبة بينها تبقى ، ومواقعها أو رتبها تثبت ؛ لأن المعنى — أى العلاقة بين هذه العناصر — لم يتغير .

والخط الفكرى لهذا الفصل ، أو بالأحرى هذا البحث ، هو أن العبرة فى التركيب بالنسبة لا بالحالة ، وبالمواقع لا بالمراكز ؛ لأنى أعتقد أن المعنى هو عصب الدرس النحوى وروحه .

وفى ضوء ما قررته آنفا ، نجد فى التركيب العربى حالتين إعرابيتين كالنصب والجر — مثلا — أو الرفع والنصب تعبران عن معنى واحد ؛ فالنسبة أو المعنى هى الرابطة العظمى بين المفردات رغم تغير الحالات والعلامات والأشكال .

الإعراب والمعانى النحوية :

ليس حديثى عن الإعراب هنا تاريخيا ، يتتبع نشأته وتطوره ، كما أنه ليس حديثا مقارنا يبين حقيقته فى العربية وأخواتها الساميات ، بل هو

حديث عنه من حيث إنه علامة تركيبية أساسية للغةالعربية،وملمحرئيسى من ملامح الدراسة النحوية .

الإعراب — كما قلت — وليد التركيب ، وانعكاس لمعان تحدث فى الكلام مصاحبة لعملية التركيب ؛ لأن هذه المعانى التى يتخذ الإعراب عنوانا لها هى معان تركيبية تتعاقب على الاسم الواحد ، كالفاعلية ، والمفعولية ، والإضافة .

ولهذا عرف الإعراب بأنه اختلاف أواخر الكلمات لاختلاف المعانى المتعاقبة عليها (١) .

وإذا كانت معانى الإعراب « متعاقبة » ، فهى « طارئة » أى وافدة جديدة وهناك معان نحوية أخرى فرق النحويون بينها وبينمعانى الإعراب على النحو التالى :

المعانى

طارئة — غيرطارئة

غير لازمة — لازمة

معنى وحد — أكثر من معنى

ما يحتاج إلى التمييز بين معانى الكلم على ضربين :

أحدهما : أن يكون فى كلمة معنيان أو أكثر غير طارىء أحدهما على الآخر كالأفعال المضارعة عند من قال باشتراكها (بين الحال والاستقبال) ، وكذا « من » للابتداء ، والتبيين ، والتبعيض .

وهذا النوع من المعنى لا يلزمه العلامة المميزة لأحد المعنيين أو

---

(١) شرح الكافية جـ١/١٧ ، شرح المفصل جـ١/٧٢

المعاني عن الآخر ، لأن جاعله لأحد المعنيين واضعا كان أو مستعملا لم يراع فيه المعنى الآخر ، حتى يخاف اللبس فيضع العلامة لأحدهما ، ويعتمد على السياق فى تحديد أحد معانى هذه الكلمات المشتركة .

والثانى : أن يكون فى الكلمة معنيان أو أكثر يطرأ أحدهما أو أحدها على الآخر ، فلا بد للطارىء إن لم يلزم من علامة مميزة له من المطرو عليه .. كأن تغير له صيغة الكلمة ، كما فى التصغير ، والجمع المكسر ، والفعل المسند إلى المفعول كرجيل ورجال وضرب ، وقد يجتلب له حرف دال عليه صائر كأحد حرو فتلك الكلمة ، كما فى المثنى ، والجمع السالم ، والمنسوب والمؤنث ، والمعرف نحو :

مسلمان ، مسلمون ، مسلمات ، زيدى ، مسلمة ، المسلم . وقد يكون قرينة المعنى الطارىء على الكلمة كلمة أخرى مستقلة كالوصف الدال على معنى فى موصوفه ، والمضاف إليه الدال على معنى فى المضاف .

وإن كان طرآن المعنى لازما للكلمة ، فإن كان الطارىء معنى واحدا لا غير ككون الفعل عمدة فيما تركب منه ومن غيره فلا حاجة إلى العلامة ؛ لأنها تطلب للملتبس بغيره .

وإن كان الطارىء اللازم أحد الشيئين أو الأشياء ، فاللائق بالحكمة أن يطلب له أخف علامة تمكن لازمة ..

ومثل هذا المعنى إنما يكون فى الاسم لأنه بعد وقوعه فى الكلام لا بد أن يعرض فيه إما معنى كونه عمدة الكلام ، أو كونه فضلة فجعل علامته أبعاض حروف المد ، التى هى أخف الحروف ، أعنى الحركات وجعلت فى بعض الأسماء حروف المد ، وهى الأسماء الستة والمثنى والمجموع بالواو والنون ، ولم تجتلب حروف مد أجنبية لما قصد ذلك بل جعلت فى الأسماء الستة لام الكلمة أو عينها علامة ، وفى المثنى والمجموع حرف التثنية والجمع علامتين ، كل ذلك لأجل التخفيف (١) .

والمعانى التى عرضها الاقتباس السابق تعم مستويات ثلاثة متفاوتة

---

(١) شرح الكافية جا/٢٠ بتصرف ، همع الهوامع جا/١٥

فى الحجم فهناك معان للكلمة المفردة أو الصيغة ، ككون الفعل مضارعا أو غير مضارع ، والمضارعية أو الماضوية من المعانى الذاتية ، فلا تلزم لهــا العلامات المميزة ، ومثلها فى هذا حروف المعانى التى يتضــــح معنــاها من السياق •

وكثير من معانى الصيغ طارىء غير لازم ، تعبر عنه تغيرات فى صيغة الكلمة ذاتها كما يحدث عند التصغير ، والجمع المكسر ، وبناء الفعل للمجهول ، كما قد تعبر عنه حروف دالة عليه ، كما فى صيغ المثنى ، والجمع السالم ، والمنسوب ، والمؤنث ، والمعرف •

أما المستوى الثانى فهو مستوى المركبات أى الأسماء التى تــكون معا مركبا اسميا بين جزئيه علاقة معينة كمركب المضاف والمضاف إليه ، والصفة والموصوف ، والمعطوف والمعطوف عليه •

أما المستوى الثالث فهو مستوى التركيبات أو الجمل ، والمعـــــانى الطارئة هنا لازمة وتلزمها العلامات إن كان هناك أكثر من معنى ينبــغى التفريق بينه وبين غيره •

ومن الواضح أن هناك معانى أخرى ليست لها علامات ، كالإفراد ، والتذكير ، ولم يرد ذكر هذه المعانى فى الاقتباس السابق ، وأرجح أن هذا النوع من المعانى هو من النوع الأول أى غير الطارىء الذى لايحتاج إلى علامة ، وإن كان اللغويون المحدثون يتحدثون الآن عمــا يســمى بالعلامة الصفرية ؛ فقدم العلامة فى هذه الأشياء هو علامة عليها •

كما يتضح أن بعض العلامات يقوم بوظيفة مزدوجة؛ فعلامة التثنية والجمع السالم علامة للمعنى الطارىء غير اللازم (المعنى الصيغى) ، وعلامة كذلك للمعنى الطارىء اللازم (المعنى التركيبى) •

تسخر العربية كل طاقاتها فى صك العلامات المميزة بين المعــانى النحوية المختلفة وتلجأ فى هذا إلى أخف الأصوات وهى الأصـــوات الحركية الطويلة والقصيرة •

معانى الإعراب طارئة على الكلمات لازمة ، تتنوع بتنوع التراكيب، ويفرق النحويون بين الإعراب فى الأسماء والإعراب فى الأفعال ، فآخر الفعل المعرب يتغير من رفع إلى نصب إلى جزم ، لكن هذا التغير لا يدل على تغير فى موقع الفعل ؛ لأنه يقع دائما فى موقع العمدة إذ هو يتركب مـع الاسم بعده ، فيشكلان جملة ، أما تغير الإعراب فى الأسماء فهـو دلالة على تغير الموقع . فلزم لهذا علامات مميزة : لأن هذه العلامات لإزالة اللبس أو التفرقة بين المعانى ، ولما لم يكن للفعل إلا معنى طارىء لازم واحد وهو معنى العمدة لم توجد له علامة .

ومن الواضح من الاقتباس السابق أن المعانى التى تطرأ على الأسماء منحصرة فى كونها « عمدة » أو كونها « فضلة » .

ويقصد النحويون — عادة — بمعنى « العمدة » مواقع المرفوعات، وبمعنى « الفضلة » مواقع غير المرفوعات من منصوبات ومجرورات .

وإطلاق مصطلح « فضلة » على ما يعم المنصوبات والمجرورات دليل على أن النحويين كانوا يرون بين حالتى الجر والنصب تقاربا ، وسوف أعود إلى هـذه الفـكرة .

العـامل :

وقـد اعتقـد النحـويون أن الألفـاظ آلات ، وأن المتكلم هـو الموجد لهذه الآلات ، وهو المحدث للمعانى النحوية المختلفة فى الأسماء ، وهو — كذلك — المحدث لعلامات الإعراب الدالة على هذه المعانى (1) .

وهذه نظرة طبية ، لكن النحاة ذهبوا أيضا إلى أن الآلة أى الألفاظ هى الموجدة للمعانى ولعلاماتها ، فسموا الآلات لهذا « عوامل » فذهبوا — مثلا — إلى أن العامل فى الفاعل هو الفعل ؛ لأنه به صار أحد جزأى الكلام ، أى أن الفعل بتركيبه مع الفاعل كونا معا جملة . وصـار كل منهما عمدة ، فاستحقا الرفع لذلك ، فالفعل آلة ، والعمدية معنى ، والرفع حالة ، لها علامات مختلفة (2) .

---

(1) شرح الكافية جا/٢٥ ، همع الهوامع جا/١٦٥.
(2) همع الهوامع جا/١٥٩ ، شرح الكافية جا/٢٥

ومن الغريب أن اتجاها قويا بين النحويين كاد يتعبد بما سموه آلة الإعراب أى العامل ، فافترضوه موجودا فى بعض المواقع وجودا معنويا ، ومن هذا ما ذهب إليه البصريون من أن العامل فى المبتدأ هو الابتداء ، وفسروه بتجريد الاسم عن العوامل للإسناد إليه .. والعدم المخصوص أعنى عدم الشىء المعين يصح أن يكون آلة لشىء لخصوصيته(١) .

فالنحويون بعامة والبصريون منهم بخاصة اعتقدوا أن الألفاظ عاملة فى معمول ، وأن العامل لا يعمل عملين ، وأن العامل يعمل وإن كان معنويا ، وقد ثارت بينهم خلافات بهذا الصدد .

فما رافع المبتدأ والخبر ؟

ذهب البصريون إلى أن المبتدأ مرفوع بعامل معنوى هو **الابتداء** ، وأن الخبر مرفوع بالمبتدأ .

وذهب المتأخرون كالزمخشرى والجزولى بأن الابتداء عامل فى الخبر أيضا لطلبه لكل من المبتدأ والخبر على السواء (٢) .

وذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ والخبر ترافعا ، إذ كل واحد منهما صار عمدة بالآخر فالمبتدأ لابد له من خبر ، والخبر لابد له من مبتدأ ، فلما كان كل واحد منهما لا ينفك من الآخر ، ويقتضى صاحبه ، عمل كل واحد منهما فى صاحبه مثل عمل صاحبه فيه (٣) .

وقد أثبت « السيوطى » تضعيف رأى البصريين فى كون المبتدأ رافعا للخبر بأنه قد يرفع أيضا فاعلا فى مثل :

القائم أبوه ضاحك

فيعمل رفعين ، وبأنه يكون جامدا ، أو ضميرا ، وهما لا يعملان(٤) .

---

(١) شرح الكافية جـ١/٨٧ شرح المفصل جـ١/٨٥
(٢) شرح الكافية جـ١/٨٧
(٣) شرح الكافية جـ١/٢٣ ، شرح المفصل جـ١/٨٥ ، همع الهوامع جـ١/٨٥ ، همع الهوامع جـ١/٩٣ ، الخصائص جـ١/١٦٦
(٤) همع الهوامع جـ١/٩٤ ، ٩٥

وقد استدل الكوفيون على مذهبهم بترافع المبتدأ والخبر بعمل كلمة الشرط والشرط كل منهما فى الآخر فى نحو قوله تعالى :

« أياما تدعو فله الأسماء الحسنى » (١)

فأداة الشرط متقدمة على الشرط ؛ إذ هى مؤثرة لمعنى الشرط فيه ، متأخرة عنه تأخر الفضلات عن العمد (٢) . ومثله قوله تعالى :

« أينما تكونوا يدرككم الموت » (٣)

« فأينما » منصوب « بتكونوا » لأنه الخبر ، و « تكونوا » مجزوم بأينمـــا .

وقد رد البصريون مذهب الكوفيين بأن هذا فاسد يؤدى إلى محال ، وذلك أن العامل حقـه أن يتقدم على المعمول ، والقول بترافع المبتـدأ والخبر يوجب أن يكون كل واحد منهما قبل الآخر ، وذلك محال ؛ لأنه يلزم أن يكون الاسم الواحد أولا وآخرا فى حال واحدة .

ومما يؤيد فساد ما ذهب الكوفيون إليه — فى نظر البصريين — جواز دخول العوامل اللفظية عليهما نحـو :

كان زيد أخا ك

إن زيدا أخوك

ظننت زيدا أخاك

فلو كان كل واحد منهما عامـلا فى الآخر ، لمـا جاز أن يدخـل عايه عامل غيره (٤) .

فنظرية العامل تهدم نفسها بنفسها ، والهدم يأتى من داخلها ؛ فلقد ترتب على وجهة نظر البصريين ، أن العامل يعمل عملين،وترتب على وجهة نظر الكوفيين أن العامل فى غيره يكون معمولا له .

---

(١) الإسراء ١١٠
(٢) شرح الكافية جـ١/٢٣
(٣) النساء ٧٨
(٤) شرح المفصل جـ١/٨٤ ، ٨٥

على أن الكوفيين لم يسلموا بنقد البصريين إياهم من أن الاسم الواحد يكون أولا وآخرا فى حال واحدة ، ذاهبين إلى أن كلا من المبتدأ والخبر متقدم على صاحبه من وجه متأخر عنه من وجه آخر ؛ فالمبتدأ مقدم لأنه منسوب إليه ، والخبر منسوب وحق المنسوب إليه أن يأتى أولا ، على أن الخبر مقدم لأنه محط الفائدة ، فهو متقدم فى القصد متأخر فى الوجود ، أو كما قالوا :

« جاز تقدم كل واحد من جزئى الاسمية على الآخر لعمل كل واحد منهما فى الآخر . والعامل مقدم الرتبة على معموله ، لكن الأولى تقدم المسند إليه لسبق وجود المخبر عنه على الخبر ، وإن كان الخبر مقدما فى العناية (١) .

كما ذهب الكوفيون إلى أنه ليس كل مبتدأ وخبر يترافعان ؛ فانتصاب الظرف خبرا عندهم على الخلاف ، يعنون أن الخبر لما كان هو المبتدأ فى نحو :

زيد قائم

أو كأنه هو فى نحو :

« وأزواجه أمهاتهم »(٢)

ارتفع ارتفاعه . ولما كان مخالفا له بحيث لا يطلق اسم الخبر على المبتدأ فى نحو :

زيد عندك

خالفه فى الإعراب ، فيكون العامل عندهم معنويا ، وهو معنى المخالفة التى اتصف بها ولا يحتاج عندهم إلى تقدير شىء يتعلق به الخبر (١) .

---

(١) همع الهوامع جـ١/٩٣ ، شرح الكافية جـ١/٢٣
(٢) الأحزاب ٦
(٣) شرح الكافية جـ١/٩٢ ، همع الهوامع جـ١/٩٨

فعامل الرفع فى المبتدأ والخبر كما قدمه النحويون على اختلاف اتجاهاتهم لم يسلم من النقد ، والاعتراض ، مما يضطر الباحث إلى تقديم وجهة نظر بديلة تقترب إلى حد ما من طبيعة اللغة ومقتضيات تراكيبها •

ناصب الفضلة :

اختلف النحويون كذلك فى ناصب الفضلات ، فقال « الفراء » : هو الفعل والفاعل إذ بإسناد أحدهما إلى الآخر صار فضلة ، فهما معا سبب كونها فضلة ، فيكونان أيضا سبب علامة الفضلة •

وقال « هشام بن معاوية » : هو الفاعل ؛ لأنه جعل الفعل الذى هو الجزء الأول بانضمامه إليه كلاما ، فصار غيره من الأسماء فضلة •

وقال البصريون : العامل هو الفعل نظرا إلى كونه المقتضى للفضلات (١) •

ويبدو أن النحويين طرحوا كل الاحتمالات هنا ؛ فما قبل الفضلة إما أن يعتبرا معا وحدة واحدة ، أو ينظر إلى كل منهما باعتبار مستقل •

كما يتضح أن النحويين يفترضون أن الفضلة تأتى عادة بعد الفعل والفاعل ، ويكاد يكون هذا اعترافا منهم بالتطابق بين الفعل والخبر ؛ فكثير من الفضلات يرد بعد خبر المبتدأ متعلقا به كأن تقول :

محمد معط أخاه كتابا

وكأن الخبر فى الجملة الاسمية يعادل الفعل فى الجملة الفعلية ؛ فما يتعلق بالفعل فى الثانية يتعلق بالخبر فى الأولى (٢) • وسوف أوفى هذه النقطة حقها بعد •

نزعة شكلية :

إن محاولة النحويين البحث عن عامل يعمل الرفع ، وآخر يعمل

---

(١) شرح الكافية جا/٢١

(٢) جملة الفاعل بين الكم والكيف ٢٢ ، ٢٣

النصب هى فى نظرى محاولة فلسفية مؤسسة على اعتقاد أن كل أثر لابد له من مؤثر ، وقد تناست هذه المحاولة حقيقة هامة هى أن العربية اتخذت الحالات وعلاماتها وسيلة التفرقة بين معانى الكلمات النحوية فى التراكيب، والنحويون أنفسهم ممن سجلوا هذه الفكرة ، لكنهم فى محاولتهم البحث عن عامل للحالات ضحوا بالوشائج المعنوية التى تربط بين التراكيب ، ففى الوقت الذى فيه يلحظون وجوه شبه كثيرة وكبيرة بين نمطى تركيب الإسناد فى اللغة العربية ، نراهم يباعدون بينهما متسائلين :

هل العلة فى رفع الفاعل هى العلة فى رفع المبتدأ ، وإن اختلفا من جهة التقديم والتأخير ؟

ثم يجيبون : « إنما وجب رفع المبتدأ من حيث كان مسندا إليه ، عاريا من العوامل اللفظية قبله فيه ، وهو الفعل .. فقد وضح بذلك فرق ما بين حالى المبتدأ والفاعل فى وصف تعليل ارتفاعهما ، وأنهما وإن اشتركا فى كون كل واحد منهما مسندا إليه ، فإن هناك فرقا من حيث أرينا » (١).

وكأنه لا يكفى عند معظم نحويينا هذا الشبه بين المبتدأ والفاعل فى علاقة كل منهما بما معه من خبر أو فعل ، فباعدوا بينهما بقولهم : « أصل المبتدأ التقديم ، وإنما كان ذلك لأنه محكوم عليه ، ولابد من وجوده قبل الحكم ، فقصد فى اللفظ أيضا أن يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه ، وأما تقديم الحكم فى الجملة الفعلية ، فلكونه عاملا فى المحكوم عليه ، ومرتبة العامل قبل المعمول » (٢) .

وكأن الذهن العربى يسير مرة وراء اعتبار عقلى فى الجملة الاسمية، فيقدم المحكوم عليه ، وأخرى وراء افتراض شكلى فى الجملة الفعلية ، فيقدم الحكم لأنه عامل فى المحكوم عليه .

وهذا التصور السابق لا يطرد ؛ فقد ذهب الكوفيون إلى جواز

---

(١) الخصائص جـ١/١٩٦
(٢) شرح المفصل جـ١/٧٥

تقدم الفاعل على الفعل ، وأجاز « سيبويه » وغيره جواز تقديم الخبر على المبتدأ ــ كما سأبين فيما بعد ــ .

ويبدو أنهم أحسوا بأنهم مرة يعتبرون جانب المعنى ، وأخرى يعتبرون جانب الشكل ؛ فحاولوا تبرير هذه الازدواجية قائلين : « وإنما اعتبر هذا الأمر اللفظى أعنى العمل ، وألغى الأمر المعنوى أعنى تقدم المحكوم عليه على الحكم ؛ لأن العمل طارىء ، والاعتبار بالطارىء دون المطروء عليه » (١) .

وهل من الضرورى أن يبحث للفعل عن عمل شكلى ؟ أليس فى وقوعه موقع الخبر أعنى إفادته فائدته ، واتصافه بالعمدية مثله ما يبرر رفع الفاعل ، كما رفع المبتدأ مع الخبر ؟ .

على كل حال ،يكفى فى تضعيف هذه النزعة الشكلية محاولة النحويين تبريرها ثم إن هذا التبرير بدوره غير مطرد ؛ لأننا نجد الحكم مقدما فى بعض الجمل على المحكوم عليه ، ومع ذلك يعتبرها كثير من النحويين اسمية ، كما فى نحو :

أقائم الزيدان

وهنا نراهم يقدمون تبريرا آخر ، كى يستقيم تبريرهم الأول ، فيقولون : « وأما وجوب تقديم الحكم هنا ، فلكون الصفة فرعا على الفعل فى العمل » (٢) .

فالحكم يجب تقدمه ؛ لأن اسم الفاعل يشبه الفعل فى العمل ، والجملة مع ذلك اسمية، وهذه قمة الشكلية، فالمثال السابق جملة اسمية ؛ لأنه يبدأ باسم ولو أن من ذهب إلى هذا أدرك :

(أ) تقدم الحكم على المحكوم عليه .
(ب) نهوض الوصف بعمل الفعل .
(جـ) اعتبار المرفوع بعد الوصف فاعلا .

(١) شرح الكافية جـ١/٨٨
(٢) شرح الكافية جـ١/٨٨

لذهب بدون تردد إلى اعتبار مثل هذا المثال جمعلة فعلية ، أو على الأقل لم يعتبره جملة اسمية ، وأحله مكانا وسطا بين نمطى التركيب الإسنادى ، لكن الاعتبارا تالثلاثة ـــ رغم أنهم نصوا عليها ـــ ضحى بها من أجل اعتبار واحد فقط ، شكلى وهو بدء الجملة باسم .

والحق أن من أعربوا المثال السابق على أنه جملة اسمية لا يمثلون جميع النحويين ، فهناك من أعربوها على أنها تؤول إلى جملة فعلية .

النسبـــة والتطـــريز :

إن إعادة تفسير وجود الحالات الإعرابية بمنجى عن القول بالعامل ممكنه فى ضوء ما قاله النحويون عن النسبة والتضام ، وارتضاء العرب توزيع حركاتها أو أصواتها الحركية بين هذه الحالات تفريقا بين المعانى المتعاقبة على الأسماء ودفعا للبس والغموض .

يقول « ابن جنى » : « وإنما قال النحويون : عامل لفظى ، وعامل معنوى ، ليروك أن بعض العمل يأتى مسببا عن لفظ يصحبه نحو :

مررت بزيد
ليت عمرا قائم

وبعضه يأتى عاريا من مصاحبة لفظ يتعلق به ،كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم ، هذا ظاهر الأمر ، وعليه صفحة القول ، فأما فى الحقيقة ، ومحصول الحديث ، فالعمل من الرفع والنصب والجـــر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشىء غيره ،وإنما قالوا : لفظى ومعنوى لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ الفظ ، أو باشتمال المعنى على اللفـــظ » [1] .

فالمتكلم هو الذى يقول الكلمات ، ويضم اللفظة إلى الأخرى ، وهو الذى يرفع وينصب ويجر ويجزم ، واللفظ يضام صاحبه معربا ، وليست الألفاظ فى الحقيقة عاملة ، بل هى مضامة لصواحبها أى تحتل مواقـــع معينة فى حالة إعرابية معينة .

---

(١) الخصائص جـ١ /١٠٩ ، ١١٠ .

« ولو كان الكلام شرجا واحدا لاستبهم أحدهما من صاحبه (١) .
فالإعراب — إذن — وسيلة تطريزية اونت بهـا أواخر الكلمات خـدمة للمعنى ، وأعنى بالتطريز التنويع فى نهايات الكلمات تعبيرا عن المعـانى النحوية المتعددة فعلامات التأنيث ، والتثنية والجمع ، والتصغير ، والبناء للمجهول ، والإعراب وغيرها من العلامات وسائل تطريزية .

والمنادى المفرد المعرفة مرفوع لتجرده عن العوامل اللفظيـة ، ولا يعنى أن التجرد فيه عامل الرفع ... بل المراد أنه لم يكن فيه سبب البناء حتى يبنى ، فلا بد فيه من الإعراب ، ثم إنا لو جررناه لشابه المضـاف إلى ياء المتكلم إذا حذف الياء ، ولو فتحناه لشابه غير المنصرف فرفعنـاه ولم ننونه ؛ ليكون فرقا بينه وبين ما رفع بعامل رافع » (١) .

فالمنادى الذى هو فى محل نصب ؛ إن كان مفردا معرفة ضبـط بالضم بلا تنوين . ولا ينون كيلا يلتبس بالأسماء المرفوعة غير المناداة، ولا يفتح كيلا يلتبس بالأسماء الممنوعة من الصرف ، ولا يجر كيلا يلتبس بنحـو : يا غلام ، إذا حذفت منه ياء المتكلم ، فهذه ألوان حركية تطريزية متعددة ، لكل لون معنى — كما يقولون — .

فالحالات الإعرابية بعلاماتها يمكن تفسيرها فى ضوء فكرة التطريز . ومثال المنادى المفرد المعرفة فسر فى ضوئها ، كما فسر تفسيرا آخر أكثر قبولا من فكرة العامل ، وأقرب ما يكون إلى طبيعة اللغة .

فقد ذهب الخليل إلى أن العرب نصبت المضا فـنحو :

يا عبـد الله ، يا أخانا

والنكرة حين قالوا :

يا رجـلا صالحـا

حين طـال الـكلام ، كمـا نصبوا :

هـو قبلـك ، هـو بعـدك

---

(١) الخصائص جا/٣٥
(٢) شرح الكافية جا/١٣٢

ورفعــوا المفرد ، كمــا رفعــوا :

قبـــــل ، وبعـــــد

وموضعهــا واحــد ، وذلك قولك :

يا زيد ، ويا عمــرو

وتركوا التنوين فى المفرد ، كما تركوه من قبل (١) .

فهذا تفسير لظاهرة إعرابية بعيدا عن فكرة العمل والعامل واستناد إلى ما ترتضيه العرب من نصب فى المركبات كأحد عشر ، وإن رجلا ، عشرين رجلا ، لا رجل ، قبلك ، يا عبد الله . وإذا لم يكن ثمة تركيب فى مثال المنادى ، لجىء إلى الضم ، كما فعل فى « قبل » حين قطعت عن الإضافة ، أو يمكن أن يقال فى ضوء فكرة التطريز : تراوح المنادى بين الفتح إذا كان ثمة تركيب ، والضم إذا لم يكن ثمة تركيب ؛ إذا استبعدنا « الجــر » لاختصاصه بحروف الجر والإضافة .

وهكذا يمكن القول بأن الحالات الإعرابية ، ترجمــة للنسبة بين الكلمات ، وقد وزعها العرب على الكلمات فى مواقعها ، دفعا للبس ؛ فارتضت « الرفع » ليكون علما لكون الاسم « عمدة » : فاعلا ، مبتــدأ ، خبرا ، كما ارتضت « النصب » ليكون علما لكون الاسم « فضلة » ، أى شاغلا لموقع نحوى غير مواقع العمدة ، أى الفعل ، والمواقع الثلاثة السابقة ، التى يتكون منها أدنى قدر للكلام التام المفيد (٢) ، ثم ارتضت « الجر » ليكون علما لكون الاسم مضافا إليه (٣) .

وفكرة التطريز أى تعاقب الحالات بعلاماتها على الاسم تفسر لنا لم كان الفعل لا يرفع ، مع أنه دائما فى موقع « العمدة » ؛ فالفعل لا يتلون تلونا موقعيا ، وبالتالى لم تجد العرب ضرورة لإعطائه حركات هذه المواقع .

---

(١) الكتاب جـ٢/ ١٨٢ ، ١٨٣
(٢) جملة الفاعل بين الكم والكيف ٢٧ — ٣٨
(٣) شرح الكافية ٢٤ ، ٧٠ ، شرح المفصل جـ١ ٧٢ ، ٧٣ همع الهوامع جـ١/ ٩٣

والحق أن « الموقع » يحتل مكانة كبيرة فى تفسير الحالات الإعرابية فى ضوء من فكرة التضام أو النسبة والتطريز الحركى ؛ ففى العربية أمثلة كثيرة لا يتيسر معها ظهور العلامات الإعرابية ، فيقوم الموقع بمهمة تبين الحالة الإعرابية ، كما فى :

(أ) المجرور بحرف جر زائد ، أو شبيه بالزائد ، كما فى نحو :

« وما ربك بغافل عما تعملون » (١)

رب رجل كريم لقيته

فما بعد الباء فى محل نصب ، وما بعد « رب » فى محـل رفع .
و « المحل » هو المصطلح الموفق الذى وضعه نحويونا للموقع .

(ب) الظرف والجار والمجرور ، كما فى نحو :
الكتاب فى الحقيبة ، رأيت الكتاب فى الحقيبة ، نظرت إلى كتـاب فى الحقيبة .

الكتاب فوق المنضدة ، وجدت الكتاب فوق المنضدة ، نظرت إلى كتـاب فوق المنضدة .

فالجار والمجرور والظرف فى محل رفع ، ونصب ، وجر على التوالى

(ج) الجمل التى لها محل من الإعراب ، كما فى قوله تعالى :

« هل أتاك حديث موسى ، إذ ناداه ربه بالواد المقدس طوى » (٢)

ويكون للجمل محل من الإعراب فى سبعة مواضع: خبر،مفعول به، حال ، صفة ، مضاف إليـه ، تابعة لجملة أخرى لها محل من الإعراب ، جواب شرط مقترنة بالفاء أو إذا الفجائية ، وكانت أداة الشرط جازمة .

وبعض الجمل تكون فى محل رفع إذا كانت خبرا لمبتدأ ، أو خبر إن وأخواتها ، أو صفة لمرفوع ، أو تابعة لجملة أخرى فى محل رفع، فهذه أربعـة مواضع .

---

(١) النمل ٩٣
(٢) النازعات ١٥ ، ١٦

وتكون فى محل نصب : خبر كان ، مفعولا به ، مفعولا ثانيا،حالا، صفة لمنصوب ، أو تابعة لجملة أخرى فى محل نصب ، فهذه ستةمواضع .

وتكون فى محل جر : مضافا إليها ، صفة المجرور ، أو تابعة لجملة أخرى فى محل جر فهذه ثلاثة مواضع .

تلك هى مواقع الجمل التى لها محل من الإعــراب ، يكون خاصا بالأسماء . يبقى أن الجملة تكون فى محل جزم ، أى تقع فى موقع فعل مجزوم ، كأن تكون واقعة جواب شرط جازم مقترنة بالفاء أو إذا ، أو تابعة لجملة فى محل جزم (١) .

(د) المعربات تقديريا ، إما للتعــذر : نحو الفتى ، موسى ، أو للثقل نحو : القاضى ، الداعى أو للمناسبة نحو : أخى ، كتابى .

(هـ) المبنيـــــات .

(و) كثير من أنماط الأسماء فى اللغة العربية تتصف بثنائيةالعلامة الإعرابية ، حيث تجتمع حالتا النصب والجر على علامة واحدة . فينهض موقع الكلمة مفرقا بين هاتين الحالتين ، كما فى :

المثنى ، جمع المذكر السالم ، جمع المؤنث السالم ، الممنــوع من الصرف .

يضاف إلى هذا أن بعض المبنيات تتصف بتلون الصيغــة مع تغير الحالة الإعرابية ، ومثال هذا الضمائر ، فلحالة الرفع صيغها الضميرية المختلفة عن حالتى النصبوالجرالمتفقتين فى الصيغ مما يبرز دور الموقع ويجسم خطورته ، إلا أن ضمائر النصب قد تكون منفصلة ، فتتميز عن ضمائر الجر التى لا تكون كذلك .

وثبات الموقع النحوى ، أى لزوم الكلمة موقعا واحدا،إذا ما خفيت العلامة الإعرابية لسبب تقــديرى ، أو بنائى ، أمر لازم حيث تختفى

---

(١) مغنى اللبيب جـ٢/٦٢ ـــ ٧٤ ، النحو الوظيفى ١٧٥

العلامة الإعرابية ، ولا يكون هناك من وسيلة لإزالة اللبس إلا التقيد بترتيب معين . فإن قلت :

ضرب يحيى بشرى

« فألزم الكلام من تقديم الفاعل وتأخير المفعول ما يقوم مقام بيان الإعراب » (١) .

فعدم ظهور الإعراب يولد ما يسمى « بالترتيب المقيد » ؛ حيث تلزم الكلمات موقعا ثابتا غير متحرك .

على أن القرائن اللفظية الأخرى ، غير ظهور العلامة الإعرابية تساعد على التمييز بين المعانى النحوية ، ومن ثم يكتسب الترتيب صفة « المرونة والحرية ، من ذلك علامات العدد من تثنية وجمع ، وعلامات النوع من تذكير وتأنيث ، وعلامات الإتباع النحوى ، كما فى نحو :

١ — أكرم اليحيان البشريين

٢ — ضرب البشريين اليحيون

٣ — ولدت هذه هذا

٤ — أكرم هذا هذه

٥ — ضرب يحيى نفسه بشرى

فعلامة التثنية فى (١) ، والجمع فى (٢) ، والتأنيث فى (٣) والتذكير فى (٤) والإتباع فى (٥) تميز الفاعل من المفعول ، وإن كانت علامة التثنية والجمع علامة صرفية نحوية — كما سبق — .

وتضاف القرائن المعنوية إلى القرائن اللفظية فى النهوض بدور التمييز بين المعانى المختلفة ، فأنت فى نحو :

أكل يحيى الكمثرى

---

(١) الخصائص جـ١/٣٥

ليس أمامك إلا أن تعتبر « يحيى » فاعلا ، و « الكمثرى » مفعولا، وكذلك لو أومأت إلى رجل وفرس فقلت :

كلم هذا هذا فلم يجبه

لجعلت الفاعل والمفعول أيهما شئت ؟ لأن فى الحال بيانا لما تعنى وكذلك لو قلت :

ولدت هذه هذه

من حيث كانت حال الأم من البنت معروفة غير منكورة (١) .

فالإعراب — إذن — الذى هو الإبانة عن المعانى النحوية (العمدية، الفضلة ، الإضافة) بالألفاظ ، أى شكل آخر الكلمات التى تشغل المواقع النحوية المختلفة ، وسيلة لفظية من وسائل اللغة العربية فى إزالة اللبس، وتوضيح المراد ، يضاف إليها :

١ — قرائن لفظية أخرى .
٢ — قرائن معنـــوية .

وتتسم الكلمات بالحرية فى الترتيب إن حظيت بوسيلة من الوسائل السابقة ، وإلا اتسمت بثبات الموقع وتقيده ، وهو قيد رضيته اللغة بغية إزالة اللبس وإيضاح المعنى ، ورسم الحدود بين المعانى المختلفة .

فليس الأمر فى التركيب أمر علامات إعرابية أو حالات يبحث عن عاملها فما هذه إلا وسيلة واحدة من وسائل كثيرة — كما سبق — .صحيح أنها أهم الوسائل وأعظمها شأنا ، لكن يبقى أن الأساس فى التركيب هو مضامة الألفاظ بعضها بعضا تبعا لنسبة معينة تسخر لها كل الوسائل، وكما أن المتكلم هو الذى يذكر ويؤنث ، ويثنى ويجمع ، ويقدم ويؤخر هو كذلك من يرفع وينصب ويجر بناء على نسب توزيعية حساسة .

النسبـــة والتفسير :

وقد تنتقل الكلمة من مركز إلى آخر ، بل قد تتغير حالتها الإعرابية،

---

(١) الخصائص جا/٣٥

ويتحور نمطها التركيبى ، لكن النسبة بينها تظل ثابتة ، فما بين المسند والمسند إليه من تلازم لا يتغير بتقديم المسند أو بتأخيره ، أو بكونه فعلا أو غير فعل .

وليكن هناك ما يسمى بالجملة الاسمية ، وما يسمى بالجملة الفعلية مراعاة لاعتبارات تنظيمية رصفية ، أو ربما لاعتبارات أخرى خاصة بزمن الحدث ، أو بدرجة ثبوته للمسند إليه ، لكن يبقى مع ذلك أن النسبة الإسنادية التى بها تعلق المسند بالمسند إليه هى الجامع المشترك بين نمطى الإسناد .

وهذا هو وجه الشبه الحقيقى بين الفاعل وبين المبتدأ ، فكلاهما مسند إليه ، والرفع الذى يكتسى به الاثنان بالتفسير الذى قدمه النحويون لا ينبغى أن يكون وحده الصفة المشتركة بينهما ، فما الرفع إلا أمر شكلى ، وقد لا يكون موجودا ، لكن الحدود الدلالية تظل مرسومة بوضوح بين الفاعل وغيره ، ألم يثبت النحويون أنفسهم أن الفاعل — مثلا — قد ينصب ، والمفعول قد يرفع فى نحو المثالين الشهيرين :

خرق الثوب المسمار

كسر الزجاج الحجر

ومع ذلك تظل النسبة قائمة بين المسند « خرق ، كسر » والمسند إليه « المسمار والحجر » .

والدليل على أن الرفع ليس هو الجامع المشترك بين الفاعل والمبتدأ أن سبب وجوده مع الفاعل لا يطرد مع المبتدأ ؛ فالفاعل يظهر برفعه فائدة دخول الإعراب الكلام ؛ من حيث كان تكلف زيادة الإعراب إنما احتمل للفرق بين المعانى التى لولاها وقع لبس ، فالرفع إنما هو للفرق بين الفاعل والمفعول ، اللذين يجوز أن يكون كل واحد منهما فاعلا ومفعولا ، ورفع المبتدأ والخبر لم يكن لأمر يخشى التباسه بل لضرب من الاستحسان والتشبيه بالفاعل من حيث كان كل واحد منهما مخبرا عنه ، وافتقار المبتدأ

إلى الخبر الذى بعده كافتقار الفاعل إلى الخبر الذى قبله ، ولذلك رفع المبتدأ والخبر (١) .

فعلة رفع الفاعل لا تطرد مع المبتدأ ، مع كونهما من المواقع النحوية المتشابهة ، فلا بد — إذن — من البحث عن أمر آخر أكثر اطرادا من الحالة الإعرابية فى الجمع والتأليف بين المواقع ، وهذا هو النسبة أو الإسناد .

إذا تقرر هذا ، فلن يكون هناك مجال للقول بالأصلية أو الفرعية بين المبتدأ والخبر من ناحية ، والفعل والفاعل من ناحية أخرى ؛ فكل منهما أصل « فالمبتدأ والخبر أصلان فى الرفع كالفاعل ، وليسا بمحمولين فى الرفع عليه ، وهو مذهب الأخفش وابن السراج . ولا دليل على ما يعزى إلى « الخليل » من كونهما فرعين على الفاعل ولا على ما يعزى إلى « سيبويه » من كون المبتدأ أصل الفاعل فى الرفع »(٢) .

والذهاب إلى أن المسئول عن الرفع هو النسبة والإسناد بين طرفى نمطى التركيب هو قول « خلف » ؛ فالمبتدأ يرتفع بإسناد الخبر إليه ، كما يرتفع الفاعل بإسناد الفعل إليه (٣) .

بل إن النسبة أعطيت دورا أعم من تفسيرها الرفع؛ إذ قال بعضهم: « العامل فى المضاف إليه النسبة التى بين المضاف والمضاف إليه، والعامل فى الفاعل والمفعول النسبة التى بينهما وبين الفعل . وقال « خلف » : العامل فى الفاعل هو الإسناد لا الفعل (٤) .

فالعرب — كما يشير إليه هذا النص — جاورت بين الألفاظ، وربطت بينها بلحمة النسب ، وأسندت بعضها إلى البعض الآخر ، وألبست هذه الألفاظ أثوابا إعرابية مختلفة ، فكان المضاف إليه مجرورا بنسبته إلى

(١) شرح المفصل جـ١/٧٣
(٢) شرح المفصل جـ١/٧٣
(٣) شرح الكافية جـ١/٨٧
(٤) شرح الكافية جـ١/٢٥ ، ٧١

المضاف ، والفاعل مرفوعا بنسبته إلى الفعل ، والمفعول منصوبا بنسبته إلى الفعل كذلك ؛ فالعلاقة بين الكلمات ، وإسناد كل منها إلى الآخر هما المسئولان عن هذه النهايات الإعرابية المعينة .

مناط العلاقات النحوية بين الكلمات فى التراكيب — إذن — هو النسبة ، وقد ألفت العربية لكل نوع من النسب النحوية حالة إعرابية وعلامات إعرابية معينة لكنها مع هذا سمحت بتغير الحالة إذا كانت النسب محفوظة . وفى هذا يقول « ابن جنى » :

« يقول النحويون إن الفاعل رفع ، والمفعول به نصب ، وقد ترى الأمر بضد ذلك ، ألا ترانا نقول :

ضرب زيد

فترفعه ، وإن كان مفعولا به ، وتقول :

إن زيدا قام

فتنصبه وإن كان فاعلا ، وتقول :

عجبت من قيام زيد

فتجره وإن كان فاعلا » (١) .

فانظر إلى سلطان « النسبة » وتأثيرها على رسم « ابن جنى » لعلاقات الكلمات فى التراكيب ، فما بعد « إن » « فاعل » مع أنه شكلا اسمها ، وما بعد المصدر فاعل كذلك ، مع أنه شكلا مضاف إليه .

فالعلاقة بين اسم إن وقام بعده ، وزيد والمصدر قبله ، هى علاقة الفاعل بالفعل ، وإن نصب مرة ، وجر أخرى .

والعلاقة بين « ضرب » المبنى للمجهول ، و « زيد » المرفوع بعدها هى علاقة « ضرب » المبنى للمعلوم ، و « زيد » المنصوب بعدها فى نحو :

---

(١) الخصائص جا/١٨٤ ، ١٨٥

ضرب على زيدا

فزيد بعد ما هو على مثال « فعل » « مفعول مرفوع »(١)، وبعدها هو على مثال « فعل » مفعول منصوب ؛ فالنسبة « المفعولية » محفوظة، لكن الحالة الإعرابية وبالتالى علامتها تغيرت .

ودور « النسبة » ثابت أيضا فى حقيقة العلاقة بين المنصوبات أو بعضها على الأقل والمجرورات ؛ إذ اعتقد النحويون أن ما سوى العمد من الفضلات حقه النصب ، وإن كان مضافا إليه ؛ لأن العرب أرادت أن تميز بعلامة ما هو فضلة بواسطة حرف ، ولم يكن بقى من الحركات غير الكسر ، فميز به مع كونه منصوب المحل .. فإن سقـــط الحرف ظهر الإعراب المحلى فى هذه الفضلة نحو :

الله لأفعلن

بنصب لفظ الجلالة ، فإذا عطف على المجرور ، فالحمل على الجر الظاهر أولى من الحمل على النصب المقدر ، وقد يحمل على المحل ، كما فى قوله تعالى :

« وامسحوا برءوسكم وأرجلكم »

بنصب « أرجل » (٢) .

والاعتقاد الأخير يؤول بنا إلى أن نذهب إلى أن التلوين التطريزى السابق الإشارة إليه ، منحصر فقط بين الرفع والنصب ، إلا أن النصب يختفى بسبب وجود حرف الجر ، وكأن الجر السطحى هو غطاء لنصب يكمن فى عمق التراكيب ، بدليل ظهوره إذا ما سقط حرف الجر،فالمجرور مجرور الى حين .

والنصب على نزع الخافض ، والعطف بالنصب على المجـــرور ،

---

(١) سبق « سيبويه » إلى هذا المصطلح ، الكتاب جـ١/٣٣ ، ٣٤ ؛ جملة الفاعل بين الكم والكيف / ٩٦

(٢) شرح الكافية جـ١/٢٠ ، ٢١ ، همع الهوامع جـ١/٢١ ، انظر اعرابات اخرى فى التبيان فى إعراب القرآن جـ١/٤٢٢ — ٤٢٤

وحروف الجر الزائدة والتشابه بين علامات النصب والجــر ، وأبواب نحوية كثيرة يتراوح تطريزها الإعرابى بين النصب والجر ، كل هذا يجد له مكانا رحبا فى أكناف هذا المعتقد الأخير ، أو أن هذا المعتقد له مايبرره من واقع اللغة وأوضاعها التركيبية •

وأخيرا ، أرى — والله أعلم — استنادا إلى الشبه بين المسند إليه (الفاعل — المبتدأ) والمسند (الفعل — الخبر) أن سبب الرفع فى المبتدأ والفاعل ، والخبر ، واحد ، ولا ضرورة هناك للبحث عن عامل •

والنسبة التى بين المسند إليه والمسند ثابتة ، وإن تغير النمــط التركيبى للكلام (مبتدأ + خبر) ، (فعل + فاعل) لأن النسبة لا تتغير بتقدم المسند (فعل) أو بتأخره (خبر) • وتفسير الرفع فى جملة المبتدأ والخبر يمكن أن يصدق على الرفع فى جملة الفعل والفاعل •

وقد ذهب الكوفيون إلى أن الخبر لما كان هو المبتدأ فى المعنى ارتفع ارتفاعه فرفع المبتدأ يستدعى رفع الخبر ، مراعاة لمبدأ التطابق ، فالخبر يطابق المبتدأ فى العدد ، والنوع ، فليطابقه كذلك فى الرفع •

أما ، لماذا ارتفع المبتدأ ، وتولد عن هذا رفع الخبر ، فهو ما يجيبنا عنه « أبو إسحق » الذى يذهب إلى أن العامل فى المبتدأ ما فى نفس المتكلم يعنى من الإخبار عنه ؛ لأن الاسم لما كان له من حديث يحدث به عنه صار هذا المعنى هو الرافع للمبتدأ ، والابتداء اهتمامك بالاســم وجعلك إياه أولا لثان كان خبرا عنه ، والأولية معنى قائم به يكسبه قوة؛ إذ كان غيره متعلقا به ، وكانت رتبته متقدمة على غيره ، وهــذه القوة تشبه به الفاعل ، وأن الفاعل قد أسند إليه غيره ، كما أن المبتــدأ كذلك إلا أن خبر المبتدأ بعده ، وخبر الفاعل قبله ، وفيما عدا ذلك هما فيــه ســـواء » (١) •

وهذا حديث يذكرنا بالمشابهة القوية التى رسمها النحويون لما بين نمطى التركيب الإسنادى فى اللغة العربية ، وهو ما سأفصله بعد •

---

(١) شرح المفصل جـ١/٨٥ ، الخصائص جـ١/١٦٦

يكفي هنا القول بأن في كل من المبتدأ والفاعل أولية أكسبتهما قوة وأهمية ، جعلتا الخبر مع كل منهما متعلقا به أيا كان مركز الخبر ، فنوعا الجملتين سواء ، وما الفرق بينهما إلا وضع تطريزى ارتضته العربية « للإيذان من أول الأمر أن إحداهما اسمية ، والأخرى فعلية ؛ إذ لو قدم الفاعل لم يتعين للفعلية من أول الأمر » (١) •

وحتى هذا الفرق الشكلى تلاشى أحيانا ؛ إذ جوز بعض النحويين تقدم الخبر على المبتدأ (٢) ، وآخرون تقدم الفاعل على الفعل — كما سبق — •

إن نظرية « النسبة » بديل عن نظرية « العامل » ؛ لأنها ، أى النسبة مطردة ، وتطبق بدون تعسف على كلا نمطى التركيب ، فإذا ضممنا إليها فكرة « المطابقة » ، وفكرة أن الحالة الإعرابية هى للتفريق بين المعانى ، أمكن بهذا تفسير الرفع فى كل من المبتدأ والخبر والفعل والفاعل على النحو التالى :

١ — المبتدأ والفاعل لهما معنى قائم بهما يكسبهما قوة تحتم وجود خبر لهما •

٢ — المبتدأ والخبر لا ينفك واحد منهما عن الآخر ، وهكذا الفعل والفاعل •

٣ — الخبر هو المبتدأ ، أو كأنه هو ، والفعل مع الفاعل مثل الخبر مع المبتدأ

٤ — اختار العرب « الرفع » حالة إعرابية للعمد •

٥ — رفع المبتدأ لأنه عمدة ، ورفع الخبر لأنه هو المبتدأ ، فهو عمدة مثله •

٦ — رفع الفاعل لأنه عمدة كالمبتدأ • والفعل أيضا حقه الرفع ، إلا أنه لا يكون إلا عمدة ، فاحتمال تنوع مواقعه غير وارد ، ومن ثم لم

---

(١) شرح الكافية جـ١/٨٨ ، همع الهوامع جـ١/١٠٢

(٢) همع الهوامع جـ١/٩٤

تجد العرب ضرورة إلى رفعه ، لأن الحالة الإعرابية للتمييز بين المعانى المتعاقبة على الكلمات ، وليس للفعل معان متعاقبة ، بل هو عمدة فقط .

وهذا البناء التفسيرى كله موجود لدى الكوفيين ، وله تبريره من فهم النحويين جميعا للتشابه بين نمطى التركيب الإسنادى — كما سأثبت فيما بعد — .

وأعيد القول هنا بأن الذهاب إلى التشـــابه فى سبب الرفع بين المبتدأ والفاعل ، يعد إعلاء لجانب النسبة والإسناد ، وتقليلا من الجانب الشكلى المتمثل فى تقديم خبر الفاعل (الفعـــل) عادة ، وتأخير خبر المبتدأ عادة .

وأرى فى تجويز الأخفش تقدم الخبر على المبتدأ مطلقا محاولة لتقريب الجملة الاسمية من الجملة الفعلية .

كما أرى فى تجويز الكوفيين تقدم الفاعل على الفعل محاولة لتقريب الجملة الفعلية من الجملة الاسمية (١) .

وكلتا المحاولتين تعكس إدراكهم للجـــامع المشترك بين عنصرى نمطى التركيب السابقين ، وهو « النسبة » .

والمحاولتان تتجاوبان مع ما يميل إليه الذهن العربى من تقـــدم الخبر ؛ لأنه محط الفائدة — كما سيأتى — .

أرجو أن يكون قد اتضح الآن أنى أفرق بين ما يســمى بالثوابت وما يسمى « بالمتغيرات » فى التراكيب ، والحالات الإعرابية بعلاماتها من المتغيرات شأنها شأن علامات العدد والنوع ، التنكير والتعريف ، أما النسبة فمن الثوابت ، بل ربما هى « الثابت » الوحيد ؛ فقد تتغير الحالات الإعرابية للعناصر ، بل قد يتغير النمط التركيبى للجملة ، وتبقى النسبة على ما هى عليه ؛ لأنها روح التركيب ، أو قل عصبه الحى .

---

(١) اختار راى الكوفيين « ابن جنى » و « أبو حيان » و « السيوطى » : همع الهوامع جا/٩٣ ، ٩٥ ، شرح المفصل جا/٨٥

الفصـــل الثـالث

المفعـول المـرفوع

تسميـــات :

من المقرر أن الفعل حين يبنى للمجهول تغير صيغته ، ويحــذف فاعله ، فيقوم المفعول به ـ عادة ـ مقامه فيرفع ، والنسبة الثابتةالباقية هنا هى نسبة الفعل إلى المفعول ، أما الحالة الإعرابية فقد تغيرت من النصب إلى الرفع •

وتغير الحالة الإعرابية للمفعول به أمر دفع النحويين العرب إلى تقديم تسميات مختلفة للمفعول به فى حالته الجديدة ؛ فسيبويه يسميه المفعول المرفوع » ، و « عبد القاهر » و « الزمخشرى » يسميـــانه « الفاعل » اصطلاحا ، أما متأخرو النحويين فيسمونه « نائب الفاعل » ولكل وجهة هو موليها •

جاء فى « الكتاب » : « هذا باب الفاعل الذى لم يتعده فعله إلى مفعول والمفعول الذى لم يتعد إليه فعل فاعل ، ولم يتعده فعله إلى مفعول آخر ، والفاعل والمفعول فى هذا سواء ، يرتفع المفعول كمايرتفع الفاعل؛ لأنك لم تشغل الفعل بغيره وفرغته له ، كما فعلت ذلك بالفــاعل ، فأما الفاعل الذى لا يتعداه فعله فقولك :

ذهب زيد ، جلس عمرو

والمفعول الذى لم يتعده فعله ، ولم يتعد إليه فعل فاعل فقولك :

ضرب زيد ، يضرب عمـــرو

فالأسماء المحدث عنها • والأمثلة دليل على ما مضى وما لم يمض من المحدث به عن الأسماء وهو الذهاب والجلوس والضرب »[1] •

من الواضح أن « سيبويه » يوازن بين الجملة الفعلية ذات الفعل اللازم المبنى للمعلوم ، والجملة الفعلية ذات الفعل المتعـــدى المبنى

(١) الكتاب جا/٣٣ ، ٣٤

للمجهول . والجملتان متساويتان من حيث إن الفعل فيهما يتلى باسم مرفوع ، إلا أن الاسم المرفوع فى الأولى فاعل ، وفى الثانية مفعول . فجملتا :

ذهب زيد ، ضرب عمرو

سواء فى التركيب ، وفى عدد الكلمات ، وفى ضبط الاسم فيهما بالرفع . وهذه وجوه شبه شكلية ، ولا يتضح الفرق بينهما إلا عن طريق الوقوف على نوع النسبة التى بين الفعل والاسم المرفوع بعده .

وبما أن علاقة « عمرو » بضرب تختلف عن علاقة « زيد » يذهب فإن جملة :

ضرب عمرو

هى فى الحقيقة سطح وغطاء ، أو تركيب خارجى لجملة نحو :

ضرب (فلان من الناس) عمروا

حيث تكون علاقة « ضرب » بعمرو فيها هى علاقة الفعل بمفعوله المنصوب . وهذا ما قصدته من أن النسبة بين الكلمات تبقى على ما هى عليه ، وإن تغيرت حالتها الإعرابية .

وافتراض أن جملة الفعل المبنى للمجهول تركيب مولد عن تركيب جملة الفعل المبنى للمعلوم ، لا نجده فى جملة الفعل المبنى للمعلوم ؛ فهذه الجملة ليست مولدة عن جملة أخرى .

و « سيبويه » فى النص السابق يرجع رفع الفاعل أو المفعول المرفوع إلى مثل ما فسر به الكوفيون ترافع الخبر والمبتدأ ، من أن هذا هو ذاك ، فيرتفع الخبر كما يرتفع المبتدأ ، إذ يذهب إلى أن علة رفع الفاعل أو المفعول هو تفريغ الفعل له وعدم شغله بغيره ، فالفعل مفرغ للمرفوع وغير مشغول بغيره ، فكأنه هو هو .

كما أن « سيبويه » يكاد يصرح بأن فى عمق جملة :

الفعل + الاسم المرفوع

جملة من :

مبتدأ + خبر

لأن الأسماء المرفوعة فى النمط الأول « محدث عنها » ، أما الأفعال أو « الأمثلة » فهى دليل على ما مضى وما لم يمض من المحدث به عن الأسماء ، فجملة نحو :

ذهب محمد

تؤول إلى :

محمد ذهاب

محدث عنه + محدث به

وكان الفعل فى الجملة الفعلية يشير إلى اسم كامن فيه ، فتؤول الجملة الفعلية كلها الى جملة اسمية — والله أعلم — .

وفى تسمية « سيبويه » للاسم المرفوع بعد الفعل المبنى للمجهول « بالمفعول المرفوع » جمع بين اعتبارى النسبة والحالة الإعرابية — كما هو واضح — .

ورفع المفعول تم تحقيقا لمعيار شكلى تركيبى ، استقر فى العربية ، وأصبح من سماتها الأساسية ، وهو أن الجملة إن بدأت بفعل يجب أن يأتى بعده اسم مرفوع ؛ إذ « الفعل لا يخلو من مضمر أو مظهر مرفوع من الأسماء » (١) .

ولعل هذا هو ما جعل النحويين يفترضون مصيبين أن الفعل الواقع خبرا ، أو صفة ، أو حالا ، أو صلة ، يستتر فيه ضمير فى محل رفع فاعلا أو نائب فاعل ، يعود على المبتدأ ، والموصوف، وصاحب الحال، والموصول ، كى يحافظ على النظام التركيبى للغة العربية :

فعل + اسم مرفوع

---

(١) الكتاب جـ١/ ٨٠

أما « عبد القاهر » و « الزمخشرى » فيذهبان إلى أن الاسم المرفوع أو مفعول ما لم يسم فاعله يسمى « فاعلا » (١) .

يقول « ابن يعيش » : « إن الفعل إذا أسند إلى المفعول نحو :

ضرب زيد

وأكرم بكر

صار ارتفاعه من جهة ارتفاع الفاعل ؛ إذ ليس من شرط الفاعل أن يكون موجدا للفعل ، أو مؤثرا فيه (٢) .

وقد رد « ابن يعيش » بهذا على من ذهب إلى وصف الفاعل بأنه كل اسم تقدمه فعل غير مغير عن بنيته ، وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم قاصدا بغير مغير عن بنيته الانفصال من فعل ما لم يسم فاعله . ذاهبا إلى أنه لا حاجة إلى الاحتراز من ذلك (٣) .

فالاسم المرفوع بعد الفعل المبنى للمجهول ، كالاسم المرفوع بعد الفعل المبنى للمعلوم كلاهما فاعل ؛ لأن الفعل قد أسند إليه فى الجملتين . وليس المراد بالفاعل من فعل الفعل ، بل كل اسم تقدمه فعل .

و « عبد القاهر » و « الزمخشرى » هنا يتنبهان إلى أن المعول عليه فى الدراسة النحوية التركيبية أمر الشكل والرسوم اللفظية . حيث تدور صحة الكلام على مراعاة طرق فى الرصف تتبعها اللغة المعينة .

والطريقة التى هى مدار الحديث هنا هى ما عليه اللغة العربية من ضرورة مجىء الاسم المرفوع بعد الفعل إذا بدأت به الجملة ، وإذا كان النحويون قد سموا هذا الاسم المرفوع بالفاعل ، فإن هذه التسمية يجب أن تتسع لتشمل أى اسم مرفوع بعد الفعل سواء قام هذا الاسم بالفعل ، أو وقع الفعل عليه .

---

(١) شرح الكافية جا/ ٧١

(٢) شرح المفصل جا/ ٧٤

(٣) شرح المفصل جا/ ٧٤ ، حاشية الأمير على المغنى جا/ ٤٢

وعلى هـذا فالأسماء المرفوعة الآتية بعـد الفعل فى الأمثلة التالية كلهـا فاعـل :

جلس محمـد

هلـك الظـالم

ضرب بـكر

أما النحويون المتأخرون ، فقـد اعتبروا مفعول ما لم يسم فاعله « نائب فاعل » لأن نظام اللغة درج على أن يجىء بعـد الفعل فاعل إن وجـد ، أو ما ينوب منابه إن لم يوجـد .

والحق أن التسميات الثلاثة السابقة ، اجتمعت جميعا على الفهم السابق أعنى ضرورة أن يأتى بعد الفعل اسم مرفوع ، وإن تفـاوتت فى تسمية الاسم المرفوع الذى هو فى الحقيقة مفعول ما لم يسم فاعله ، بين اتجاه شكلى بحت يعتبر المرفوع « فاعلا » لأنه مرفوع ، وآخر يجمع بين الشكل والمعنى فى توازن دقيق ، فيعتبره « مفعولا مرفوعا » ، وثالث تغلب عليه النزعة الشكلية فيعتبره « نائب فاعل » .

مـوازنات :

ولقد قدم « سيبويه » تدعيما لهذه التسمية المتوازنة ، عـددا من التركيبات المتوازية . منها :

قولك :

كسى عبـد الله الثـوب

أعطى عبـد الله المـال

رفعت « عبـد الله » ههنا ، كما رفعته فى « ضرب » حين قلت :

ضرب عبـد الله

وشغلت به « كسى » و « أعطى » كما شغلت به « ضرب » وانتصب

الثوب والمال ؛ لأنهما مفعولان تعدى إليهما فعل مفعول هو «منزلة الفاعل» (١) .

وكأن جملتى :

أعطى عبد الله المال

أنفق عبد الله المال

سواء فى أن الفعل فيهما شغل باسم مرفوع ، وأنه تعدى إلى اسم منصوب على أنه مفعول به ، إلا أن علاقة « أعطى » بعبد الله ، هى علاقة الفعل بالمفعول وعلاقة « أنفق » به هى علاقة الفعل بالفاعل .

« وإن شئت قدمت وأخرت فقلت :

كسى الثوب زيد

أعطى المال عبد الله

كما قلت :

ضرب زيدا عبد الله

فأمره فى هذا كأمر الفاعل » (٢) .

فالمفعول المنصوب أو المفعول لفظا ومعنى يجوز تقديمه على المفعول المرفوع أو المفعول معنى لا لفظا ، كما يجوز تقديم المفعول على الفاعل ، فأمر المفعول المرفوع كأمر الفاعل .

والفعل المتعدى لمفعول واحد إذا بنى للمجهول يرفع مفعوله ،ويمكن بعد ذلك أن يتعدى إلى غير ذلك من المصادر والظروف ، كما يتعدى إليها الفعل اللازم بعد أن يرفع فاعله ، يقول :

« واعلم أن المفعول الذى لا يتعداه فعله إلى مفعول ، يتعدى إلى كل

---

(١) الكتاب جا/٤١ ، ٤٢

(٢) الكتاب جا/٤٢

شيء تعدى إليه فعل الفاعل الذى لا يتعداه فعله إلى مفعول » (١) .

والمفعول المرفوع معناه معنى المفعول المنصوب ، فيتشابه فعلاهما فى اللزوم والتعدية ودرجة التعدية . يقول :

« واعلم أن المفعول الذى لم يتعد إليه فعل فاعل فى التعـــدى والاقتصار بمنزلته إذا تعدى إليه فعله سواء ؛ ألا ترى أنك تقول :

ضربت زيدا

فلا تجاوز هــذا المفعــول ، وتقول :

ضرب زيد

فلا يتعــداه فعله ؛ لأن المعنى واحــد . وتقول :

كســوت زيدا ثوبا

فتجاوزه إلى مفعــول آخر . وتقول :

كسى زيد ثوبا

فلا تجاوز الثوب ؛ لأن الأول بمنزلة المنصوب ؛ لأن المعنى واحد ، وإن كان لفظه لفظ الفاعل » (٢) .

فسيبويه فى كل ما سبق من موازنات يثبت التشابه الشكلى بين ما سماه المفعول المرفوع والفاعل ، ولكنه يذكر أيضـــا أن المفعول المرفوع معناه معنى المنصوب ، وإن كان لفظه لفظ الفاعل .

الإســـناد إلى المفعــول :

وقيام المفعول مقام الفاعل تحقيقا للنمط التركيبى :

فعــل + اسم مرفوع

كان له تبريره لدى النحويين العرب الذين ذهبوا إلى أن الفعـــل

---

(١) الكتاب جا/٤٢

(٢) الكتاب جا/٤٣

شديد الاقتضاء للمفعول كاقتضائه للفاعل ، حتى إن بعضهم (الأخفش وابن جنى) جوز اتصال ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدم الفاعل استشهاداً بنحو :

لما عصى أصحابه مصعبا ... أدى إليه الكيل صاع بصاع

ألا ليت شعرى هل يلومن قومه ... زهيراً على ماجر من كل جانب[١]

وكأن إسناد الفعل إلى المفعول ، إنما كان يتم لقرابة بين الموقعين النحويين (الفاعل ، المفعول) ، أو يمكن أن نقول : إن النمط التركيبى للجملة الفعلية :

فعل + اسم مرفوع

تجسد فى صورتين :

(أ) فعل + فاعل
(ب) فعل + مفعول مرفوع

وإذا كان العنصر الاسمى فى الصورتين يكون فى حالة الرفع ، فإن العرب غايرت من الناحية الشكلية أيضا بين العنصر الفعلى فى الصورة (أ) والعنصر الفعلى فى الصورة (ب) تفريقا بين الصورتين ، بغية إزالة اللبس . وفى هذا يقول « ابن جنى » :

« إن العرب لما قوى فى أنفسها أمر المفعول حتى كاد يلحق عندها برتبة الفاعل ، خصوا المفعول إذا أسند الفعل إليه بضربين من الصنعة ، أحدهما تغيير صورة المثال مسندا إلى المفعول عن صورته مسندا إلى الفاعل ، والعدة واحدة .. والآخر انهم غيروا عدة الحروف مع ضم أوله ، كما غيروا فى الأول الصورة والصيغة وحدها ، وذلك نحو قولهم :

أحببته ، حب
أزكمه الله ، زكم

قال « أبو على » : فهذا يدلك على تمكن المفعول عندهم ، وتقدم

---

(١) شرح الكافية جـ١ / ٧٢

حاله فى أنفسهم ، إذا أفردوه بأن صاغوا الفعل له صيغة مخالفة لصيغته وهو الفـاعل (١) .

ولعل هذه الموازاة التركيبية السابقة تفسر الحقيقة الثابتة من أن فى اللغـة أفعالا خصت بالإسناد إلى المفعول دون الفاعل مثل :

عنى بحاجتك ، نحى بزيد ، امتقع لونه ، انقطع بالرجل (٢) .

والإسناد فى أفعال المطاوعة من هذا القبيل ، أى من قبيل الأفعـال التى أسندت إلى المفعول ، كما تقول :

تكسر الحديد ، انبرى القلم ، امتـد الحبل .

فهذه صيغ ثلاثة (تفعل ، انفعل ، افتعل) من صيغ المطاوعة .

وعلى الرغم من أن النحويين يعربون الاسم المرفوع بعد الأفعال من هذه الصيغ فاعلا ، فالمعنى هو على المفعولية ، مما يؤذن بمدى التوفيق الكبير الذى أصابه « سيبويه » بمصطلحه « المفعول المرفوع » .

وازن — مثـلا — بين :

كسر الصانع الحديد	تكسر الحديد
برى الطالب القـلم	انبرى القـلم
مد اللاعبون الحبل	امتـد الحبل (٣)

فالمفعول المنصوب فى القائمة الأولى ، أصبح مرفوعا فى القائمـة الثانيـة .

وهكذا يرينا الإسناد إلى المفعول فى اللغة العربية أنماطا شـتى من التغيرات فى الفعل ، الذى يعتريه إما :

(أ) تغير فى الصورة والصيغة ، مع بقاء عدد الحروف على ما هى عليه (فعل — فعل — مثلا) .

---

(١) الخصائص جـ٢/٢١٨
(٢) الخصائص جـ٢/٢١٩
(٣) جملة الفاعل بين الكم والكيف ٥٤ ، ٥٥

(ب) تغيز فى الصورة والصيغة ، مع تغير فى عدد الحروف وضم أوله (ثلاثى مزيد بالهمزة — ثلاثى مجرد « فعل ») .

(جـ) تغير فى الصورة والصيغة ، مع تغير فى عدد الحروف وعدم ضم أوله ، (المطاوعة) .

(د) تغير فى الصورة والصيغة ، مع عدم الإسناد إلى الفاعل مطلقا .

فالإسناد إلى المفعول — إذن — ذو ذاتية تركيبية متميزة ، قد يستحق بها أن يوازى بالإسناد إلى الفاعل .

ولعل هذا هو ما أدركه « سيبويه » ؛ لأنه كان دائما يجمع بين البابين ، باب الفاعل ، وباب المفعول المرفوع ، كما يتضح من رءوس المسائل التالية :

باب الفاعل الذى	باب المفعول المرفوع الذى
١ — لم يتعد فعله إلى مفعول	لا يتعدى فعله إلى مفعول آخر
ذهب زيد	ضرب زيد (١)
٢ — يتعداه فعله إلى مفعولين	تعداه فعله إلى مفعول
أعطى عبد الله زيدا درهما(٢)	أعطى زيد درهما (٣)
٣ — يتعداه فعله إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر	يتعداه فعله إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر على أحدهما دون الآخر
حسب عبد الله زيدا بكرا (٤)	نبئت زيدا أبا فلان (٥)

الإسناد إلى الفاعل أو المفعول فى القرآن الكريم :

قرئت أفعال كثيرة فى القرآن الكريم بالبناء للمعلوم مرة ، والبناء

(١) الكتاب جـ١/٣٣
(٢) الكتاب جـ١/٣٧
(٣) الكتاب جـ١/٤١
(٤) الكتاب جـ١/٣٩
(٥) الكتاب جـ١/٤٣

للمجهول أحــرى ممــا يؤذن بشــدة اقتضاء الفعل للمفعول ، من ذلك قوله تعـــالى :

١ ــ « وعلم آدم الأسماء كلها » [١] .

فآدم مفعول أول على قراءة البناء المعلوم ، ومفعول مرفــوع على قراءة « يزيد البربرى » بالبناء للمجهول » [٢] .

٢ ــ « إنما حرم عليكم الميتة والدم » [٣] .

تقرأ « الميتة » بالنصب ... والفاعل هو الله ، ويقرأ « حرم » على ما لم يسم فاعله .. و « الميتة » المفعول القائم مقام الفاعل [٤] .

٣ ــ « فبهت الذى كفــر » [٥] .

« بهت » على ما لم يسم فاعله .

ويقرأ بفتح الباء وضم الهاء « بهت » ، وبفتح الباء وكسر الهاء « بهت » وهما لغتان ، والفعل فيهما لازم .

ويقرأ بفتحهما ، فيجوز أن يكون الفاعل ضمير « ابراهيم » ، و« الذى » مفعول ويجوز أن يكون الذى فاعلا ، ويكون الفعل لازما [٦].

٤ ــ « زين للناس حب الشــهوات » [٧] .

الجمهور على ضم الزاى ، ورفع « حب » .

ويقرأ بالفتح ونصب « حب » ، تقديره :

زين للنـــاس الشيطان

وقد جاء صريحا فى قوله تعـــالى :

---

(١) البقرة ٣١
(٢) التبيان فى إعراب القرآن جـ١/٤٨
(٣) البقرة ١٧٣
(٤) التبيان جـ١/١٤١
(٥) البقرة ٢٥٨
(٦) التبيان فى إعراب القرآن جـ١/٢٠٧
(٧) آل عمران ١٤

« وزين لهم الشيطان أعمالهم » (١) ، (٢) .

٥ — « إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلما ، إنما يأكلون فى بطونهم نارا وسيصلون سعيرا » (٣) .

قرأه أبو بكر وابن عامر بضم الياء على ما لم يسم فاعله ، على معنى : يأمر الله من يصليهم سعيرا ، فلم يضف الفعل إليهم فى الحقيقة، وقرأ الباقون بفتح الياء ،أضافوا الفعل إليهم،كماقال : اصلوها »(٤)(٥) .

٦ — « حرمت عليكم أمهاتكم ... والمحصنات من النســاء .. كتاب الله عليكم وأحل لكم ما وراء ذلكم » (٦) .

الجمهور على فتح الصاد « المحصنات » لأن المراد بهن ذوات الأزواج ، وذات الزوج محصنة بالفتح ، لأن زوجها أحصنها ، أى أعفها، فأما المحصنات فى غير هذا الموضع فيقرأ بالفتــح والكسر ، وكلاهمــا مشهور ، فالكسر على أن النساء أحصن فروجهن أو أزواجهن ، والفتح على أنهن أحصن بالأزواج أو بالإسلام .

وكتاب : منصوب على المصدر بكتب محــذوفة دل عليــه قوله : « حرمت » لأن التحريم كتب .

وقرىء « كتب عليكم » أى كتب الله ذلك عليكم (٧) .

و « أحــل لــكم » .

قرأه « حفص » و « حمزة » و « الكسائى » بضم الهمــزة ، وكسر الحاء ، وقرأ الباقون بفتح الهمزة والحاء ، وحجة من فتح أنه بنى الفعل للفاعل وهو الله ، وعطفه على ما قبله .. أى : كتب الله .. وأحل ، وحجة من ضم الهمزة ، أنه بنى الفعل لما لم يسم فاعله ، على

(١) الأنعام ٤٣
(٢) التبيان جـ١/٢٤٤
(٣) النساء ١٠
(٤) يس ٦٤
(٥) الكشف عن وجوه القراءات جـ١/٣٧٨
(٦) النساء ٢٤
(٧) التبيان جـ١/٣٤٩

ما جرى من الكلام فى أول الآية « حرمت عليكم » على ما لم يسم فاعله فطابق بين أول الكلام وآخره ، فكأنه حرم عليكم كذا ، وأحل لكم كذا ، فهذا أليق بتجانس الكلام ، وارتباط بعضه ببعض » (١) .

٧ ـ « فإذا أحصن » ..

قرأ أبو بكر وحمزة والكسائى بفتح الهمزة والصاد ، وقرأ الباقون يضم الهمزة وكسر الصاد (٢) . وما قيل فى « المحصنات » بفتح الصاد على قراءة ، وكسرها على قراءة أخرى ، يقال هنا (٣) .

٨ ـ « مذبذبين بين ذلك » (٤) .

الجمهور على فتح الذال على ما لم يسم فاعله ؛ أى أن نفاقهم حملهم على التقلب .

وقرأ « ابن عباس » بكسر الذال الثانية ، أى متقلبين (٥) .

٩ ـ « قال رجلان من الذين يخافون » (٦) ..

يقرأ « يخافون » بفتح الياء .

وقرأ « سعيد بن جبير » و « مجاهد » بضم الياء على ما لم يسم فاعله ، وله معنيان :

أحدهما ـ هو من قولك : خيف الرجل ؛ أى خوف .

والثانى ـ أن يكون المعنى يخافهم غيرهم ؛ كقولك : فلان مخوف أى يخافه الناس » (٧) .

١٠ ـ « الر . كتاب أحكمت آياته ؛ ثم فصلت من لدن حكيم خبير » (٨) .

---

(١) الكشف جـ١/٣٨٥
(٢) الكشف جـ١/٣٨٥
(٣) التبيان جـ١/٣٤٨
(٤) النساء ١٤٣
(٥) التبيان جـ١/٤٠٠
(٦) المائدة ٢٣
(٧) التبيان جـ١/٤٣٠
(٨) هود ١

« ثم فصلت » الجمهور على الضم والتشديد .

وقرأ « عكرمة » و « الضحاك » بالفتح والتخفيف وتسمية الفاعل : والمعنى : ثم فرقت كقـــوله :

« فلمـــا فصـــل طالوت » (١) ، (٢) .

١١ — « يوم ترونها تذهل كل مرضعة عما أرضعت ، وتضع كل ذات حمل حملها ، وترى الناس سكارى » (٣) .

« وترى النـــاس » .

الجمهور على الخطاب وتسمية الفاعل .

ويقرأ بضم التاء ؛ أى : وترى أنت الناس . والناس مفعول ثان .

ويقرأ كذلك إلا أنه برفع الناس ، والتأنيث على معنى الجماعة (٤)

١٢ — « ... ولا يسأل عن ذنوبهم المجرمون » (٥) .

« ولا يســـأل » .

يقرأ على ما لم يسم فاعله .

ويقرأ « المجرمين » أى لا يسألهم الله تعالى (٦) .

أكتفى بهذا القدر من القراءات القرآنية (٧)، الذى حاولت به التدليل على أن العرب كانت تراوح فى أفعالها بين الإسناد إلى الفاعل والإسناد إلى المفعول ، تحقيقا لنمط الجملة الفعلية :

فعــل + اســم مرفوع

---

(١) البقرة ٢٤٩
(٢) التبيان جـ٢/٦٨٨
(٣) الحج ٢
(٤) التبيان جـ٢/٩٣١
(٥) القصص ٧٨
(٦) التبيان جـ٢/١٠٢٦
(٧) أحيل القارىء إلى قراءات أخرى — منها — الحديد ٨ ، الزلزلة ٦ ، التكاثر ٦

بدائل المفعـــول :

ومفعول ما لم يسم فاعله أى « المفعول المرفوع » (سيبويه) أو نائب الفاعل (المتأخرون) لا يزال ـ كمـا سـبق ـ محتفظا بنسبته إلى الفعل التى كانت له قبل أن يرفع .

ووقوعه موقع الفاعل إيذان بشبهه به ، فكلاهما من ضروريات الفعل أو من مقتضياته ، ولقد سبق أن ذكرت أن العرب قوى فى نفسها أمر المفعول كما قوى فى نفسها أمر الفاعل .

ويشبه المفعول فى هذا المعنى ، الجار والمجرور ، والظرف ، والمصدر فالفعل لابد له من مصدر : إذ هو جزؤه ، وكذا لابد له من زمان ومكان يقع فيهما ، والمجرور مفعول به ، لكن بواسطة حرف الجر .

لا يحل محل الفاعل ـ إذن ـ إلا أقرب المواقع النحوية إليه ، وأكثرها شبها به من حيث تطلب الفعل إياه ، واقتضاؤه له .

فالجار والمجرور ـ مثلا ـ إذا لم يكن من ضروريات الفعل ، لم يقم مقام الفاعل كالمجرور بلام التعليل نحو :

جئت للســــمن

فـلا يقـــال :

جىء للســــمن

إذ رب فعل بلا غرض ؛ لكونه عبثا ؛ فمن ثم لم يقم المفعول له مقام الفاعل ، ولم يقم المفعول معه مقام الفاعل ؛ إذ هو مصاحب ، ورب فعل يفعل بلا مصاحب ، مع أن معه الواو التى أصلها العطف ، وهى دليل الانفصال ، والفاعل كجزء الفعل ، ولو حذفتها لـم يعـرف كونه مفعولا معــه » [1] .

هذا ما أسميته بعقل اللغة ، وروح التراكيب فيها ؛ فإنه إن غاب الفاعل يحل محله أقرب العناصر إليه محافظة على النظام التركيبى .

---

(١) شرح الكافية جـ١ / ٨٤

وتفعل اللغة ذلك بدون أن تضحى بذاتية العناصر التى تحل محل الفاعل ؛ فالمفعول مع رفعه يظل مستصحبا لمعنى المفعولية ، وكذا بدائل المفعـــول ٠

فشرطا الحلول محل الفاعل همـا شدة اقتضـاء الفعل للعنصر ومحافظة العنصر على ذاتيته وطبيعته الخاصة : ولهذا لا يصلح المفعول لأجله للحلول محل الفاعل لعـدم توفر الشرط الأول فيه ، ولم يصلح المفعول معه لعدم توفر الشرطين فيه لا سيما الثانى ٠

والنقطة الأخيرة تؤخذ من كلام « الرضى » عن واو المفعول معـه من أنها إن حذفت ضرورة حلوله محل الفاعل لم يعرف كونه مفعـولا معه ؛ فهذا يعنى أننا لو جوزنا إحلال المفعول معه محل الفاعل لترتب على هذا — إلى جانب تغيير الحالة الإعرابية من النصب إلى الرفع — الاستغناء عن الواو ، كيلا يكون ثمة فاصل بين الفعل وما يحل محـل فاعله ؛ لأن الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة ، فكذا الفعل مع ما ينوب مناب الفاعل ٠ ولو أننا فعلنا هذا — الاستغناء عن الواو — لـم يعرف كون المرفوع مفعولا معه ٠

ما يحل محل الفاعل — إذن — يتشكل بشكله ، فيرفع ، لكنه يظل محتفظا بنسبته التى كانت له من قبل مع الفعل ٠ وفى هذا إعلاء لمنحى « سيبويه » فى تسميته المفعول فى موقعه الجديد « المفعول المرفـوع » — كمـا سـبق — ٠

بل إن بدائل المفعول به ، التى يتوفر فيها الشرطان السابقان ، تشترط فيها بعض الشروط الأخرى ؛ فيشترط فى المفعول المطلق — مثلا — ألا يكون لمجرد التوكيد ؛ إذ النائب عن الفاعل يجب أن يـكون مثله فى إفادة ما لم يفده الفعل حتى يتبين احتياج الفعل إليه ؛ ليصيرا معـا كلاما ٠ فلو قلت :

١ — ضرِب ضربٌ

لم يجز ؛ لأن « ضُرِبَ » مستغن بدلالته على « المصدر » عـن قولك « ضرب » ، بل يقـال :

٢ — ضرب ضربة

٣ — ضرب ضرب شـديد

وكذا يشترط الفائدة المتجددة فى كل ما ينوب عن الفاعل ، فلايقال:

٤ — ضرب شىء

٥ — جلس مكان

٦ — جلس زمان

٧ — جلس فى موضع

لأن هذه الأشياء معلومة من الفعل ، ولا فائدة متجددة فى ذكرها[1]

والشروط السابقة مفادها أنمدار الفكر النحوى العربى فىالحقيقة كان المعنى ، فلا أحد ينكر أن الجمل السابقة كلها (١ — ٧) صحيحة شكلا ، لكن خمسا منها (١ ، ٤ — ٧) لا تفيد فرفضها النحويون .

أولويـات :

١ — إذا وجد مفعول به واحد وحده فى الكلام — أى ليس معه أشياء أخرى مما تتوفر فيها الشروط السابقة — قام مقام الفاعل بلا خلاف بين النحويين .

٢ — وإن وجد فى الكلام أكثر من مفعول حل محل الفاعل — على الراجح — أقرب المفاعيل إليه حكما أو دلالة ، كالمفعول الأول فى باب « ظن » ؛ لأنه كان مبتدأ ، والمبتدأ فى الجملة الاسمية عدل للفاعل فى الجملة الفعلية ، ومثله المفعول الأول فى باب « أعطى » لأن فيه معنى الفاعلية دون الثانى ، ففى :

أعطيت زيدا درهما

زيد عاط أى آخذ ، والدرهم معطو ، وفى .

كسوت زيدا جبة

---

(١) شرح الكافية جـ١/٨٥

زيد مكتسى ، والجبـة مكتسـاة (١) .

وكأن الأمر فى اللغة يشبه ما نعهده فى الاجتماعيات ؛ فإنه إذا خلا منصب من المناصب وأريد شغله ، ولم يوجد إلا شخص واحد تتوفـر فيه شروط هذا المنصب (المفعول به الواحد) فإن هـذا الشـخص يشغل المنصب قولا واحدا ، بل على وجه السرعة محافظة على النظام .

فإذا ما تعدد الأشخاص المؤهلون (المفاعيل به) جرت عمليـة « اختيـار » أو بالأحرى « اختبار » دقيقـة ، لا يكون شاغلها الشكل والمظهر فقط (المفاعيل كلها منصوبة) بل شيئا وراء هذين (الأصل قبل المفعولية [مبتدأ]) ، أو (الدور الحقيقى فى جملته [فاعل معنى]) .

٣ — وإن وجد مع المفعول به غيره مما يصلح للحلول محل الفاعل لتوفر الشروط السابقة فيه ، فقد ذهب البصريون إلى تعينه — المفعول — للقيام مقام الفاعل ، لكون طلب الفعل له بعد الفاعل أشد منـه لسائر المنصـوبات .

أما الكوفيون ومعهم بعض المتأخرين ، فقد ذهبوا إلى أن قيـام المفعـول به المجرور مقـام الفاعل أولى ؛ لا أنه واجب ؛ اسـتدلالا بالقراءات الشـاذة :

« لولا نزل عليه القرآن » (٢) بالنصب

وبقـراءة « أبى جعفـر » :

« ليجزى قوما بما كانوا يكسبون » (٣)

وبقـول الشـاعر :

ولو ولدت فقيرة جرو كلب ‌ ‌ ‌ لسب بذلك الجرو الكلابا

بنصب « الكلابا » وإقامة « بذلك » مقام الفاعل . وقول الآخر :

أتيح لى من العـدى نذيرا ‌ ‌ ‌ به وقيت الشر مسـتطيرا

---

(١) شرح الكافية جـ١/٨٥ ، همع الهوامع جـ١/١٦٢ — ١٦٥
(٢) الفرقان ٣٢
(٣) الجاثية ١٤

بنصب « نذيرا » وإقامة « من العدى » مقام الفاعل .

ومنع « الجزولى » نيابة المنصوب لسقوط الجار، مع وجود المفعول به المنصوب من غير حذف الجار ، كما فى :

أمرتك الخير

والوجه الجواز لالتحاقه بالمفعول به الصريح (١) .

وقد توسط « الأخفش » فأجاز نيابة الجار والمجرور مناب الفاعل إن تقدم على المفعول (٢) .

٤ — وإذا لم يوجد مفعول به ، تساوت البواقى فى النيابة ، ولم يفضل بعضها بعضا ، ورجح بعضهم الجار والمجرور منها ؛ لأنه مفعول به لكن بواسطة حرف ، ورجح بعضهم الظرفين والمصدر ؛ لأنها مفاعيل بلا واسطة ، وبعضهم المفعول المطلق ؛ لأن دلالة الفعل عليه أكثر » (٣).

فبدائل المفعول به أثناء غيابه ، إما أن تتساوى فى النيابة عن الفاعل (الأكثرية) أو يفضل بعضها بعضا تبعا لتحقق درجة «المفعولية» فيها ، أو تبعا لدرجة دلالة الفعل عليها .

وكأن الأمر ذومراتب ودرجات . فالفاعل أصل فى تكوين النموذج :

فعل + اسم مرفوع

فإن لم يوجد حل المفعول به محله إن وجد . فإن لم يوجد المفعول به ، حل ما فيه معنى المفعولية ، أو ما استلزمه الفعل أكثر من غيره .

ولا أنهى الكلام عن هذه النقطة قبل تحرير فكر النحويين المنظم . إنهم — جازاهم الله خير الجزاء — تصوروا الجملة الفعلية فى النموذج التالى :

---

(١) شرح الكافية جـ١/٨٤

(٢) جملة الفاعل بين الكم والكيف ٩٦ — ١٠٦

(٣) شرح الكافية جـ١/٨٥

فعـل + فاعـل + مفعـول

وهذا النموذج واحد من نماذج التركيب النحوى للجملة الفعلية :

فعـل + اسم مرفـوع

ولما كان اقتضاء الفعل للمفعول شديدا ، أسند إليه عند عدم وجود الفـاعل :

فعـل + مفعـول مرفوع

والنموذج الآن مكون من موقعين من الثلاثة السابقة . والمفعـول المرفوع بدل عن الفـاعل .

فإذا لم يوجد مفعول ، اختير من يصلح للحلول محل الفاعل ، والاختيار هنا إما أن يكون على أساس درجة القرابة من المفعـول ، وكأن البدل « المفعول » أصبح لشدة اقتضاء الفعل إياه « أصلا » . أو أننا نتحرك على النحو التالى :

فعل ، فاعل (أصل) ، مفعول (بدل/أصل) ، جار ومجرور — ظرف — مصدر (بدائل) .

فالمفعول « بدل » فى علاقته بالفاعل ، و « أصل » فى علاقتـه بالبدائل الأخرى . كما يكون الاختيار على أساس استلزام الموقع الوحيد الباقى فى النموذج السابق وهو « الفعـل » . وهـذا مـا ذهب إليـه « الرضى » ؛ إذ قال : « الأولى أن يقال كل ما كان أدخل فى عناية المتكلم واهتمامه بذكره ، وتخصيص الفعل به ، فهو أولى بالنيابة ، وذلك — إذن — اختيـاره » [1] .

وتراوح المفعول المرفوع بين المعنى والشكل ، تلمسه فى الأسماء

---

(١) شرح الكافية جـ١/٨٥

بعد الأفعال التى تدل على الاشتراك ، ووقوع الفعل من طرفين كلاهما فاعل ومفعول ، وهذه هى أفعال التفاعل والمفاعلة :

جادل محمـــد عليـــا

فـــكل من محمد وعلى جادل وجودل ، وقريب من هذا ما نجده فى بــــــاب :

التنـــــازع :

قد يوجد فى الكلام فعلان أو ما يشبه الفعلين ، يتعلقان معنى باسم واحـــد بعدهما إما على :

(أ) الفاعلية ، كمـــا فى نحو :
زارنى وجادلنى على

(ب) المفعوليـــة ، كمـــا فى نحو :
زرت وجادلت عليـــا

(جـ) الفاعلية والمفعولية ، كما فى نحو :
زار وجادل على ســـعيدا

فـــ « على » فى (أ) يمكن أن يكون فاعلا لأى من الفعلين ، كما يمكن أن يكون مفعولا لأى منهما فى (ب) . أما فى (جـ) فكل من « عـــلى » و « سعيد » يمكن أن يكون فاعلا أو مفعولا لأى من الفعلين السابقين .

(د) الأول على الفاعلية ، والثانى على المفعولية :
ضربنى وأكرمت زيدا

(هـ) الأول على المفعولية ، والثانى على الفاعلية :
ضربت وأكرمنى زيد

وبقطع النظر عما أطال فيه النحويون هنا من تقديرات ، فـــإن ما قالوه فى هذا الباب دليل على ما أثبته من قبل من أن العبرة فى بيـــان

المراد إنما هى فى نسبة الكلمات أو تعلقها بعضها ببعض ، والحالة الإعرابية انعكاس لهذه النسبة ، وأن كلمات بعض المواقع قد يعتريها تغير فى حالتها الإعرابية ، ويبقى المعنى مع ذلك واضحا .

فزيدا ، المنصوب فى (د) مفعول لفظا ومعنى لأكرمت ، لكنه فاعل « معنى » لضرب .

والعكس تماما فى (هـ) ؛ إذ « زيد » فاعل لفظا ومعنى لأكرم ، لكنه مفعول معنى لضربت .

فالرفع « مستتر » فى النصب (د) ، والنصب مستتر فى الرفع(هـ)

ولعل ما يقوى الاحتمالية فى الموقع النحوى ، أى صلاحية« زيدا » للفاعلية المعنوية مع كونه مفعولا لفظا فى (د) ، وصلاحيته للمفعولية المعنوية ، مع كونه فاعلا لفظا فى (هـ) أن البصريين يختارون إعمال الثانى مع تجويز إعمال الأول أيضا ، وكذا الكوفيين يختارون إعمال الأول مع تجويز إعمال الثانى أيضا » (١) .

فلا خلاف بين المذهبين فى جواز إعمال أى من الفعلين ؛ لكن الخلاف بينهما فى الأولى بالعمل منهما .

وتقديرات النحويين المرهقة لمسائل هذا الباب صدرت عن فكرتهم عن « العمل والعامل » ؛ إذ قد تصوروا أن الأفعال — مثلا — عوامل ومؤثرات يبحث لها عن معمولات .

ويكفى عندى هنا الارتكان إلى المعنى ، حيث النسبة بين عناصر التركيب المفردة تكون واضحة ، والتعلق جليا .

على أن تقديرات النحويين يمكن أن ينظر إليها على أنها من باب التدريب والتمرين ، ومحاولة منهم إظهار المعنى واتجاهات التعلق ؛ إذ إنهم كانوا فى الحقيقة مدركين أن الملفوظ به من الكلمات فيه قدر كبير من التفسير .

---

(١) شرح الكافية جـ١/٧٩

فالبصريون — مثلا — يقولون فى نحو :

ضربنى وأكرمت زيدا

إن فى « ضربنى » ضميرا ، فاعلا .

أما « الكسائى » فيرى أن الفاعل محذوف من « ضربنى » حذرا من الإضمار قبل الذكر (١) .

لكن البصريين يرون أن حذف الفاعل أشنع من الإضمار قبل الذكر ؛ لأنه قد جاء بعده ما يفسره فى الجملة ، وإن لم يجىء لمحض التفسير كما جاء فى نحو :

« ربه رجلا » (٢)

ويبدو — والله أعلم — أن الكسائى لم يرد بحذف الفاعل ، إسقاطه من الكلام ، بل الاستغناء عنه والتخفف منه لوضوح المراد بدونه .

ورد البصريين عليه ينبىء بأنهم أدركوا أن الموجود فى الكلام ، أى المفعول المنصوب يفسر غير الموجود أى الفاعل .

وهذا ما أشرت إليه من أن « زيدا » فى مثل هذا المثال مفعول لفظا ، فاعل معنى ، وأن الرفع مستتر فيه .

وعلى هذا ، فمن الممكن تقديم القائمتين التاليتين من الأمثلة ، كى يدرك الفرق بين تقدير البصريين وتقدير « الكسائى » .

البصريون	الكسائى
ضربنى وأكرمت زيدا	ضربنى وأكرمت زيدا
ضربانى وأكرمت الزيدين	ضربنى وأكرمت الزيدين
ضربونى وأكرمت الزيدين	ضربنى وأكرمت الزيدين
ضربتنى وأكرمت هندا	ضربنى وأكرمت هندا
ضربتانى وأكرمت الهندين	ضربنى وأكرمت الهندين
ضربتنى وأكرمت الهندات	ضربنى وأكرمت الهندات

---

(١) شرح الكافية جا/٧٩

(٢) شرح الكافية جا/٧٩

فالفاعل المضمر عند البصريين يطابق الاسم المتنازع فيه فى الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث ؛ لأن الاسم المتنازع فيه يفسره • ولا مطابقة عند الكسائى ؛ لأن الفاعل محذوف

والحق ، إن الخلاف بين البصريين والكسائى — فى نظرى — هو خلاف حول درجة الارتكان إلى الاسم المتنازع فيه فى بيان المراد • فالكسائى يرى الاعتماد عليه كلية ، فيحذف لهذا الفاعل من الفعل الأول • أما البصريون ، فيعتمدون عليه لتسهيل ما سموه « الإضمار قبل الذكر » ؛ إذ إن الفاعل إما أن يذكر بلفظه أو أن يكون ضميرا •

وللفراء رأى ثالث يحاول به الحذر مما لزم البصريين والكسائى من الإضمار قبل الذكر وحذف الفاعل ، فيقول فى نحو :

ضربنى وأكرمت زيدا

التقدير :

ضربنى وأكرمت زيدا هو

حيث يتعين الإتيان بضمير الرفع المنفصل بعد الاسم المتنازع فيه (١) •

وقد عنون « سيبويه » لتركيب « التنازع » بقوله : « هذا باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذى يفعل به » كما فى نحو :

١ — ضربت وضربنى زيد

٢ — ضربنى وضربت زيدا

تحمل الاسم على الفعل الذى يليه ، فالعامل فى اللفظ أحد الفعلين ، وأما فى المعنى ، فقد يعلم أن الأول قد وقع ؛ إلا أنه لا يعمل فى اسم واحد نصب ورفع »(٢) •

---

(١) شرح الكافية جـ١/ ٨٠

(٢) الكتاب جـ١/ ٧٣ ، ٧٤

فالجملة (١) تحتوى بجوار الفعلين على « فاعل » فى « ضربت » لا خلاف حوله ، وعلى « مفعول » فى « ضربنى » لا خلاف حوله كذلك .

والاسم الظاهر فيها مطلوب لكى يكون فاعلا للفعل الثانى ، ومفعولا للفعل الأول ، وكأن الجملة تحوى فاعلين ومفعولين ، وأحـــد الفاعلين والمفعولين متنازع فيه . والكلام نفسه يقال بالنسبة للجملة الثانية .

ومذهب البصريين فى إعمال الثانى دون الأول ، وصفه « سيبويه » بقوله : « فالفعل الأول فى كل هذا معمل فى المعنى وغير معمل فى اللفظ ، والآخر معمل فى اللفظ والمعنى » (١) .

فزيد فى الجملة :

ضربت وضربنى زيد

محمول على الفعل الذى قبله مباشرة على « الفاعلية » ، وأما مفعول « ضربت » فمنوى « معنى » . أو بعبارة أخرى : « زيد » مرفوع لفظا ومعنى على الفاعلية فى علاقته بالفعـــل الثانى ، ومنصوب معنى على المفعولية فى علاقته بالفعل الأول ، أى أن « الفعل الأول معمل فى المعنى وغير معمل فى اللفظ ، والآخر معمل فى اللفظ والمعنى » .

وهذه العلاقة الثنائية الطابع (الفاعلية والمفعوليـــة) لا تسمح إلا بجهة تأثير واحدة من حيث الشكل ؛ لأن الاسم الواحد لا يكون مرفوعا منصوبا فى جملة واحـــدة .

وهذا التخريج مقبول ، فحقا لا يمـــكن أن نرفع « زيد » على أنه فاعل ، ثم ننصبه أثناء رفعنا إياه كى يكون مفعولا به . وهـــذا هو سر الاكتفاء « بالنية » ، فالفعل الأول ، نصبه نية ومعنى ، رغم أنه مرفوع بغيره .

لكن الشراح بالغوا فى مسألة التأثير هذه ، ومنعوا فى نحو :

جاءنى وأكرمنى زيد

---

(١) الكتاب جـ١/٧٧

أن يكون « زيد » فاعلا للفعلين ، « لأن اجتماع المؤثرين التـامين على أثر واحد مدلول على فساده فى الأصول ، وهم يجرون عوامل النحو كالمؤثرات الحقيقيـة » (١) .

وقد يكون هذا التبرير مقبولا فى هيكل نظرية العامل ، لكنى ذهبت من قبل إلى أنه لا عوامل أو مؤثرات فى الحقيقة ، بل نسبا وعـلاقات وتطريزات إعرابية قصد بها التفرقة بين المعانى المتعاقبة ، بل إن المعنى الواحد (المفعولية) — مثلا — قد يحظى بأكثر من حالة إعرابية .

لأجل هذا ، فمثل هذا التبرير ، إغراق فى الشكلية ، وغمـط لحق المعنى الذى لا يأبى أن يسند الفعلان معا فى مثل هذا المثال إلى «زيد» .

وما لجأ إليه « الفراء » من تقدير ضمير رفع منفصل بعد « زيد » يكون فاعلا للفعل الأول :

جاءنى وأكرمنى زيد هو

محاولة للمحافظة على هذه الشكلية .

وأخف منها وأكثر قبولا . أن يعرب هـذا المثال حسب المـذهب الكوفى فيكون « زيد » فاعلا للفعل الأول ، أما فاعل الفعل الثانى فضمير مستتر يعود إلى « زيد » المتأخر لفظا لا رتبة .

وأخيرا يدلل « سيبويه » على أن الفعل الثانى أولى بالاسـم بعده قائلا :

« ولو لم تحمل الكلام على الآخر لقلت :

ضربت وضربونى قومك

مررت ومر بى بزيد (٢) .

والذى ورد عن العرب قولهم :

---

(١) شرح الكافية جا/ ٧٩ ، ٨٠ .

(٢) الكتاب جا/٧٦

ضربت وضربنى قومك

مررت ومر بى زيد

وفيه دليل على أن « قومك » و « زيد » فاعلا « ضرب » الثانية و « مر بى » ، وإلا اضطررنا إلى إضمار الفاعل « واو الجماعة » وتكرير الجار والمجرور بعد « مر » ولم يرد هذا عن العرب .

حقيقة رأى « سيبويه » فى أمثلة التنازع :

يمكن اعتبار أمثلة التنازع من الأمثلة التى تتبادل الأسماء فيها الحالات الإعرابية ؛ فقد وضح مما سبق أن المنصوب لفظا ومعنى مرفوع معنى ، وأن المرفوع لفظا ومعنى منصوب معنى ، ولهذا عرضت لها فى هذا الفصل « المفعول المرفوع » .

وتخريج « سيبويه » لأمثلة التنازع ، أمدنى بهذا التصور الذى يوائم بين اعتبارى الحالة والنسبة ، أو الشكل والمعنى .

فمن حيث الشكل يرى أن التعلق أو الارتباط ينبغى أن يتم بين الأقرب فالأقرب فيعطى الاسم الحالة الإعرابية التى يستلزمها ثانى الفعلين .

ومن حيث المعنى يترك الفعل الأول وما يشبهه بدون تعلق لفظا ، اعتمادا على وضوح المعنى ، وتوفر التعلق المعنوى .

فالمتكلم ينطق بالأفعال أو ما يشابهها ، فإذا ما وصل فى نهاية كلامه إلى الأسماء علق هذه الأسماء وربطها بالفعل الأخير أى القريب منها .

والتعلق بالفعل الآخر ، وترك الأول يشبه ما إذا ذكر الاسم بين الفعلين فإنه يتعلق شكلا بالأول ويترك من الآخر ، فالتعلق — إذن — مبناه على القرب والمجاورة .

يقول « سيبويه » جامعا بين اعتبارى النسبة والحالة :

« وإنما كان الذى يليه أولى لقرب جواره ، وأنه لا ينقض معنى ، وأن المخاطب قد عرف أن الأول قد وقع بزيد ، كما كان :

خشنت بصدره وصدر زيد

وجه الكلام ، حيث كان الجر فى الأول ، وكانت البـــاء أقرب إلى الاسم من الفعل ، ولا تنقض معنى ، سووا بينهما فى الجر ، كما يستويان فى النصب » (١) .

ومثـــل :

« ونخلع ونترك من يفجرك »(٢)

ومثله قول « الفرزدق » :

إنى ضمنت لمن أتانى ما جنى وأبى فكان وكنت غير غدور

ترك أن يكون للأول خبر حين استغنى بالآخر ؛ لعلم المخاطب أن الأول قد دخل فى ذلك (٣) .

ويبدو أن « الكسائى » كان أقرب إلى فهم « سيبويه » من غيره من النحويين ؛ إذ قد ذهب — كما سبق — إلى أنه يحذف ما يتعلق به الفعل الأول فاعلا كان أو مفعولا ، وهذا هو ما قصده « سيبويه » بالترك أو الاستغناء .

وقد جاء فى الشعر من الاستغناء أشد من هذا ، وذلك قول «قيس ابن الخَطيم » :

نحن بما عندنا وأنت بمـــا عندك راض ، والرأى مختلف

فقد ترك خبر المبتدأ الأول « نحن » استغناء عنه بذكر خبر المبتدأ الثانى « أنت » وهو « راض » .

وقال « ضابىء البرجمى » :

فمن يك أمسى بالمدينة رحله فـــإنى وقيارا بها لغريب

---

(١) الكتاب جـ١/٧٤

(٢) الكتاب جـ١/٧٤

(٣) الكتاب جـ١/٧٦ وهذا الشاهد ليس مما أنا بصدد الحديث عنه من « المفعول المرفوع » إلا أنه شاهد على إعمال الثانى دون الأول

فغريب ، خبر « قيارا » وخبر إن مدلول عليه بهذا الخبر •

وقال « ابن أحمر » :

رمانى بأمر كنت منـه ووالدى ۔۔۔۔ بريئا ومن أجل الطوى رمانى

فوضع فى موضع الخبر لفظ الواحد ؛ لأنه قد علم أن المخاطب سيستدل به على أن الآخرين فى هذه الصفة • والأول أجود ؛ لأنه لم يضع واحدا فى موضع جمع ، ولا جمعا فى موضع واحد (١) •

فأمثلة ما سماه النحويون بالتنازع توجد فى الجملة الفعلية ، كما توجد فى الجملة الاسمية • وأنبه هنا إلى أن « سيبويه » يرى أن الاسم المتعلق بأقرب الكلمات إليه لفظا ومعنى ، يتعلق أيضا بالكلمات الأخرى معنى ، فراض فى بيت « ابن الخطيم » طابق المبتدأ قبله « أنت » فى الإفراد ، لكنه وضع موضع الجمع ؛ لأنه فى المعنى خبر عن « نحن » والمراد :

نحن بما عندنا (راضون) ، وأنت بما عندك راض

إلا أنه ترك استغناء •

وقياسا على ما قاله « سيبويه » فإن « على » فى المثالين التاليين ،

١ ــ جاءنى وأكرمت عليا

٢ ــ أكرمت وجاءنى على

فاعل « معنى » فى المثال الأول ، ومفعول فى المثال الثانى •

والتعلق بأقرب مذكور ، وترك متعلق الأول شبيه بما إذا توسط الاسم بين شيئين كلاهما يطلبه ، فإننا نعلقه بالأول منضما • وفى هذا يقول « سيبويه » :

« ومما يقوى ترك نحو هذا لعلم المخاطب ، قوله عز وجل :

« والحافظين فروجهم والحافظات ، والذاكرين الله كثيرا

(١) الكتاب جا/٧٥ ، ٧٦

والذاكـــرات » (١) .

فلم يعمل الآخر فيما عمل فيه الأول استغناء عنه »(٢) .

والآية الكريمة — كما هو واضح — ليست من باب التنازع ؛ لأن هذا يقتضى تسلط الفعلين أو ما يشبههما على الاسم بعدهما . والاســـم هنا جاء وسطا لا آخرا .

واستكمالا لأركان المسألة أقول :

قد يتفق الفعلان فى طلبهما الاسم ، كأن يطلباه معا « فاعلا » ، أو « مفعولا » أو العكس .

والاسم إما أن يذكر بعدهما معا ، أو قبلهما معا ، أو بينهما .

فلو أن معنا الفعلين : جاء ، ضحك . والاسم « على » أمكننا تقديم التراكيب الآتية حسب الاحتمالات السابقة :

١ — جاء وضحك محمد
٢ — محمد جاء وضحك
٣ — جاء محمد وضحك

والتركيب الأول هو تركيب « التنازع» وهو جملة فعلية.والتركيب الثانى ليس من التنازع وهو جملة اسمية . والتركيب الثـــالث ليس من التنازع كذلك ، وهو جملة فعلية

وقد شبه « سيبويه » التركيب الأول بالتركيب الثالث ؛ فى كون الاسم الظاهر « محمد » — هنا — فاعلا للفعل قبله مباشرة ، أما فاعل الفعل الآخر فيضمر للعلم به .

وهـــذه ثلاثة تراكيب لفعلين مختلفى التعلق بالاسم :

١ — ضربنى وأكرمت عليا
٢ — على ضربنى وأكرمته / وأكرمت

---

(١) الأحزاب ٣٥
(٢) الكتاب جـ١/٧٤

٣ — ضربنى على وأكرمته

والكلام على هذه التراكيب كالكلام على سابقتها •

وتعلق الاسم بالفعل المجاور له على الأولى ، ليس على إطلاقه،بل هو مقيد بصحة المعنى ، وعدم الوقوع فى التناقض •

يقــول « امرؤ القيس » :

فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة كفانى ولم أطلب قليل من المال

فقوله « قليل من المال » مرفوع ، وقد سبقه فعلان ، أحـــدهما يحتاج إلى فاعل « كفانى » والآخر يحتاج إلى مفعول « لم أطلب » •
وقد ذهب الكوفيون إلى أن رفع « قليل •• » دليل على أنه أعمل الأول وهو « كفانى » •

أما البصريون ، فلا يعتبرون البيت من باب التنازع لفساد المعنى ؛ إذ لا يجوز بحال تسلط « لم أطلب » على « قليل » ؛ لأنه لم يجعــل القليل مطلوبا ، وإنما كان المطلوب عنده الملك ، وجعل القليل كافيا ، ولو لم يرد ذلك ونصب فسد المعنى (١) •

إذ المراد :

ولو سعيت للأدنى كفانى القليل ، ولم أطلب الملك

بدليل قوله :

ولكنما أسعى لمجد مــؤثل وقد يدرك المجد المؤثل أمثالى

الاشتغـــال :

يذكر باب الاشتغال فى كتب النحو التعليمية قريبا من باب التنازع•
وكما أسس النحويون ما سموه بالتنازع على فكرة العمـــل أى وجود معمول واحد يتنازعه أكثر من عامل ، أسسوا كذلك ما سموه بالاشتغال على الفكرة نفسها أى وجود معمولين وعامل واحد •

---

(١) الكتاب جـ١/٧٩ ؛ شرح الكافية جـ١/٨٢

وكما اعتبرت « التنازع » مثالا من أمثلة بقاء النسبـــة مع تغير الحالة الإعرابية . إذ المنصوب لفظا ومعنى فيه مرفوع معنى، والمرفوع لفظا ومعنى منصوب معنى، كذلك أعتبر ما أسموه بالاشتغال .

فأنت فى قولك :.

عليـــا أكرمته

بتنصب « عليا » على أنه — كما قال أكثريتهم — مفعول به لفعـــل محذوف يفسره المذكور أو ترفعه .

علي أكرمتـــه

على أنه مبتدأ ، وما بعده فى محل رفع خبر .

ورفع « علي » لا يغير من معنى « المفعولية » فيه ؛ فهو «مفعول» معنى رغم أنه لفظا أصبح مبتدأ .

فالإسم المنصوب فى باب الاشتغال مفعول لفظا ومعنى إن نصب ، ومفعول معنى إن رفع ، فيشبه بهذا ما يحل محل الفاعل ، لكن رفعه هنا ينقل التركيب من باب الجملة الفعلية إلى باب الجملة الاسمية ؛ ولذا سأعالجه بتفصيل فى هذا الفصل .

الفصـــــل الرابع

النصب والجــــر

بدائـــــل :

عرفت العربية ما يسمى بمبدأ تعدد الأنظمة ، أى توظيف وضـــع تركيبى معين لأداء وظيفة نحوية يؤديها وضع تركيبى آخر . فـ « أن » الناصبة للمضارع لا تظهر — مثلا — بعد « حتى » و « كى » ، ومـــع ذلك تنصب المضارع ، كما لو كانت ظاهرة ؛ لأن العــرب اكتفوا عن إظهارها بعلم المخاطب أن هذين الحرفين لا يضافان إلى الفعل ، وأنهما ليسا مما يعمل فى الفعل ، وأن الفعل لا يحسن بعدهمــا إلا أن يحمــل عــلى « أن » (1) .

فنصب المضارع — كما يشير إليه هذا الاقتباس — إما أن يكون بأن ظاهرة ، أو بأن مضمره وتحرير ما فى هذا الاقتباس يكشف عن شىء من التعادل التركيبى الحساس ، فأنت فى قولك :

لألزمنك حتى تقضينى حقى

تذكر حرف جر « حتى » ، ولا تلفظ بعدها بالمجرور ظاهرا ، كمـــا تذكر الفعل المنصوب ، ولا تلفظ قبله بأداة النصب « أن » فمن حيث اللفظ هناك « جار » ، ولا « جر » ، و « نصب » ولا « ناصب » . وحين يقـــدر النحويون المثال السابق بـــ :

لألزمنك إلى أن تقضينى حقى

يعطون كل ذى حق حقـــه ، فنحن فى الأخير أمام .

حرف جر + حرف نصب + منصوب

وحرف النصب والمنصوب يحولان إلى مصدر مجرور ، كى يستوفى حرف الجر مجروره ليصبح التقدير :

لألزمنك إلى قضاء حقى

حـــرف جر + مجـــرور

وعلى هـــذا فالمثـــالان :

يقوم محمد بالليل إلى أن يطلع الفجر ، سأتهجد باللــيـــل حتى يطـــلع الفجر .

---

(1) الكتاب جـ٣/٧

متقابلان من حيث إن « أن » ظاهرة فى أولهما ، ومضمرة فى ثانيهما ، وفى كل منهما — حسب الظاهر — جر بدون مجرور ، والمصدر المؤول فى كليهما من « أن » والفعل فى مقابل المصدر الصريح .

والعربية لا تضمر شيئا إلا لتيقنها بعلم المخاطب به ؛ فوجود حرف الجر قبل الفعل دليل على « أن » المضمرة ؛ إذ لا يدخل حرف الجر إلا على الأسماء .

وقد يكون دليل التخفف فى أحد البدائل علامة الإعراب ؛ فكان تحذف وجوبا بعد « أما » فى قول العرب :

أما أنت منطلقا انطلقت

فنصب « منطلقا » دليل على إضمار « كان » ،وذكر كان وإضمارها مثال آخر من أمثلة تعدد الأنظمة (١) .

وقد شبه « سيبويه » فى الأمثلة السابقة « أن » بكان فى وجوب الإضمار وشبهها بها كذلك فى مواطن أخرى فى جواز الإضمار .

فأن يجوز أن تظهر وأن تضمر بعد لام التعليل فى نحو :

جئتك لنقرأ معا

وهى بمنزلة « كان » فى قولك :

إن خيرا فخير

إن شئت أظهرت الفعل ههنا ، وإن شئت خزلته وأضمرته ، وكذلك « أن » بعد اللام ، إن شئت أظهرته ، وإن شئت أضمرته (٢) .

فكما نصب الفعل بأن مضمرة جوازا بعد لام التعليل ، نصب الاسم بكان مضمرة جوازا بعد « إن » وإظهار « أن » بعد لام التعليل مقابل لإضمارها ، كما أن إظهار « كان » بعد إن ، مقابل لإضمارها وما أضمرت العرب فى الحالين إلا لعلمها بأن المخاطب يعرف أن لام

(١) الكتاب جـ٣/٧
(٢) الكتاب جـ٣/٧

الجر لا تدخل إلا على الأسماء « وأن » المضمرة توفر للام ما تطلبه ، كما أنه يعرف أن « إن » لا تدخل إلا على الأفعال ، و « كان » المضمـــرة توفر لهـــا ما تطلبـــه .

والخبر بعد « كاد وأخواتها » فعـــل مضارع ، والفعـــل المضارع بديل للاسم المشتق فى مواضع أخرى ، فقولك :

عسى يفعل ذاك ، كاد يفعل ذاك

بمنزلة : كاد فاعلا ، ثم وضع « أفعل » فى موضع « فاعل » . وتقول :

لو أن زيدا جاء كان كذا وكذا

فمعنـــــاه :

لو مجىء زيد

ولا يقـــــال (١) .

وأمثلة التبادل بين النظم ، أو تعدد الأنظمة كثيرة فى العربية ، وتحتاج إلى علاج خاص للبحث عن العلاقات بينها ، والسبب الذى جعل العرب تبادل بين هـــذه النظم ، والفروق التى قد توجد بينها ، والتى تجعل لكل نظام ذاتيته الخاصة به ، ومحيطه الكلامى الذى يستعمل فيه . وما ذكرت الأمثلة السابقة الا للتمهيد للتبادل بين النصب والجر .

حالات ثلاثة :

ذكرت كثيرا من قبل أن الحالات الإعرابية الثلاثة : الرفع والنصب والجر لثلاثة معان تركيبية ، الفاعلية ، والمفعولية ، والإضافة . وقد ثبت الرفع للعمد الثلاثة : المبتدأ ، الخبر ، الفاعل . وقد أعطى الخبر الرفع ليطابق المبتدأ ؛ لأنه فى الحقيقة هو هو ، وكان الأصل أن يعطى الفعل حالـــة الرفع كالفاعل فالفعل مع الفاعل يشبه الخبر مع المبتدأ ، لكن الفعـــل لا يحتاج إلى علامة ؛ لأن الإعراب فارق بين المعانى التركيبية ، أى الوظائف التى للكلمات فى المواقع النحوية المختلفة ، وليس للفعـــل إلا

(١) الكتاب جـ١/١١

موقع واحد ، هو موقع الفعل ، فلم يميز بعلامة لحالة إعرابية معينة .

وقد ثبت الجر لحالة الإضافة التى هى أصلا نتيجة من نتائج دخول حروف الجر على الأسماء . والجر على الإضافة الحقيقية هو فى الأصل جر بحروف جر ؛ إذ الإضافة إما على معنى اللام إن أفادت الملكية ، أو « من » إن أفادت النوع ، أو « فى » إن أفادت الظرفية (١) .

أما حالة النصب فقد أعطيت أساسا للأسماء التى ليست فى مواقع رفع ، أو إضافة . وكان النحويون أحيانا يفسرون حالة النصب فى بعض الأسماء ، بالنصب على تمام الاسم أى عدم صلاحيته للإضافة .

ومن أمثلة النصب التى عرضها سيبويه ، ما ينصب لأنه ليس مبنيا على مبتدأ (٢) ، أو لأنه لا يمكن أن يكون صفة مجرورة لما قبلها (٣).

كما فسر النصب فى أمثلة أخرى كثيرة بتركب الأسماء المنصوبة ، وحقا نجد أسماء مركبة كثيرة قد فتحت ،حتى ليمكن القول بأن الفتحة علامة التركيب [إن + اسمها ، لا + اسمها ، العدد المركب ، كم + اسم] .

وقد قدم هذا التفسير كذلك فى تعليل نصب المستثنى ؛ إذ ذهب بعض النحويين إلى أن المستثنى منه + إلا + المستثنى أشياء ركب بعضها فى بعض ، فنصب ما بعد إلا ؛ لأن هذه الثلاثة أصبحت معا كالكلمة الواحدة (٤) .

والتداخل يحدث أيضا فى الاسم المنصوب على أنه مفعول مطلق ، وإن كان هذا التداخل معنويا ؛ فالمفعول المطلق يؤتى به إما لتأكيد فعله ، أو لبيان نوعه ، أو لبيان عدده . وهذه الاعتبارات الثلاثة من جزئيات الفعل المعنوية ؛ ولشدة التداخل بين الفعل والمفعول المطلق ، نرى الفعل يستغنى عنه فى كثير من الأمثلة ، فينهض المصدر المنصوب وحده للتعبير عن المراد .

---

(١) الكتاب جـ١/٤٢٠ ، شرح الكافية جـ١/٢٠ — ٢٢ ، الأمالى الشجرية جـ٢/٣٢٨
(٢) الكتاب جـ١/١٥٢ ، جـ٢/٤٩ — ٥٧
(٣) الكتاب جـ٢/١١٤ — ١٢٦ ، ٣٠٩ ، ٣١٠ ، ٣٣٠ ، ٣٣١
(٤) شرح الكافية جـ١/٢٢٥

كما أن من المنصوبات ما يفسر على أنه على معنى حرف منحروف الجر ، فهى شكل سطحى لترتيب داخلى أعمق ، وهذه هى بعض آمثلة المفعــول بــه ، والمفعــول لــه ، والمفعــول فيــه ، والمفعول معه ، والتمييز ، والحــال .

ومن المنصوبات ما يشبه بالمفعول به كخبر كان ، واسم إن ، ومفاعيل « ظن » و « أعلم » ، وهو شبه ظاهرى فقط ؛ بل هو فى الحقيقة نوع من التبادل ؛ فإن النسبة بين جزأى الجملة الاسمية مع النواسخ تظل شبيهة بتلك التى كانت بين المبتدأ والخــبر قبــل دخول هــــذه النواسخ ، مما يؤذن بما أسميته ثبات النسبة مع تغير الشكل .

الرفع — إذن — للعمد ، والجر للإضافة ، أو لنقل : الرفع عــلم « الإسناد » ، والجر علم « الإضافة » . أما النصب فغير هذين ، وهو قد يكون علامة التركيب ، أو علامة على تمام الاسم ، أو بديلا لحالة جر ، أو تشــبيها بالمفعول .

وليس من الغريب فى تراكيب اللغة العربية أن تتبادل حالتان أو ثلاث حالات الورود على الكلمة الواحدة ، فقد تقول :

ما لى إلا زيدا صديق وعمرا وعمرو
من لى إلا أباك صديق وزيدا وزيد

أما النصب فعلى الكلام الأول ، وأما الرفع فكأنه قال : وعمرو لى؛ لأن هذا المعنى لا ينقض ما تريد فى النصب (١) .

والكلمة الواحدة فى بعض التراكيب تكون مجرورة ، وهى فى محل رفع أو نصب والمعنى واحــد على جميع الاحتمــالات . من ذلك قول قيس بن زهير :

ألم يأتيك والأنباء تنمى   بمــا لاقت لبــون بنى زياد

ففى فاعل « يأتيك » قولان . قيل إنه مضمر مقدر ، كما حكى

---

(١) الكتاب جـ٢/٣٣٨ ، انظر أمثلة اخرى لتبادل الحالات جـ٢/١٠٧ ، ٣٧٣ — ٣٧٦

سيبويه (١) : إذا كان غدا فأتنى أى إذا كان ما نحن فيه من الرخاء أو البلاء غدا فأتنى ، فتقدير البيت :

ألـــم يأتك النبـــأ

ودل على ذلك قوله : « والأنباء تنمى » . والباء ومجرورها « بما لاقت » فى موضع النصب .

وقيل الباء فى قوله : « بما لاقت » زائدة ، و « مـــا » هى الفاعل ، كما زيدت البـــاء مع الفاعل فى قوله تعالى :

« كفى بالله »

ومـــع المبتـــدأ نحـــو :

بحســـبك قـــول الســـوء

ومـــع المفعـــول نحو قوله تعـــالى :

« ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة » (٢)،(٣)

فالجار والمجرور « بما لاقت » إما أن يكون فى محل نصب ، وفعله « يأتيك » ، أو فى محل رفع ، والمعنى واحد على الوجهين .

بل إن الكلمة الواحدة قد تعتريها الحالات الثلاث ؛ لأن فى التركيب من المعنى ما يسمح بهذا ، فكلمة « دهر » فى قول الشاعر :

كفى ثعـــلا فخرا بأنك منهم ودهر لأن أمسيت من أهله أهل

يجوز فيها الرفع ، والنصب ، والجر .

أما الرفع فعلى أنه إما مبتدأ خبره محـــذوف ، أو فاعـــل لفعـــل محذوف ، أو عطف على الفاعل « بأنك » . فالتقدير عـــلى التخريجات الثلاثة للرفـــع :

---

(١) الكتاب جـ٣/٣١٦

(٢) البقرة ١٩٥

(٣) الأمالى جـ١/٨٧

ودهــر .. .. [كافيهم]

و [كفــاهم] . دهــر

كفى ثعلا فخر بأنك منهم ودهر

وأما النصب فعلى أنه معطوف على اسم « أن »

وأما الجر فعلى أنه معطوف على « بأنك » على أن يكون المراد :

كفى ثعلا فخر بأنك منهم ودهر (١)

ومن أمثلة هــذا أيضا قوله تعــالى :

« فى أربعة أيام سواء السائلين » (٢)

فقد قرأ الجمهور كلمة « سواء » بالنصب على الحالية ، وقــرأ « أبو جعفر » بالرفع أى: هو سواء ، وقرأ آخرون بالخفض نعتا لأيام(٣) فهى إما خبر ، أو حال ، أو صفة . والقرابة التركيبية بين هــذه المواقع الثلاثة لا تحتاج إلى بيان .

وفى ضوء من التبادل بين الحالات يكون من السهل قبول ما عليه بعض كلمات اللغة العربية من كونها حروف نصب مرة ، وحروف جــر أخرى ، من ذلك « لعل » . ولهذا كان من الأوجه التى قدمت لتــأويل الرجاء فى الكتاب العزيز — وهو من الأساليب التى تكررت كثــيرا — هو أن العرب قد استعملت « لعل » مجردة من الشك بمعنى لام كى . فالمعنى فى « لعلكم تعلقون .. تذكرون .. تتقون : لتعقلو ، لتذكروا ، لتتقــوا . وعلى ذلك قول الشاعر :

وقلتم لنــا كفوا الحروب لعلنا	نكف ووثقتــم لنــا كل موثق
فلما كففنا الحرب كانت عهودكم	كلمــع سراب فى المــلا متألق

فالمعنى :

كفــوا الحروب لنكف

---

(١) الأمالى جا/٢٠٢ ، ٢٠٣
(٢) فصلت ٤١
(٣) شرح الكافية جا/٩١

ولو كانت « لعل «ههنا شكا ، لم يوثقوا لهم كل موثق (١) .

ومن مجيء « لعل » حرف جر :

فقلت ادع أخرى وارفع الصوت بعدها

لعل أبي المغوار منك قريب (٢)

كما أن في ضوء من فكرة التبادل بين الحالات يمكن قبول ورود ضمائر الجر المتصلة بدل ضمائر الرفع المنفصلة بعد « لولا » ؛ فقد يقال :

لولاى ، لولاه

والأصل :

لولا أنا ، ولولا هو

ولذلك ذهب « سيبويه » إلى أن « لولا » هنا حرف جر ، وذهب « الأخفش » إلى أن الضمير المتصل بعدها يستعار للرفع ، فموضعه رفع بالابتداء ، وإن كان بلفظ الضمير المنصوب أو المجرور ، فحكمها مع المضمر — عنده — كحكمها مع المظهر . ولقد استعارت العرب ضمير الرفع المنفصل للنصب في قولهم :

لقيتك أنت

وكذلك استعاروه للجر في قولهم :

مررت بك أنت

حيث أكدوا المنصوب والمجرور بالمرفوع ... وأشد من هذا إيقاعهم إياه بعد حرف الجر في قولهم :

أنا كأنت ، أنت كأنا

فكما استعاروا المرفوع للنصب والجر ، كذلك استعملوا المنصوب للرفع في قولهم :

لولاى ، لولاك ، ولولاه (٣)

---

(١) الأمالي جـ١/٥١

(٢) الأمالي جـ١/٢٣٧

(٣) الأمالي جـ١/١٧٨ — ١٨٤

وكذلك خالف « الأخفش » « سيبويه » فى الضمير المتصل بعسى فى قول بعض العرب :

عسانى أن أفعل ، عساك أن تفعل ، عساه أن يفعل

حيث ذهب إلى أن هذا الضمير فاعل « عسى » ، وإن كان بلفظ ضمير النصب ، كما كان « أنت » فى قولهم :

لقيتك أنت

فى محل النصب ، وإن كان موضوعا للرفع ، فتنزل ضمير النصب فى :

عسانى ، عساك ، عساه ، عساكما ، عساكم ، عساهن

منزلة فاعل (١) « عسى » .

وجاز لعسى أن تخالف حكمها ، فتنصب الضمير ، وحقها أن ترتفع بها الضمائر ، كما يرتفع بها الاسم الظاهر فى قولك :

عسيت أن أفعل

لأنها مواخية « لعل » لتقاربهما فى المعنى ، فتقول :

عسانى ، عساك ، عساه ، لعلنى ، لعلك ، لعله (٢) .

وقد تتبادل الحالات الإعرابية ، مع فروق ثانوية بينها ، فالعرب تقول :

سلام عليك

بالرفع على معنى : سلمك ، أى : جعلك سالما . فالأصل :

سلمك الله سلاما

ثم حذف الفعل لكثرة الاستعمال ، فبقى المصدر منصوبا . وكان النصب بدلا من الفعل ، والفعل يدل على الحدوث ، فلما قصدوا دوام

---

(١) لاحظ تسميته مرفوع « عسى » فاعلا .

(٢) الأمالى جـ١ / ١٨١ ، ١٨٢ ، الكتاب جـ٢ / ٣٧٤ ، ٣٧٥

نزول سلام الله عليه واستمراره ، أزالوا النصب الدال على الحــدوث فرفعــوا : ســــلام •

وكذا أصـــــل :

ويــل لك

هلكت ويلا أى هلاكا

فرفعوه بعد حذف الفعل ، نقضا لغبار معنى الحدوث (١) •

وسنعود إلى هذه النقطة فى فصل « الاسمية والفعلية » •

التبــادل بين النصب والجــر :

والتبادل بين النصب والجر هو فى ظاهره دليل على قرابة وثيقــة بين الحالتين الإعرابيتين ، واعتمادا على أمثلة التبادل الكثيرة بينهمــا اعتقد النحــويون أن « النصب » كان هــو الأصل وأن « الجــر » قد تفرع عنه ؛ فالنصب كامن فى الجر ، أو أن المجرور مجرور لفظــــا ، منصوب محلا •

ويبدو — والله أعلم — أن العربية فى مراحلها النهائية التى وصلت إلينا ، كانت قد اتجهت إلى نصب كثير من المجرورات ، حتى إن النحويين ظنوا أن حالة النصب كانت هى المرادة منذ أول الأمر ، وأن حالة الجر ما كانت إلا غطاء لها وتعبيرا مرحليا ارتبط بظاهرة الإضافة •

كما يبدو أن العربية — اعتمادا على وسائل تطريزية أخرى كثيرة منها وجود حروف المعانى التى ترتبط بالحالات الإعرابية المعينــة ، والمواقع النحوية المرتبطة أيضــا بالحالات ، وقرائن أخرى كثيرة مقالية أو حالية — كانت تتجه إلى التخفف من الإعراب ؛ فكثير من الأســـماء ليس له إلا علامتان فقط للحالات الإعرابية الثلاثة ، علامــة للرفع ، وأخرى للنصب والجر معا [المثنى ، جمع المذكر السالم ، جمع المؤنث السالم ، الاسم الممنوع من الصرف] ، وما سوى ذلك من الأســماء ،

---

(١) شرح الكافية جـ١ / ٩١

بقيت له العلامات الثلاثة للحالات الثلاثة [المفرد المنصرف ، جمع التكسير ، الأسماء الستة] .

ومن الطريف أن العربية وزعت بعدالة فائقة علامة النصب والجر المشتركة بين الحالتين ؛ إذ قد وافق النصب الجر فى جمع المؤنث السالم، الذى ينصب ويجر بالكسرة التى هى علامة الجر فى المفرد المنصرف ، ثم وافق الجر النصب فى الاسم الممنوع من الصرف، الذى ينصب ويجر بالفتحة التى هى علامة النصب فى المفرد . أما فى المثنى والجمع الذى على حده فلا يدرى معهما أى الاثنين وافق منهما الآخر .

تلك كانت ملاحظتى ، لكن « سيبويه » مال إلى اعتبار علامة النصب تابعة لعلامة الجر ؛ لأن الجر للاسم لا يجاوزه ، والرفع قد ينتقل إلى الفعل ، فكان هذا أغلب وأقوى . ويشبه هذا ما عليه علامات الإعراب فى الأفعال ؛ إذ قد وافق النصب الجزم فى الحذف ؛ لأن الجزم فى الأفعال نظير الجر فى الأسماء » (١) .

« وأيا ما كان سير خط العلاقة بين النصب والجر ، فإن الثابت الآن أن تراكيب اللغة العربية تبدى تشابها كبيرا ، وقرابة حميمة بين الحالتين الإعرابيتين . ولا تقف هذه القرابة عند تعاورهما بعض الأمثلة الفردية المتناثرة ، بل تتجاوز ذلك إلى أبواب نحوية مقننة .

أمثلة للقرابة :

يجمع النصب والجر عمق تركيبى واحد لا ينقص منه الفرق الشكلى الذى تعكسه العلامة الإعرابية — فى حالة الاسم المفرد غير الممنوع من الصرف ، وجمع التكسير غير الممنوع من الصرف — شيئا مذكورا ، وفيما يلى بعض أمثلة لهذا التشابه .

الجر والنصب بعد أفعل التفضيل :

ذهب بعض النحويين إلى أن أفعل التفضيل إذا أضيف إلى شىء ، فالذى يجرى عليه أفعل التفضيل بعض المضاف إليه نحو :

---

(١) الكتاب جـ١/١٧ — ١٩ ؛ الخصائص جـ١/١١١ ، جـ١/١٢٤ كثرة قلب الياء ألفا لقربها منها ، وقلة قلب الواو ألفا لبعدها عنها .

هــذا الثــوب أحسن ثوب

وإن نصب ما بعده على التمييز ، فالمنصوب سبب لمن جرى عليــه « أفعل » ومتعلقه نحــو :

زيد أحسن منــك ثوبا

وحقا يعتبر « الثوب » وهو ما جرى عليه « أحسن » بعضا من المضاف إليه ، أما على النصب فإن « زيد » ليس بعضا من المنصوب ، بل إن المنصوب يبين بسبب وصف « زيد » بأفعل التفضيل .

وبناء على هذه التفرقة المعنوية بين الجر والنصب ، يرى أصحاب هذا الرأى أن هناك فرقا فى المعنى بين :

زيد أفره عبــد و زيد أفره منك عبدا

فعلى الجر « زيد » هو العبد ، أما على النصب فزيد هو مولى العبد

فهذا الرأى — إذن — يفرق بين النصب والجر بعد أفعل التفضيل؛ فلكل منهما مدلوله المتميز عن مدلول الآخر .

لكن « الرضى » لا يوافق على هذه التفرقة ذاهبا إلى أن هذا ليس بمطرد ؛ لأنك تقول :

هو أشجع الناس رجلا ، هما خير الناس اثنين

علــى معنى :

هو أشجع رجل فى الناس ، هما خير اثنين فى الناس

والدليل على أنه تمييز قولك :

هو أشجع الناس من رجــل ، هما خير الناس من اثنين

كمــــا تقــول :

حسبك بزيد رجلا ، حسبك بزيد من رجل

قال تعــــالى :

« فالله خير حافظا »

أى : خــير من حافظ ، فهــو والجر ســـواء .. ، فهو حافظ فى الوجهــين » (١) .

فما ينصب فى بعض الأمثلة بعد أفعل التفضيل ،يجوز جره بالإضافة على أنه وهو منصوب ينصب علىمعنى « من » أى أن مثال النصب يقابله مثالان للجر ، والمعنى سواء .

العطف بالجر على النصب وبالنصب على الجر :

يعطف بالجر على النصب ؛ لأن النصب فى قوة الجر ، كمـــا فى قول زهير :

بدا لى أنى لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا إذا كان جائيا

جاء فى الكتاب : « لما كان الأول تستعمل فيه الباء ، ولا تغير المعنى ، وكانت مما يلزم الأول نووها فى الحرف الأخير ، حتى كأنهم قد تكلموا بهــا فى الأول ، وكذا قال آخر :

وما زرت ليلى أن تكون حبيبة إلى ولادين بها أنا طالبه

جر المعطوف « دين » على « أن .. » كأنه قال : لأن (٢) .

والعطف بالجر على خبر « ليس » و « ما » المنصوب اعتبره « ابن هشام » عطفا على التوهم ، أى توهم دخول الباء فى الخبر ، وشرط لجوازه صحة دخول ذلك العامل المتوهم ، وشرط لحسنه كثرة دخوله هناك .... ولهذا حسن مع ليس وما ، ولم يحسن مع كان المنفية لقلة دخول البـــاء على خبرها (٣) .

ويعطف بالنصب على المجرور كما فى قولك :

ليس زيد بجبـــان ولا بخيـــلا

ما زيد بأخيــك ولا صاحبــك

---

(١) شرح الكافيـــة جا/٢٢٣ ، ٢٢٤ ؛ الكتـــاب جا/٢٠٤ ، ٢٠٥
(٢) الكتاب ج٣/٢٩
(٣) مغنى اللبيب ج٢/٩٦ ، ٩٧

والوجه فيه الجر ؛ لأنك تريد أن تشرك بين الخبرين ، وليس ينقض إجراؤه عليك المعنى ، وأن يكون آخره على أوله أولى ، ليكون حالهما فى الباء سواء كحالهما فى غير الباء مع قربه منه •• ومن النصب قول عقيبة الأسدى :

معاوى إننا بشر فأسجح فلسنا بالجبال ولا الحديدا

لأن الباء دخلت على شىء ، لو لم تدخل عليه لم يخل بالمعنى ، ولم يحتج إليها ، وكان نصبا ، ألا ترى أنهم يقولون :

حسبك هذا ، بحسبك هذا

فلم تغير الباء معنى ، وجرى هذا مجراه قبل أن تدخل الباء ؛ لأن بحسبك فى موضع ابتداء ومثل ذلك قول « لبيد » :

فإن لم تجد من دون عدنان والدا ودون معد فلترعك العواذل

والجر الوجه • ولو قلت :

ما زيد على قومنا ولا عندنا

كان النصب لا غير ؛ لأنه لا يجوز حمله على « على » ؛ إذ ليس فى كلامهم :

على عندنا

لأن « عندنا » لا تستعمل إلا ظرفا • ومثله :

أخذتنا بالجود وفوقه •

بالنصب فقط ؛ لأنه ليس من كلامهم :

وبفوقه (١)

ومن الواضح أن « سيبويه » يفرق بين العطف على المجرور بما سمى حرف الجر الزائد ، والمجرور بحرف الجر الأصلى • فالعطف على الأول تجوز فيه المتابعة على اللفظ وعلى المحل والعطف على اللفظ أولى ،

(١) الكتاب جـ١/٦٦ — ٦٨ ؛ مغنى اللبيب جـ٢/٩٥

أما العطف على المجرور بحرف جر أصلى فليس فيه إلا الجر أى العطف على اللفظ فقط •

وقد يجوز العطف بالنصب على موضع المجرور بحرف جر أصلى ، لكن المعنى على النصب غيره على الجر • تقول :

ما زيد كعمرو ولا شبيها به

ما عمرو كخالد ولا مفلحا

فالنصب جيد ؛ لأنك إنما تريد :

ما عمرو مثل خالد ولا مفلحا

هذا وجه الكلام ، فإن أردت أن تقول : ولا بمنزلة من يشبهه جررت ، وذلك قولك :

ما أنت كزيد ولا شبيه به

فإنما أردت : ولا كشبيه (١) •

فلك فى نحو المثال السابق وجهان :

ما أنت كزيد ولا شبيها به ، ما أنت كزيد ولا شبيه به

والنصب يعنى عدم وجود شبيه بزيد ، أما الجر فيعنى وجود شبيه بزيد •

تفسير النصب فى باب « لا » النافية للجنس :

ذهب النحويون إلى أن هناك فى باب النفى ما هو ظاهر فى الاستغراق ، وما هو نص فيه ، فقولك :

ما جاءنى رجل ، لا رجل فى الدار

ظاهر فى الاستغراق • ويجوز عليه :

ما جاءنى رجل بل رجلان ، لا رجل فى الدار بل رجلان

---

(١) الكتاب جـ١/٦٩

أمـــا قولك :

ما جاءنى من رجل ، لا رجل فى الدار

فهو نص فى الاستغراق . ولا يجوز أن يقال :

ما جاءنى من رجل بل رجلان ، لا رجل فى الدار بل رجلان

أى أن اسم لا ، إن انفتح فهو نص فى الاستغراق (١) ، فقولك :

لا رجــــل

بالفتـــح نص فى نفى الجنس بمنزلة :

لا من رجل

فلما أرادوا التنصيص على الاستغراق ، ضمنوا النكرة معنى«من» فبنوها ، وإنما بنيت على ما تنصب به ؛ ليكون البناء على حركة استحقها النكرة فى الأصل قبل البناء .. ولم يبن المضاف ولا المضارع له ؛ لأن الإضافة ترجح جانب الاسمية ، فيصير الاسم بها إلى ما يستحقه فى الأصـــل وهو الإعراب .

وإذا دخل الجار على « لا » منع من بناء المنفى بعدها نحو :

كنت بلا مـــال
غضبت من لا شىء

وذلك لتعذر تقدير « من » بعدها ؛ إذ لا يجوز :

كنت بلا من مال (٢)

فهنـــا معـــادلة طرفاها :

لا من رجل ، ولا رجـــل

والفتح فى « لا رجل » بديل « لا من رجل » ، أو على تضمن معنى « من » . وهذا شبه حرفى من وجوه الشبه التى يستحق الاسم بسببها

---

(١) شرح الكافية جا/١١٢ ، ٢٥٦
(٢) شرح الكافية جا/٢٥٧ — ٢٥٨

البناء . ولعدم تحقق هذا الشبه فى المضاف أو شبهه ، أى عدم تضمنهمـا معنى « من » أعربا ونصبا ، كذا إذا دخل الجار على « لا » لم يبن المنفى بعدها لتعذر تقـدير « من » .

وهـذه محاولة طيبة لتفسير بناء اسم لا عامة ، وسر بنائه على الفتح خاصة ، وسبب إعراب اسمها غير المفرد .

وهناك وجهة نظر أخرى جديرة بالنظر ترى أن لا ركبت مع ما بعدها تركيب خمسة عشر وهذا التركيب أمكن مع الاسم المفرد ، فبنى عـلى فتح الجزأين ، ولم يمكن مع غير المفرد ؛ لأن لا مع اسمها المضاف أو الشبيه به عبارة عن ثلاثة أشياء ، ولا تركب ثلاثة عناصر .

فبناء اسم لا النافية للجنس إما أن يفسر فى ضوء فكرة التبـادل بين النصب والجر — على ما سبق — أو فى ضوء فكرة التركيب وتداخل العناصر وما يستتبعه من بناء على الفتح ، والمنزعان صحيحان ، ولهما أمثلة كثيرة غير هذا المثال — كما سيتضح بعد — .

والذهاب إلى أن اسم لا النافية للجنس بنى على الفتح لتضمنـه معنى « من » ليس بالأمر الإد ، فهناك أشياء غير هذا تنصب على تضمنه معنى « من » كذلك .

من هذه الأشياء « التمييز » — كما سيأتى — فى نحو :

اشـتريت قنطارا قطنـا

فإن « قطنا » جىء بها لتبين الجنس ، كما يجاء بمن المبينة للجنس .

ومن النصب كذلك على معنى « من » :

أستغفر الله ذنبا لست محصيه   رب العباد إليه القول والعمل

فاسم « لا » النافية للجنس ، وبعض أمثلة التمييز ، وبعض مايعرب مفعولا ثانيا .

لا رجل فى الوادى ، اشتريت قنطارا قطنا ، أستغفر الله ذنبا فى قوة « من » :

لامن رجل فىالوادى ، اشتريت قنطار منقطن ، أستغفر اللهمنذنب

لكن « من » بعد « لا » لاستغراق الجنس ، وفى التمييز للبيـــان ، وفى « من ذنب » للتعليل (١) .

النصب والجـــر فى مقـــابل الرفـــع :

قد تخرج بعض التراكيب على أساس من استبعاد « الرفـــــع » فلا يبقى من الحالات الثلاث إلا النصب والجر ، فيدور تخريج النحويين حولهما ، مما يؤذن بأنهما معـــا مثلا شريحة واحـــدة على حدة . من ذلك قوله تعـــالى :

« قل تعالوا أتل ما حرم ربكم عليكم ألا تشركوا به شيئا وبالوالدين إحسانا ولا تقتلوا أولادكم من إملاق » (٢) .

قدم النحويون تأويلات كثيرة لإعراب قوله تعالى:« ألا تشركوا »:

منها : أن يكون منصوبا بتقدير طرح اللام ، وإضمـــار « أبين » أى :

أبين لكم الحرام لألا تشركوا به

والثانى . أن يكون محمولا على المعنى ، فتضمر له فعلا من لفظ الأول ومعناه ، وتقديره :

أتل عليكم ألا تشركوا

أى : أتل عليكم تحريم الإشراك .

والثالث : أن يكون منصوبا بتقدير :

أوصيكم بألا تشركوا به شيئا

لأن قوله تعالى : « وبالوالدين إحسانا » محمول على معنى :

وأوصيكم بالوالدين إحسانا

---

(١) الكامل جـ١/٣٣٩

(٢) الأنعام ١٥١

ويدل على تقدير إضمار الإيصاء قوله فى آخر الآية : « ذلكم وصاكم به » (١) .

كما يجوز أن تجعل « عليكم » منفصلة مما قبلها ، فتكون إغراء بمعنى : الزموا ، كأنه اجتزأ بقوله : « أتل ما حرم ربكم » ثم استأنف بقوله : « عليكم ... » أى :

عليكم ترك الإشراك ، وعليكم إحسانا بالوالدين ... ، كما تقول :

عليك شأنك

بمعنى : الزم ، ومثله قوله تعالى : « عليكم أنفسكم » (٢،٣) .

فـ « ألا تشركوا .. إما أن تكون منصوبة ، أو مجرورة ، وهذان طرفان ، أو منصوبة بتقدير طرح اللام ، وهذا أمر وسط بين الجر والنصب .

ويلاحظ أن « ابن الشجرى » وهو يقدر الفعل « أوصى » لم يذكر « الجر » مع إدراكه أنه يتعدى بالباء ، وذكر بدلا من ذلك « النصب » مما يشير إلى أن النصب والجر إطلاقان على حقيقة واحدة .

كما يلاحظ أن « ابن الشجرى » وظف كل ما استطاع لتخريج « ألاتشركوا » ؛ إذ قد اعتمد على المعنى المفهوم من سياق الآية فى تقديره « أبين » مرة ، « وأوصيكم » المدلول عليه معنى بقوله « وبالوالدين إحسانا » ولفظا بقوله « وصاكم .. » فى آخر الآية ، بل إن « ابن الشجرى » اعتمد أيضا على السياق القرآنى كله ، حين استشهد لاسم الفعل المنقول من الجار والمجرور ، بما ورد فى سورة المائدة . وهذا مثال طيب من أمثلة الدراسة النحوية النصية .

وقد أقام « ابن الشجرى » تخريجه كله على أساس من استبعاد رفع « ألا تشركوا » . فلم يبق — اذن — إلا النصب والجر . أما

(١) الأمالى جـ١/٤٦
(٢) المائدة ١٠٥
(٣) الأمالى جـ١/٤٩

« العكبرى » فلم يستبعد الرفع ، وجوزه على أن يكون « ألا تشركوا » خبرا لمبتدأ محذوف ، والتقدير :

هو ألا تشركوا (١)

حذف العائد :

يأتى فى جملة الصفة والخبر والصلة ضمير يربطها بما قبلها من موصوف ومبتدأ وموصول • وقد تخففت العرب من هذا الضمير عند العلم به • وذهب النحويون إلى أن حذفه يكون قياسيا إذا كان منصوبا أو مجرورا •

فمن أمثلة حذف العائد من جملة الخبر قولهم :

البر الكر بستين

والضمير المحذوف مجرور بمن ، والجملة الواقعة خبرا اسمية مبتدؤها جزء من المبتدأ الأول ، وهذه الجزئية تشعر بالضمير فيحذف والمراد :

البر الكر منه بستين

ومن هذا أيضا :

السمن منوان بدرهم

فمنوان جزء من السمن ، والمراد :

السمن منوان منه بدرهم

وقال الفراء : ويحذف قياسا إذا كان منصوبا مفعولا به ، والمبتدأ « كل » نحو :

قد أصبحت أم الخيار تدعى ... على ذنبا كله لم أصنع

ثلاث كلهن قتلت عمدا ... فأخزى الله رابعة تعود

---

(١) البيان جـ١/٥٤٨

ففى « لم أصنع » و « قتلت » ضمير منصوب محذوف عائد على المبتدأ « كل » (١) .

وقد لاحظ النحويون أن حذف الضمير العائد مر بمراحل ، فأحيانا اكتفى العرب بحذف حرف الجر فقط ، كما فى قول الشاعر :

ويوم شهدناه سليما وعامرا　　قليل سوى الطعن النهال نوافله

وقول الآخر :

« فى ساعة يحبها الطعام »

أى شهدنا فيه ، ويحب فيها (٢) .

ثم قد يتخفف بعد ذلك — أى بعد التخفف بحذف الجار — بحذف الضمير المنصوب فتبدو المسألة ، وكأننا نتدرج من :

الجر　　فالنصب　　فالحذف

مع المحافظة على المعنى فى الانتقال من مرحلة إلى أخرى .
يقول « ابن الشجرى » عن قوله تعالى :

« واتقو يوما لا تجزى نفس عن نفس شيئا » (٣) .

الأصل : لا تجزى فيه ، ثم لا تجزيه ، ثم لا تجزى ، فحذف حرف الجر من ضمير الظرف كما حذف من مظهره لو قلت :

قمت فى اليوم ، قمت اليوم (٤)

وتأسيسا على القرابة بين النصب والجر ، ذهب النحويون إلى أن عائد اسم الموصول يحذف قياسا إذا كان منصوبا كما فى قوله تعالى :

« أرأيتك هذا الذى كرمت على » (٥) .

---

(١) شرح الكافية جـ١/ ٩١ ، ٩٢ انظر أيضا الكتاب جـ١/ ٨٦
(٢) الأمالى جـ١/ ٦ ، ٥٦ ، ١١١
(٣) البقرة ٤٨
(٤) الأمالى جـ١/ ٦
(٥) الإسراء ٦٢

أى كرمته ، كذا يجوز حذفه إن كان مجرورا منصوبا فى المعنى ، كما فى قوله تعـــالى :

« فاقض ما أنت قاض » [١]

أى : ما أنت قاضيـــه •

والحذف المتدرج الذى أثبته « ابن الشجرى » للعائد فى جملة الصفة ، موجود كذلك فى جملة الصلة ، فى نحو قوله تعالى :

« ذلك الذى يبشر الله عباده » [٢]

فالأصـــــل :

يبشر به ، ثم يبشره ، ثم يبشر •

وإنما جاز حمل المجرور على المنصوب لاتفاقهما فى كونهمـــا فضلتـــين » [٣] •

وقد أثبت « العكبرى » أن « سيبويه » يذهب إلى أن الجـــار والمجرور يحذفان معا [٤] فهما مرحلتان فقط لا ثلاث • الذكر والحذف •

الإضـــافة غير المحضـــة :

والنصب فى الإضافة غير المحضة بديل للجر ، أو لنقل : نصـــب المعمول مع تنوين الوصف بديل للجر مع عدم التنوين •

تنوين + نصب = — [٥] تنوين + جر

فأنت تقـــول :

مررت برجل ضارب أبوه رجلا

مررت برجل ملازم أبوه رجلا

---

(١) طه ٧٢
(٢) الشورى ٢٣
(٣) الأمالى جـ١ / ٧ ، شرح الكافية جـ١ / ٩٢
(٤) البيان جـ١ / ٦٠
(٥) (—) إشارة إلى « عدم » .

أو تقـــول :

مررت برجل ضارب أباه رجل
مررت برجل ملازم أباه رجل

فإن لقيت التنوين ، وأنت تريد معناه جرى مثله إذا كان منونا »[١] .
وقال « المرار الأســـدي » :

سل الهموم بكل معطى رأسه ناج مخـــالط صهبـــه متعيش

وقال « ذو الرمـــة » :

سرت تخبط الظلماء من جانبي قسا وحب بها من خابط الليل زائر

وكأنهـــم قالوا :

بكل معط رأسه ، ومن خابط الليل [٢]

فسيبويه يفك تركيب الإضافة (عدم التنوين) والجر إلى تركيب التنوين والنصب كما يقول :

« واعلم أن العرب يستخفون فيحذفون التنوين والنون ، ولا يتغير من المعنى شيء وينجر المفعول لكف التنوين من الاسم ، فصـــار عمله فيه الجر ، ودخل في الاسم معاقبا للتنوين فجرى مجرى .

غـــلام عبد الله

في اللفظ لأنه اسم ؛ وإن كان ليس مثله في المعنى والعمل ... وليس يغير كف التنوين إذا حذفته مستخفا شيئا من المعنى ، ولا يجعله معرفة . فمن ذلك قوله عز وجـــل :

« كل نفس ذائقـــة المـــوت » [٣]

ويزيد هـــذا عنـــدك بيانا قوله تعالى :

---

(١) الكتاب جـ٢/١٨
(٢) الكتاب جـ١/٤٢٦
(٣) آل عمران ١٨٥ ، الأنبيـــاء ٣٥ ، العنكبوت ٥٧ ، انظر أيضـــا : السجدة ١٢ ، القمر ٢٧

« هــديا بالغ الكعبــة » (١)
« هــذا عارض ممطرنا » (٢)

فلو لم يكن هذا فى معنى النكرة والتنوين لم توصف به النكرة » (٣) وتقــول فى العطف :

هــذا ضــارب زيد وعمــرو

إذا أشركت بين الآخر والأول فى الجار ؛ لأنه ليس فى العربيـــة شىء يعمل فى حرف ، فيمتنع أن يشرك بينه وبين مثله ، وإن شــئت نصبت على المعنى ، ومما جاء على المعنى قول « جرير » :

جئنى بمثل بنى بدر لقومهم   أو مثل أسرة منظور بن سيار (٤)

فمثل الثانية منصوبة عطفا على « مثل » الأولى المجرورة ؛ لأن جاء بـ فى قوة آتى ، وهذا هو المعنى الذى أشــار إليه « سيبويه » .

كذا من العطف بالنصب على الجر ، قراءة السبعة :

« وجاعل الليل سكنا والشمس والقمر حسبانا » (٥) .

بنصب « الشمس والقمر » عطفا على « الليل » المجرور .

وقرأ الكوفيون : « عاصم وحمزة والكسائى » : « وجعــل » (٦) وكأن اسم الفاعل الذى يجر ما بعده على الإضافة بديل لفعل ينصــب ما بعده على المفعولية .

وقد أثبت « ابن جنى » عن « أبى على الفارسى » ، عن « أبى بكر ابن السراج » عن « أبى العباس المبرد » أن عمارة بن عقيل كان يقرأ :

« ولا الليل سابق النهار »

---

(١) المائدة ٩٥
(٢) الأحقاف ٢٤
(٣) الكتاب جا/١٦٥ ، ١٦٦ ؛ انظر ايضا جا/١٦٨
(٤) الكتاب جا/١٦٩ — ١٧١
(٥) الأنعام ٩٦
(٦) الكتاب جا/١٧٤

بالإضافة ، والنصب ، وحين سأله « المبرد » عما أراد قال :أردت:

« سـابق النهـار »

بالتنوين والنصب ، ولو قلته لكان أوزن (١) •

وما قرأ به « عمارة » هو جمع بين طريقتى : التنوين والنصب ، وعدم التنوين والجر ، فقد أخذ من الأولى النصب ، ومن الثانية عدم التنـوين •

عـدم تنـوين + نصب

والإضافة غير المحضـة أى التى بمعنى الفعـل ، أو على معنى التنوين ، لا تكسب الاسم تعريفا ولا تخصيصا ، ولذلك تدخل « أل » على المضاف ؛ لأنه غير معرف بالإضافة ، ولا يجاوز به معنى التنوين ، فيقـال :

هـذا الحسن الوجـه

وكما يجر المعرفة بالإضافة بعد الصفة المشبهة ينصب فيقال :

هـذا الحسن الوجـه

وهى عربيـة جيدة (٢) •

والمصـدر فى نصب معموله أو جره يشبه اسـم الفـاعل والصفة المشبهة • جاء على التنوين مع المصدر قوله تعالى :

« أو إطعام فى يوم ذى مسغبة يتيما » (٣)

« وإن شئت حذفت التنوين ، كما حذفت فى الفاعل ، وكان المعنى على حاله ، إلا أنك تجر الذى يلى المصـدر فاعلا كان أو مفعولا ؛ لأنه اسم قد كففت عنه التنوين •• ويصير المجرور بدلا من التنـوين معـا قباله » (٤) •

---

(١) الخصائص جا/١٢٥

(٢) الكتاب جا/٢٠١

(٣) البلد ١٤ ، ١٥

(٤) الكتاب جا/١٩٠ — ٢٠٢

ولقد حمل النحويون بعد « سيبويه » ما قدمه من ازدواجية فى هـذه الأسماء المضافة إضافة غير محضة ، والمصدر ، فهى تضـاف بحكم اسميتها ، لكن حقيقة العلاقة بينها وبين ما بعدها على الفعليـة ؛ بدليل أنها قد تنون فينصب ما كان مجرورا ، أو قد يقرأ بالفعل بدل اسم الفاعل أو اسم المصدر ، فينصب أيضا ما كان مجرورا .

و « سيبويه » — كما سبق — كان يفترض هذه الأسماء منـونة منصوبا ما بعدها ، ثم يولد منها عدم التنوين والجر بالإضافة ، ممـا يكاد يشعر بأن النصب أصل للجر ، ولعل هـذا تغليب لجانب «الفعلية» فى هـذه الأسماء على جانب « الاسمية » .

لكن « ابن الشجرى » يكاد يفهمنا عكس ما أفهمنا إياه سيبويه ؛ فاتصال الاسم بالاسم يوجب عمل الأول فى الثانى . ولا يخلو الأول من أن يكون جامدا ، أو مشتقا ، أو مضارعا للمشتق .

والجامد إما مصدر ، وغير مصدر ، فالأول نحو جبل وجعفر وهذا لا يعمـل فيما بعـده إلا الجر . كما فى :

جبـــل طىء
جعفر عشيرتكم

إلا ما كان من ذلك مقدارا أو ما أشبه المقدار ، فإنه ينصب النكرات من أسماء الأجناس على التمييز كقولك :

قفـيز برا

والثانى (المصدر) يعمل الجر بحق الأصل ؛ لأنه فى الجمود بمنزلة الجمل والجبل وجعفر ، ويعمل النصب بحق الشبه بالفعل ، كقولك :

ضرب زيد ، ضرب زيدا

وكذلك المشتق — أى كالمصدر — وهو أسماء الفاعلين والمعولين وما ضارعهما من الصفات .

والمضارع للمشتق أسماء العـدد من نحو : عشرين وثلاثين ،

ومضارعتها لأسماء الفاعلين من جهة قولك : عشرون وعشرين ، كما تقول : ضاربون وضاربين .

فهذا الضرب يعمل الجر والنصب . فالجر فى المعارف والنكرات ، والنصب فى النكرات خاصة . تقول فى الجر :

تلك عشرو زيد

هذه عشرو رجل آخر

وفى النصب :

عندى عشرون رجلا [(١)] .

فطائفة كبيرة من أصناف الأسماء يجوز فيما بعدها الجر بالإضافة إعمالا للاسمية فيها ، والنصب إعمالا للفعلية فيها ، وهذه هى المصادر والمشتقات وما ضارعها .

بل إن بعض الأسماء الجامدة يجوز نصب ما بعدها مع جره ، وهذه هى أسماء المقادير .

وعن العلاقة بين الجر والنصب بعد هذه الأسماء يقول « ابن الشجرى » :

« عمل الاسم الجر حكم توجبه الإضافة ، والإضافة مختص بها الاسم دون الفعل ، وعمله النصب عارض طرأ عليه بمضارعته الفعل ، فعمله النصب فرع على عمله الجر بحق الأصل ، وعمله النصب بحق الشبه بالفعل . فالأسماء المعربة لا يمتنع شىء منها من عمل الجر ، والجوامد منها العارية عن شبه الفعل ، وما ضارع الفعل غير ممتنعة من عمل النصب ، فلما كانت الإضافة جائزة فى جميعها ، والنصب يجوز فى بعضها دون بعض ، علم أن عملها النصب فرع على عملها الجر .. فالمضارع للمضاف فى باب « لا » وباب النداء ، يلحق بالمضاف فينصب مثله ، تقول :

---

(١) الأمالى جـ١/١٩٨ ، شرح الكافية جـ١/٢٧٣

يا ضـــاربا زيدا

كمـــا تقـــول :

يا ضـــارب زيد

والأول بعده الاسم منصوب ، والثانى بعده الاسم مجرور ؛ فالنصب فرع على الجر » (١) .

والأسماء فى هــذه المعاقبة بين التنوين والنصب ، وعدم التنوين والجر تشبه بعض الأفعال التى تجر ما بعدها ، والمعنى عــلى النصب ، فأنت تقـــول :

هذا ضارب عبد الله وزيدا يمر به

بنصب « زيدا » إن حملته على المنصوب ، فإن حملته على المبتدأ وهو « هــذا » رفعت فإن ألقيت النون ، وأنت تريد معناها ، فهو بتلك المنزلة ، وهو قولك :

هــذا ضارب عبد الله وزيدا

فهـــذا نحـــو :

مررت بزيد

لأن معناه منونا وغير منون سواء ، كما أنك إذا قلت :

مررت بزيد

تريـــد :

مررت زيدا (٢)

فى العربية — إذن — أسماء كثيرة ، يجر ما بعدها مراعاة لجانب الاسمية ، وينصب مراعاة لجانب الفعلية ، والمعنى سواء على الوجهين — كما أثبت النحويون — .

المفعول حكمـــا :

اتخذ « مررت » حجـــة أثبت بها النحويون أن الجر فى بعض

---

(١) الأمالى جـ١/١٩٩

(١) الكتاب جـ١/٩٣

التراكيب يكون على معنى النصب وقد تردد هذا كثيرا فى كتاباتهم ، وفى أكثر من مناسبة .

فقد أجازوا العطف على مجرور « مر بـ » بالنصب فى قولك :

مررت بعمرو وزيدا

لأنه فعل ، والمجرور فى موضع مفعول منصوب ، ومعناه : أتيت ونحوها . تحمل الاسم إذا كان العامل الأول فعلا ، وكان المجرور فى موضع المنصوب . على فعل لا ينقض المعنى ، كما قال « العجاج » :

يذهبن فى نجد وغورا غائرا

كأنه قال :

ويسلكن غورا غائرا

لأن معنى : يذهبن : يسلكن (١) .

بل إن « سيبويه » ذهب إلى أن النصب فى المعطوف أقوى ، تقول:

مررت به وأباه

على معنى :

مررت به ولقيت أباه (٢)

وينصب الاسم فى الاشتغال مع « مررت بـ » بفعل من معناه مثل : جاوزت ولقيت — مثلا — (٣) تقول :

أعبد الله ضربته ، أعبد الله لقيت أخاه أم بكرا ، أزيدا مررت به أم عمرا .

وتقول :

مرت بزيد وعمرا مررت به

---

(١) الكتاب جـ١/ ٩٤ ، ٩٥

(٢) الكتاب جـ١/ ٣١٠

(٣) الكتاب جـ١/ ١٠٦ ، شرح الكافية جـ١/ ١٦٣ ، ١٦٩ ، ١٧٠ ، الأمالى جـ١/ ١٨٧

فتنصب وهو الوجه ؛ لأنك بدأت بالفعل ، ولم تبتدىء اسما تبنيه عليه، ولكنك قلت : فعلت ، ثم بنيت عليه المفعول ، وإن كان الفعل لا يصل إليه إلا بحرف الإضافة كما تقول :

خشنت بصدره

فتجر ، وهو فى موضع نصب ؛ لأن الموضع موضع نصب ، وفى معنى النصب (١) .

فسيبويه بعد أن فسر « مر » بفعل متعد ، يعتبر المجرور بالباء مفعولا فيجوز العطف عليه بالنصب .

والعطف بالنصب على معمول « مر ب » ليس خاصا بالواو فقط ، بل يجوز أيضا مع حروف العطف التى قد يجر ما بعدها ، فأنت تقول :

لقيت القوم كلهم حتى عبد الله لقيته

ضربت القوم حتى زيدا ضربت أباه

أتيت القوم أجمعين حتى زيدا مررت به

مررت بالقوم حتى زيدا مررت به(٢)

وقد يحسن الجر فى هذا كله ، وهو عربى ، وذلك قولك :

لقيت القوم حتى عبد الله لقيته

مررت بزيد وعبد الله مررت به (٣)

والمفعول حكما لا يتحقق مع « مر بـ » فقط ، بل مع أى فعل تعدى بحرف الجر ، فأنت تقول :

آلسوط ضرب به زيد ؟

آلسوط ضربت به ؟

---

(١) الكتاب جـ١/٩٢ ، انظر أيضا جـ١/٨٣
(٢) الكتاب جـ١/٩٦
(٣) الكتاب جـ١/٩٧

الخوان أكل عليه ؟

أزيدا سميت به ؟

لأن هذا فى موضع نصب ، كما أنك إذا قلت :

أزيدا مررت به ؟

لم يكن إلا نصبا ، فمن ثم جعل هذا الفعل الذى لا يظهر تفسيره تفسير ما ينصب (١) .

وتأسيسا على ما قاله النحويون عن مفعول « مر بـ » بأنه مفعول حكما ، يمكن اعتبار « زيد » فى نحو :

قربت من زيد ، جئت إلى زيد ، بعت من زيد مالا ، كلت لزيدطعاما، بغيت لزيد الشر

مفعولا ؛ لأنه يمكن نصبه فيها جميعها فيقال :

قربت زيدا ، جئت زيدا ، بعت زيدا مالا ، كلت زيدا طعاما ، بغيت زيدا الشر

والمعنى فى جميعها على « المفعولية » ؛ إذ يصح القول :

زيد مقروب منه ، مجيء إليه ، مبيع منه ، مكيل له ، مبغى له .

وبين الإقدام والإحجام ، أقول ـ والله عنده حسن الصواب ـ: يبدو أن تسمية « المفعول به » هى إشارة للأسماء التى كانت تجر بحرف الجر « الباء » غالبا ، ثم تخفف منها وما بقى منها على الجر بالباء، يعد « مفعولا حكما » .

وقد أخذ المفعول الحكمى حكم المفعول الحقيقى فى الإحلال محل الفاعل ؛ إذ هما من ضروريات الفعل كالفاعل ، ولم يقم غيره من الجار والمجرور محل الفاعل ـ كما سبق ـ بل إن الكوفيين جوزوا إقامته مقام الفاعل وإن وجد معه المفعول الحقيقى ، وكان الأخفش أستاذهم قد جوز

---

(١) الكتاب جـ١/١٠٤

ذلك أيضا بشرط تقدمه على الحقيقى ، كما أن بعض النحويين قدمه فى ذلك على غيره مما يصلح للحلول محل الفاعل — كما سبق — .

بدائل استعمالات حرف الجر :

خلد فى أذهان النحويين أن الفعل قد يصل بنفسه إلى المفعول فيكون متعديا بنفسه ، وقد يصل بحرف الجر فيكون متعديا بحرف الجر ، فحرف الجر يجعل المجرور مفعولا به ، فيكون منصوب المحل ، يعطف عليه بالنصب كما فى قوله تعالى :

« وامسحوا برءوسكم وأرجلكم »(١)

على قراءة(٢) .

وتشترك جميع حروف الجر فى إفادة معنى التعدية أى تعدية الفعل القاصر عن المفعول إليه ، لكن معنى التعدية المطلقة أن ينقل معنى الفعل كالهمزة والتضعيف ويغيره . وهذا المعنى مختص بالباء من بين حروف الجر نحو :

ذهبت به ، قمت به

أى :

أذهبته ، وأقمته

قال تعالى : « آتونى زبر الحديد » (٣،٤) .

يقرأ بقطع الهمزة والمد ، فهو متعد بالصيغة « أفعل » ، ويقرأ بوصل الهمزة ، والتقدير : « ائتونى زبر الحديد » أى : ائتونى بزبر الحديد ، فهو متعد بالباء (٥) .

---

(١) المائدة ٦
(٢) شرح الكافية جـ١/٣١٩ ، ٣٢٠ انظر تخريجات أخرى فى البيان جـ١/٤٢٤ — ٤٢٦
(٣) الكهف ٩٦
(٤) شرح الكافية جـ١/٣٢٧
(٥) البيان جـ١/٨٦١

وقد اعتبر بعض النحويين التعدية بحروف الجر عامة مساوية لهمزة التعدية ، والتضعيف ، مؤسسين على هذه المساواة بعض التجـوزات التركيبيـة .

فالحال لا يتقدم على صاحبه المجرور بالإضافة اتفاقا ، سواء كانت الإضافة محضة نحو قوله تعالى :

« أن اتبع ملة إبراهيم حنيفا »

أم غير محضة نحو :

جاءنى ضارب على مجردا

لأن الحال تابع وفرع لذى الحال ، والمضاف إليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم تابعه أيضا .

وإن انجر ذو الحال بحرف الجر ، فسيبويه وأكثر البصريين يمنعون أيضا للعلة المذكورة .

ونقل عن « ابن كيسان » و « أبو على » و « ابن برهان » الجواز استدلالا بقوله تعالى :

« وما أرسلناك إلا كافة للناس »

وفرقوا بين حرف الجر والإضافة ، بأن حرف الجر معد للفعـل كالهمزة والتضعيف فكأنه من تمام الفعل ؛ وبعض حروفه ، فإذا قلت :

ذهبت راكبـة بهنـد

فكأنك قلت :

أذهبت راكبة هند(١)

فسيبويه وأكثر البصريين يسوون بين الجار والمجرور والإضافة ؛

---

(١) شرح الكافية جا/٢٠٧ ، ثم انظر الخصائص جا/١٠٢ — ١٠٦ فى اعتبار « ابن جنى » حرف الجر جزءا من الفعل قبله لمعاقبته همزة « أفعل » ، وجار يا مجرى بعض ما جره ، أى الاسم بعده بدليل العطف بالنصب على موضـع الجـار والمجرور ، ومنـع الفصل بين الجـار والمجرور .

فالأصل كان الجر بالحرف ، والإضافة تكون على معنى حرف من حروف الجر (اللام — من — فى) •

أما « ابن كيسان » ومن وافقه فقد ذهبوا إلى أن الجار والمجرور يلحق بالهمزة والتضعيف فى التعدية ، فينبغى أن يجوز معه ما يجوز معهما من تقديم وتأخير •

ويبدو — والله أعلم — أن الأصل فى التعدية كان عن طريق حرف الجر « الباء » ، ولما اخترعت العربية وسائل التعدية الأخرى ، ألحقت هذه الوسائل بالطريقة الأولى فكان منصوبها « مفعولا به » كذلك •

وهذا التصور يطرد مع ما نعهده من تسميات للمفاعيل الأخرى التى تدخل حروف الجر المختلفة فيها ، مثل « له » ، « فيه » ، « معه » ، « منه » ،و الأخير هو المنصوب على التحذير ؛ ففيه معنى « من » •

ولعل ما يشهد لهذا التصور كذلك أن :

١ — حروف الجر لا تزال تستعمل مع الأفعال المتعدية ، إن تقدم عليها معمولها ، ومع المشتقات من الأفعال المتعدية ، وقد سمى النحويون هذه الطريقة « دعما للفعل وتقوية له » كما فى قوله تعالى :

« إن كنتم للرؤيا تعبرون » (١ ، ٢)

قال الشاعر :

كفى ثعلا فخرا بأنك منهم ودهر لأن أمسيت من أهله أهل

« أهل » ههنا ، معناه : مستأهل ، ومستحق ؛ فلذلك علق به «لأن أمسيت من أهله » لأنه بمنزلة اسم الفاعل المقوى باللام فى وصوله إلى المفعول ، وإن كان فعله متعديا بنفسه ، كقولك :

ظلم فلان فلانا ، وهو ظالم له
استحق فلان هذا الصنع ، وهو مستحق له
استأهل فلان هذا الصنع ، وهو مستأهل له

---

(١) يوسف ٤٣
(٢) شرح الكافية جا/٣٢٩

ولو قلت :

ظالمه ، مستحقه ، مستأهله

لم يكن اتصاله بنفسه فى الحسن كاتصاله باللام ؛ فلذلك جاء فى التنزيل :

« فمنهم ظالم لنفسه » (١،٢)

« ومن ذريتهما محسن وظالم لنفسه مبين » (٣)

واللام المفتوحة التى تدخل على المنادى المستغاث به نحو :

يا لله للمسلمين

من هذا القبيل • وهى معدية لأدعو المقدر عند « سيبويه » ، أو لحرف النداء القائم مقامه عند المبرد ، إلى المفعول ، وجاز ذلك مع أن « أدعو » متعد بنفسه ؛ لضعفه بالإضمار ، أو لضعف النائب منابه •

كما قد تدخل اللام المفتوحة تقوية للفعل المضمر أو لحرف النداء ، إذا كان المنادى مهددا نحو :

يا لزيد لأحبسنك

قال « مهلهل » :

يا لبكر انشروا لى كليبـا يـا لبكر أين أين الفرار (٤)

وقد اعتبر بعضهم المثال :

رب رجل كريم أكرمت

من هذا القبيل ؛ فأكرمت متعد بنفسه ، لكنه ضعف بتأخره ، فعمد بحرف الجر « رب » التى لها الصدارة ، فوجب لذلك تأخير الفعل (٥) •

لكن العادة أن يعمد مثل ذلك الضعيف باللام فقط من بين حروف

---

(١) فاطر ٣٢
(٢) الأمالى جا/٢٠١ ، ٢
(٣) الصافات ١١٣
(٤) شرح الكافية جا/١٣٤ ، ٣٢٩
(٥) شرح الكافية جا/٣٣٠

الجر لإفادتها التخصيص ، حتى تخص مضمون ذلك الضعيف عن العمل فى ذلك المفعول بذلك المفعول فلا يستنكر عمله فيه نحو :

لزيد ضربت ، أنا ضارب لزيد ، ضربنى لزيد حسن (١)

وقد يجوز أن نعتبر دخول لام التقوية على معمول الفعل المتقدم عليه ، أو على مفمول اسم الفاعل أو المصدر لضعفها عن التعلق بالمفعول بدون اللام ممثلا لمرحلة وسطى بين مرحلة التعدية بحرف الجر ،والتعدية بنفس الفعل .

٢ ــ وما سمى بحروف الجر الزائدة ، يمثل ــ عنــدى كذلك ــ مرحلة وسطى ؛ لأنها سميت زائدة حيث لا يتغير بها أصل المعنى ، بل لا يزيد بسببها إلا تأكيد المعنى الثابت وتقويته ، فكأنها لم تفد شيئا لما لم تغاير فائدتها العارضة الفائدة الحاصلة قبلها (٢) .

والنحويون في تحليلهــم تراكيب حروف الجــر الزائدة ، كانوا يفترضون عدم وجودها وأعطوا مجرورها ما يستحقه من محل إعرابى : رفع أحيانا ، ونصب أحيانا أخرى ، مع التنبه إلى معنى التأكيد الذى تفيده الحروف الزوائد .

ثم اختلف النحويون بعد ذلك حول شروط زيادة بعض حروف الجر مثل « مِن » بين مضيق وموسع ووسط .

فالبصريون اشترطوا لزيادتها تنكير مجرورها ، ووقوعها فى سياق نفى، ولم يشترط « الأخفش » الشرطين فأجاز زيادتها فى حيز الإيجاب داخلة على معرفة ، كما فى قوله تعالى :

« يغفــر لــكم من ذنوبكم » (٣)

« ولقد جاءك من نبأ المرسلين » (٤)

---

(١) شرح الكافية جا/٣٣٠
(٢) شرح الكافية جا/٣٨٤
(٣) نوح ٤
(٤) الأنعام ٣٤

أما الكوفيون ، فلم يشترطوا شرط النفى أو شبهه ، فأجاز وازيادتها فى نحو :

قد كان من مطر (١)

« فيغفر » هنا ، وصلت إلى الاسم بمن الزائدة . أما فى قوله تعالى:

« إن الله يغفر الذنوب جميعا » (٢)

فقد وصلت إليه بنفسها .

ومن هذا أيضا زيادة « الباء » قياسا فى مفعول «علمت» و«عرفت» و « جهلت » و « سمعت » و « تيقنت » و « أحسست » ، كقولهم :

سمعت بزيد وعلمت به

وتزاد قياسا أيضا فى المرفوع فى كل ما هو فاعل لكفى ومتصرفاته ، وفى فاعل أفعل فى التعجب ، وفى المبتدأ الذى هو حسبك، وشاذا فى خبر المبتدأ الموجب نحو قوله تعالى :

« وجزاء سيئة سيئة بمثلها » (٣)

عند الأخفش .

وتزاد سماعا بكثرة فى المفعول به نحو قوله تعالى :

« ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة » (٤)

ونحو قوله :

نحن بنى ضبة أصحاب الفلج نضرب بالسيف ونرجو بالفرج (٥)

فحروف الجر الزائدة قبل المفعول تمثل مرحلة استعمالية وسطا بين مرحلة التعدى بحرف الجر ، والتعدى إلى المفعول بنفسه .

(١) شرح الكافية جا/٣٢٣
(٢) الزمر ٥٣
(٣) الشورى ٤٠
(٤) البقرة ١٩٥
(٥) شرح الكافية جا/٣٢٨

ولعل هذا سر كثرة زيادة الباء وقياسيتها مع المفعول به ، فقد سبق أن باء الجر هي الأصل في الدلالة على معنى « التعدية » حتى إن المفعول به سمي كذلك نسبة إليها .

وعلى هذا يكون قول النحويين إن ما بعد حرف الجر الزائد «مجرور لفظا » ربطا للأمثلة بالحالة الاستعمالية الأولى ، حالة الجار والمجرور أو « الإضافة » و « منصوب محلا» ربطا لها بالحالة الاستعمالية الأخيرة، حالة النصب أو « المفعولية » .

وما اعتبره « الأخفش » منصوبا على زيادة حرف الجـــر ؛ لأنه يجوز زيادته في الإيجاب اعتبره البصريون مجرورا بحرف الجر الأصلي، كما في قوله تعالى :

« فكلوا مما أمسكن عليكم » (١)

« وقل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم » (٢ ، ٣)

فالأخفش كان ينظر إلى الحــــالة الأخيرة ، حالة النصب ، أما البصريون فكانوا يدرجون الأمثلة في الحالة الأولى ، حالة « الإضافة » .

والحق ، إن تخريج « الأخفش » أقرب ، فالبصريون في آية النور اختلفوا حول المعنى الذى تفيده « من » ، فمن قائل إنها للتبعيض ، أى لا يلزم المؤمن غض البصر بالكلية ، ومن قائل إنها لبيان الجنس (٤) .

كما ذهبوا إلى أن « من » في قوله تعالى :

« يغفر لكم من ذنوبكم »

مبعضة أى :

يغفر لكم من ذنوبكم شيئا

ولما ووجهوا بقوله تعالى :

---

(١) المائدة ٤
(٢) النور ٣٠
(٣) الأمالى جـ١/٣٠٠
(٤) البيان جـ١/٩٦٨

« إن الله يغفر الذنوب جميعا »

وما يفهمه من شمول مغفرته سبحانه لجميع الذنوب ، قالوا : إن الآية الأولى خطاب لقوم نوح عليه السلام ، وهذه الآية خطاب لأمة محمد صلى الله عليه وسلم ، .. ثم قالوا : «ولو كانا أيضا خطابا لأمة واحدة، فغفران بعض الذنوب لا يناقض غفران كلها ، بل عدم غفران بعضها يناقض غفران كلها » (١) .

٣ ــ بدا استعمال الجار والمجرور فى بعض الأمثلة طريقة تركيبية بديلة عن طريقتى الرفع والنصب ؛ فبعض حروف الجر الزائدة يدخل على ما محله الرفع أو النصب ــ كما سبق ــ .

ووجود حرف الجر الزائد انحصر فى اللفظ فقط وهو الجر وتزيين العبارة ومعنى التأكيد المفاد منه هو معنى هامشى عارض ــ كماسبق ــ .

وقد وجدت صورة أخرى لحرف الجر مع مجروره ، لا يوجد فيها الحرف لا على « الأصالة » ولا على « الزيادة » ، وبالتالى ينعدم أويزول أثره اللفظى وهو الجر ، لكننا نجد فى التركيب حرف الواو بديلا عن حرف الجر ، وبعد الواو اسم منصوب ، أو مرفوع .

ومن الطريف أن حرف الجر الذى تجىء الواو بدلا منه فى النصب والرفع على السواء هو « الباء » التى قلت سابقا إن المفعول به منتسب معنى إليها .

ومجىء الواو بدلا من الباء ، ومعاقبة كل من النصب والرفع للجر يذكرنا بمجىء الواو أيضا بدلا من « مع » ، ومعاقبة كل من النصب والرفع للجر أيضا ــ كما سيأتى ــ .

جاء فى « الكتاب » :

« وما ينتصب لأنه حال وقع فيه الفعل قولك :

بعت دارى ذراعا بدرهم

---

(١) شرح الكافية جـ١/٣٢٣

بعت الشاء شاة ودرهما

تصدقت بمالى درهما درهما (١)

فالمثال الأول به بعد المفعول به « ذراعا » جار ومجرور ، أما الثانى ففيه واو بعدها اسم منصوب ، وفى الثالث اسم منصوب فقط استغناء عن حرف الجر وعن بديله الواو معا .

واعتبار الواو والنصب فى المثال الثانى بدلا من الباء والجر فى المثال الأول ، جاء فى تفسير « الخليل » لحالة الرفع ، إذ يقول : « يجوز :

بعت الشاء شاة ودرهم

إنما يريد :

بعت الشاء شاة بدرهم

ويجعل « بدرهم » خبرا الشاة ، وصارت الواو بمنزلة الباء فى المعنى ، كما كانت فى قولك :

كل رجل وضيعته

فى معنى « مع »(٢).

أما « السيرافى » فيفسر حالة النصب قائلا : « هذه الأسماء المنصوبة هى حالات جعلت فى موضع مسعرا ، فإذا قلت :

بعت الشاء شاة ودرهما

فالمعنى

بعت الشاء مسعرا على شاة بدرهم

وجعلت الواو فى معنى الباء ، فبطل خفض الدرهم ، وعطف على شاة ، فاقترن الدرهم والشاة ، فعطفت أحدهما على الآخر ، وإن كانت

---

(١) الكتاب جا/٣٩٢
(٢) الكتاب جا/٣٩٣

الشاة مثمنا والدرهم ثمنا » (١) .

٤ — وحروف القسم الثلاثة (الباء والواو والتاء) تبدى فيما بينها نوعا من التبادل . فالباء هى الأصل فيجر بها الظاهر والمضمر ، وتستعمل فى قسم السؤال وغيره .

والواو بدل من الباء فلا تجر إلا الظاهر ، ولا تستعمل فى قسم السؤال فلا يقال :

والله أخبرنى

كما يقال :

بالله أخبرنى

والتاء بدل من الواو كما فى « وراث » و « تراث » و « وكلة » و « تكلة » فلهذا قصرت عن الواو ، فلم تدخل إلا على لفظة « الله » .. وحكى « الأخفش » :

تربى ، ترب الكعبة ، وهو شاذ (٢)

وإنما حكم بأصالة الباء ؛ لأن أصلها الإلصاق ، فهى تلصق فعل القسم بالمقسم به ، وأبدلت الواو منها ؛ لأن بينهما تناسبا لفظيا لكونهما شفهيتين ، ومعنويا ؛ لأن معنى الجمعية المعبر عنه بالواو قريب من معنى الإلصاق » (٣) .

ومن الواضح أنه صاحب تفرع حروف القسم بعضها من بعض نوع من التخصص فى الاستعمال ، أو قل نوع من تضييق دائرة الاستعمال ؛ فأسلوب القسم مع الباء يشمل قسم السؤال نحو :

بالله أخبرنى

وقسم غير السؤال نحو :

بالله لأرحمن المسكين

---

(١) الكتاب جـ١/٣٩٢
(٢) شرح الكافية جـ١/٣٣٣
(٣) شرح الكافية جـ١/٣٣٤

أما الواو والتاء فلا تستعملان إلا مع النوع الثانى ، كما أن الاسم الذى يجر بهذه الأحرف تراوح بين الإطلاق (الظاهر — الضمير بعد الباء) ، والتقييد الواسع (الظاهر فقط بعد الواو) والتقييد الضيق جدا (لفظة « الله » بعد التاء) •

على أن الواو ، وهى بدل من الباء ، أكثر استعمالا ودورانا على ألسنة العرب ، ولهذا تنبه النحويون إلى أن فعل القسم يحذف معها ومع ما يتفرع منها وهو التاء ، إذ التخفف فى التركيب العربى من لوازم كثرة الاستعمال •

ونجد للجر مع حروف القسم استعمالا خاصا ؛ إذ إن حروف الجر لا تحذف مع بقاء عملها قياسا إلا فى « الله » قسما عند البصريين ، وأجاز الكوفية قياس سائر ألفاظ المقسم به على الله نحو :

المصحف لأفعلن (١)

وحرف الجر الذى اتفق النحويون على حذفه قياسا مع بقاء عمله هو « رب » فى الشعر خاصة ، بعد الواو والفاء أو بل ، كما فى نحو :

وقاتم الأعماق خاوى المخترقن

وإن أهلك فذى حنق لظاه على يكاد يلتهب التهابا

بل بلد ذى صعد وأصباب •

وحذفها من دون هذه الحروف نحو :

رسم دار وقفت فى طلله كدت أقضى الحياة من جلله

فشاذ فى الشعر أيضا » (٢) •

ولا خلاف بين النحويين فى أن الجر يكون برب المقدرة بعد بل والفاء ؛ فإن الأولى عاطفة والثانية واقعة فى جواب الشرط •

وذهب البصريون إلى أن الجر أيضا بعد الواو برب مقدرة ،

---

(١) شرح الكافية جا/٣٣٣
(٢) شرح الكافية جا/١٣٣

والواو عاطفة ، أما الكوفيون فذهبوا إلى أن الواو هى الجارة لقيامها مقام « رب » بعد أن كانت عاطفة ، وفرقوا بينها وبين واو القسم بأن الثانية يجوز دخول حرف العطف عليها : الواو والفاء وثم ؛ لأنها لم تكن فى الأصل واو عطف ، فقد يقال :

والله ، فوالله ثم والله

بخلاف واو « رب » ؛ لأن أصلها كان العطف (١) .

لدينا — إذن — ثلاثة أنواع من « الواو » بالنسبة إلى علاقتها بحرف الجر :

١ — واو تساوى فى المعنى حرف الجر « الباء » وما بعدها يرفع أو ينصب ، وهذه واو العطف التى أثبتها « سيبويه » فى أمثلة التسعير .

٢ — واو القسم التى ذهب النحويون إلى أنها بدل من الباء ، وهى حرف جر اتفاقا .

٣ — واو رب ، وهى حرف عطف عند البصريين ، وجر عند الكوفيين

وقد تكرر واو بعد واو القسم كما فى نحو قوله تعالى :

« والليل إذا يغشى ، والنهار إذا تجلى ، وما خلق الذكر والأنثى ، إن سعيكم لشتى » (٢) .

ومذهب « الخليل » و « سيبويه » أن المتكررة واو العطف . وقال بعضهم :

هى واو القسم . والأول أقوى ... ؛ لأنه قد يصرح بالعاطف أحيانا كما تقول :

بالله فالله لأفعلن

وبحياتك ثم حياتك لأفعلن

والحمل على ما ثبت فى كلامهم أولى (٣) .

---

(١) شرح الكافية جـ١/٣٣٤
(٢) الليل ١ ـ ٤
(٣) شرح الكافية جـ١/٣٣٧

تعقيب :

يمكن — إذن — لراصد السلوك النحوى للجار والمجرور فى التراكيب العربية أن يسجل التصرفات التالية :

١ — وظفت حروف الجر للتعبير عن مدلولات لا تؤدى إلا بها ، فساعدت بذلك الأفعال وما يشبهها أو لنقل « الفعليات » قبلها للوصول إلى « الاسميات » بعدها ، وهذا هو معنى « الإفضاء » أو « الإضافة » الذى أشار إليه النحويون .

٢ — عبرت بعض حروف الجر عن معنى « التعدية » فشابهت بذلك وسيلتى التعدية الأخريين : الهمزة والتضعيف (١) .

٣ — جئ ببعض الحروف لغرض لفظى تزيينى ، ومعنوى هو إفادة التوكيد وهذه هى حروف الجر الزائدة .

وحرف الجر فى التصرفات الثلاثة السابقة مذكور فى الكلام لغرض معنوى ولفظى يتفاوت قوة وضعفا من تصرف إلى آخر .

ويقابل هذا التخفف من حرف الجر ، وقد سلكت العربية هنا أيضا ثلاث طرق :

٤ — التخفف من حرف الجر ، وذكر بديل له ، كالتخفف من الباء والاستغناء عنها بالواو ، أو الهاء ، أو همزة الاستفهام ، أو قطع همزة « الله » (فى القسم) (٢) ، أو التخفف من الباء والاستغناء عنها بالواو الدالة على المصاحبة ، أو التخفف من « رب » والاستغناء عنها بالواو أو الفاء أو بل .

٥ — التخفف من حرف الجر مع عدم ذكر بديل له ، وجر الاسم كما كان يجر مع ذكر حرف الجر، وهذا قليل .

---

(١) ذهبت فى كتابى « جملة الفاعل بين الكم والكيف » إلى أن التعدية إما أن تكون بوسيلة لفظية أو معنوية ، وعنيت بالثانية « التضمن » ، وبالأولى التعدية بتغيير الصيغة : بدايتها (همزة أفعل) وسطها (التضعيف) وهذان أمران داخليان ، وبحرف الجر وهذه وسيلة خارجية تأتى بعد « الفعلى » أو بينه وبين « الاسمى » ٤٩ — ٥٤ .

(٢) شرح الكافية جـ١/٣٣٦

٦ ـ التخفف من حرف الجر مع عدم ذكر بديل له ، ونصب الاسم الذى كان يجر مع الحرف .

وحذف الجار ثم إيصال الفعل إلى المجرور به ، مما كثر استعماله فى القرآن والشعر ، فمن ذلك قوله تعالى :

« واختار موسى قومه سبعين رجلا (١)

أى : من قومه .

« ورفع بعضهم فوق بعض درجات » (٢)

أى : إلى درجات

« ولا تعزموا عقدة النكاح » (٣)

أى : على عقدة النكاح

« إنما ذلكم الشيطان يخوف أولياءه » (٤)

أى : يخوفكم بأوليائه ، فلذلك قال : « فلا تخافوهم » (٥)

ومن ذلك فى الشعر قول « العباس بن مرداس السلمى » :

أتريد قومك ما أراد بوائل ... يوم القليب سميك المطعون

أراد بقومك ، فحذف الباء ، فظهر النصب المعاقب لها ، ومثله النصب فى قوله الآخر :

ومن قبل آمنا وقد كان قومنا ... يصلون للأوثان قبل محمدا

نصب « محمدا » بآمنا ، والأصل : بمحمد (٦)

والأفعال التى أفضت إلى الأسماء عن طريق حروف الجر (١) هى الأفعال اللازمة فى مقابل الأفعال المتعدية التى لا تحتاج إلى حرف جر .

وتصرف حرف الجر فى (٢) يرينا أنه متشابه مع وسائل التعدية الأخرى .

---

(١) الأعراف ٥٥
(٢) الزخرف ٣٢
(٣) البقرة ٢٣٥
(٤) آل عمران ١٧٥
(٥) الأمالى جا/١٨٦ ، ٢٩٧ ، ٣٦٤ ، ٣٦٨ ، ٣٩٥
(٦) الأمالى جا/١١٣

وسلوك حرف الجر فى (٣) يرينا أن ما بعده إما أن يكون :
(أ) فى محل رفع (ب) أو فى محل نصب •
أما سلوكه فى (٤) فيرينا أن ما بعده إما أن يكون :
(أ) منصوبا (أمثلة التسعير ، المفعول معه) •
(ب) مرفوعا على الخبرية •
(جـ) مجرورا كما كان •
فالعلاقة بين النصب والجر تذبذبت حول الطرق الآتية :

١ — النصب والجر ندان ، فأحدهما مع الفعل المتعدى ، والآخر مع الفعل اللازم •

٢ — اجتمعا على أداء وظيفة واحدة ، هى وظيفة التعدية •

٣ — الجر « حالة » ، والنصب « نسبة » ، أو الجر لفظى ، والنصب محلى •

٤ — النصب بدل من الجر •

٦ — أصبح النصب سطحا ، عمقه الجر ، إذ الجر بعد حذف الجار قليل جدا (٥) •

فالنصب والجر فى (١) كلاهما — فى بابه — « ند » للآخر •

وكلاهما فى (٢) شريك للآخر •

أما فى (٣) فالجر لفظى والنصب محلى •

والنصب فى (٤) « بديل » للجر •

أما فى (٦) فقد توارى الجر ليصبح « عمقا » وطفا النصب على « السطح » •

وإذا عرفنا أن العربية فى سلوكها النحوى تميل إلى التخفف والإيجاز — باب الحذف فى النحو العربى — ، وإذا أدركنا أن الألفاظ انعكاس للمعانى، والتراكيب الخارجية غطاء لتراكيب داخلية، والإعراب فى اللغة العربية « سطح » و « النسبة » عمق ، إذا أدركنا هذا كله ،

أمكننا القول بأن العربية فى تطورها من الجر إلى النصب كانت تفعل هـذا إيمانا منها بأن أبناءها يحتكمون إلى « الجر » الكامن فى أعماقهم ، وإن ظهر هذا الجر على السطح « نصبا » .

وأنبه هنا بأنه حدث تداخل بين هذه الطرق ، فالعلاقة بينهـا ليست علاقة تاريخية ؛ فالطريقة الأولى — مثلا — لا تزال مستعملة بكثرة ، كما أن الفعل الذى يتعدى إلى مفعولين بالنصب قد يتعدى إلى أحـدهما بالجر ؛ فقد يقال :

سرقه مالا ، سرق منه مالا (١)

كما ألفت النظر إلى أن ما ذهب إليه النحويون من أن كل جـار ومجرور فى محل نصب أعتبره فى الحقيقة تحكيم طريقة فى أخـرى ، فالعربية كما عرفت النصب عرفت الجر ، وتطور بعض المجرورات إلى منصوبات لا يعنى بالضرورة أن كل مجرور حقه أن يكون منصوبا ، ولعلهم قصدوا بهذا القول أن ما بقى مجرورا كان فى طريقـه إلى أن ينصب .

وخلاصة ما أذهب إليه هنا أن علاقة « الندية » التى أشرت إليها سابقا ، لم تعن مطلقا « العداوة » بل سمحت فى كثير من الأمثـلة بالتبادل ، وفى أحيان كثيرة ، اتسمت الشركة بين النصب والجر بطابع « المساواة » (٢) أو على الأقل باقتسام جانبى الحدث اللغوى بينهما ، فانفرد أحدهما باللفظ (جر) ، والآخر بالمحل (نصب) .

وكل هذه التقاربات مهدت الطريق أمام الجر كى يتوارى ويستتر ويترك المجال لأخيه « النصب » ، وهذه النتيجة لها فى نظرى وجهان .

الوجه الأول : أمثلة الجر التى لم تسمح بتبادل أو مساواة ، أو حتى الاقتناع بجانب اللفظ وحده بقيت على ما هى عليـه جـرا فى اللفـظ والمحـل .

---

(١) الكتاب جـ١/١٧٥

(٢) الكتاب جـ١/٩٦ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٥٧ ، ١٥٨

الوجـــه الثـــانى : توارى الجر واستقراره فى عمق التراكيب لم يكن ضربة لا زب ؛ فقد ظهر الجر على السطح فى الأمثلة ، بحيث بدا الأمر فى النهاية وكأنه نوع من التطريز اللغوى ومبادلة بين حالةالجر وحالة النصب خدمة لمعنى واحد • وهذا هو موضوع الصفحات التالية •

نصب على الســطح وجر فى العمــق :

بعد أنذكرت الأمثلة السابقة للتدليل علىالقرابة الحميمة بينالنصب والجر أذكر الآن الأبواب النحوية المقررة ، التى نجد فيها حالة النصب بديلا لحــالة الجــر أو ــ كمــا ذكر النحــو يون ــ المنصوبات لفظــا مجرورات معنى •

النصب على نزع الخــافض :

ذكرت سابقا أن حرف الجر يحذف ، فينصب ما كان مجــرورا ، واعتبرت هذا نوعا من التخفف الذى تلجأ إليه العربيــة كثيرا عنــد وضــــوح المراد •

وعند حذف الجار ونصب ما كان مجرورا عقب ذلك ، يبدو الاسم المنصوب شبيها بأخيه الذى ولد منصوبا،لكن النحويين العرب ــ جازاهم الله خيرا ــ حرصوا على تبيين الفرق بينهما بأسلوب يدفــع شداة علم العربية إلى إكبارهم ؛ إذ قد برهنوا بما لا يقبل المراء أنهم أخلصـــــوا للغتهم فتعمقوها واكتنهوا أسرارها ، ولم يقفوا قط عنــد التعرف على الملامح الشكلية للتراكيب وعناصرها المفردة ، وبهذا بشروا بخير ما خرجت به واحدة من أحدث نظريات التحليل النحوى « النحو التجويلى »

من هذا ما ذكره « سيبويه » من التفرقة بين مجموعة « أعطى » من الأفعال التى تنصب مفعولين ، وما أسميه مجموعة « اختار » وغيرها من الأفعال التى تنصب مفعولين كان أحدهما فى الأصل مجرورا ، ثم مجموعة « ظن » التى تنصب مفعولين أيضا •

يقـــــول :

« هــذا با بالفاعل الذى يتعداه فعله إلى مفعولين ، فإن شــئت

اقتصرت على المفعول الأول ، وإن شئت تعدى إلى الثانى ، كما تعــدى إلى الأول ، وذلك قولك :

أعطى عبــد الله زيدا درهما

كســوت بشرا الثياب الجيــاد

ومــن ذلك :

اخترت الرجال عبــد الله

قال تعالى : « واختار موسى قومه سبعين رجلا » (١)

ســميته زيدا

كنيت زيدا أبا عبــد الله

دعــوته زيدا

إذا أردت « دعوته » التى تجرى مجرى « سميته » ، وإن عنيت الدعاء إلى أمر ، لم يجاوز مفعولاً واحداً . ومنه قول الشاعر :

أستغفر الله ذنبا . لست محصيه   رب العبــاد إليه الوجــه والعمل

وقال « عمرو بن معد يكرب الزبيدى » :

أمرتك الخير فافعــل ما أمرت به   فقــد تركتك ذا مال وذا نشب

وإنمــا فصل هذا أنها أفعال توصل بحروف الإضافة ، فتقول :

اخترت فــلانا من الرجال

ســميته بفــلان

فلما حذفوا حرف الجر عمل الفعل ، ومثل ذلك قول المتلمس :

آليت حب العراق الدهر أطعمه   والحب يأكله فى القرية السوس

يريد : على حب العــراق .

وليست « على » ههنا بمنزلة الباء فى قوله تعالى :

« كفى بالله شــهيدا » (٢)

لأن « على » لا يفعل بها ذاك ، ولا « بمن » فى الواجب » .

---

(١) الأعراف ١٥٥

(٢) النساء ٧٩ ، ١٦٦ ؛ الفتح ٤٨

وليســـــت :

أستغفر الله ذنبا ، وأمرتك الخير

أكثر فى كلامهم جميعا ، وإنما يتكلم بها بعضهم . فأما « سميت » و « كنيت » فإنما دخلتها الباء على حد ما دخلت فى « عرفت » ، تقول :

عرفته زيدا ، ثم تقول : عرفته بزيد

.. فهذه الحروف كان أصلهـــا فى الاســـتعمال أن توصل بحـــرف الإضافة ، وليس كل الفعل يفعل به هذا ... ومنه قول الفرزدق :

منا الذى اختير الرجال سماحة   وجودا إذا هب الرياح الزعازع

ـــ أما ظـــن ـــ فليس لك أن تقتصر على أحـــد المفعـــولين دون الآخر ، وذلك قولك :

حسب عبـــد الله زيدا بكرا

خال عبـــد الله زيدا أخاك

ومثـــل ذلك :

رأى عبـــد الله زيدا صاحبنا

وجد عبـــد الله زيدا ذا الحفاظ

وإنما منعك أن تقتصر على أحد المفعولين ههنا أنك إنمـــا أردت أن تبين ما استقر عندك من حال المفعول الأول ، يقينا كان أو شكا .... ولم ترد أن تجعل الأول فيه الشك ، أو تقيم عليه فى اليقين » (١) .

فالأمثلة الثلاثة التالية تمثل مجموعات مختلفة من الأفعال :

اجتزت القـــوم عبـــد الله

أعطيت عبـــد الله ثوبا

حسبت عبـــد الله صديقا

وفعل المثال الثالث يمثل مجموعة من أفعال يجب ذكر مفعـــــولين بعدها ولا يجوز الاقتصار على أحد المفعولين معها ؛ وإلا اختل المراد ، وهذه هى الأفعال التى تنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر .

---

(١) الكتاب جـ١/٣٧ ـــ ٤١ بتصرف .

أما الفعل فى المثالين الأول والثانى ، فلا يجب ذكر المفعولين بعده، ويجوز الاقتصار على أحدهما ، فالفعلان سواء فى هذه النقطة .

لكن « اختار » يفترق عن « أعطى » فى أن أحد المفعولين معه كان مجرورا بحرف جر قبل أن ينصب .

فالمشابهة القائمة الآن بين الفعلين وراءها فى الحقيقة فرق كبير

والنصب على نزع الخافض لا يكون معكل فعل ، بل الأمر مرده إلى السماع واستعمال العرب .

كما أن بعض ما ينصب على نزع الخافض ، قد يكتب له الاستقرار والقوة حتى يصبح طريقة بديلة لطريقة الجر ، كما حدث مع « سمى » و « كنى » و « عرف » — هنا مثلا — وبعضها لا يكتب له هذا ، فيظل الجر غالبا عليه ، كما حدث مع « استغفر » — مثلا — .

ولأن النصب على نزع الخافض يتم بالاستغناء عن حرف الجر ، ونصب ما كان مجرورا مع المحافظة على المعنى ، نجد « سيبويه » يفرق بين هــذه الظاهرة وبين الجر بحرف جر زائد ؛ حيث يكون من الممــكن أن نتصور حرف الجر محذوفا ، ثم نلــون ما كان مجرور بالحــــالة الإعرابية المناسبة لموقع الكلمات التى كانت مجرورة .

وقد أقام « سيبويه » تفريقه بين حرف الجر الذى يحذف فينصب مجروره ، وحرف الجر الزائد على أساس أن حرف الجر الزائد لايستعمل فى الموجب ؛ كما أن بعض حروف الجر التى تحذف فينصب مجرورها لا تأتى زائدة ؛ فحروف الجر التى قد تأتى زائدة هى : « الباء ، واللام ، والكاف ، ومن » دون بقية الحروف الجارة .

كما أن ما بعد حرف الجر الزائد مجرور لفظا فقط ، أما ما بعــد حرف الجر الذى يجوز نزعه فمجرور لفظا ومحلا . ومحل المجرور بحرف الجر الزائد إما الرفع أو النصب ، أما حالة ما كان مجرورا بعــد نزع الخافض فتصير إلى النصب فقط .

وتفرقة « سيبويه » بين المنصوب على نزع الخافض ، والمنصوب بعد الاستغناء عن الحرف الزائد ، قام بها « الرضى » أيضا ردا على

الكوفيين الذين ذهبوا إلى أن الاسمين بعد « ما » مبتدأوخبر،وما انتصاب الخبر إلا على نزع الخافض ، قال :

« ليس هذا بشيء ؛ لأن الباء زائدة ، فإذا لم يثبت لم يحكم بكونها محذوفة ، وأيضا ليس المجرور بها مفعولا حتى ينتصب بالمفعولية بعد حذف الجار ، ووصول الفعل إليه ، كما في :

استغفر الله ذنبا

وذلك لأن الناصب ليس نزع الخافض « بل الناصب هو الفعل وشبهه بنصب المجرور محلا ؛ لكونه مفعولا ؛ إذ لا يمكن نصبه لفظا بسبب الجار ، فإذا عدم الجار ظهر عمله المقدر هذا ، مع أن حذف الجار ونصب المفعول به أيضا ليس بقياس »(١) .

ويؤخذ من رد « الرضى » ما يلى :

١ — النصب على نزع الخافض يكون فى الإيجاب ، أما الزيادة فى حرف الجر فتكون فى غير الإيجاب : — وهذا ما نبه إليه « سيبويه » — .

٢ — النصب على نزع الخافض للمفعول به فقط .

٣ — المفعول به المنصوب بعد نزع الخافض ، منصوب بالفعل أو شبهه لا بعملية النزع ذاتها ؛ لأن النصب كان محليا مع حرف الجر ، وبحذفه ظهر ، ففائدة الاستغناء عن حرف الجر تجلت فى إظهار النصب لا فى إيجاده .

٤ — النصب على نزع الخافض ليس بقياس.— وقد نبه«سيبويه» إلى هذا أيضا — .

أما النقطة الثانية السابقة ، فقد اعتبر « الرضى » النصب على نزع الخافض نوعا من الاتساع فى اللغة ، وأثبته أيضا فى نصب الظروف والمصادر ، فيقال :

آتيك خفوق النجم

وأصل هذا :

آتيك حين خفوق النجم

---

(١) شرح الكافية جـ١/٢٦٨

فاتسع الكلام واختصر (١) .

ومثاله مع المصدر قول الشاعر :

أحقـا بنى أبنـاء سلمى بن جنـدل
تهـددكم إياى وسط المجالس

أى : أفى حق . وتقول :

أجدك لا تفعل كـذا

أى : أبجـدك (٢) .

كما أن « الرضى » يسمى الأشياء التى تنصب على نزع الخافض فى نحـو :

جئت زيدا ، بعت زيدا مالا ، كلت زيدا طعاما ، بعت زيدا ثمـرا والتى كان أصلهـا :

جئت إلى زيد ، بعت لزيد مالا ، كلت لزيد طعاما ، بعت لزيد ثمرا « ملحقا بالمفعول به » (٣) .

كما أن المجرور بحرف جر فى نحو :

مررت بزيد ، قربت من عمرو ، بعدت من بكر ، سرت من البصرة إلى الكوفة « مفعول به بواسطة حرف الجر ، وليس بمفعول به اصطلاحا » (٤) .

والنقطتان الثالثة والرابعة تنبئان عن أن حالة النصب كانت قائمة بذاتها حتى مع وجود حرف الجر ، وظهور النصب بعد إسقاط الخافض ليس مبررا لإطلاق « المفعول به » على هذه المنصوبات .

فهذا النوع من المنصوبات — إذن — فى محل وسط بين المفعول به الخالص والأسماء المجرورة الخالصة . وقد يعكس هذه الوسطية الخلاف الذى دار بين النحويين حول تسمية هذه المنصوبات ، أهى مفعول به ؟ أم مشبهة بالمفعول به ؟

وأيا ما كان تكييفنـا لحـالة النصب بعد إسقاط الحرف الخافض ،

---

(١) شرح الكافية جا/١١٣
(٢) شرح الكافية جا/١٢٥
(٣) شرح الكافية جا/١٢٥
(٤) الكتاب جا/٢١١

وتسمياتنا للمنصوب معها ، فمما لا خلاف حوله أن هذه الطريقة من تبادل الحالات الإعرابية ، تنبىء عن حركية فى اللغة ومرونة بها •

والاتساع فى الكلام والاختصار فيه عن هذا الطريق ما هو إلا مثال واحد من أمثلة كثيرة لجأت إليها العربية لتنوع وسائل التعبير فيها ؛ إذ المعانى التى أودعها الله فيها حظيت بما أسميته « تعدد النظم » أو تنوع الأطر •

يقول « سيبويه » فى باب استعمال الفعل فى اللفظ لا فى المعنى لاتساعهم فى الكلام والإيجاز والاختصار » :

« من ذلك أن يسأل إنسان :

كم صيد عليه

و « كم » غير ظرف ، فتقول :

صيد عليه يومان

وإنما المعنى :

صيد عليه الوحش فى يومين

ولكنه اتسع واختصر ؛ ولذلك وضع السائل « كم » غير ظرف »(١) •

فكم مستخدمة فى معنى الظرف ، مع أنها غير ظرف ، والمجيب يستخدم الاسم المرفوع ، والمعنى على الجر •

ومن ذلك :

« واسأل القرية التى كنا فيها » (٢)

إنما يريد : أهل القرية ، فاختصر ، وعمل الفعل فى القرية ، كما كان عاملا فى الأهل (٣) •

وهذا مثال للتوسع بحذف المضاف ، وإحلال المضاف إليه محله • وبناء العلاقة بينه وبين الكلمات التى تتعلق بالمضاف قبل حذفه •

---

(١) الكتاب جـ١/٢١١

(٢) يوسف ٨٢

(٣) الكتاب جـ١/٢١٢

ويمكن أن يعد هذا أيضا مثالا من أمثلة نزع الخافض ، إن اعتبرنا أن المضاف يعمل الجر فى المضاف إليه ، وحذفه — أى المضاف — وهو فى موقع النصب ، يضفى على المضاف إليه ، أو بالأحرى ما كان مضافا إليه ، حالة النصب .

ومن ذلك قولهم :

أكلت أرض كذا وكذا

أكلت بلدة كذا وكذا

إنمـــا أراد :

أصاب من خيرها ، وأكل من ذلك وشرب(١)

ومن ذلك قولهم :

هذه الظهر أو العصر أو المغرب

إنما يريد صلاة هذا الوقت (٢) .

فهذا توسع تم عن طريقه التجوز فى المطابقة بين المبتدأ والخبر فى النوع ، ولا مجال لقبوله إلا بالتقدير السابق .

ومن ذلك — وهـــذا من النصب على نزع الخافض — قول عامر ابن الطفيل :

فلأبغينكم قنا وعوارضـــا ولأقبلن الخيل لابة ضرغد

يريد : بقنا وعوارض ، ولكنه حذف وأوصل الفعل (٣) .

ومن التوسع الذى أشار إليه « سيبويه » و « الرضى » فيما سمع عن العرب أنهم يقولون :

يا سارق الليلة أهل الدار

بإجراء اسم الفاعل مجرى الفعـــل الذى يتعدى إلى مفعولين فى

---

(١) الكتاب جا/٢١٤

(٢) الكتاب جا/٢١٥

(٣) الكتاب جا/٢١٤

اللفظ لا فى المعنى . وتقول فى الفعل على هذا الحد :

سرقت الليلة أهل الدار

فتجرى « الليلة » على الفعل فى سعة الكلام .. فاللفظ يجرى على قوله:

هذا معطى زيد درهمـا

والمعنى إنما هو فى الليلة .. غير أنهم أوقعوا الفعل عليه لسعة الكلام .
وكذلك لو قلت :

هذا مخرج اليوم الدرهم ، وصائد اليوم الوحش

ومثل ما أجرى مجرى هذا فى سعة الكلام والاستخفاف قوله عز وجل :

« بل مكر الليل والنهار » (١) .

فالليل والنهار لا يمكران ، ولكن المكر فيهما (٢) .

كذا من أمثلة التوسع ما ذكره « سيبويه » من قولهم :

هذه عشرون درهما

إنما أرادوا : عشرون من الدراهم ، فاختصروا واستخفوا ؛ إذ لم يكن دخول الألف واللام يغير العشرين عن نكرته ، فاستخفوا بترك ما لم يحتج إليه (٣) . كما أنهم استخفوا بذكر المفرد بدل الجمع ، والمنصوب بدل المجـــرور .

كما قد جاء من الفعل ما قد أنفذ إلى مفعول ، ولم يقو قوة غيره مما قد تعدى إلى مفعول ، وذلك قولك :

امتلأت ماء
تفقأت شحمـا

وأصله :

امتلأت من المـاء
تفقأت من الشحـم

---

(١) سبأ ٣٣
(٢) الكتاب جا/١٧٥ ـــ ١٧٨
(٣) الكتاب جا/٢٠٣

فحـــذف هذا استخفافا (١) :

فاللغة العربية ، تنزل اللازم منزلة المتعدى ، والظرف منزلة غيره من الأسماء ، والمذكر منزلة المؤنث ، والمؤنث منزلة المذكر ، والأكل مـــن الأرض — مثلا — منزلة إصابة خيرها ، وهكذا وتنزع حرف الجر فتنصب المجـــــرور •

وما تفعل العربية هذا وغيره إلا استخفافا من بعض ما عهـــدته ، وتوسعا منها فى التعبير والأداء ، إيمانا منها ببقاء المعنى وعدم نقصانه •

ولعل مما يثبت مشروعية الانتقال من الجر إلى النصب لتســـاوى الحالتين فى التعبير عن مدلول واحـــد ، أن « سيبويه » يقول فى باب « إذا ألزمت فيه الأسماء التى تجازى بها حروف الجر لم تغيرها عن معنى الجزاء » :

« وذلك قولك :

على أى دابة أحمل أركبه

بمن تؤخذ أو خذ به

وهذا قول يونس والخليل جميعا ، فحروف الجـــر لم تغيرها عن حال الجزاء ، كما لم تغيرها عن حال الاستفهام ، فإنك تقول :

بمن تمـــــر ؟

على أيها أركب ؟ (٢)

وذلك أن الفعل إنما يصل إلى الاسم بالباء ونحوها ، فالفعل مع البـــاء بمنزلة فعل ليس قبله حرف جر ولا بعده، فصار الفعل الذى يصل بإضافة كالفعل الذى لا يصل بإضافة ؛ لأن الفعل يصل بالجر إلى الاسم كمـــا يصل غيره ناصبا أو رافعا ، فالجر ههنا نظير النصب والرفع فى غيره » (٣)•

وحروف الشرط والاستفهام من كلمات الصدارة التى لا يعمل فيها ما قبلها، لكن النحويين استثنوا من هذا حروف الجر؛ لأن الجار والمجرور

(١) الكتاب جـ١/ ٢٠٤ ، ٢٠٥

(٢) الكتاب جـ٣/ ٨٠

(٣) الكتاب جـ٣/ ٨٠

كالكلمة الواحدة ، وكأن التخفف بحذف حرف الجر هو تخفف بالاستغناء عن حرف من حروف الكلمة ، وهو من الأمور المقبولة المستساغة .

ومع أن التخفف من حرف الجر هو نوع من التوسع فى اللغة ،نرى « سيبويه » و « الرضى » يعدانه من الأمور السماعية . فأنت قد تقول:

ضرب عبد الله ظهره وبطنه ، مطرنا سهلنا وجبلنا
ضرب زيد الظهر والبطن ، مطرنا السهل والجبل

فظهره أو الظهر يرفع على البدلية ، أو التوكيد ، وإن شئت نصبت على معنى :

ضرب زيد على الظهر والبطن ، مطرنا فى السهل والجبل

ولكنهم أجازوا هذا ، كما أجازوا قولهم :

دخلت البيت

وإنما معنـــــاه :

دخلت فى البيت

ولم يجيزوه فى غير « السهل والجبل » ، و « الظهـــر والبطن » كما لم يجز :

دخلت عبد الله

فجاز هذا فى ذا وحده ،كما لم يجز حذف حرف الجر إلا فى الأماكن .. واختصت بهذا ، كما أن « لدن » مع « غدوة » لها حال ليست فى غيرها من الأسماء ، وكما أن « عسى » فى قولهم :

عسى الغوير أبؤسا

حال لا تكون فى سائر الأشـــياء (١) .

فإن قلت :

ضرب زيد اليد والرجل

جاز على أن يكون بدلا ، وأن يكون توكيدا ، وإن نصبته لم يحسن ؛ لأن

---

(١) الكتاب جـ١/١٥٩

الفعل إنما أنفذ فى هذه الأسماء خاصة إلى المنصوب إذا حذفت منه حرف الجر ، إلا أن تسمع العرب تقول فى غيره (١) .

هنـاك — إذن — من التراكيب ما يمكن أن نسميه « التراكيب الخاصة » التى قد تخالف العناصر المفردة فيها سلوكها التركيبى المألوف، وتقبل هذه المخالفة أو لنقل هذه الرخصة ؛ لأن العرب استعملتها ، وحيث إن الأمر هو من باب الرخص ، ومخالفة المألوف ، فلا ينبغى التوسع فيه . وحذف حرف الجر ونصب ما كان مجرورا من هذه التراكيب الخاصة التى يتوقف قبولها على السماع .

والمسألة التى اتفق النحويون على أن حذف حرف الجر فيها قياسى أن يكون المجرور مصدرا مؤولا بأن المشددة ، وأن ؛ لأنهما حرف موصول طويل بصلته ، لكونهما مع الجملة بتأويل اسم ، فلما طال لفظ ما هو فى الحقيقة اسم واحد ، أجازوا فيه التخفيف قياسا بحذف حرف الجر الذى هو والمجرور كشىء واحد .

وبعد حذف الحرف ، تصير أن وصلتها فى محل نصب عند « سيبويه » نحو :

الله لأفعلن (٢)

وقال « الخليل » و « الكسائى » : هى باقية على ما كانت عليه من الجر .

ورأى « سيبويه » أولى بالقبول ؛ لضعف حرف الجر عن العمل مقدرا ، ونحو :

الله لأفعلن

يجر لفظ الجلالة نادر (٣) — كما سبق — .

وقد توسع « الأخفش » الصغير فى هذه المسألة ، فذهب إلى أن

---

(١) الكتاب جـ١/١٦٠ ، ١٦٣ وانظر أيضا الكتاب جـ١/٣٩٣ — ٣٩٥
(٢) الكتاب جـ٣/٤٩٧ ؛ شرح الكافية جـ١/١٨٣
(٣) شرح الكافية جـ١/١٨٣

حذف حرف الجر جائز قياسا إذا تعين ، وإن كان مع غير أن وأن (١) •

ومن أمثلة « سيبويه » لهذه المسألة :

جئتك أنك تريد المعروف

إنمـــا أراد

جئتك لأنك تريد المعروف

ولكنك حذفت اللام ههنا ، كما تحذف من المصدر إذا قلت :

وأغفر عوراء الـــكريم ادخاره　　　وأعرض عن شتم اللئيم تكرما

أى لادخاره • وقال تعالى :

« وأن هذه أمتكم أمة واحدة ، وأنا ربكم فاتقون » (٢) •

بمعنى :

ولأن هذه أمتكم أمة واحدة

ونظيرها قوله تعالى :

« لإيلاف قريش »

فإن حذفت اللام من « أن » فهو نصب ، كما أنك لو حـــذفت اللام من لإيلاف كان نصبـــا (٣) •

وتقول :

لبيك إن الحمـــد لك

وإن شئت قلت : أن •

ثم يشير إلى مذهب « الخليل » الذى يذهب إلى أن « أن » فى موضع جر لأنه حرف كثر استعماله فى كلامهم ، فجاز فيه حذف الجار ، كما حذفوا « رب » وأبقوا عمله •

ويقوى ذلك قوله تعالى :

« وأن المساجد لله »

---

(١) شرح الكافية جـ١/١٨٣

(٢) الأنبياء ٩٢

(٣) الكتاب جـ٣/١٢٦ ، ١٢٧

لأنهم لا يقدمون « أن » ويبتدءونها ، ويعملون فيها ما بعدها ، والفعل إذا كان بمعنى اللام جاز تقديمه وتأخيره »[1] .

ثم يقول عن « أن » : « اللام ونحوها من حروف الجر تحذف من أن » كما حذفت من « أن » ، جعلوها بمنزلة المصدر ، حين قلت :

فعلت ذلك حذر الشر

أى لحذر الشر . ويكون مجرورا على التفسير الآخر . وقال عز وجل :

« أن كان ذا مال وبنين »[2]

على معنى : ألأن كان ذا مال وبنين . وقال الأعشى :

أ إن رأت رجلا أعشى أضربه ريب المنون ودهـر مفسد خبل

« فأن » ههنا حالها فى حذف حرف الجر ، كحال « أن » ، وتفسيرها كتفسيرها ، وهى مع صلتها بمنزلة المصدر [3] .

النصب على نزع الخافض فى القرآن الكريم :

وقد جاء فى « إعراب القرآن » المنسوب إلى « الزجاج » قدر طيب من الآيات التى حذف منها حرف الجر ونصب ما كان مجرورا [4] . وحروف الجر المحذوفة من الآيات التى مثل بها هى : إلى ، الباء ، من ، فى ، اللام ، عن ، الكاف . لكن « الباء » أكثر حروف الجر حذفا .

والمواقع التى ينصب الاسم فيها على نزع الخافض دارت بين موقع المفعول به غالبا ، والمفعول لأجله ، والحال ، ونائب الفاعل .

وعلى الرغم من أنه ختم الباب باقتباس من « الكتاب » يثبت أن حذف حرف الجر ليس بقياسى ، ويوقف فيه عند حد ما قالته العرب ، فقد أورد أمثلة كثيرة للحذف مع غير « أن » و « أن » .

وكان « الزجاج » يقيم الدليل على ما يذهب إليه بآيات أخرى ذكر

---

(١) الكتاب جـ٣/١٢٨ ، ١٢٩

(٢) القلم ١٤

(٣) الكتاب جـ٣/١٥٤ — ١٥٧

(٤) إعراب القرآن جـ١/١٠٦ — ١٣٠

فيها حرف الجر المحذوف ، كما كان يستند إلى المعنى فى تحديد حرف الجر المحذوف .

من ذلك قوله تعالى :

« أهدانا الصراط المستقيم » (١) .

التقدير : اهدنا إلى الصراط ، فحذف « إلى » دليله قوله تعالى :

« وإنك لتهدى إلى صراط مستقيم » (٢) .

« ويهديهم إليه صراطا » (٣) .

ومن ذلك قوله تعالى :

« يرسل السماء عليكم مدرارا » (٤) .

إن حملت « السماء » على التى تظل الأرض ، أو على السحاب ، كان من هذا الباب وكان التقدير :

يرسل من السماء عليكم مدرارا

فيكون « مدرارا » مفعولا به .

وإن حملت « السماء » على المطر ، كان مفعولا به ، ويكون انتصاب « مدرارا » على الحال .

ويقوى الوجه الأول :

« فأنزلنا من السماء ماء » (٥)

« وينزل من السماء من جبال » (٦)

و « من » الأولى فى الآية الأخيرة لابتداء الغاية ، فأما « من جبال » فمن فيها زائدة عند « الأخفش » ، و « جبال » مفعول به .

---

(١) الفاتحة ٥
(٢) الشورى ٥٢
(٣) النساء ١٧٥
(٤) هود ٥٢
(٥) الحجر ٢٢
(٦) النور ٩

وذهب غير « الأخفش » إلى أن التقدير : شيئا من جبال ، فحذف الموصوف واكتفى بالصفة [١] .

وقوله تعالى :

« ثم السبيل يسره » [٢]

التقدير : ثم يسره للسبيل ، وإنها كناية الولد المخلوق من النطفة فى قوله :

« من أى شىء خلقه ، من نطفة خلقه » [٣]

ثم يسره للسبيل ، فحذف اللام وقدم المفعول ؛ لأن « يسر » يتعدى إلى مفعولين أحدهما باللام . قال :

« ونيسرك لليسرى » [٤]

ويجوز أن يكون التقدير :

ثم السبيل يسره لى

فحذف الجار والمجرور .. فينصب إذ ذاك « السبيل » بمضمر يفسره « يسر » [٥]

وقال تعالى :

« يسبحون الليل والنهار لا يفترون » [٦]

والتقدير : يسبحون بالليل ، كقوله تعالى :

« يسبح له فيها بالغدو والآصال » [٧]

قال تعالى : « فمن عفى له من أخيه شىء » [٨]

---

(١) التبيان جـ٢/٩٧٥
(٢) عبس ٢٠
(٣) عبس ١٨ ، ١٩
(٤) الأعلى ٨
(٥) إعراب القرآن جـ١/١٢٠
(٦) الأنبياء ٢٠
(٧) النور ٣٦
(٨) البقرة ١٧٨

يمـــكن أن يـــكون التقـــدير :

فمن عفى له من أخيه عن شىء

فلما حذف حرف الجر ارتفع « شىء » لوقوعه موقع الفاعل ، كما أنك لو قلت :

ســـــير بزيد

ثم حـــذفت البـــاء ، قلت :

ســـــير زيد (١)

ومن أمثلة حذف حرف الجر ، ونصب ما كان مجرورا ، على غـــير المفعول به ، قوله تعـــالى :

« ولستم بأخذيه إلا أن تغمضوا فيه » (٢)

أى : إلا على إغماض فيه ، و « على » مع المجرور فى موضـــع الحال ، أى : إلا مغمضين فيه (٣)

ومن حذف حرف الجر فى غير المفعول به كذلك قوله تعالى :

« ولا تؤمنوا إلا لمن تبع دينكم ، قل إن الهدى هدى الله أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم » (٤)

فالذى عليه البصريون ، أن قوله تعالى : « أن يؤتى أحد .. » على تقدير : كراهة أن يؤتى . ومفعول ، « تؤمنوا » هو « لمن تبع دينكم » ، فهو قدى تعدى باللام ، كما تعدى بها فى قوله تعالى :

« وما أنت بمؤمن لنـــا » (٥)

وإذا انتصب هذا بأنه مفعول به ، لم ينتصب به مفعول آخر ، ولذلك ينتصب .

« أن يؤتى .. » على أنه مفعول له .

والدليل على انتصابه بهذا الوجه قوله فى آية أخرى :

---

(١) إعراب القرآن جـ١/١٠٩
(٢) البقرة ٢٦٧
(٣) إعراب القرآن جـ١/١١٢
(٤) آل عمران ٧٣
(٥) يوسف ١٧

« وإذا خلا بعضهم إلى بعض قالوا أتحدثونهم بما فتح الله عليكم ليحاجوكم به عند ربكم » (١) .

فكما أن قوله : « ليحاجوكم » فى هذه الآية مفعول له ، وقد دخلت اللام عليه ؛ كذلك قوله هنا « أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم ، أو يحاجوكم عند ربكم » منتصب بالعطف على ما هو مفعول له (٢) .

ويجوز « الزجاج » مع ذلك أن يكون التقدير :

ولا تؤمنوا بأن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم ، أو يحاجوكم عند ربكم ، إلا من تبع دينكم . فالباء مضمر ، و « أن يؤتى » مفعول « لا تؤمنوا » واللام زيادة ، ومن تبع دينكم استثناء من « أحد » .

كما يجوز أن يكون قوله « لمن تبع دينكم » مفعول « تؤمنوا » مع ذلك ، وإنما لا يتعدى الفعل بحرفين إذا كانا متفقين ، وأما إذا كانا مختلفين ، فالتعدى بهما جائز (٣) .

وسواء أعربنا « أن يؤتى » مفعولا لأجله ، أم مفعولا به ، فإن النصب فيه ، إنما هو على نزع الخافض . إلا أن الخافض على كـونه مفعولا به هو حرف الجر « البـاء » ، أما على المفعول لأجله ، فالمحذوف هو المصدر المضاف إليه .

المفعـــول لأجــله :

هــذا باب من الأبواب النحوية التى يمكن تناولها فى ضوء من فكرة النصب على نزع الخافض ، فالجر هو العمق التركيبى للمفعول لأجله .

وهو منصوب ــ عند سيبويه ــ لأنه عذر لوقوع الأمر ، وتفسـير لمـا قبله لم كان ، وليس بصفة لمـا قبله ولا منه ، فانتصب كما انتصب درهـــم فى :

عشرون درهمـا

---

(١) البقرة ٧٦

(٢) إعراب القرآن جا/١١٣

(٣) إعراب القرآن جا/١١٣

وذلك قولك :

فعلت ذاك حذار الشر
فعلت ذاك مخافة فلان
فعلت ذاك ادخار فلان

قال حاتم الطائى :

وأغفر عوراء الكريم ادخاره   وأعرض عن شتم اللئيم تكرما

فهذا كله ينتصب لأنه مفعول له ، كأنه قيل له : لم فعلت كذا وكذا ؟ فقال : لكذا وكذا ، ولكنه لما طرح اللام عمل فيه ما قبله (١) •

وتقدير اللام شرط انتصاب المفعول له عند « الرضى » حتى إنه حد المفعول له بقوله :

« المصدر المقدر باللام المعلل به حدث شاركه فى الفاعل والزمان »(٢)

وليس النصب واجبا ، فيجوز معه الجر أيضا ،كما فى قول الشاعر :

من أمكم لرغبة فيكم جبر   ومن تكونوا ناصريه ينتصر

فجر « رغبة » باللام مع أنها مصدر ، مبين للعلة ، متفق مع الفعل فى الوقت والفاعل • وهذه هى الشروط الواجب توفرها لكى ينصب المصدر ، فإن فقد شرط من هذه الشروط ، تعين جره بحرف من حروف التعليل (اللام — الباء — فى) (٣) •

والمفعول له المستكمل للشروط المتقدمة له ثلاث أحوال :

١ — أن يكون محلى بال ، وحكمه جواز النصب والجر ، لكن الأكثر جره ؛ فقولك :

ضربت ابنى للتأديب

أكثر من :

ضربت ابنى التأديب

---

(١) الكتاب جا/٣٦٩ ، جملة الفاعل بين الكم والكيف / ١٨٤ ، ١٨٥
(٢) شرح الكافية جا/١٩٢ ، ١٩٣
(٣) شرح الكافية جا/١٩٤ ؛ جملة الفاعل بين الكم والكيف / ١٨٣

٢ — أن يكون المصدر مضافا فيجوز فيه الأمران : النصب والجر على السواء كما فى بيت « حاتم » السابق .

٣ — أن يكون مجردا من « أل » و « الإضافة » ، ونصب هذا النوع أكثر من جره كما فى « تكرما » فى بيت « حاتم » السابق .

يقول « الرضى » عن الأحوال الثلاثة السابقة : « قال المالكى » : إذ حصل الشرائط فجر المقترن بلام التعريف أكثر من نصبه ، والمجرد بالعكس ويستوى الأمران فى المضاف .. والأولى أن يحال ذلك على السماع » (١) .

الأصل — إذن — فى المفعول له : الجر ، لكن يجوز نصبه على إضمار حرف التعليل « اللام » .

وقد قام « ابن الشجرى » بمحاولة طيبة لعقد الصلة بين لام الجر فى نحو لك ، وله ، ونحوهما وبين المفعول لأجله . وعنده أن من الممكن فى هذه الأمثلة أن نتصور أن اللام كانت جارة لمصدر مضاف ، ثم تخفف من اللام ، فنصب المصدر المضاف ، ثم تخفف من المصدر المضاف ، فردت اللام جارة لما كان مضافا إليه المصدر .

قال تعالى :

« ألم نشرح لك صدرك ... ورفعنا لك ذكرك » (٢) .

يتوجه فى قوله « لك » سؤال ، فيقال . لو قيل ألم نشرح صدرك كان الكلام مكتفيا ، ومثله : ورفعنا لك ذكرك ، فلأى معنى ذكر « لك » ؟

والجواب أن اللام فى « لك » للعلة التى تدخل على المفعول من أجله فى نحو :

فعلت ذاك لإكرامك

فإن حذفتها قلت :

فعلت ذاك إكرامك

---

(١) شرح الكافية جا/١٩٤
(٢) الانشراح ١ ، ٤

كمـــا قال :

متى تفخــر ببيتك فى معــد تقل تصديقك العلماء جير

الأصـــل :

لتصـــديقك

فلمــا حذف اللام نصب ، فإن حذفت المصدر ، رددت اللام فقلت :

فعـلت ذاك لك

ومثـــله :

جئت لمحبة زيد ، جئت محبة زيد ، جئت لزيد

فالمعنى ـ إذن ـ ألم نشرح لهداك صدرك ، كما قال :

« فمن يرد الله أن يهديه يشرح صدره للإسلام » (١)

فلما حذف المصدر ، وجب إثبات اللام • وكذا قوله :

« ورفعنــا لك ذكــرك » •

أراد :

رفعنــا لتشريفك ذكرك (٢)

ومن الواضح أن « ابن الشجرى » يستخدم منهج « المعنى » فى تقديره للمصادر المحذوفة وهو بهذا التدرج الثلاثى فى التقدير :

جار + مصدر + مضاف إليه ← مصدر منصوب + مضاف إليه ← جار + اسم مجرور ، يجعلنا نذهب إلى أن حالة النصب تقـع بين جرين ، وما انتقلت العربية بناء على هذا الفهم من جر إلى نصب إلى جر إلا للاستخفاف والتوسع اللذين لا يضيران المعنى •

والتدرج من الجر فالنصب فالجر يفتح لنا بابا للاجتهاد ؛ فمن الممكن تصور القائمة التالية من الجمل :

١ ــ جئت لمحبة محمد • بذكر الجار « اللام » والمجرور ، المصدر مضـــاف إلى محمــد •

---

(١) الأنعام ١٢٥

(٢) الأمالى جـ٢/٣٢٤ ، ٣٢٥

٢ ـ . جئت محبة محمد • بالاستغناء عن اللام ونصب المصدر •

٣ — جئت لمحمد • بالاستغناء عن المصدر ، ورد اللام وجـــرها لمـا كان مضافا إليه •

٤ — جئت محمدا • بالاستغناء عن اللام ونصب ما كان مجرورا بها •

٥ — جئت محمدا لمحبته • بذكر جار ومجرور بعد المنصوب لبيان سبب المجىء إلى محمد •

ونحن من الناحية الشكلية — نتدرج من جر إلى نصب (١ ← ٢)، ومن نصـــب إلى جـــر (٢ ← ٣) ، ومن جـــر إلى نصب مرة أخـــرى (٣ ← ٤) ، وأخيرا من نصب إلى نصب وجر معا (٤ ← ٥) •

أما من الناحية المعنوية فنحن نعرف سبب المجىء فى الجملتـــين الأوليين سواء جررنا أم نصبنا ، لأن المصدر « محبة » أضيف إلى « محمـــد » •

أما فى الجملتين الثالثة والرابعة ، فلا نعرف سبب المجىء إلى محمد ســـواء جررنا أم نصبنا ، لعدم وجود المصدر •

وفى الجملة الخامسة نعرف أن المجىء إلى محمد كان بسبب محبته •

فمن حيث وضوح المراد من التراكيب وتحديده ، تعد الجملتـــان الأوليان « نصا » فى محبة محمد ، لكنهما « ظاهرا » فى المجىء إليـــه ، فمن الممكن أن يكون المجىء فيهما لغير محمد ، وليس لمحمد عـــلاقة به إلا عن طريق محبـــة الجائى إياه •

كذا تعد الجملتان الثالثة والرابعة نصا وظاهر فى المجىء إلى محمد، لكنهما صامتتان عن ذكر السبب — كما ذكرت — •

فالجر وحده (١ ، ٣) ، وكذا النصب فقط (٢ ، ٤) لا يقدمان المعنى واضحا أتم وضوح ، ولذلك كان التركيب الخامس نصا وظاهرا فى المجىء إلى محمد بسبب محبته ، فالدلالة هنا « قطعية » — كما يقولون ؛ لأن النصب والجر اجتمعا معا على تحديدها — والله أعلم — •

المفعــــول معــه :

المفعول معه مثال من أمثلة المنصوبات التى كانت أصلا مجرورة ، ثم حذف منها حرف الجر ، وجيء بالواو مكانه ، ووجود هذه الواو سمح للنحويين أن يخرجوا بعض الأمثلة على العطف .

وتخريج « سيبويه » لأمثلة المفعول معه ، يثبت أن النصب فيه ماهو إلا غطاء شكلى لحالة الجز الكامنة فيه .

بعد حديث مطول عن كثير من الأسماء المنصوبة بفعــل مضمر ، يتناول « سيبويه » هذا الموضوع فى باب ما يظهر فيه الفعل ، وينتصب فيه الاسم لأنه مفعول معه قائلا :

وذلك قولك :

ما صنعت وأباك

ولو تركت الناقة وفصيلها لرضعها

إنمـــــا أردت :

ما صنعت مــع أبيـــك

ولو تركت الناقة مع فصيلها

فالفصيل مفعول معه ، والأب كذلك ، والواو لم تغير المعنى ، ولكنها تعمل فى الاسم ما قبلها (١)

وفى بعض الأمثلة يفسر « سيبويه » النصب بعد الواو على أنه مفعول به ، كما فى قولك :

ما زلت وزيدا حتى فعل

أى : ما زلت بزيد حتى فعل ، فهو مفعول به (٢) .

ويستمر « سيبويه » فى عرض كثير من الشواهد ، ثم يقول : فهذا كله ينتصب والمعنى مــع » (٣) .

(١) الكتاب جـ١/٢٩٧
(٢) الكتاب جـ١/٢٩٨
(٣) الكتاب جـ١/٣٠٢

وتركيب المفعول معه مبنى على ظهور الفعل ــ كما نوهت ــ ولذلك يعرض « سيبويه » بعض أمثلة المفعول معــه التى ليس فيهــا فعــل ، ويخرجها بما يبقى على جانب الفعل فيها ، وكأن المعنى الفعلى هنــا شىء كامن فى التراكيب الاسمية ؛ فقول العرب :

كيــف أنت وزيدا

عــلى معنى :

كيــف تــكون وزيدا

فالكلام محمول على الفعل ، الذى لو ظهر لم ينقض المعنى الذى أرادوا من الحمل على « كيف » وذلك لأن الفعل يقع ههنا كثيرا .. « فالفعل كأنه قد تكلم به ، وإن كان لم يلفظ به » (١) .

فالتراكيب التى فيها أفعال لا يكمن فيها إلا الجر ، أما بعض تلــك التى ليس فيها أفعال فيكمن فيها « المعنى الفعلى » والجر معا .

وإذا ما استطعنا تقدير المعنى الفعلى ، جاز النصب على المفعول معه ، وما لا فلا ، ولذلك لم يجز نصب ما بعد الواو فى نحو :

أنت وشـــــأنك

كل امرىء وضيعته

ويجب رفعه ؛ لأنك تريد أن تخبر بالحال التى فيها المحدث عنه فى حال حديثك ، ولم ترد أن تجعل ذلك فيما مضى ، ولا فيما يستقبل ،وليس موضعا يستعمل فيه الفعل » (٢) .

والاستفهام من المواضع التى يستعمل الفعل فيها كثيرا ، ولذلك جاز نصب ما بعد الواو معه على تقدير فعل .

ليس كل تركيب ــ إذن ــ ذا طاقة فعلية ، والتراكيب بالنسبة إلى جواز النصب بعد الواو فيها على المفعول معه ، من حيث توفر الطــاقة الفعلية فيها أو عدمه تنقسم إلى ثلاثة أقسام :

---

(١) الكتاب جـ١/٣٠٣ ، ٣٠٤ ، شرح الكافية جـ١/١٩٧
(٢) الكتاب جـ١/٣٠٥ ، شرح الكافية جـ١/١٩٥

١ — تراكيب فعلية لفظا ومعنى • ما صنعت وأخاك •
٢ — تراكيب فعلية معنى لا لفظا • كيف أنت وزيد ، وزيدا •
٣ — تراكيب اسمية لفظا ومعنى • أنت وشـــأنك •

وأيا ما كان العنصر الفعلى قبل المفعول معه ، فالنصب الظاهرى ، هو فى الحقيقة جر ، و « سيبويه » يشبه النصب فى باب المفعول معـــــه بالنصب فى باب « ليس » فى أن الجر هو العمق التركيبى لهما فى البابين؛ ففى قول « صرمة الأنصارى » :

بدا لى أنى لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا إذا كان جائيا

عطف « سابق » بالجر على « مدرك » المنصوب حملا على معناه • ومثـــله قول « الأحوص » :

مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعب إلا ببين غرابها

بعطف « ناعب » بالجر محلا على معنى « بمصلحين » (١) •

بل إن « سيبويه » يذهب إلى أن الجر الكامن هو فى قوة الجــر الظاهر ؛ لأنه يشبهه بحذف « أن » الناصبة للمضارع مع بقاء النصب ، كما فى قول « عامر بن جوين الطائى » :

فلم أر مثلهــــا خباســـة واحد ونهنت نفسى بعد ما كدت أفعله (٢)

وفى موضع آخر نرى « سيبويه » يجوز النصب بعد هذه الواو عطفا على ما قبلها ، كما يجوز النصب بعدها لا على أنها بمعنى « مع » بل بمعنى « قبل » • يقول :

« ومن ذلك قولهم :

شــــأنك والحـــج

كأنه قـــال :

عليــك شـــأنك مع الحج

(١) الكتاب جـ١/٣٠٦
(٢) الكتاب جـ١/٣٠٧

... وإن شئت لم يكن فيه ذلك المعنى ، فهو عربى جيد ، كأنه قال :

عليــك شــأنك وعليك الحج

وليس ينقض هذا ما أردت فى معنى « مع » من الحديث ... ومثل ذلك :

أهلــك والليــــل

كأنه قـــال :

بادر أهلك قبــل الليــل

والمعنى أن يحذره أن يدركه الليل ، والليل محذر منه » (١) .

فما بعد الواو منصوب إما عطفا على ما قبله ، أو على معنى حرف من حروف الجر « مــع » أو « قبل » .

وتخريج « سيبويه » للمنصوب على التحذير يشبه تخريجــه للمنصوب على المفعول معه ، فكما نصب الأخير عــلى معنى « مــع » نصب نحــو :

الأســد الأســد

إياك والأســـد

على أنه « مفعول منه » . فالنصب هنا — إذن — على معنى « من »، وهذا نوع جديد من المفعولات ، لا أجده إلا عند « سيبويه » (٢) .

المفعول معه — إذن — نوع من المنصوبات التى يكون النصب فيها سطحيا ، أو غطاء لجر ، كبعض أمثلة المفعول به ، والمفعول له ، والمفعول منه ، وبعض المنصوبات على معنى « قبل » .

ولهذا يذهب « الرضى » إلى أن المفعول معه كان فى الأصــل عــلى « مــع فلما قام الواو مقامه لم يمكن أن يكون عليها ؛ لكونها فى الأصل حرفا ، فانتقل إلى ما بعدها (٣) .

---

(١) الكتاب جـ١/٢٧٤ ، ٢٧٥
(٢) الكتاب جـ١/٢٧٤ ؛ شرح الكافية جـ١/١٩٦
(٣) شرح الكافية جـ١/١٠٨

على أن النصب على المفعول معه فى نحو :

جاءنى زيد وعمـــروا

كما أنه إشارة إلى جر كامن ، هو نص فى الدلالة على المصاحبـــة والمعية لأن العطف فى هذا المثال أو غيره يحتمل تصاحب الرجلين فى المجىء ، ويحتمل حصول مجىء أحدهما قبل الآخر (١) •

ولقد ذكرت من قبل أن الاكتفاء بالواو فى بعض أمثلة المفعول به وباب المفعول معه ، وباب المفعول منه ، ونصب ما بعدها على معنى حرف الجر المحذوف (الباء ، مع ، من ، قبل) هو طريق وسط بين ذكر حرف الجر والتخفف منه كلية ؛ لأن الواو هنا بدل من حرف الجر •

وقد عد « سيبويه » استخدام الواو بدل حروف الجر نوعا مـــن التخفف الذى تلجأ إليه العربية فى أساليبها كثيرا لعلم المخاطب ما يعنيه المتكلم تماما كما يعلم مضارب الأمثال ؛ لعلمه بمواردها (٢) •

المفعول فيـــــه :

والتخفف المشار إليه آنفا موجود كذلك فى المفعول فيه ، فهو أحد المنصوبات التى تخففت العربية فيها من حرف الجر ، ونصبت ما كان مجـــرورا (٣) •

فكل اسم منصوب على الظرفية هو فى التقدير جار ومجرور، حتى إن النحويين ذهبوا إلى أن ما جاز فى الظرف جاز فى الجار والمجرور ؛ إذ العرب تتوسع فى الظروف ما لا يتوسع فى غيرها ؛ لأن كل شىء من المحتويات لا بد أن يكون فى زمان أو مكان فصارت مع كل شىء كقريبه، ولم تكن أجنبية منه ، فدخلت حيث لا يدخل غيرها كالمحارم يدخلون حيث لا يدخل الأجنبى ، وأجرى الجار والمجرور مجراه لمناسبة بينهما (٤) •

ومن التخفف ما مثل به « سيبويه » من أنه يقال :

---

(١) شرح الكافية جـ١/١٩٥
(٢) الكتاب جـ١/٢٢٤
(٣) شرح الكافية جـ١/٩٣
(٤) شرح الكافية جـ١/١١١

إذا كان غد فأتنى

إذا كان يوم الجمعة فالقنى

فالفعل لغد ، واليوم ، كقولك :

إذا جاء غـــد

وإن شئت قلت :

إذا كان غـــدا فأتنى

وهى لغة بنى تميم . والمعنى : أنه لقى رجلا ، فقال له :

إذا كان ما نحن عليه من السلامة ، أو من البلاء فى غد فأتنى

ولكنهم أضمروا استخفافا ؛ لكثرة « كان » فى كلامهم ؛ لأن الأصــل لما مضى وما سيقع وحذفوا ، كما قال :

تا لله ما رأيت كاليوم رجلا

أى :

تا لله ما رأيت كرجل أراه اليوم

أى :

تا لله ما رأيت رجلا كرجل أراه اليوم (١) .

ففى المثـــال :

إذا كان غــدا فأتنى

بنصب « غدا » نرى « سيبويه » يؤوله على معنى « فى غد » .
كما أن التبادل فى المثال الأخير بين الجر والنصب واضح ، فالمجرور « اليوم » والمنصوب « رجلا » نصب وجر فى التقدير ، مع المحافظة على المعنى ، مما يؤذن بتداخل الجر والنصب ، وبثبات النسبة والمعنى رغم تغير الشكل الإعرابى .

---

(١) الكتاب جـ١/٢٢٤

وليس كل اسم مكان ينصب على الظرفية على معنى فى ، ولاينصب على هذا المعنى إلا اسم المكان المبهم . كقول العرب :

هـــو موضـــع كذا

هـــو مـــكان كذا (١)

وما لا يحسن أن ينصب على الظرفية على معنى فى ؛ لأنه اســـم مكان مختص ، يجب جره بفى . فلا تقول :

هو جوف المسجد ، أو داخل الدار ، أوخارج الدار

حتى تقول :

هو فى جوف المسجد ، وفى داخل الدار ، ومن خارجها (٢)

أما جميع ظروف الزمان ، فتنصب على هذا المعنى ؛ فقولك :

سير عليه الليل والنهار والدهر والأبد

جواب لقوله :

كم سير عليه ؟

لأنه يريد :

فى كم سير عليه ؟(٣)

وإنما جاز فى كل كلمات الوقت أن تنصب على الظرفية ، ولم يجز ذلك فى أسماء الأماكن إلا فى المبهمات فقط ؛ لأن قـــرابة الزمان إلى الفعل أقوى من قرابة المكان إليه لأن « الفعل بنى لما مضى فيه ، وما لم يمص ، ففيه بيان متى وقع ، كما أن فيه بيان أنه قد وقع المصدر ، وهو الحدث ، والأماكن لم يبن لها فعل ، وليست بمصادر أخذ منها الأمثلة ، وهى إلى الأناسى ونحوهم أقرب ، ألا ترى أنهم يخصونها بأسماء كزيد وعمرو ، فى قولهم مكة وعمان ونحوهما ، ويكون منها خلق لا تكون لكل مكان ولا فيه ، كالجبل والوادى والبحر ، والدهر ليس كذلك ، والأماكن

---

(١) الكتاب جـ١/٤٠٣ — ٤٠٦
(٢) الكتاب جـ١/٤١٠
(٣) الكتاب جـ١/٢١٦

لها جثة ، وإنما الدهر مضى الليل والنهار فهو إلى الفعل أقرب » (١) .

فظرف الزمان أقرب إلى الفعل ؛ لأن الفعل بنى للدلالة على الزمن، كما بنى للدلالة على الحدث ، أما ظرف المكان فأقرب إلى الاسم ؛ فبعض أسماء الأماكن قد تكون أعلاما وبعضها له خلقة ، وجثة .

بل إن ظروف المكان بعضها أشد تمكنا من بعض فى الأسماء ، نحو القبل والقصد والناحية ، وأما الخلف والأمام والتحت،فهن أقل استعمالا فى الكلام أن تجعل أسماء (٢) .

ومن الناحية التركيبية تعد ظروف الدهر أشد تمكنا فى الأسماء؛ لأنها تكون فاعلة ومفعولة . تقول :

أهلكه الليل والنهـار

اسـتوفيت أيامك (٣)

والمصادر — كذلك — قد تنصب على الظرفية على معنى فى ، لسعة الكلام والاختصار فيه أيضا ، وذلك قولك :

متى سير عليه ؟ فيقول : مقدم الحاج ، خفوق النجم ، خـلافة فلان ، صلاة العصر .

أى :

زمن مقـدم الحاج ، حين خفوق النجم ، ولكنه على سـعة الكلام والاختصـار (٤) .

وقد يتراوح نصب كلمة من الكلمات بين أن تكون منصوبة على الظرفية أو على المصدرية كما تقول :

مررت به وحـده

(١) الكتاب جـ١/٣٦ ، ٣٧
(٢) الكتاب جـ١/٤١١ ، ٤١٦
(٣) الكتاب جـ١/٤١٩
(٤) الكتاب جـ١/٢٢٢

مررت بهـم وحدهم (١)

فقد جعل « يونس » نصب « وحده » على الظرفية ، كأنك قلت :

مررت برجل على حياله

فطرحت « على » ، فمن ثم قال : هو مثل عنده . وهو عند « الخليـل » كقولك :

مررت به خصوصا (٢) .

وإنما حمله « يونس » على جهة الظرف ؛ لأنه ناقص التصرف كعند ، وتلزم إضافته وفيه معنى « على حياله » ، وقول « الخليـل » أقوى ؛ لأن « وحده » أشبه بالمصدر فى معناه ، وحمله عليه أولى لكثرة نظيره من المصادر ، وظهور معنى الاختصاص فيه (٣) .

وقد اختلفت عبـارة النحويين فى تخريج نصب أسـماء الأماكن المختصة بعد « دخل » ، و « سكن » ، و « نزل » فى قولهم :

دخلت الدار ، نزلت الخان ، سكنت الغرفة

وذلك لكثرة استعمال هذه الأفعال الثلاثة ، فحذف حرف الجر « فى » معها فى غير المبهم أيضا .

فذهب « سيبويه » إلى أن الأسماء منصوبة على الظرفية ، وقال « الجرمى » : « دخل » متعد ، وما بعده مفعول به لا مفعول فيه .

والأصح أنه لازم ؛ فغير الأمكنة بعدها يلزمها « فى » نحو :

دخلت فى الأمر

دخلت فى مذهب أبى حنيفة

وكثيرا ما يستعمل « فى » مع الأمكنة أيضا نحو :

دخلت فى البلد

---

(١) الكتاب جـ١/٣٧٣
(٢) الكتاب جـ١/٣٧٨
(٣) حاشية الكتاب جـ١/٣٧٨

« وسكنتم فى مساكن الذين ظلمـــوا أنفســهم » (١) •

وكون مصدر « دخل » هو « الدخول » • و « الفعول » فى مصادر اللازم أغلب ، وكونه ضد « خرج » وهو لازم اتفاقا •

وأما نحو :

ذهب الشـــام

فانتصاب « الشام » على الظرفية اتفاقا ؛ لأن « ذهب » لازم (١) •

ونصب المكان المختص على الظرفية اعتبره « سيبويه » من التشبيه بالأماكن غير المختصة ؛ إذ كانت كلها تقع على الأماكن ، ومن ذلك « قول العرب ، سمعناه منهم

هو منى منزلة الشغاف
هو منى منزلة الولد
هو منى مزجر الكلب
أنت منى مقعد القابلة

إذا دنا فلزق بك من بين يديك (٣) •

وهو منى مناط الثريا
وهو منى معقد الإزار

فأجرى هذا مجرى قولك :

هو منى مكان السارية

وذلك لأنها أماكن ، ومعناها :

هو منى فى المكان الذى نيط به الثريا
وهو منى فى المكان الذى تقعد فيه القابلة

فإنما أراد هذا المعنى ، ولكنه حذف الكلام • وجاز ذلك كما جاز :

(١) إبراهيم ٤٥
(٢) شرح الكافية جا/١٨٦
(٣) الكتاب جا/٤١٢ ، ٤١٣

دخلتِ البيت ، وذهبت الشام

لأنها أماكن ، وإن لم تكن كالمــكان » (١) .

وقد أجمل « الرضىّ » الأمثلة التى ساقها « ســيبويه » بقوله : « يكثر حذف « فى » وإن كان شاذا من كل اسم مكان يدل على معنى القرب أو البعد حتى يكاد يلحق بالقياس »(٢) .

وهذا فهم طيب لكلام « سيبويه » ؛ حيث إن الأمثلة الكثيرة التى ذكرها لأسماء المكان المختصة التى يجوز نصبها على الظرفية عبرت إما على القرب ، وإما على البعد .

و «الرضى » لا يزال يعتبر نصب هذه الأمثلة على الظرفية شاذا على كثرتها كثرة تكاد تضفى عليها « القياسية » ، وهو فى هذا ينحو منحى « سيبويه ؟ إذ قال :

« وليس يجوز هذا فى كل شىء ، لو قلت :

هو منى مجلسك ، أو متكأ زيد ، أو مربط الفرس

لم يجز . فاستعمل من هذا ما استعملت العرب، وأجز منه ماأجازوا»(٣).

وسواء أعرب « اسم المكان » المختص المنصوب بعــد حذف « فى » « مفعولا به » كما يذهب الجرمى ، أو « مفعولا فيه » كمايذهب«سيبويه» و « الرضى » فإن النحويين اتفقوا على أن النصب هنــا بديل للجر ، ومعناهما واحد .

وهما — أى الجر والنصب — مقابلان للرفع، الذىذهب«سيبويه» إلى جوازه فى الأمثلة السابقة على الخبرية . يقول :

« وأما ما يرتفع من هذا الباب فقولك :

هو منى فرسخان

---

(١) الكتاب جا/٤١٤
(٢) شرح الكافية جا/١٨٦
(٣) الكتاب جا/٤١٤

هو منى عدوة الفرس
هو منى دعوة الرجل
هو منى غلوة السهم
هو منى فوت اليـــــد

فإنما فارق هذا الباب الأول ؛ لأن معنى هذا أنه يخبر أن بينه وبينــه فرسخين ••• وفوتا•ومعنى فوت اليد أنه يريد أن يقرب ما بينه وبينه، فهذا على هذا المعنى ، وجرى على الكلام الأول ، كأنه هو ؛ لسعة الكلام، كما قالوا :

أخطب ما يكون الأمير يوم الجمعة » (١) •

يريد « سيبويه » بجريه على الكلام الأول : موافقته للمبتدأ « هو » فى الرفع لأنه خبر عنه •

فالنصب والرفع — إذن — جائزان ، إلا أن الأول على الظرفية ، والثاني على الخبرية ؛ فالعرب تقول :

أنت منى مرأى ومسمع
أنت منى مرأى ومسمعا

فرفعوه ؛ لأنهم جعلوه هو الأول ، حتى صار بمنزلة :

أنت منى قريب

ونصبوه — على قلة — ؛ لأنهم قالوا :

أنت منى بمرأى ومسمع

فصار « مرأى » غير الاسم الأول فى المعنى واللفظ ، فشبهوه بقولهم :

أنت منى منزلة الولد (٢) •

وشبيه بتفرقة « سيبويه » بين المعنى على النصب المولد من الجر وما يفيده من دلالة على « الظرفية » ، والرفع الدال على التشبيـــــه أو « الخبرية » ما قاله المتأخرون عن التصرف فى الظروف •

---

(١) الكتاب جا ٤١٥

(٢) الكتاب جا/٤١٦

والمتصرف من الظروف ما لم يلزم انتصـــابه بمعنى « فى » أو انجراره بمن ، وغير المتصرف ما لا يستعمل إلا منصوبا بتقدير « فى » أو مجرورا « بمن » ، وقد ينجر « أين » بإلى وحتى مع عدم تصرفهما .

و « من » الداخلة على الظروف غير المتصرفة أكثرها بمعنى «فى» نحـــو :

جئت من قبلك ومن بعدك

قال تعالى :

« ومن بيننا وبينك حجاب » (١)

وأما نحـــو :

جئت من عنـــدك

قال تعالى : « هب لى من لدنك ذرية »(٢)

فلابتداء الغاية (٣) .

وقد يتوسع فى الظرف المتصرف ، فيجعل مفعولا به ، وحينئـــذ يسوغ أن يضمر مستغنيا عن لفظ « فى » كقولك :

يوم الجمعة صمته

وأن يضاف إليه المصدر والصفة المشبهة ، نحو :

« بل مكر الليل والنهار »(٤)

يا سارق الليلة أهل الدار

ومعناه متوسعا فيه ، وغير متوسع سواء (٥) .

وفرع النحويون فى هذا الأصل فقالوا :

---

(١) فصلت ٥
(٢) آل عمران ٣٨
(٣) شرح الكافية جا/١٨٧
(٤) سبأ ٣٢
(٥) شرح الكافية جا/١٩٠

١ — لا يتوسع فى ظرف المتعدى إلى اثنين حتى لا يلحق بالمتعدى إلى ثلاثة فلا يقال :

يوم الجمعة أعطيته زيدا درهما

لأن المتعدى إلى ثلاثة محصور ، فلا يزاد عليه ، وجوزه الأكثرون (١) .

٢ — لا يتوسع فى ظرف المتعدى إلى ثلاثة ؛ لأنه يخرج إلى غير أصل ؛ فليس معنا متعد إلى أكثر من ثلاثة، وجوزه « الأخفش » (١).

كما جوز النحويون التوسع فى الأفعال الناقصة ، فأجازوا نحو :
يوم الجمعة ليسه زيد قائما

يقول « الرضى » :

« والذى أرى أن جميع الظروف متوسع فيها ، فقولك :

خرجت يوم الجمعة

كان فى الأصـــل :

خرجت فى يوم الجمعة

كان يوم الجمعة مع الجار مفعولا به ، بسبب حرف الجر ، ثم صـــار مفعولا به من غير واسطة حرف فى اللفظ ، والمعنى على ما كان عليه . وكذا المفعول له هو أيضا مفعول به تعدى إليه الفعل بنفسه بعد ما تعدى إليه بحرف الجر ، فهما مثل « ذنبا » فى قولك :
استغفرت الله ذنبا

إلا أن حذف حرفى الجار أى « فى » و « اللام » صار قياسا فى البابين، كما كان حذف حرف الجر قياسا مع أن وأن ، وليس بقيـــاس فى غير المواضع الثلاثة ، فلا تقول فى :

مررت بزيد وقمت إلى عمرو
مررت زيدا وقمت عمرا

---

(١) شرح الكافية جـ١/١٩٠
(٢) شرح الكافية جـ١/١٩٠

وإنما كان قياسا فى بابى المفعول فيه والمفعول له بالضوابط المعينة لكل منهما لقوة دلالتهما على الحرفين المقدرين (١) •

ومن الظرف المتصرف ما يقع خبرا ، وظرف الزمان يقع خبرا عن اسم معنى بشرط حدوثه، وإن استغرق ذلك المعنى جميع الزمان أو أكثره، وكان الزمان نكرة رفع غالبا نحو :

الصوم يوم ، والسير شهر

إذا كان السير فى أكثره ؛ لأنه باستغراقه إياه هو ، ولا سيما مع التنكير المناسب للخبرية •

ويجوز نصب هذا الزمان المنكر وجره بفى نحو :

الصوم فى يوم أو يوما

خلافا للكوفيين ؛ لأن « فى » عندهم يوجب التبعيض ، فلا يجيزون :

صمت فى يوم الجمعة

بل يوجبون النصب ، والأولى جوازه ، كما هو مذهب البصريين ،ولا يعلم إفادة « فى » للتبعيض •

وإن كان الزمان معرفة نحو :

الصوم يوم الجمعة

لم يكن الرفع إلا غالبا عند البصريين ، وأوجب الكوفيون النصب كما أوجبوه فى المنكر •

فإن وقع الفعل لا فى أكثر الزمان ، سواء كان الزمان معرفا أو منكرا ، فالأغلب نصبه أو جره بفى اتفاقا بين الفريقين نحو :

الخروج يوما أو فى يوم

السير يوم الجمعة أو فى يوم الجمعة

---

(١) شرح الكافية جا/١٩٠ ، ١٩١

وأما قوله تعالى :

« الحج أشهر معلومات »(١)

فلتأكيد أمر الحج ، ودعاء الناس للاستعداد له ، حتى كأن أفعال الحج مستغرقة لجميع الأشهر الثلاثة (٢) .

وظرف المكان يقع خبرا عن اسم معنى أو اسم عين .وإن كان الخبر ظرف مكان غير متصرف ، والمبتدأ اسم عين ، فلا كلام فى ارتفاع رفعه نحـــو :

زيد عنـــدك

وإن كان متصرفا نكرة ، فالرفع راجح نحو :

أنت منى مكان قريب

وإن كان معرفة ، فالرفع مرجوح نحو :

زيد خلفك ، دارى أمامك (٣)

وأرى أن سبب عدم جواز الإخبار بظرف الزمان عن أسماء الأعيان ، ما سبق ذكره من أنه أقرب إلى الفعل منه إلى الاسم ، والفعل يناسبه من الأسماء ما يدل على معنى ولذلك يخبر بظرف الزمان عن أسـماء المعانى .

أما ظرف المكان فهو أقرب إلى الأسماء — كما سبق — فيجـوز الإخبار به عن أى نوع من الأسماء .

والظرف الواقع خبرا ينصب عند الكوفيين على « الخـلاف » ، فالخبر يرفع إذا كان هو المبتدأ ، أو كأنه هو ، نحو :

زيد قائم

« وأزواجه أمهاتهم »(٤)

---

(١) البقرة ١٩٧
(٢) شرح الكافية جـ١/٩٤ ، ٩٥
(٣) شرح الكافية جـ١/٩٥
(٤) الأحزاب ٦

ولما كان مخالفا له بحيث لا يطلق اسم الخبر عليه نحو :

زيد عنـــدك

فليس « عنده » هو زيد ، نصب بعامل معنوى ، وهو معنى المخالفة التى اتصف بها الخبر ، ولا يحتاج عندهم إلى تقدير شىء يتعلق به .

وذهب البصريون إلى ضرورة تقدير شىء يتعلق به الظرف : إذ المخالفة لا توجب النصب ، وهو فى هذه الحال منصوب على أنه مفعول فيه ، كما أنه كذلك اتفاقا فى :

جلست أمامك

خرجت يوم الجمعـــة

إلا أن العامل ههنا مقدر ... وينبغى أن يكون من الأفعال العـــامة نحو « كائن » و « حاصل » ولو كان من الأفعال الخاصة كآكل وشارب ، لم يجز لعدم الدليل عليه . وقد يحذف خاص لقيام الدليل نحو :

من لك بالمهذب

أى من يضمن .

وكذا حال الظرف فى ثلاثة مواضع أخرى هى : الصفة ، الصلة ، الحال ، وفيما عدا المواضع الأربعة ، لا يتعلق الظرف والجار والمجرور إلا بملفـــوظ موجود (١) .

ولسيبويه رأى ثالث فى ناصب الظرف ؛ فالظروف منتصبة « لأنها موقوع فيها ومكون فيها ، وعمل فيها ما قبلها ، كما أن العلم إذا قلت :

أنت الرجـــل علمـــا

عمل فيه ما قبله ، وكما عمل فى الدرهم عشرون ، إذا قلت :

عشرون درهمـــا (٢)

---

(١) شرح الكافية جا/٩٣

(٢) الكتاب جا/٤٠٤

وعلما ، ودرهما منصوبان على التمييز ، وهو نوع آخر من المنصوبات التى يكمن فيها جر ، وسيأتى حديث موجز عنه .

الحال :

الحال كالظرف فى النصب على تضمن معنى « فى » . وأنبه هنا الى فرق بين الظرف والحال ، وهو أن الظرف على تضمنه معنى « فى » قد يجر بها لفظا كذلك ، أما الحال ، فإنه يتضمن معنى « فى » فقط .

وقد سبق أن اعتبر « الرضى » المفعول فيه ، والمفعول له ، وحذف حرف الجر مع أن وأن ، الأمور القياسية الثلاثة التى يتخفف فيها من حرف الجر مع نصب ما كان مجرورا .

فالحال — إذن — يلحق بالظرف بجامع تضمن معنى « فى » فقط ، لا على أنه كان مجرورا بفى ، ثم نصب بنزعها .

وإنما ألحق النحويون الحال بالظرف ؛ لأن كلا منهما قيد للفعل فى لحظة معينة ، ومكان معين ، وحال معين .

وقد قدم « سيبويه » أنماطا متنوعة للكلمات التى تنصب على الحال وكان تضمنها معنى « فى » هو المعنى الذى نبه إليه دائما .

١ — فهناك باب ما ينتصب من المصادر لأنه حال وقع فيه الأمر فانتصب لأنه موقوع فيه الأمر .. وذلك قولك :

قتلته صبرا ، لقيته فجاءة ومفاجأة

.. وليس كل مصدر ، وإن كان فى القياس مثل ما مضى من هذا الباب يوضع هذا الموضع .. (١) .

وقد ربط « سيبويه » بين الحال ، والمفعول لأجله . يقول عن أمثلة المفعول لأجله وشواهده الكثيرة التى ساقها : « فهذا كله ينتصب ؛ لأنه مفعول له ، كأنه قيل له : لم فعلت كذا وكذا ؟ فقال : لكذا وكذا ،

---

(١) الكتاب جا / ٣٧٠ .

ولكنه لما طرح اللام عمل فيــه ما قبله » (١) .

ثم يقول عن المصدر الواقع حالا : « واعلم أن هذا الباب أتاه النصب ، كما أتى الباب الأول (المفعول له) ، ولكن هذا جواب لقوله : كيف لقيته ، كما كان الأول جوابا لقوله : لمه » (٢) .

فالحال موقوع فيها الأمر ، والمفعول لأجله موقوع له الأمر ، فالحال من حيث المعنى قرن للمفعول فيه ، ومن حيث الشكل كأنه منصوب على نزع الخافض .

٢ ــ باب ما ينتصب أنه حال يقع فيه الأمر ، وهو اسم ، وذلك قولهم:

مررت بهم جميعا وعامة وجماعة (٣)

٣ ــ باب ينتصب من المصــادر لأنه حال صــار فيــه المــذكور ، وذلك قولك :

أما سمنا فسمين ، أما علما فعالم

وزعم الخليــل أنه بمنزلة قولك :

أنت الرجل علما ودينا ، أنت الرجل فهما وأدبا

أى : أنت الرجــــل فى هــذه الحال (٤) .

٤ ــ باب ما ينتصب من الصفات حالا ، كما انتصب المصدر الذى يوضع موضعه ولا يكون إلا حالا ، كقولك :

أما صديقا وصافيا فليس بصديق مصاف

أما طاهرا ، فليس بطاهر

أما عالمــا فعــالم

فهذا نصب : لأنه جعله كائنا فى حال علم ، وخارجا من حال طهور ومصــــادقة (٥) .

---

(١) الكتاب جـ١/٣٦٩

(٢) الكتاب جـ١/٣٧٢

(٣) الكتاب جـ١/٣٧٦

(٤) الكتاب جـ١/٣٨٤

(٥) الكتاب جـ١/٣٨٧

٥ ـ باب ما ينتصب من الأسماء التى ليست بصفة ولا مصـدر ؛ لأنها حال يقع فيها الأمر ، وذلك قولك :

كلمته فاه إلى فى

بايعته يدا بيد

كأنه قال :

كلمته مشافهة ، وبايعته نقدا

أى : كلمته فى هذا الحال .

وبعض العرب يقول :

كلمته فوه إلى فى

كأنه يقول : وفوه إلى فى ، أى : كلمته وهذه حاله . فالرفع على، كلمته وهذه حاله ، والنصب على : كلمته فى هذه الحال .

وأما :

بايعته يدا بيد

فليس فيه إلا النصب ؛ لأنه لا يحسن أن تقول :

بايعته ويد بيد

إذ لم يرد أن يخبر أنه بايعه ويده فى يده ، ولكنه أراد أن يقول : بايعته بالتعجيل ، ولا يبالى أقريبا كان أم بعيدا . وإذا قال :

كلمته فوه إلى فى

فإنما يريد أن يخبر عن قربه منه ، وأنه شافهه ، ولم يكن بينهما أحد (١) .

وقد أول « الرضى » الحال بالظرف ؛ لأن الحال مشابه للظرف فى المعنى ؛ فقولك :

جاء زيد راكبا معناه : جاء زيد وقت الركوب (٢)

---

(١) الكتاب جـ١/٣٩١ ، انظر كذلك جـ١/٣٩٥ ، ٣٩٧
(٢) شرح الكافية جـ١/٢٠٦

« فالرضى » لم يكتف بالقول بأن معناه : فى حال ركوب ، بل أوله بالظرف ذاته ، وإذا اتضح أن الحال يضمن معنى فى يصبح لدينا فى اللغة العربية مفعول فيه للدلالة على الزمن ، وآخر للدلالة على المكان ، وثالث للدلالة على الحال .

وعليه فالفعل إما أن يقيد بظرف الزمان فقط ، أو بظرف المكان فقط ، أو بحال تبين كيف حدث الفعل وتم .

التمييز :

هذا آخر الأبواب التى يتبنى هذا البحث فكرة أن النصب فيها ما هو إلا شكل سطحى لشكل آخر هو الجر .

وتجد هذه الفكرة دليلها هنا فى تمييز العدد الذى يتراوح بين النصب والجر (٣ — ١٠) ، الجر (مائة ومضاعفاتها) ، والنصب (١١ — ٩٩) (١) .

ومن هذا ما يقوله « سيبويه » فى باب ما ينتصب ؛ لأنه قبيح أن يكون صفة وذلك قولك :

هذا راقود خلا

وإن شئت قلت :

راقود خل ، وراقود من خل (٢) .

والمضاف اليه فى :

خاتم فضة

يرفع إبهام الذات ، وكذا إذا انتصب ؛ لأن معنى النصب والجر فيه سواء .

وهذا تبادل بين الحالات الإعرابية ، بين النصب والجر — مثلا — لداع من تخفيف كما يجر التمييز إذا كان جره أخف من نصبه كما فى :

(١) الكتاب جـ١/٢٠٦ — ٢١١
(٢) الكتاب جـ١/١١٧

مائة رجل ، ثلاثة رجال

وكما يرفع المفعول ، إذا قام مقام الفاعل سواء كان مفعولا به ، مصدرا ، أو ظرفا (١) .

ونصب التمييز فى المقادير أكثر من الخفض ، والخفض فى غير المقادير أكثر من النصب ؛ لأن المقدار مبهم محتاج إلى مميز ، ونصب المميز نص على كونه مميزا ، وهو الأصل فى التمييز ، بخلاف الجر ، فإنه علم الإضافة ، فهو فى غير المقدار أولى (٢) .

والعدد مقدار ، وكان ينبغى أن ينصب تمييزه ، إلا أنهم التزموا الجر فيه من الثلاثة إلى العشرة ، وفى المائة والألف وما يتضاعف منهما لكثرة استعماله ، فآثروا التخفيف بالإضافة — كما سبق — .

كما أنهم تركوا الجر فى العدد المركب (١١ — ١٩) ؛ لأن المضاف إليه مع المضاف كاسم واحد لفظا ، فلو أضيف العدد المركب إلى مميزه .. لكان جعلا لثلاثة أسماء كاسم واحد لفظا ومعنى .

وكذا تركوا الجر فى الأغلب فى العدد الذى آخره نون الجمع كعشرون وأخواته لتعذر إضافتها ، كما يضاف جمع المذكر السالم ، وقد جاء قليلا نحو :

عشرو درهم (٣) .

فحيث أمكنت الإضافة وسهلت جر مميز العدد ، ومالا فلا .

وحرف الجر الذى ينصب التمييز على معناه هو « من » ، وتقدير التمييز بمن مطرد فى تمييز المفرد ، كما يطرد فى تمييز النسبة ؛ بدليل تصريحهم بها فى نحو :

يا لك من ليل ، عز من قائل ، قاتله الله من شاعر

---

(١) شرح الكافية جا/٢١٦

(٢) شرح الكافية جا/٢١٧

(٣) شرح الكافية جا/٢١٦ — ٢١٨

بل قد تكلف بعضهم تقدير « من » فى جميع التمييز عن النسبة نحو :

طاب زيد دارا وعلما (١)

وتقدير التمييز المنصوب بمن من الأشياء التى تفرق بين فعل وآخر ، من هذا ما يقوله « سيبويه » : « وقد جاء من الفعل ما قد أنفذ إلى مفعول ، ولم يقوقوة غيره مما قد تعدى إلى مفعول ، وذلك قولك :

امتلأت ماء ، تفقأت شحما

ولا تقول :

امتلأته ، ولا تفقأته

ولا يعمل فى غيره من المعارف ، ولا يقدم المفعول فيه فتقول :

ماء امتلأت

كما لا يقدم المفعول فى الصفة المشبهة ؛ لأنه فعل لا يتعدى إلى مفعول ، وإنما هو بمنزلة الانفعال ، لا يتعدى إلى مفعول نحو :

كسرته فانكسر ، دفعته فاندفع

فهذا النحو إنما يكون فى نفسه ولا يقع على شىء ، كأنك قلت :

ملأنى فامتلأت

ومثله : دحرجته فتدحرج • وإنما أصله :

امتلأت من الماء ، تفقات من الشحم

فحذف هذا استخفافا (٢)

فالجملتان :

أكل الولد شحما ، تفقأ الولد شحما

سواء من الناحية الشكلية ؛ لاحتوائهما على :

---

(١) شرح الكافية جا/٢٢٢

(٢) الكتاب جا/٢٠٥ ، ٢٠٦

فعل + اسم مرفوع + اسم منصوب

لكن « سيبويه » يفرق بينهما على النحـو التـالى :

١ — « أكل » تتعدى إلى الظاهر والمضمر ، و « تفقـأ » لا تصل إلى المضمر .

٢ — « أكل » تتعدى إلى النكرة والمعرفة ، و « تفقأ » لا تصـل إلى المعـرفة .

٣ — يجوز تقدم منصوب أكل عليها ، ولا يجوز تقدم منصـوب « تفقـأ » عليهـا .

٤ — « أكل » ، فعل ينصب مفعولا ، أما « تفقأ » ، فغعل لازم يدل على الانفعال ، ومعناه لا يتجاوز فاعله .

فالنصب فى الجملتين أمر ظاهرى ؛ لأن النصب مع تفقـأ أصله الجر ، والمراد :

تفقـأ الولد من الشحم

فحذف حرف الجر استخفافا ، فنصب المجرور .

و « من » فى الأمثلة السابقة مقدرة مع تمييز « النسبة » ، وهى فيما يأتى مقدرة فى تمييز الذات أو المقادير . يقول : وأما قولهم :

دارى خلف دارك فرسخا

فانتصب ؛ لأن « خلف » خبر للدار ، وهو كلام قد عمـل بعضـه فى بعض ، واستغنى ، فلما قال :

دارى خلف دارك

أبهم ، فلم يدر ما قدر ذاك ، فقال : فرسخا وذراعا وميلا ، أراد أن يبين ، فيعمل هذا الكلام فى هـذه الغايات بالنصب ، كما عمل :

له عشرون درهمـا

فى الدرهم (١) ، إنما أرادوا ، عشرين من الدراهم فاختصروا

---

(١) الكتاب جـ١/٤١٧

واســــتخفوا (١) ٠

فنوعا التمييز ، تمييز النسبة ، وتمييز الذات ينصبان على معنى « مــن » ، وهو ما بدا واضحا من ربط « سيبويه » هــذا بذاك ٠ يقــول : « نقول :

ما فى السماء موضع كف سحاباً

لى مثـــله عبــدا

مافى الناس مثله فارسا

عليهـــا مثلهـــا زبدا

وذلك أنك أردت أن تقــول :

لى مثـــله من العبيــد

لى ملــؤه من العســل

مافى السماء موضع كف من السحاب

فحذف ذلك تخفيفا ، كما حذفه من « عشرين » حين قال :

عشرون درهمـــا

وصارت الأسماء المضاف إليها المجرورة بمنزلة التنوين ، ولم يكن ما بعدها من صفتها ، ولا محمولا على ما حملت عليه ، فانتصب بمــلء كف ، ومثله ، كما انتصب الدرهم بالعشرين ؛ لأن « مثــل » بمنزلة « عشرين » ، والمجرور بمنزلة التنوين لأنه قد منــع الإضـــافة ، كما منــع التنــوين (٢) ٠

ووجه الشبه بين « عشرين » وما ذكره « سيبويه » يتجــلى فى أكثر من ناحيـــة :

١ — « مــن » مقدرة فيها جميعا ٠

٢ — الإضافة غير ممكنه ؛ لأن نون « عشرين » تمنع الإضـــافة

---

(١) الكتاب جـ١/٢٠٣ ، جـ٢/٢٥٧

(٢) الكتاب جـ٢/١٧٢

والإضافة فى « موضع » و « ملء » و « مثل » تمنع الإضافة كذلك ؛ فالإضافة فيها كنون « عشرين » .

٣ — « درهما » ليست من صفة « عشرين » ولا مبنية عليها « خبر » ، كذلك « سحابا » و « عبدا » — مثلا — .

كنايات العدد :

والتبادل بين النصب والجر نجده أيضا فى تمييز « كم » الاستفهامية ، التى اعتبرها النحويون بمنزلة اسم يتصرف فى الكلام منون ، شبيه بعشرين فى أن ما بعده ليس من صفته ولا محمولا على ما حمل عليه (١) ، فكما منعت عشرين من الإضافة إلى ما بعدها ، منعت « كم » كذلك فنصب تمييزها كما ينصب تمييز « عشرون » .

وقد يجر تمييز « كم » إن سبقت بحرف جر ؛ فالقياس فى :

على كم جذع بيتك مبنى

النصب ، وهو قول عامة الناس ، فأما الذين جروا فإنهم أرادوا معنى « من » ولكنهم حذفوها ههنا تخفيفا على اللسان ، وصارت « على » عوضا منها (٢) .

أما « كم » فى الخبر فبمنزلة اسم يتصرف فى الكلام غير منون ، يجر ما بعده إذا أسقط التنوين ، وذلك الاسم نحو :

مائتى درهم

فانجر الدرهم ؛ لأن التنوين ذهب ودخل فيما قبله ، والمعنى معنى « رب » نحو :

كم غلام لك قد ذهب

فكم فى المسألة ، أو كم الاستفهامية ، بمنزلة عشرين وما أشبهها ، وجعلت فى الخبر والدلالة على الكثرة بمنزلة ثلاثة وعشرة وما بينهما ،

---

(١) الكتاب جـ٢/١٥٧
(٢) الكتاب جـ٢/١٦٠

والأولى ينصب ما بعدها ، وأما الثانية فيجر ما بعدها . « وناس من العرب يعملونها فيما بعدها فى الخبر كما يعملونها فى الاستفهام،فينصبون بها كأنها اسم منون ، ومعناها منونة وغير منونة سواء (١) .

وإذا فصلت بين « كم » وبين الاسم بشىء ، استغنى عليه السكوت أو لم يستغن ، فاحمله على لغة الذين يجعلونها بمنزلة اسم منون ، لأنه قبيح أن تفصل بين الجار والمجرور ؛ لأن المجرور داخل فى الجـــار ، فصارا كأنهما كلمة واحدة ، والاسم المنون يفصل بينـــه وبين الـــذى يعمـــل فيـــه ، تقول :

هـــذا ضـــارب بك زيدا

ولا تقـــول :

هـــذا ضـــارب بك زيد (٢)

ويجرى مجرى « كم » فى الاستفهام : « كذا وكذا » فى نحو :

له كذا وكذا درهمـــا

فكذا وكذا مبهم ، وهو كناية للعدد ، وكذلك « كأين » فى نحو :

كأين رجـــلا قـــد رأيت

كأين قـــد أتانى رجـــلا

إلا أن أكثر العرب إنما يتكلمون بها مع « من » . قال عز وجل :

« وكأين من قرية » (٣)،(٤)

كذا من التمييز الذى ينصب بإضمار « من » قولك :

ويحه رجلا ، لله دره من رجل (٥)

هـــذا ما كان من أمر التمييز الذى يعالج فى باب المنصوبات ، وحقيقة العلاقة بينه منصوبا وبينه مجرورا ؛ فهو مثال آخر من أمثـــلة

---

(١) الكتاب جـ٢/١٦٢
(٢) الكتاب جـ٢/١٦٤
(٣) الحج ٤٨ ، الطلاق ٨
(٤) الكتاب جـ٢/١٧٠
(٥) الكتاب جـ٢/١٧٤

التبـادل بين الحالتين الإعرابيتين ؛ إذ إن حالة النصب ما هى إلا تعبير شكلى عن حالة جر كامنة ؛ فمن البيانية مستترة فى تراكيب التمييز ، وما الاستغناء عنها إلا نوع من التخفف والاختصار والتوسع ، الأمر الذى لحظ فى منصوبات أخرى كالمفعول له ، والمفعول معه •

تمـــام الاســـم :

رأينا فيما سبق أن « سيبويه » كان كثيرا ما يعقـد الشبه بين « عشرين » وأمثلة أخرى من تراكيب التمييز •

والواقع أن « عشرين » التى ينصب الاسم بعدها على التمييز ما هى إلا مثال واحد من أمثلة كثيرة قدمها النحويون لبسط فكرة ما سموه بـ « تمـام الاسم » •

والاسم « يتم بأربعة أشياء ، إما بنون الجمع كعشرين ، أو بالتنوين الظاهر كما فى « رطل زيتا » ، أو المقدر كما فى « خمسـة عشر » ، « كم » ، وإما بنون التثنية كما فى « منوان سمنا » ، وإما بالإضافة كما فى نحو « مثلها •• » ، فمعنى تمام الاسم أن يكون على حالة لايمكن إضافته معها ، والاسم مستحيل الإضـافة مع التنوين ، ونونى التثنية والجمع ، ومع الإضافة ؛ لأن المضـاف لا يضاف ثانيـة ، فإذا تم الإسم بهذه الأشياء شابه الفعل إذا تم بالفاعل ، وصار بـه كلاما تاما فيشابه التمييز الآتى بعده المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم ؛ كما أن المفعول حقه أن يكون بعد تمام الكلام ، فيصير ذلك الاسـم التام قبله عاملا لمشابهته الفعل التام بفاعله ، وهـذه الأشياء التى تم بها الاسم إنما قامت مقام الفاعل الذى به يتم الكلام لكونها فى آخر الاسم ، كما كان الفاعل عقيب الفعـل ؛ ألا ترى أن لام التعـريف وإن كان يتم بها الاسم فلايضاف معها ، ولا ينتصب التمييز عنده ، فلايقال:

« عندى الراقود خـلا » (١)

وهـذا حديث يذكرنا بالمعانى الثـلاثة التى ذكرها النحـويون

---

(١) شرح الكافية جـ١/٢١٨

لتصوير العلاقة بين عناصر التركيب : معانى الفاعلية ، والمفعوليـــة ، والإضـــــافة ٠

والأسماء التى قالوا إنها تامة ، لا تضاف إلي ما بعدها للأسباب التى ذكروها ، كما أن هذه الأسماء المذكورة بعدها لا يتوفر فيهـا معنى الفاعلية فلم يبــق لها إلا أن تنصب على معنى المفعولية ٠

والمفعولية هنا تعنى أن ما قبلها تتم كما يتم الكلام قبل المفعول بالفعل والفاعل وكما ينصب المفعول تنصب هــذه الأسماء ٠

فنصب التمييز بعـــد الأسماء التامة بأشياء فى آخرها [النـــون ، التنوين ، الإضافة] بديل للجر ؛ حيث تتعذر الإضافة ، فكأنه شـــبيه بمـــا ينصب على نزع الخافض ، وإن كان الخافض هنا لم ينزع ، بل تعــذر وجوده وهو « الإضافة » ٠

ولعل ما يؤيد التفسير السابق أنه إذا زال سبب من أسباب تمام الاسم (التنوين — مثلا —) فإن التمييز يجر بالإضافة ٠ فالتمييز — إذن — فى بعض التراكيب يجر إن أمكن جره ، وينصب إن تعذر الجر ٠

ويبدو أن فكرة « تمام الاسم » — كما قدمت آنفا — غير جامعة ؛ فقد ذكر « الرضى » أنه قد يكون الاسم فى نفسه تاما لا بشىء آخر ، فلا تجوز إضافته ، فينتصب عنه التمييز ، وذلك فى شيئين ؛ أحدهمـــا الضمير ، وهو الأكثر ، وذلك فى الأغلب فيما فيه معنى المبالغة والتفخيم، كمواضـــع التعجب نحـــو :

ياله رجلا ، يالها قصة ، يالك ليلا ، ويلمها خطة ، ما أحسنها فعلة، لله دره رجلا جاءنى ، ويحه رجلا لقيته ، نعم رجلا ، ساء مثلا ، ومنـــه ربه رجـــلا لقيته ٠

وثانيهما اسم الإشارة كقوله تعالى :

« ماذا أراد الله بهذا مثلا »

فيمن قال انه تمييز لا حال ، وكذا قولهم :

حبـــذا زيد رجــلا (١)

والتمييز فى الأمثلة السابقة يجوز نصبه وجره بمن •

هــذا ما كان من حديث عن التبادل بين النصب والجر فى باب التمييز ، تبقى هنا فكرة عن تقديم التمييز على عامله ، وحديث النحويين عنها غنى حافل بتنبههم الفطن إلى ما بين عناصر التراكيب من علاقات داخليـــــة •

جوز المازنى والكسائى والمبرد تقديم التمييز على عامله ، إذا كان عامله فعليا ؛ لأن الفعل قوى فى العمل • ومنعه الباقون ؛ لأنه فى الأصل فاعل الفعل المذكور ، كما فى :

طــــاب زيد أبا

أو فاعل الفعل المذكور إذا جعلته لازما نحو :

« وفجرنا الأرض عيــونا »

أى تفجرت عيونها • أو فاعل ذلك الفعل إذا جعلته متعديا نحو :

امتـــــلأ الإناء مــاء

أى ملأه الماء • والفاعل لا يتقدم على الفعل ، فكذا ما هو بمعناه •

وليست العلة بمرضية ؛ إذ ربما يخرج الشى عن أصله ، ولايراعى ذلك الأصل ، كمفعول ما لم يسم فاعله ، كان له لما كان منصــوبا أن يتقدم على الفعل ، فلما قام مقام الفاعل لزمه الرفع ، وكونه بعد الفعل ، فأى مانع أن يكون للفاعل أيضا إذ صار على صورة المفعول حكم المفعول من جواز التقـــديم ؟ •

والرأيان السابقان متفقان على أن التمييز من حيث المعنى فاعــل للفعل على صورته القائمة فعلا ، أو على صورته المحولة من التعدية إلى اللزوم أو من اللزوم إلى التعدية •

لكنهما اختلفا بعد ذلك حول مدى اعتبار هذا الأصل ، فمن منــع

(١) شرح الكافية جـ١/٢١٨ ، ٢١٩

التقديم اعتبر الفاعل المعنوى مساويا للفاعل لفظا ومعنى ، ومن جوزه نظر إلى أن التمييز وإن كان من حيث المعنى فاعلا ، يشبه صورة المفعول فيجوز تقديمه كما يجوز تقدم المفعول ، وكما يأخذ المفعول حكم الفاعل فى باب ما لم يسم فاعله ، ينبغى أن يأخذ الفاعل حكم المفعول فى باب التمييز .

وثمة تعليل آخر لعدم جواز تقدم التمييز يذهب إلى أن الأصل فى التمييزات أن تكون موصوفات بما انتصبت عنه ، سواء كان عن مفرد أو عن نسبة ، وكان الأصل :

خل راقود ، رجل مثله ، سمن منوان ، لزيد نفس طابت

وإنما خولف بها لغرض الإبهام أولا ليكون أوقع فى النفس ؛ لأنه يتشوق النفس إلى معرفة ما أبهم عليها ، وأيضا إذا فسرته بعد الإبهام فقد ذكرته إجمالا وتفصيلا ، وتقديمه مما يخل بهذا المعنى ، فلما كان تقديمه يتضمن إبطال الغرض من جعله تمييزا لم يستقم (١) .

وهذا التعليل يوجد العلاقة بين المميز والتمييز من حيث إنهما اسمان متكاملان يفسر ثانيهما أولهما ، والموصوف والصفة ، وهما نوع آخر مما أسميته فى كتاب لى : « المركب الاسمى » ، وإذا عرفنا أن المميز تجوز إضافته إلى التمييز ، فيكون معنا مركب المضاف والمضاف إليه ، تأكد لدينا أن الرسوم الشكلية للتراكيب تتفاوت ، لكنها ترتبط برباط معنوى عام يمكننا من تحويل أحدها إلى الآخر .

وعند هذا الاستطراد ، ينتهى الحديث عن التبادل بين النصب والجر ، وقد كان فصلا فيما أسميته « التركيب الداخلى » أو نحو النسبة ، التى تثبت وتبقى رغم تلون الحالة الإعرابية .

والمسائل النحوية التى عالجتها فى ضوء الفكرة السابقة : ثبات

---

(١) شرح الكافية جـ١/٢٢٣

النسبة وتغير الحالة من جر الى نصب ، فسرت سر النصب فى أبـــواب نحوية تدور فى فلك جملة الفاعل غالبا كباب المفعول له ، والمفعول معه ، والمفعول فيه ، والحال ، والتمييز .

وثبات النسبة موجود كذلك فى العلاقة بين نمطى الإسناد فى اللغة العربية فكثير من تراكيب الجملة الاسمية يطوى فى ثناياه تراكيب فعلية، وهـــذا هو ما ستغطيه الصفحات التالية :

الفصـــل الخامس

الفعليـــة فى الاســـمية

التقـــارب بين نمطى الإســـناد :

مما يلفت نظر الباحث فى النحو العربى أن النحويين فى حديثهـــم عن الإسناد والتركيب الإسنادى ، ما كانوا يفرقون بين ما يســـمى بالجملة الاسمية وما يسمى بالجملة الفعلية ؛ إذ كانوا يمثلون بهما معا ، دون أن يشغلهم الموقع الذى يأتى فيه كل من المسند إليه والمسند (١) ، الأمر الذى يوحى بأنهم كانوا أميل إلى رصد العلاقة الداخليـــة بين طرفى الكلام منهم إلى وصف الملامح الشكلية التى تفرق بين نمطى الإســـــناد .

وقد راد « سيبويه » النحويين فى حديثهم عن التقارب بين نوعى الجملة فهو يجمع بينهما فى « باب المسند والمسند إليه » قائلا : « هـــو ما لا يغنى واحد منهما عن الآخر ، ولا يجـــد المتكلم منه بدا ، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنى عليه وهو قولك :

عبـــد الله أخوك ، هذا أخوك

ومثـــــل ذلك :

يذهب عبـــد الله

فلا بد للفعل من الاسم ، كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخـــر فى الابتـــداء » (٢) .

وانتشرت بعد « سيبويه » الكتابات عن الفكرة ذاتها ، من هذا :

١ — يقول « ابن يعيش » عن الإسناد : « الإسناد تركيب الكلمة مع الكلمة إذا كان لأحدهما تعلق بالأخرى على السبيل الذى يحسن به موقع الخبر وتمـــام الفائدة » (٣) .

فالإسناد : تركيب كلمة مع كلمة بغية تحقيق فائدة ما ، وحديث « ابن يعيش » عام يشمل تركيب الاسم مع الاسم ، وتركيب الاســـم

(١) الكتاب جـ١/٢٣ ، شرح المفصل جـ١/٧٤ ، شرح الكافية جـ١/٨
(٢) الكتاب جـ١/٢٣
(٣) شرح المفصل جـ١/٢٠

مع الفعل . وكلمة « الخبر » هنا تعم أيضا لتشمل الفائدة التى تحصل من الجملة الاسمية ، وتلك التى تؤدى بالجملة الفعلية .

٢ — « موجب الإعراب هو المعانى المتعاقبة على الاسم الواحد كالفاعلية ، والمفعولية والإضافة » (١) .

والمعانى الثلاثة توزع عليها حالات الإعراب الثلاثة : الرفع ، والنصب ، والجر ، ومعنى « الفاعلية » يشمل الفاعل فى الجملة الفعلية والمبتدأ فى الجملة الاسمية .

٣ — « جعل الرفع الذى هو أقوى الحركات للعمد وهى ثلاثة : الفاعل ، والمبتدأ ، والخبر » (٢) .

والمبتدأ والخبر هما ركنا الجملة الاسمية ، والفاعل هو المسند إليه فى الجملة الفعلية ، ولا يبقى من الأركان الأربعة إلا ركن الفعل ، وهو أيضا « عمدة » ؛ « لأنه يتركب منه ومن الاسم جملة » (٣) ، إلا أنه دائما عمدة ، فلا يحتاج إلى علامة غير الرفع (٤) .

وقد اتخذت فكرة « العمدية » تصحيحا لما قاله بعض النحويين فى (٢) السابق من أن الرفع علامة الفاعلية ؛ إذ يذهب المحققون من النحويين إلى أن « الأولى أن يقال إن الرفع علم كون الاسم عمدة الكلام ، ولا يكون فى غير العمد » (٥) .

٤ — « قال بعضهم فى وصف الفاعل : هو الاسم الذى يجب تقديم خبره لمجرد كونه خبرا . وهذا الكلام عندى ليس بمرض ؛ لأن خبر الفاعل الذى هو الفعل لم يتقدم لمجرد كونه خبرا » (٦) .

---

(١) شرح الكافية جا/١٧ . همع الهوامع جا/١٥ ، شرح المفصل جا/٥٧
(٢) شرح الكافية جا/٢٠ ، همع الهوامع جا/٢١
(٣) شرح الكافية جا/٢٠
(٤) شرح الكافية جا/٢٠
(٥) شرح الكافية جا/٢٤ ، ٧٠ ؛ شرح المفصل جا/٧٢ ، ٧٣ ، همع الهوامع جا/٩٣
(٦) شرح المفصل جا/٧٤

من الواضح فى هذا الاقتباس أن بعض النحويين ، كان يطلق على الفعل فى الجملة الفعلية « الخبر » ، وعليه فقد ذهب إلى أنه واجب التقديم .

وقد ارتضى « ابن يعيش » هذا الإطلاق ، وإن كان لا يسلم بعلة وجوب التقديم .

ويشبه ما جاء فى هذا الاقتباس ما قاله « أبو إسحق » من أن « الفاعل قد أسند إليه غيره ، كما أن المبتدأ كذلك ؛ إلا أن خبر المبتدأ بعده ، وخبر الفاعل قبله ، وفيما عدا ذلك هما فيه سواء » (١) .

ولو قدم ما قاله « أبو اسحق » على شكل معادلة ، لأمكن أن يقال إن نمطى الإسناد فى اللغة العربية هما :

خبر + فاعل
مبتدأ + خبر

والخبر فى النمطين مسند ، يذكر أولا فى الأول ، وثانيا فى الثانى ، والمسند إليه فى النمطين من شأنه أن يذكر ثانيا فى الأول . وأولا فى الثانى .

ومع ثبات الحقيقة التركيبية السابقة ، ورسوخها فى الأذهان ، وواقع اللغة ، نقرأ فى مصادر النحو : « كل واحد من المبتدأ والخبر متقدم على صاحبه من وجه ، متأخر عنه من وجه آخر ... أما تقدم المبتدأ ، فلأن حق المنسوب أن يكون تابعا للمنسوب إليه ، وفر عاله ، وأما تقدم الخبر ، فلأنه محط الفائدة ، وهو المقصود من الجملة ؛ لأنك إنما ابتدأت بالاسم لغرض الإخبار عنه ، والغرض وإن كان متأخرا فى الوجود ، إلا أنه متقدم فى القصد ، وهو العلة الغائية ، وهو الذى يقال فيه : أول الفكر آخر العمل » (٢) .

فنحن فى الجملة الاسمية أمام اعتبارين :

---

(١) شرح المفصل جـ١/٨٥ ، الخصائص جـ١/١٦٦
(٢) شرح الكافية جـ١/٢٣

١ — اعتبـــار شـــكلى يظهر فى صورة :

مبتــدأ ← خـــبر

يبرره اعتبار كون المبتدأ « منسوبا إليه » ، والخبر « منسوبا »(١) والأخير تابع للأول ، وفرع له — كما يشير السهم — .

٢ — اعتبار عميق هو اعتبار القصد ، وهو مناط الفائدة ، والخبر بهذا الاعتبار يحــل فى المرتبة الأولى :

(خـــبر مبتــدأ) (٢)

لأنه هو الغرض ، فهو وإن كان متأخرا فى الوجود متقدم فى القصد .

وإذا كان الفعل مع الفاعل خبرا يجب تقديمه ، والخبر مع المبتدأ متقدما فى القصد وإن كان متأخرا فى الوجود ، نستطيع أن نذهب إلى أن العرب قدمت الخبر لفظا ومعنى مع الفاعل ، وقدمته معنى فقط مع المبتـــدأ .

وكأن الفــرق بين الصـــــورتين :

فعــل + فاعــل

مبتــدأ + خـــبر

هو فرق شكلى فقط ؛ فالخبر فى كلتيهما متقدم قصدا — كماقالوا — .

وكان لفكرة التقارب بين نمطى الإسناد انعكاساتها فى الفكر النحوى ، من هذا — مثلا — ما يقوله « ابن الشجرى » من أن الحال فضـــلة فى الخبر ، والخبر على ضربين ، خبر المبتدأ ، وخبر الفاعل ، وما قام مقام الفاعل ، وذلك قولك :

زيد جالس ، خرج بكر ، ضرب عمرو

ولما كانت الحال فضلة على الخبر ، والخبر فى الأمر العام إنمـــا يستفاد إذا كان نكرة لزم الأحوال أن يكن نكرات ، حملا على الأصل ؛

---

(١) لاحظ الجدة فى المصطلحات

(٢) استخدمت القوسين للدلالة على أن هذه الصورة افتراضية بحتة تعنى تضمن الصورة الأولى إياها ذهنا لا واقعا .

لأن الأصل التنكير (١) .

ومن هذا — أيضا — أن لولا حرف يدخل على جملتين إحداهما مبتدأ وخبر ، والأخرى فعل وفاعل ، فتعلق إحداهما بالأخرى وتربطهـا بهـا ... وربما وقع بعد لولا هذه الفعل والفاعل ؛ لاشتراكهمـا فى معنى الآخر ؛ فلا فرق من جهة المعنى بين :

زيد قـائم

قـام زيد

قال الجمـوح :

قالت أمامة لما جئت زائرها　　هلا رميت ببعض الأسهم السود

لا در درك إنى قد رميتهـم　　لولا حددت ولا عذرى لحدود

والمراد : لولا الحـد (٢) .

ومن ذلك أن البصريين جوزوا تقديم الخبر مفردا كان أو جملة نحـو :

قائم زيد

أبوه قائم زيد

ومنع الكوفيون ذلك .

والمذهب الأول لكثرة استعماله فى كلام العرب نحو :

مشنوء من يشنؤك

تميمى أنـا (٣)

---

(١) الأمالى جـ٢/٢٧٢ ولم يعتبر « ابن الشجرى » الفعل فى نحو قولك :
لا يخرج أخوك .
ليخرج بكر .
خبرا ، بل اعتبره « مسندا » . انظر الأمالى جـ٢/٢١١

(٢) شرح المفصل جـ١/٩٥ ، ٩٦

(٣) الكتاب جـ٢/١٢٧

« سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم » (١)

فموضع الفائدة الخبر ، والشك إنما وقع فى استواء الإنذار وعدمه لا فى نفس الإنذار (٢) .

وتجويز تقديم خبر المبتدأ صادر عن الشبه بينه وبين خبر الفاعل الذى من شأنه أن يذكر أولا .

وبعض أمثلة الجملة الفعلية يمكن تخريجها على أنها جمل اسمية فتنجو بذلك من بعض شذوذ ، كما فى قوله تعالى :

« ثم عمـوا وصموا كثير منهم » (٣)

« وأسروا النجوى الذين ظلموا » (٤)

فإلحاق الفعلين « عمى » و « أسر » علامة الجمع ، فيه مخالفـة لما ألفته اللغة العربية فى الجملة الفعلية من تجريد الفعل من علامة التثنية والجمع إذا أسند لغير الواحد .

ولذلك فإن النحويين جوزوا اعتبـار هاتين الجملتين وما يشبههما جملة اسمية ، وهذا فى الحقيقة محاولة منهم لإبقاء صرح القواعد سليما ، وما كان لهم أن يجوزوا هذا إلا لعلمهم بالقرابة الحميمـة بين نوعى الإسناد ، وعلى هذا فجملة « ثم عموا .. » ، وجملة « وأسروا النجوى » فى محل رفع خبر مقدم ، و « كثير » و « الذين » مبتدأ مؤخر (٥) .

وهناك إعرابان آخران للآيتين على أنهما جملة فعلية ، وهذا دليل تقـارب شديد بين النمطين (٦) .

يقول الأخطل :

إن العرارة والنبوح لدارم   والمستخف أخوهم الأثقالا

---

(١) البقرة ٦

(٢) شرح المفصل جـ١/٩٢ ، ٩٣

(٣) المائدة ٧١

(٤) الأنبياء ٣

(٥) الأمالى جـ١/١٣٣ ، ١٣٤ ، جـ٢/١٦١

(٦) جملة الفاعل بين الكم والكيف ١٣٠ ، ١٣١

يروى « المستخف » بالرفع ، فأل بمعنى الذى ، والمراد : الذى يستخف ، وأخوهم الخبر ، فالجملة على هذا اسمية .

وأسهل من هذا عند « أبى سعيد » أن يرتفع « أخوهم » بمستخف ارتفاع الفاعل بفعله ، والأثقال داخلة فى صلة المستخف ، فكأنه قال :

وإن الذين يستخف أخوهم الأثقال لدارم (١) .

ومن أمثلة التراوح بين الاسمية والفعلية قول « المتنبى » :

كفى ثعـــلا فخرا بأنك منهـــم ودهر لأن أمسيت من أهله أهل

رويت « دهر » بالرفع ، فذهب « أبو الفتح » إلى أنها ارتفعت بفعل مضمر ، دل عليه أول الكلام ، فكأنه قال :

وليفخر دهر أهل لأن أمسيت من أهله

ويجوز كونه مبتدأ خبره محذوف ، وليس فى قوة إضمار الفعل .... كما يجوز عطفه على فاعل « كفى » « بأنك » ..(٢) .

ويجوز — وهذا استطراد — أن يقرأ البيت :

كفى ثعلا فخر بأنك منهم ودهر

ففخر فاعل « كفى » ، والباء تتعلق بفخـــر ، وتجر الدهر بالعطف على المجرور (٣) .

فكلمة — فخر — يجوز نصبها على التمييز لفظا ، لكنها فاعل من حيث المعنى ولهذا جاز رفعها على أنها فاعل .

وعلى نصب « فخر » يكون فاعل كفى « بأنك » ودهر إما معطوف على هذا الفاعل ، أو فاعل لفعل محذوف ، دل عليه « فخر » ، أو مبتدأ خبره محذوف .

أما على رفع « فخر » فيجوز جر « دهر » عطفا على « بأنك »

---

(١) الأمالى جـ١/١٩٠

(٢) الأمالى جـ١/٢٠٣

(٣) الأمالى جـ١/٢٠٣

المتعلق بفخر ففخر — إذن — تنصب أو ترفع،والمعنى واحد،و«بأنك...» إما أن تكون فاعلا مرفوعا ، أو متعلقة بالفاعل المرفوع ، والمعنى واحد على الرفع والجر ، كذا « دهر » إما أن ترفع على الأوجه السابقة ، أو تجر ، والمعنى واحد .

وفى ضوء من هذا التقارب ، قد يثبت لأحد النمطين ما يثبت للآخر ، فأصل إضافة أسماء الزمان إلى الجمل إضافتها إلى جملة الفعل للشبه الذي بين الفعل والزمان ، من حيث كان الفعل عبارة عن أحداث متقضية، كما أن الزمان حادث يتقضى ، وللفعل أمثلة مختلفة ، يدل كل مثال على زمان غير الزمان الذى يدل عليه المثال الآخر ... ولما أضافوا اسم الزمان إلى جملة الفعل أضافوه أيضا إلى جملة الابتداء ؛ لأنها أختها (١).

وعلى هذا جاء قول « أعشى تغلب » :

ونحن قتلنا مصعبا قد علمتم بمسكن يوم الحرب أنيابها خضر

حيث أضاف اليوم إلى جملة الابتداء (٢) .

إن التقارب بين نمطى الإسناد مؤسس على المعنى والنسبة بين العناصر ، ولا ينقص منه التفاوت فى الصيغة اللفظية ؛ فالنحو — كما يراه «ابن جنى» — صناعة لفظية يسوغ معها تنقل الحال وتغيرها ، فأما المعانى فأمر ضيق ، ومذهب مستصعب فزيد فى :

قام زيد

فاعل ، لكنه فى :

زيد قام

مبتدأ لا فاعل ، وإن كان فاعلا فى المعنى ؛ فسمة هذه الجملة تختلف عن سمة تلك لأن صنعة هذه غير صنعة تلك ، فأما المعنى فواحد (٣) .

وفى ضوء من هذا التقارب ، يصبح من السهل أن نقبل الحقيقة

---

(١) الأمالى جا/١٣١ ، ١٣٢
(٢) الأمالى جا/١٣٢
(٣) الخصائص جا/٣٤٢ ، ٣٤٣

التى قررها النحويون من أن الفعل نكرة ؛ لأن العرب امتنعت من تعريف الفعل ؛ لأن الغرض منه إفادته ؛ .. ولو كان معرفة لما كان مستفادا ... فإنك لو أخبرت بما لا شك فيه لعجب من قولك وهزىء منه ، فلم يجز — إذن — تعريف ما وضعه على التنكير ؛ ألا تراه يجرى وصفا على النكرة فى نحو :

مررت برجل يقرأ

فهذا كقولك : قارىء .. ولو كان معرفة لاستحال جريه وصفا على النكرة (١) .

فمناط التركيب الإسنادى ، الإعلام بالفائدة ، وهذا إنما يكون بالمنكور لا بالمعروف ، ويتحقق هذا فى الفعل مع الفاعل ، والخبر مع المبتدأ ، كما يفهم من التفات « ابن جنى » إلى « الخبر » وهو يتحدث عن « الفعل » .

وحديث النحويين عن الفعل ، والخبر ، والمسند صدر عن الحقيقة السابقة من أن الفعل نكرة ؛ فهذه الثلاثة مدلولها أو مؤداها واحد . فالأغلب فى الاستعمال تعريف المبتدأ ؛ لأن الأصل كون المسند إليه معلوما ، وكذا الأصل تنكير الخبر ؛ لأنه مسند فشابه الفعل ... وإنما كان الأصل فى الإسناد الفعل دون الاسم ؛ لأن الاسم يصلح لكونه مسندا ومسندا إليه ، والفعل مختص بكونه مسندا لا غير ، فصار الإسناد لازما له دون الاسم » (٢) .

ولا يسند إلى الفعل ؛ لأن الفعل خبر ، لا يسند إلى مثله ، وإلا لم يفد المخاطب شيئا ؛ إذ الفائدة إنما تحصل بإسناد الخبر إلى مخبر عنه معروف ، نحو :

قام زيد ، قعد بكر (٣)

---

(١) الخصائص جـ٣/٢٣٣

(٢) شرح الكافية جـ١/١٠٩ ، الخصائص جـ١/١٠٣ ، همع الهوامع جـ١/١٠٠

(٣) لاحظ استعمال « خبر » و « مخبر عنه » مع أن التمثيل بالجملة الفعلية .

والفعل نكرة ؛ لأنه موضوع للخبر ، الذى مبناه على الفائدة ؛ إذ حد الكلام أن تبتدىء بالاسم الذى يعرفه المخاطب ، كما تعرفه أنت ، ثم تأتى بالخبر الذى لا يعلمه ليستفيد » (١) .

وضابط تجويز الإخبار عن المبتدأ وعن الفاعل سواء كانا معرفتين، أو نكرتين مختصتين بوجه ، أو نكرتين غير مختصتين شىء واحد ، هو عدم علم المخاطب بحصول ذلك الحكم للمحكوم عليه ، فلو علم فى المعرفة ذلك ، كما لو علم قيام زيد — مثلا — فقلت :

زيد قائم

عد لغوا ، ولو لم يعلم كون رجل من الرجال قائما فى الدار جاز لك أن تقول :

رجل قائم فى الدار

...وكذا فى الفاعل ، لا يجوز مع علم المخاطب بقيام زيد أن تقول :

قام زيد

ويجوز مع عدم علمه بقيام رجل فى الدار أن تقول :

قام رجل فى الدار (٢)

فالعلاقة بين الفعل والفاعل — إذن — هى العلاقة بين الخبر والمبتدأ ؛ فما يؤديه الفعل يؤديه الخبر ، والفائدة التى تجنى من إسناد الفعل إلى الفاعل هى التى تحصل من إسناد الخبر إلى المبتدأ .

وحيث إن الفعل خبر ينبغى أن يكون نكرة ، وإن الفاعل والمبتدأ ينبغى أن يكونا معرفة ، وإن الرفع معهما إنما هو على معنى « الفاعلية » — كما سبق — ، ينبغى أن تتلاشى أو تكاد تتلاشى الفروق الشكلية بين نمطى التركيب الإسنادى ، ويصبح من الأنسب أن توحد المصطلحات التى أرجعها « ابن جنى » فيما سبق — إلى مقتضيات الصنعة اللفظية، صناعة النحو ، ويتحدث عن المسند والمسند إليه (٣) ، أو المنسوب

---

(١) شرح المفصل جـ١/٢٤ ، ٢٥
(٢) شرح الكافية جـ١/٨٨ ، ٨٩ ، همع الهوامع جـ١/١٠١ ، الواضح فى علم العربية / ٨
(٣) الكتاب جـ١/٢٣

والمنسوب إليه ، أو المحكوم به والمحكوم عليه •

المعنى الفعلى فى جملة المبتدأ :

وهذا التقارب بين نمطى الإسناد يجعلنى أذهب إلى أن هنـــاك ما يمكن أن أسميه « المعنى الفعلى » فى جملة المبتدأ والخبر ، وهـــذا معنى يصل إليه المحلل بمجهود استنباطى غير معقد أو مشكل ؛ إذ هو مؤسس على ما بين نمطى التراكيب الإسنادية من علاقات داخلية عميقة، تتنوع معها الأوضاع الشكلية من ذكر المحكوم عليه قبل المحكوم به فى جملة المبتدأ والخبر ، أو ذكر المحكوم به قبل المحكوم عليـــه فى جملة الفعل والفاعل أو التردد بين هذا وذاك ، كما فى نحو

أقائم محمـــــد

حسب الإعراب الذى تعرب به هذه الجملة وما يشبهها ، وإن كان بعض النحويين قد ذهب إلى أن المبتدأ الذى له مرفوع يغنى عن الخبر ليس من تراكيب الجملة الاسمية (١) •

ويبدو أن استنباط المعانى الفعلية من عناصر لغوية غير أفعال كان من الأمور المقررة فهذا « ابن جنى » عقـــد فى « الخصائص » « باب لاستخلاص معانى الأوصاف من الأعلام » (٢) •

المعنى الفعلى فى الخبر :

والمعنى الفعلى فى جملة المبتدأ والخبر قد يستخلص من الخبر فقط أو من المبتدأ فقط أو من الجملة كلها •

ومن الأول أن « أبو على » أنشد قول الشاعر :

أنا أبو المنهال بعض الأحيان ليس على حسبى بضؤلان

وفيه تعلق الظرف « بعض الأحيان » بالخبر « أبو المنهال » الذى هو اسم جامد ، إما على أن يكون المراد :

---

(١) شرح الكافية جا/٨٦

(٢) الخصائص ج٣/٢٧٠ — ٢٧٣

أنا مثل أبى المنهال

فيعمل فى الظرف على هذا معنى التشبيه ، أى :

أشبه أبا المنهال فى بعض الأحيان

وإما على أن يكون قد عرف من أبى المنهال هذا الغناء والنجدة فإذا ذكر فكأنه قد ذكرا ، فيصير معناه إلى أنه كأنه قال :

أنا المغنى أو أنا النجد فى بعض الأحيان (١) .

وفى ضوء من استخلاص المعنى الفعلى من الخبر ، حتى كأن « الاسمى » فى الظاهر « فعلى » فى الحقيقة ، يتحدث النحويون عن تحمل الخبر الجامد للضمير لدى الكسائى ، أو الخبر الجامد المؤول بالمشتق عند الجميع . فقد تقول :

هذا القاع عرفج كله

أى غليظ ، وغليظ يتحمل ضميرا ، وكله تأكيد للضمير ، وإن كان يجوز أن يكون « كله » مبتدأ مؤخرا ، و « عرفج » خبرا مقدما .

وقد برر « الكسائى » منزعه من تحمل الخبر الجامد للضمير ، بأنه عرض فيه فى التركيب معنى الإسناد بعد أن لم يكن ، فلا بد له من رابط يربطه بالمبتدأ . على أن « الكسائى » فرق بين الخبر المشتق ، والجامد المؤول بالمشتق فى تحملهما الضمير ، والخبر الجامد فى ذلك ، ذاهبا إلى أن الأولين يمكن لهما رفع الاسم الظاهر بعدهما ، كما يمكن أن يتبع الضمير معهما بتابع ، أما الخبر الجامد ، فلا يرفع الظاهر ولا يتبع ضميره بتابع (٢) .

وكأن الفرق بين أنواع الخبر عند « الكسائى » هو فى الحقيقة فرق فى درجة « الفعلية » التى تثبت لهذه الأنواع . فالفعلية موجودة ثابتة ، لكنها تتفاوت من نوع إلى آخر .

---

(١) الخصائص جـ٣/٢٧٠ ، ٢٧١ ، وانظر أيضا الكتاب جـ٢/٢١ — ٣٥

(٢) شرح الكافية جـ١/٩٧ ، الكتاب جـ٢/٢٤

وإذا كان خبر المبتدأ جملة يعود منها إلى المبتدأ ضمير ، وهـــذا الضمير قد يحذف • وذهب « الفراء » إلى أنه يحذف قياسا إذا كان الضمير منصوبا مفعولا به ، والمبتدأ « كل » كما فى قول الشاعر :

قد أصبحت أم الخيار تدعى عــلى ذنبا كله لم أصنع

ونحو قول الآخر :

ثلاث كلهن قتلت عمــدا فأخزى الله رابعة تعود (١)

وجملة المبتدأ هنا يمكن تحويلها إلى جملة فعلية ، كما إذا قلت :

على ذنبا لم أصنعه كله

قتلت ثلاثا كلهن عمدا

وهذه الجملة الفعلية المستخلصة من الخبر ، تقع وصفا لذنب فى البيت الأول ، ومستأنفة فى البيت الثانى • فهى — إذن — تحــل فى نفس المواقع التى حلت فيها الجملة الاسمية التى استمدت هى منها •

وقد يكون الخبر ظرفا • وفى هذا الظرف معنى فعلى • وقد أجمع النحويون على هذا ، وإن كانوا قد اختلفوا حول درجة هذا المعنى الفعلى، أهو معنى فعلى عام ، أم معنى فعلى خاص ؟ ، كما أجمعوا على أن هذا المعنى الفعلى هو العامل النصب فى الظرف •

وقد ذهب البصريون إلى أن الظرف يتضمن معنى فعليا عاما ، أى معنى من شأنه ألا يخلو منه أى كائن نحو : كائن ، حاصل ؛ ليكون الظرف دالا عليه ؛ لأنه إن كان خاصا كآكل وشارب وضارب وناصر ، لا يدل الظرف عليه • وقد يحذف خاص لقيام الدليل عليه ، كما فى نحو :

من لك بالمهـــذب

أى : من يضمن •

ولا يجوز عند الجمهور إظهار العامل أصلا لقيام القرينة على تعيينه وسد الظرف مسده ؛ كما فى نحو :

---

(١) شرح الكافية جا/٩٢

لولا زيد لكان كـذا

فلا يقـال :

لولا زيد كائن

وقال « ابن جني » بجوازه . وأما قوله تعالى :

« فلما رآه مستقرا عنده » (١)

فمعنـاه :

ساكنا غير متحرك ، وليس بمعنى : كائنا (٢)

وكما اختلف النحويون فى تقدير المعنى الفعلى المستمد من الظرف بين العموم والخصوص ، اختلفوا كذلك حول تأثير هذا الفعل ، ومدى قوة درجة الفعلية فيه .

فإن كان بعد الظرف معمول فى نحو :

زيد خلفك واقفـا

فعند « أبى على » أن هذا المعمول معمول الظرف لقيامه مقام العامل ، ومن ثم وجب حذفه .

وقال غيره : هو للعامل المقدر ؛ لأن الظرف جامد ، لا يلاقى الفعل فى تركيبه ملاقاة اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهـة ، والمصدر له .

ومن يرى أن الظرف لا يعمل لجموده لا يسير فى طريق المعنى إلى النهاية ؛ إذ على الرغم من تسليمه بتحمل الظرف للمعنى الفعـلى ، وتضمنه إياه ، يسلبه وظيفة العمل .

أما الآخرون — أبو على — فهم يكملون الرحلة ، ويرون أن الظرف اسم ظاهرا فعلى باطنا ؛ لتضمنه معنى الفعل ، وفى تعلق ما بعده به .

بل إن هذا الاتجاه المعنوى الصرف يرى أن الظرف يتحمل ضميرا ، أو أن الضمير انتقل إليه ؛ لأنه يؤكد ، كما فى قوله :

---

(١) النمل ٤٠

(٢) شرح الكافية جا/٩٣ ، انظر ايضا نفس المرجع ٧٠

فان يك جثمانى بأرض سواكم   فإن فؤادى عندك الدهرأجمع

فالظرف « عندك » وقع خبرا لإن ، وليس قبل « أجمع »المرفوع ما يصح أن يحمل عليه إلا اسم إن « فؤادى » والضمير الذى فى « عندك » ، و « الدهر » • واسم إن ، والدهر منصوبان ، فبقى حمله على المضمر فى قوله « عندك » (١) •

كما ينتصب عنه الحال ، كقوله تعالى :

« وأما الذين سعدوا ففى الجنة خالدين فيها »(٢)•

فخالدين حال والعامل فيها ما تضمنه الجار والمجرور « فى الجنة » من معنى فعلى •

وأخيرا يختلف النحاة حول نوعية المقدر فى المعنى الفعلى المفهوم من الظرف ، فأكثرهم على أنه « فعل » ؛ لأنا نحتاج إلى ذلك المحذوف للتعلق ، واسم الفاعل يعمل لمشابهة الفعل،والأولى الرجوع إلى الأصل ، كما أن الفعل يقدر فى نحو :

الذى فى الدار زيد

كل رجل فى الدار فله درهم

ولا يقدر الاسم ، فليكن المقدر فى الخبر فعلا ، طردا للمسائل علىوتيرة واحــــــدة •

فالنحويون — إذن — متفقون على أن هناك معنى فعليا مأخوذا من الخبر ، لكنهم اختلفوا حول نقـــاط ثلاث :

أولاها : هل المعنى الفعلى عام أم خاص ؟

ثانيتها : ما مدى تأثير هذا المعنى الفعلى فى المعمولات بعده ؟

ثالثتها : هل المقدر هنا فعل أم اسم ؟

---

(١) شرح الكافية جا/٩٣ ، ٩٤ ، الأمالى جا/٤ ، ٥ ، الفعليات /٢٨٤
(٢) هــود ١٠٨

وتدور هذه النقاط الثلاث حول « الشكل » (٣) ، والمعنى (١) ، والوظيفة (٢) ، أو فلنحاول وضع هذا الفكر وضعا معاصرا ، على أساس أن النحويين كانوا يحاولون الإجابة عن الأسئلة الثلاثة التى يسألها المحلل اللغوى فى العصر الحديث عن أية صيغة لغوية ؛ ما هى ؟ ما وظيفتها ؟ ما السياق التى ترد فيه (١) .

وذهاب أكثرية النحويين إلى أن المعنى الفعلى المستمد من الظرف « فعل » لأن الظرف لا يقدر إلا بفعل فى جملة الصلة هو حديث عن السياق الكلامى الذى يستعمل فيه الظرف . وقد أشار « الرضى » إلى أن ما يقال عن الظرف فى الخبر يقال عنه وهو صفة ، أو وهو صلة — طردا للباب على وتيرة واحدة — .

اتفق النحويون — إذن — على أن الظرف يحمل معنى فعليا به يتحمل ضميرا ، وزاد « أبو على » على هذا أن الظرف يرفع الاسم الظاهر بشرط اعتماده على موصول ، أو موصوف أو ذى حال ، أو سبقه بنفى أو استفهام ؛ لتقوية بالاعتماد كأسمى الفاعل ، والمفعول ، والصفة المشبهة ، وكذا إذا وقعت بعده « أن » المصدرية ، كقوله تعالى :

« ومن آياته أنك ترى الأرض خاشعة » (٢) .

لا صريح المصدر .

على أنه يجوز أن يقال فى جميع ذلك أن الظرف خبر قد تقدم على مبتدئه كما فى نحو :

جاء الذى فى الدار أخوه ، جاء رجل فى الدار أخوه ، جاء محمد فى الدر أخوه .

ومن الواضح أن الظرف وما بعده يكون فى قوة الجملة الفعلية إن قيل إن الظاهر بعده مرفوع . أما إذا أعرب الظاهر مبتدأ مؤخرا ،

---

(١) المدخل إلى التحليل اللغوى التجميعى / ٥
(٢) فصلت ٣٩

فيكون الظرف فقط ذا معنى فعلى ، فقولك :

في الدار أخوه

في الأمثلة السابقة ، أما أن تكون :

فعل + فاعل أو مبتدأ + خبر

وهذا من أدلة التداخل الوثيق ، والقرابة الحميمة بين نمطى الإسناد في اللغـــة .

ولو أن قائلا قال أولا :

في الدار رجـــل

فالمرفوع مبتدأ مقدم الخبر عند البصريين ، وفاعل للظرف لتضمنه معنى الفعل عند الكوفيين والأخفش في أحد قوليه ، كما قالوا في نحو :

قائم أخـــوك

وإنما قال الكوفيون ذلك لاعتقادهم أن الخبر لا يتقدم على المبتدأ مفردا كان أو جملة ؛ لئلا يتقدم الضمير على مفسره .

ويمكن أن يتوجه على الكوفيين بأن حق المبتدأ التقدم ، فالضمير متأخر تقديرا ، كما في نحو :

ضرب غلامه زيد

أما الأخفش ، فلا يوجب ذلك ، بل يجوز ارتفاعه بالابتداء أيضا ؛ إذ هو يجوز تقدم الخبر على المبتدأ ، لكنه لما أجاز عمل الصفة بلا اعتماد، أجاز كون « زيد » في نحو :

قائم زيد

فاعلا أيضا ، وله في جواز عمل الظرف بلا اعتمـــاد قولان ، وذلك لأن الظرف أضعف في عمل الفعل من الصفة (١) .

---

(١) شرح الكافية جا/٩٩

و — إذن — فجملة :

في الدار رجل

اسمية عند البصريين ، فعلية عند الكوفيين ، بين بين أي اسمية أو فعلية عند الأخفش ، ومثلها جملة :

قائم زيد

والخلاف بين النحويين ليس خلافا حول مبدأ تضمن الظرف للمعنى الفعلي بل حول مدى درجة الفعلية فيه ، فهل يقف المحلل عند حد استمداد المعنى الفعلي من الظرف ؟ أم يتجاوز ذلك إلى القول بأن هذا الظرف رفع ما بعده على الفاعلية ، وبذلك يؤول التركيب إلى كونه جملة فعلية ؟

منع ذلك البصريون ، وجوزه الكوفيون ، وجوز « الأخفش » الاعتبارين .

ويرى « الرضى » أن مذهب البصريين أولى بالترجيح ؛ لأن ثبوت الإجماع على جواز :

في داره زيد

يصحح تقديم الخبر ، ويمنع كون « زيد » فاعلا ، وإلا لزم الإضمار قبل الذكر ، وكذا قولهم :

إن في الدار زيدا

بنصب « زيد » دل على أن « زيد » كان مبتدأ ، وإلا لم ينصب (١) .

وقد فرع « الرضى » على هذه المسألة أن بعض البصريين منع نحو :

في داره قيام زيد

في دارها غلام هند

لأن المبتدأ حقه التقديم ، فجاز عود الضمير من الخبر إليه نحو :

في داره زيد

---

(٢) شرح الكافية جا/٩٩

فإذا ما أضيف إليه المبتدأ ، فليس له التقدم الأصلى •

والأولى جواز ذلك كما ذهب إليه الأخفش ؛ لأنه عرض للمضاف إليه بسبب التركيب الإضافى الحاصل بينه وبين المبتدأ ، وصيرورته معـــه كاسم واحد مرتبة التقديم تبعا للمبتدأ ، وإن لم يكن له ذلك فى الأصـــــل (١) •

وهذا ملحظ يدل على دقة فى التناول والتحليل ؛ فالكلمة بدخولها فى تركيب اسمى : تركيب المضاف والمضاف إليه ــ مثلا ــ يحدث لهـــا ما لا يحدث وهى منفردة ، فالمضاف يكتسب التعريف أو التخصيص من المضاف إليه ، كذا قد يكتسب منه التأنيث أو التذكير (٢) ، أما هنــــا فالمضاف إليه يكتسب تقدم الرتبة باتصاله بالمضاف ، وكأن المسألة فيها شىء من تبادل التأثير والتأثير ، فالاسمان المتضايقان يعـــدى كل منهما الآخر أو بالأحرى يلونه بألوان تركيبية مختلفة ، وهذا هو عصب الدراسة النحوية التركيبية •

المعنى الفعلى فى المبتـــدأ :

ولا تستمد الفعلية من الخبر فقط ؛ بل إن المبتدأ يقدم لنا هـــذا المعنى بوضوح فى بعض الأمثلة ، التى قد تخالف ما انتهت إليه اللغة فى تراكيبها ، فالمثل العربى المشهور :

« تسمع بالمعيدى خير من أن تراه »

يقع فيه الفعل المضارع فى موقع المبتـــدأ ، وأعربه النحـــــويون على أنه مرفوع بحذف الناصب « أن » •

وسواء روى « تسمع » بالرفع أم بالنصب ــ على قلة ــ ، فمن الواضح أن موقع المبتدأ شغل بعنصر فعلى ، إما صريح كما ورد فى المثل ــ على الرفع ــ ، أو مؤول كما ذهب إليه النحويون ؛ إذ قالوا : المراد سماعك ؛ فالمصدر « سماع » فيه أيضا طاقة فعلية •

(١) شرح الكافية جا/٩٩

(٢) الفوائد المشوق ١٠٥

وعلى هــذا جاء قوله تعــالى :

« ســـواء عليهم أأنذرتهــم ... »

فإن ما بعــد همزة التسوية مؤول أيضا بمصدر ، يمكن أن يعــرب مبتدأ مؤخرا و « سواء » خبر مقــدم ، أو أن « سـواء » مبتدأ ، ومابعد همزة التسوية جملة فى موضع الفاعل ، وسدت هــذه الجملة مســـد الخبر ، والتقــدير :

يستوى عندهم الإنذار وتركه

وهو كلام محمول على المعنى (١) .

وســـواء أعربنا « أأنذرتهم » مبتدأ مؤخرا ، أم فاعلا ، فمن الواضح أن الفعل شغل الموقع الذى من شأنه أن يشغل باسم .

ومن هــذا أن بعض المبتدآت تأتى بلا أخبار ، لما فيها من معنى الفعــل كما فى :

أقل رجل يقول ذلك إلا زيد

خطيئة يوم لا أصيد فيه (٢) .

ومعنى عدم وجود الأخبار مع تمام المعنى أن ما فى التراكيب من معنى فعلى جعلها تلحق بالجملة الفعلية ؛ فمعنى الجملتين السابقتين :

قل رجل يقول ذلك إلا زيد
يخطىء يوم لا أصيد فيــه

ومن هــذا أيضا ما يقوله « الرضى » عن :
أقــائم زيد

ونحوها من الجمل التى المبتدأ فيها وصف له مرفوع يغنى عن الخبر :

« والنحاة تكلفوا إدخال هذا النوع فى حد المبتدأ ، وقالوا : إن

---

(١) التبيان فى إعراب القرآن جا/٢١
(٢) شرح الكافية جا/٢٣١

خبره محذوف لسد فاعله مسده ، وليس بشيء ، بل لم يكن لهذا المبتدأ أصلا من خبر حتى يحذف ويسد غيره مسده ، ولو تكلفت له تقدير خبر لم يتأت ؛ إذ هو فى المعنى كالفعل والفاعل ، لا خبر له ، فمن ثم تم بفاعله كلاما .. ؛ ولهذا أيضا لا يصغر ، ولا يوصف ، ولا يعرف ولا يثنى ولا يجمع إلا على لغة أكلونى البراغيث » (١) .

فهذه جملة اسمية ، المبتدأ فيها نوع خاص من الكلمات ، حولها « الرضى » إلى جملة فعلية ، واعتبر الوصف فيها كالفعل يخضع لما يخضع له هذا من مسلمات نحوية وتركيبية ؛ فهو لا يصغر ولا يوصف ولا يعرف ولا يثنى ولا يجمع ؛ فهذه السمات النحوية لا تكون إلا للأسماء .

الوصف — إذن — بعيد عن أن يكون اسما خالصا ؛ لعدم توفر السمات السابقة فيه — فى مثل هذه التراكيب — ، وقريب من الفعل كذلك ؛ إذ الصفة لا تصير مع فاعلها جملة ، كالفعل ، إلا مع دخول معنى يناسب الفعل عليها كمعنى النفى والاستفهام ، أو دخول ما لابد من تقديرها فعلا بعده كاللام الموصولة (٢) .

فالشروط التى اشترطها النحويون لاعتبار الوصف كالفعل ومابعده كالفاعل ذات طبيعة مزدوجة ، فمنها ما يبعده عن « الاسمية » ، ومنها ما يقربه من « الفعلية » . ويلاحظ أن النوع الأول من الشروط « سلبى » ؛ لأن الوصف اسم من حيث صيغته فليكن هناك — إذن — ما يمكن أن نسميه بتفريغه من الاسمية و « تخليته » من بعض سماتها ، أما النوع الثانى من الشروط ، « فإيجابى » ؛ لأن العرب أرادت من الوصف أن ينهض بوظيفة الفعل ، فكان من الضرورى أن تتم عملية « تحلية » للوصف ببعض من سمات الأفعال .

وهذا أمر مطرد مع جميع الكلمات التى تعمل عمل الفعل من مصدر ومشتقات ، حيث نجد الشروط التى قدمها النحويون بهذا الصدد تبعد هذه العناصر عن الأسماء ، وتقربها من الأفعال فى وقت واحد (٣) .

---

(١) شرح الكافية جـ١/٨٧

(٢) شرح الكافية جـ١/٨٧

(٣) الفعليات / ٨٥ — ٩٦

وبعض المبتدآت لا تبحث أيضا عن أخبار ؛ لأن معناها هو الفاعل في المعنى ، فكأن ما بعدها فعل لا خبر ، كما في قولهم :

شر أهرذا ناب
أمر أقعـــده عن الحرب
شر ما ألجاك إلى مخة عرقوب (١) .

والتقـــدير في الجمـــل السابقة :

مـــا أهر ذا ناب إلا شر
مـــا أقعده عن الحرب إلا أمر
مـــا ألجأك إلى مخة عرقوب إلا شر (٢)

واعتبار المبتدأ فاعلا في المعنى أمر ليس إدا في الفـــكر النحـــوى ؛ فهم يعتبرون المفعول أحيانا فاعلا في المعنى ، وعلاقة المبتـــدأ بالفاعل ، وقرابته به أشد من قرابة المفعول به . ومعنى اعتبار المبتدأ فاعلا في المعنى القول بتحول التركيب كله من تركيب المبتدأ والخبر إلى تركيب الفعل والفاعل ، واللحمة بين التركيبين شديدة وطيدة .

والمبتـــدأ في الجمل السابقة أمكن تحويله إلى فعل في بعـــض الجمل ، وإلى فاعل في جمل أخرى .

الفعليـــة في الجمـــلة كلهـــا :

والمعنى الفعلى قد يستمد من جملة المبتدأ كلها ، ومن أمثلة هـــذه الجمل جمل يكون فيها المبتدأ والخبر لفظا واحدا ، كما في قول بعضهم :

أنا أبو النجم وشعرى شعرى

وكما في قول الشـــاعر :

رموني وقالوا : يا خويلد لا ترع   فقلت وأنكرت الوجوه هم هم (٣)

---

(١) شرح الكافية جـ١/٩٠
(٢) شرح الكافية جـ١/٢٢٤
(٣) شرح الكافية جـ١/٩٧

والمعنى الذى تساق له هذه التراكيب هو الدلالة على الشهرة وعدم التغير ، وكأن المراد بقولك — مثلا — •

أنا أنا : هو : ما تغيرت عما كنت عليه

وهذا معنى فعلى استمد من تركيب اسمى بحت ، ومعنى جملة :

أنا أبو النجـــم

أنا المشهور المعروف بنفسه لا بشىء آخر

وهذا كذلك معنى فعلى •

ومن هذا ما قالوه من أن الحال يأتى من الفاعل ، أو المفعول لفظـا ومعنى ، أو معنى فقط ، والمفعول معنى قد يكون خبرا ، كما فى قوله تعالى :

« هــذا بعلى شــيخا » (١) •

فبعلى خبر المبتدأ ، وهو فى المعنى مفعول لمدلول « هذا » أى .

انتبه إلى بعلى ، أو أشير إليه شيخا

وأما الفاعل المعنوى ، فكما فى قوله :

كأنه خارجا من جنب صفحته   سفود شرب نسوه عند مفتأد

إذ المعنى : يشبه خارجا سفود شرب (٢) •

والفاعل قد يؤخذ من كلام اسمى فى ظاهره ، فعلى فى باطنـه ، لكنه مـع ذلك لا يكون فاعلا فى المعنى ؛ فالحال من الفاعل فى قولك :

زيد فى الدار قائمـا

هو من فاعل حقيقة ؛ لأن متعلق الجار والمجرور يستتر فيه ضمـير

---

(١) هــود ٧٢
(٢) شرح الكافية جـ١/٢٠٠ ، ٢٠١

هو فاعل له على الحقيقة • وكأن « فى الدار » عبارة عن فعل + فاعل • وفاعلها حقيقى لا معنى (١) •

وما يستنبط منه معنى الفعل ، ولا يكون من صيغته كالجار والمجرور والظرف وحرف التنبيه ، واسم الإشارة ، وحرف التشبيه ، والمنسوب واسم الفعل ، كل هـذه الكلمات تعمل النصب فى الحال ، وتكون الجملة بعدها فى قوة الجملة الفعلية ، بل إنهم ذهبوا إلى أن معنى التشـبيه يعمل عمل الفعل من دون لفظ دال عليه نحو :

زيد عمـرو مقبـلا

فالمعنى : زيد عمـرو مقبـلا

ومن أنواع الحال الحال المؤكدة لمضمون جملة اسمية جزآها معرفتان جامدان ، وتجىء الحال إما لتقرير مضمـون الخبر وتأكيـده ، وإما للاستدلال على مضمونه • ومضمون الخبر إما فخر كقوله :

أنا ابن دارة مشهورا بها نسبى وهـل بدارة يا للناس من عار

وإمـا تعظيم لغيرك نحـو :

أنت الرجـل كامـلا

أو تصـاغر لنفسك أو لغيرك نحو :

أنا عبـد الله آكلا القديد

هـو المسـكين مرحـوما

أو تهـديد نحـو :

أنا الحجاج سـفاك الدماء

أو غير ذلك نحـو :

« هـذه ناقة الله لكم آية » (٣)

« وهـو الحـق مصدقا » (٤)

---

(١) شرح الكافية جـ١/٢٠١
(٢) شرح الكافية جـ١/٢٠١
(٣) الأعراف ٧٣
(٤) البقرة ٩١

والأغراض التى يساق من أجلها هذا النوع من الحال من شأنه أن يعبر عنها بالأفعال ، كما أن حديث النحويين عن العامل فى هـذه الحال يشير إلى ما لمسوه فيها من معنى فعلى .

وقد ذهب « سيبويه » إلى أن العامل مقدر بعد الجملة تقديره :

زيد أبوك ، أحقه عطوفا

وقال « الزجاج » : العامل هو الخبر لكونه مؤولا بمسمى نحو :

أنا حاتما سـخيا

أى : أنا مسمى حاتمـا سخيا .

وقال « ابن خروف » : العامل المبتدأ لتضمنه معنى التنبيه نحو :

أنا عمـرو شـجاعا

لكن عمل المضمر والعلم ، مما لم يثبت نظيره فى كلامهم .

والأولى ما قاله « ابن مالك » من أن العامل معنى الجملة .. وذلك لأن الجملة وإن كان جزآها جامدين جمودا محضا ، فلا شك أنه يحصـل من إسناد أحد جزأيها إلى الآخر معنى من معانى الفعل ؛ فمعنى :

أنا زيد ؛ أنا كائن زيد (١)

ومن الجمل التى يشم منها رائحة للفعل قولك :

خرجت فإذا السـبع

وقد ذهب « المبرد » إلى أن « إذا » ظرف مكان خبر للمبتـدأ بعـدها بتقـدير :

خرجت فبالمكان السـبع

ويجوز على هـذا :

خرجت فإذا زيد قائمـا

وما ذكره « المبرد » لا يطرد فى نحـو :

خرجت فإذا السبع بالباب

---

(١) شرح الكافية جا/٢١٥ ، الفعليات / ٣٠١ — ٣٠٥

إذ لا معنى لقـولك :

خرجت فبالمكان السـبع بالباب

وذهب « الزجاج » إلى أن « إذا » المفاجأة ظرف زمان ، خـبر للمبتـدأ بعـدها بتقدير مضاف ، أي :

خرجت فإذا حصول السـبع

أي : ففي ذلك الوقت حصوله : لأن ظرف الزمان لا يكون خبرا عن جثـة .

ويجوز أن يكون ظرف الزمان مضافا إلى الجملة الاسمية ، وعامله محذوف ، أي : ففاجأت وقت وجود السبع بالباب .

ومن الواضح أن الجملة على الرأى الأخير آلت إلى أنهـا جملة فعلية . ويقوى هذا التقدير الخلاف الذى ثار بين النحـويين حول وجود الفـاء مـع إذا .

فقد ذهب « الزيادى » إلى أنها داخلة على جواب شرط مقدر ، والمراد بهـا لزوم ما بعدها لمـا قبلها ، أى مفاجأة السبع لازمة للخروج .

وقال « أبو بكر بن مبرمان » : هى للعطف حملا على المعنى ، أى: خرجت ففاجأت كذا (١) .

مسـائل حـذف الخبر وجوبا :

وجملة المبتدأ قد تقدم لنـا فى بعض أمثلتها معانى فعلية لا تؤخذ من المبتدأ أو من الخبر ؛ لأن الخبر فيها لا يكون مذكورا ، بل تستمد من العناصر الباقية فى الجملة ، ووضوح المعنى فى هـذه الجمل هو ما برر — فى نظرى — الاستغناء أو التخفف من الخبر .

بعـد لولا :

من المواضع التى يحذف الخبر فيها وجوبا ، أن يكون المبتدأ بعـد « لولا » التى تفيد امتناع الشىء لوجود غيره .

---

(١) شرح الكافية جـ١/١٠٣ ، ١٠٤ .

وقد ذهب البصريون إلى أن الخبر يحذف بعدها وجوبا .

وقال « الفراء » هى الرافعة للاسم الذى بعدها لاختصاصها بالأسماء كسائر العوامل .

وقال « الكسائى » : الاسم بعدها فاعل لفعل مقدر ، كما فى قوله :

لو ذات سوار لطمتنى

وهو قريب من وجه ؛ لأن الظاهر فيها أنها « لو » التى تفيد امتناع الأول لامتناع الثانى ، دخلت على « لا » ، وكانت لازمة للفعل لكونها حرف شرط ، فتبقى مع دخولها على « لا » على ذلك الاقتضاء ، ومعناها مع « لا » أيضا باق على ما كان ، كما تبقى مع غير « لا » من حروف النفى . فمعنى :

لولا على لهلك عمرو

لو لم يوجد على لهلك عمرو

ينتفى الأول ، أى انتفى انتفاء وجود على لانتفاء هلاك عمرو ، وانتفاء الانتفاء ثبوت ، فمن ثم كان « لولا » مفيدة ثبوت الأول وانتفاء الثانى كإفادة « لو » فى قولك :

لو لم تأتنى شتمتك

ومنع البصريون من هذا التقدير ، وقالوا : إن « لولا » كلمة بنفسها ، وليست « لو » الداخلة على « لا » ؛ لأن الفعل بعد « لو » إذا أضمر وجوبا فلابد من الإتيان بمفسر ، وليس بعد « لولا » مفسر ، كما أن لفظ « لا » لا يدخل على الماضى فى غير الدعاء وجواب القسم إلا مكررا ، ولا تكرير ؛ و « إذن » فالاسم بعد « لولا » مبتدأ ، ولا يجوز أن يكون جواب « لولا » خبره ؛ لكونه جملة خالية عن العائد إلى المبتدأ فى الأغلب ، فخبره محذوف وجوبا ؛ لأن لفظة « لولا » تدل على أن الاسم الذى بعدها موجود بدلالة انتفاء جوابها : فقولنا :

لولا على

بمعنى : لولا على موجود ، لا قائم ، ولا قاعد ، ولا غير ذلك من أنواع الخبر ، وربما دخلت « لولا » هذه على الفعلية كما فى :

قالت أمامة لما جئت زائرها   هلا رميت ببعض الأسهم السود

لادر درك إنى قد رميتهم   لولا حددت ولاعذرى لمحدود(١)

ولا أستطيع أن أفهم إعراب « الفراء » أن « لولا » رافعة للاسم ، فعلى أى وجه ترفعه ؟ صحيح أنها مختصة بالدخول على الأسماء ، لكن هل الاسم بعدها مرفوع على أنه فاعل ، أو على أنه مبتدأ أو على أنه اسم لها ؟ .

كما أرى أن البصريين حاولوا تحكيم بعض المسلمات النحوية الشكلية فى أسلوب « لولا » ، فليس ما بعدها فاعلا لفعل محذوف ؛ لأن الفعل المحذوف يحتاج إلى مفسر بعد ، ولا مفسر . وليست « لا » فى « لولا » هى النافية : لأنها لا يكرر بعدها الماضى ولا القسم .

والإجابة عن هذه الاعتراضات التى تنزع عن منحى شكلى فى التحليل النحوى سهلة ميسورة ؛ فالأداة « لولا » مركبة من لو ولا ، وأصبح للحرف « لا » بعد التركيب طبيعة مختلفة عن طبيعته قبل أن يركب .

كما أن « الكسائى » حين ذهب إلى أن الاسم بعدها فاعل ، إنما لجأ إلى المعنى المفهوم من داخل التركيب كله ؛ فهناك بلا شك معنى فعلى يستمد من التركيب ، وهذا المعنى الفعلى هو المسوغ لاعتبار المرفوع بعد « لولا » فاعلا .

والبصريون لا يمانعون فى وجود هذا المعنى الفعلى ، وإن كانوا يفضلون أن يحلوا هذا المعنى فى موقع الخبر ، ولأن هذا المعنى الفعلى لا يذكر ، فإنهم ذهبوا إلى أن الخبر محذوف وجوبا والمرفوع الموجود هو المبتدأ .

---

(١) شرح الكافية جا/١٠٣ ، ١٠٤

فالفرق — إذن — بين البصريين ، والكسائى هو فى تحديد الموقع النحوى الذى يشغله المعنى الفعلى على افتراض تقديره ، وهنا كانت جملة « لولا » اسمية لدى البصريين ، فعلية لدى « الكسائى » .

ولا أظن « الكسائى » يخالف البصريين فى أن من الممكن إطلاق لفظة « خبر » على المعنى الفعلى المقدر ، وإن كان يرى أن موقع هذا الخبر ، أى المعنى الفعلى الذى يفيد مع الاسم المرفوع فائدة تامة هو قبل الاسم المرفوع ، ومن ثم فالجملة لديه فعلية لا اسمية .

قبل الحال التى تسد مسد الخبر :

يكون المبتدأ مصدرا صريحا نحو : ضربى ، أو بمعنى المصدر ، وهو أفعل التفضيل مضافا إلى المصدر ؛ لأنه بعض ما يضاف إليه نحو : أكثر شربى السويق .

ويكون المصدر مضافا إلى الفاعل ، أو إلى المفعول نحو : ضربى زيدا ، أو ضربى زيد ، أو إليهما نحو : تضاربنا .

ويأتى بعد ذلك حال منهما معا فى المعنى نحو :

ضربى زيدا قائمين
تضاربنا قائمين

أو من أحدهما نحو :

ضربى هندا قائما أو قائمة

ويقع هذا الحال فعلا أيضا نحو :

علمى بزيد كان ذا مال
سمع أذنى أخاك يقول ذاك

كما تكون الحال المذكورة جملة اسمية ، فيجب معها الواو عند غير « الكسائى » نحو :

ضربى زيدا وغلامه قائم
قال النبى صلى الله عليه وسلم :

« أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد »

وجوز « الكسائى » تجـردها عن الواو لوقوعها موقـع خـبر المبتـدأ ، فيقـول :

ضربى زيدا أبوه قائم

كلمتـه فوه إلى فى

ويجوز عند « الكسائى » إتباع المصدر المذكور بالتوابع ، نحو :

ضربى زيدا كله قائمـا

ضربى زيدا الشديد قائما

وفى خبر مثـل هـذا المبتدأ أقوال :

١ — ذهب « ابن درستويه » و « ابن بابشاذ » إلى أنه لا خبر له ؛ لكونه بمعنى الفعل ، فمعنى

ضربى زيدا قائما : أضربه قائما

وهو نحو : أقائم الزيدان عندهما .

٢ — وذهب الكوفيـون إلى أن نحـو « قائما » حال من معمـول المصدر لفظا ومعنى ، والعامل فيه المصدر الذى هو مبتـدأ ، وخـبر المبتدأ مقدر بعد الحال وجوبا أى :

ضربى زيدا قائمـا حاصل

٣ — وذهب « الأخفش » إلى أن الخبر الذى سدت الحال مسده مصدر مضاف إلى صاحب الحـال ، أى :

ضربى زيدا ضربه قائمـا

أى : ما ضربى إياه إلا هذا الضرب المقيـد .

٤ — وذهب البصريون إلى أنه حال من معمول المصـدر معنى لا لفظا ، والعامل فى الحال محذوف أى :

ضربى زيدا حاصل إذا كان قائما

حذف « حاصل » كما يحذف متعلقات الظروف العامة نحو :

زيد عنـدك

فتبقى : إذا كان قائما ، ثم حذف إذا مع شرطه العامل فى الحال ، وأقيم الحال مقام الظرف ؛ لأن فى الحال معنى الظرفية ؛ إذ معنى :

جاء زيد راكبا : جاء فى وقت الركوب

فالحال قائم مقام الظرف ، القائم مقام الخبر ، فيكون الحال قائما مقام الخبر (١) .

والنحويون — على اختلافهم فى هذه المسألة — اتفقوا حول نقطتين :

الأولى : قرابة الحال من الخبر ، وهذه مسألة من الوضوح بمكان فى الفكر النحوى العربى ، وقد سبق حديث مفصل عن العلاقة أو القرابة بين هذين الموقعين النحويين .

الثانية : أنهم جميعا تنبهوا إلى أن هناك شيئا ما داخل هذا التركيب ، هو ما أسميته بالمعنى الفعلى .

لكن ، أين يوضع هذا المعنى الفعلى لو فرض وجوده ؟ هذا مثار الخلاف ، كما أن « ابن ردستويه » والنحوى المصرى « ابن بابشاذ » رأيا أن هذا التركيب يحل من أوله ، فالمصدر عندهما بدل من الفعل ، فليكن التحويل من هنا ، وعلى هذا تنقلب الجملة الاسمية عندهما إلى جملة فعلية .

وبقية النحويين يوافقونهما فى أن المصدر هنا عمل عمل الفعل ، حتى إن أكثريتهم ذهبت إلى منع أن يتبع ؛ لأن إتباعه بتوكيد ، أو نعت يبعده عن الفعلية ويقربه من الاسمية .

فابن درستويه وابن بابشاذ يحلون المعنى الفعلى فى أول الكلام وسواهما من النحويين يحلونه فى آخره .

بعد واو بمعنى « مع » :

يقال : كل رجل وضيعته .

---

(١) شرح الكافية جـ١/١٠٤ — ١٠٧

والمبتدأ فى هذه الجملة عطف عليه بالواو التى تفيد معنى « مع » ، وفى هـذا مذهبان :

قال الكوفيون : وضيعته خبر المبتدأ ؛ لأن الواو بمعنى مـع ، فكأنك قلت :

كل رجـل مـع ضيعتـه

فإذا صرحت بمع ، لم تحتج إلى تقدير الخبر ، فكذا مـع الواو التى بمعناه ، فلا يكون هـذا المثال — إذن — ممـا حذف خبره .

وقال البصريون : الخبر محذوف ، أى :

كل رجـل وضيعته مقرونان

والظاهر أن حذف الخبر فى مثله غالب لا واجب . وفى نهج البلاغة :

وأنتم والساعة فى قرن واحد [1]

والبصريون والكوفيون متفقون على تقدير المعنى الفعلى فى هذه الجملة إلا أن البصريين يقدرونه محذوفا ، والواو عندهم حرف عطف ، أما الكوفيون فيقدرونه متعلق الظرف « مـع » التى تعبر عنه الواو ، فالخبر فى الحقيقة موجود لا محذوف .

ويبدو أن « الرضى» يميل إلى ترجيح مذهب الكوفيين ؛ لأنهيثبت أمثلة ذكر فيها الخبر ، كما يذهب إلى أن حذف الخبر فى هذه المسألة غالب لا واجب .

وقد ذهب « الرضى » إلى أن من الممكن الجمع بين المبتدأ وما عطف عليه بطريق الإضافة لا بطريق الواو ، وفى هذه الحال يذكر الخبر ، كما فى قول العرب :

راكب النـاقة طليحان

فهـذه الجمـلة فى قوة :

الراكب وناقتـه طليحان

---

(١) شرح الكافية جا/١٠٨

النـــاقة وراكبها طليحان

كمـــا ذكر عن الكوفيين أنه إن ولى معطوفا على مبتـــدأ فعـــل لأحدهما واقع على الآخر جاز أن يكون ذلك الفعل خبرا عنهما ، سواء دل ذلك الفعل على التفاعل أولا ، فالأول نحو :

زيد والريح يباريهـــا

فيباريها خبر عنهما : لكونه بمعنى : متباريان ، والثانى نحو :

زيد وعمـــرو يضربه

ويمكن أن يقال أنه لما كان الخبر فى المثالين السابقين خاصا ، لا يعبر عنه إلا بذكره كان من الضرورى أن يذكر ، أما الخبر فى نحو :

كل رجـــل وضيعتـــه

وغيره مما يدل على الاقتران والمصاحبة ، فيشير إلى اقتران عام ، ولذلك لم يذكر ، واكتفى عنـــه بالـــواو — الكوفيـــون — ، أو بالمعنى — البصريون — .

والأمثـــلة الســـابقة :

١ — كل رجل وضيعته ٢ — راكب الناقةطليحان ٣ — زيد وعمرويضربه

تدل جميعا على الاقتران والمصاحبة . والخبر فى (٢) هو عـــن المتصاحبين المتضايفين معا . وهو فى (٣) عن أحدهما ، أما الخبر فى (١) فلم يذكر لا بالنسبة إليهما معا ولا بالنسبة لأحدهما ، واكتفى بالمعنى الفعـــلى عن ذكره .

والمعنى الفعلى فى (١) من الوضوح بمكان ، حتى إنه قد اســـتغنى عن ذكره ، وعوض عنه الواو ، وإذا ما ذكر ، كما فى قول على ، فإنه يكون خبرا عن المبتدأ أو ما عطف عليه .

وهكذا يمكن القول بأن المعنى الفعلى المفهوم من التراكيب السابقة هو المسؤول عن عدم ذكر خبر المبتدأ ، والنحويون جميعـــا اتفقـــوا على استمداد هذا المعنى الفعلى من هذه التراكيب ، وإن كانوا قد اختلفوا

حول طريقة الاستمداد ، أبالحذف أم بتضمين أحد عناصر التركيب معنى فعليا ؛ كما اختلفوا حول الموقع الذى يشغله المعنى الفعلى بعد تقديره ، أيوضع فى أول التركيب ، أم فى آخره .

العرب — إذن — ما وجدت فائدة فى ذكر أخبار لهذه المبتدآت ، أو بعبارة أخرى وجدت الفائدة فيما ذكر فاكتفت به .

والكلام نفسه يقال على الموضع الرابع من مواضع حذف الخبر ، وهو كون المبتدأ قسما صريحا ، كما فى نحو :

لعمــرك لأفعلن

فتعيين « لعمرك » للقسم دال على تعيــين ما لم يعــين ، وجواب القسم سد مسد الخبر ، والفائدة قد تمت بذكر لعمرك وجواب القسم .

ومن الواضح أن هذه جملة إنشائية للدلالة على إنشاء القسم .

والقول بتضمن هذه التراكيب الأربعة معنى فعليا يجعلهــا شبيهة بالتركيب الذى يكون خبره ظرفا أو جارا أو مجرورا ، فالخــبر فى هذا التركيب غير مذكور ، اكتفاء بوضوح المعنى الفعلى الذى يتعلق به .

فالمعنى الفعلى فى الجملة الاسمية التى لا يذكر خبرها شرطه أمران:
أحدهما : ظهور المراد ووضوحه وسهولة تقديره .
ثانيهما : وجود ما يسد مسد الخبر .
والشرط الأخير يتحقق فى المواضــع الخمســة الســابقة عــلى النحــو التــالى :

١ — لــولا : جــواب لولا .
٢ — المصدر : الحــال .
٣ — كل رجــل : واو المعية .
٤ — القسم : جواب القسم .
٥ — . . . . . . : الظرف الجار والمجرور
لكن الموضع الأخير ليس من مواطن حذف الخبر وجوبا ؛ لأن الخبر فيــه كأنه موجود على الرغم من أنه متعلق بمحذوف .

والقول بتوفر المعنى الفعلى فى التراكيب السابقة فيه إدراك رشيد للعلاقة الحميمة بين نمطى الإسناد .

فالتركيب الذى ينتمى شكلا إلى نمط معين ، ينتمى معنى إلى نمط آخر ؛ لأن المعنى يتم ويتضح على الرغم من عدم توفر الأركان الشكلية للنمط المعين ، فالمبتدأ الذى لا يبحث عن خبر ، أو الذى لا يحتاج إلى خبر ، أو الذى لا يجد خبرا ، لا يتم المعنى به إلا إن افترضنا أن العمق التركيبى لهذه التراكيب هو النمط الفعلى لتركيب الإسناد .

الحركة الإعرابية ونوع الجملة :

واستمداد المعنى الفعلى من الجمل الاسمية السابقة لم يصحبه تغيير شكلى فى عناصر الجمل ، كل ما هنالك أن المحلل يقرأ ما فى داخل التركيب ليصل إلى فحواه وما يراد منه .

وقد لجأ العرب إلى تغيير فى الجملة الاسمية تحولت به إلى مفرد ، وتحول الكلام كله من جملتين : فعلية واسمية إلى جملة واحدة فعلية ، وكأن الجملة الاسمية أصبحت عنصرا مفردا فى جملة فعلية .

وقد غيرت العرب الحركة الإعرابية للجملة الاسمية للحصول على النتيجة السابقة فقد كانوا يقولون — مثلا — .

جاءوا قضهم بقضيضهم

كلمته فوه إلى فى

برفع « قضهم » و « فوه » على المبتدأ والخبر ، ثم انمحى عن الجملتين معنى الجملة والكلام لما فهم منها معنى المفرد ؛ لأن معنى « فوه إلى فى » صار مشافها ، ومعنى « قضهم بقضيضهم » : كافة ، فلما قامت الجملة مقام المفرد ، وأدت مؤداه أعرب ما قبل الإعراب منها وهو الجزء الأول إعراب المفرد الذى قامت مقامه فنصب ومثل هذا :

بعته يد بيد وبعته يدا بيد

بعت الشاة شاة بدرهم ، بعت الشاة شاة بدرهم

على أن الكوفيين لما وجدوا هذه الأسماء منصوبة اعتبروها مفعولا به فقالوا : فى :

كلمته فاه إلى فى

المراد : كلمته جاعلا فاه إلى فى (١)

وجملة المبتدأ والخبر بعد « ظن وأخواتها » يحدث لها ما سبق ، فطرفا الجملة يدخلان فى تركيب أكبر يصبحان فيه عنصرا من عناصره ، وتتحول حالتهما الإعرابية من الرفع إلى النصب .

وإذا بدأت الجملة بفعل من أفعال القلوب ؛ فقد ينصب المبتدأ والخبر مفعولين كما فى نحو قوله تعالى :

« إنهم ألفوا آباءهم ضالين » (٢) .

أو قد يسد مسد المفعولين أن واسمها وخبرها ، كما فى نحو قوله تعالى :

« علم الله أنكم كنتم تختانون أنفسكم » (٣)

أو أن المصدرية مع ما بعدها ، كما فى نحو قوله تعالى :

« قال ما أظن أن تبيد هذه أبدا » (٤)

أو أن المخففة من الثقيلة مع اسمها (ضمير الشأن) وخبرها ، كما فى نحو قوله تعالى :

« ونعلم أن قد صدقتنا » (٥)

أو قد يأتى بعدها جملة مصدرة بحرف من حروف الصدارة : نفى ، استفهام ، شرط ، ابتداء كما فى نحو قوله تعالى :

« لقد علمت ما هؤلاء ينطقون » (٦)

---

(١) شرح الكافية جـ١/٢٠٢ ، ٢٠٣
(٢) الصافات ٦٩
(٣) البقرة ١٨٧
(٤) الكهف ٣٥
(٥) المائدة ١١٣
(٦) الأنبياء ٦٥

فهذه خمس صور ، والأفعال فى الصورة الأولى نصبت مفعـــولين لفظا ، وفى الصورة الخامسة علقت عن العمل ، فنصبت محلا لا لفظا . أما فى الصور الثلاث الباقية حيث يتلى الفعل والفاعل بأن ثقيلة أو خفيفة، وأن المصدرية ، فقد رأى جمهور النحويين أن « أن » وما دخلت عليه ، سدت مسد المفعولين .

ومذهب « سيبويه » أن الأفعال فى هذه الصور الثلاثة تنصب مفعولا واحدا هو المصدر المؤول من « أن » وما بعدها .

ويرى « الأخفش » أن « أن » وما بعدها فى مقام المفعول الأول ، ويقدر لأفعال القلوب مفعول ثان .

ويرى الجمهور أن أفعال القلوب ناصبة مفعولين ، وأن « أن » وما بعدها سدت مسد المفعولين .

فقــوله تعـــالى — مثـــلا — .

« وقال الذى ظن أنه ناج منهما » (١)

يقــدر على النحــو التـــالى :

وقال الذى ظن نجاته منهما

ويعــرب كمـــا يلى :

سيبويه : نجاته مفعول ظن .

الأخفش : نجاته مفعول أول ، والمفعول الثـــانى تقديره : واقعـــا أو حاصــــلا .

الجمهــور : نجاته سد مسد مفعولى « ظن » .

ولا يوافق « الرضى » على إعراب الجمهور ؛ لأن الاسم المفـــرد لا يسد مسد الاسمين كما لا يوافق على إعراب « الأخفش » ؛ لأنه لا حاجة إلى إضمار مفعول ثان لظهور المراد بدون هذا التقدير .

ويذهب « الرضى » إلى أن المفعول الحقيقى فى نحو :

علمت محمدا ناجحا ، علمت أن محمدا ناجح

---

(١) يوسف ٤٢

هو المصدر المفهوم مضافا إلى « محمد » فالجملة تؤول عنده إلى :

علمت نجـــاح محمـــد

لذلك يرى « الرضى » أن الأولى أن يقال أن الاسمين المنصوبين سادان مسد « أن » مـــع ما بعدها ، ومفيدان فائدتها ؛ إذ هما بتقدير المصدر بلا آلة مصدرية ، كما كان الكلام مع « أن » بتقدير المصدر [١] .

كذا من أمثلة الاختلاف في الحركة الإعرابية ، وتفاوت التركيب من جملة فعلية على النصب ، وأخرى اسمية على الرفع ، ما أثبته « سيبويه » من نحـــو قولك :

هلا خيرا من ذلك

فهذا ينتصب على إضمار الفعل المستعمل إظهاره ، كأنك قلت :

هلا تأتى خيرا من ذلك

وإن شئت رفعته .. فجاز إضمار ما يرفع كما جاز إضمار ماينصب ، ... ومـــن ذلك :

أو فرقا خيرا من حب

أى : أو أفرقك فرقا خيرا من حب

وإنما حمله على الفعل ؛ لأنه سئل عن فعله ، فأجابه على الفعـــل الذى هو عليه ولو رفع جاز ، كأنه قال :

أو أمرى فرق خير من حب [٢] .

وقد ترى الرجل قد قدم من سفر فتقول :

خـــير مقـــدم

أما النصب فعلى قولك : قدمت .. وأما الرفع فعلى أنه مبتـــدأ ، أو مبنى على مبتدأ كأنه قال :

هـــذا خير مقـــدم [٣] .

---

(١) شرح الكافية جـ٢/٢٨٦ ، جملة الفاعل بين الكم والكيف / ٦٠ — ٧٢

(٢) الكتاب جـ١/٢٦٨ ، ٢٦٩

(٣) الكتاب جـ١/٢٧٠ ، ٢٧١

فإذا رفعت هذه الأشياء ، فالذي في نفسك ما أظهرت ، وإذا نصبت فالذي في نفسك غير ما أظهرت ، وهو الفعل ، والذي أظهرت الاسم (١) .

وأما ويلا له وأخاه .. فانتصب على معنى الفعل الذي نصبه كأنك قلت :

ألزمه الله ويله وأخاه

وإن قلت :

ويل له وأباه

نصبت ؛ لأن فيه ذلك المعنى ، كما أن :

حسبك زيدا

يرتفع بالابتداء ، وفيه معنى : كفاك (٢) .

ولدى « الرضى » كلام طيب عن « ويل » يقول : « الأصل أن الأصوات القائمة مقام المصدر يجوز إعرابها نصبا إلا أن تكون على حرفين ثانيهما حرف مد نحو :

وى لزيد

وذلك نحو :

آها ، واها ، ويها

ويجوز إبقاؤها على البناء الأصلي نحو :

أف لكما ، أوه على على إخوتي ، آه من ذنوبي

والظاهر أن :

ويلك ، ويحك ، ويسك ، ويبك

من هذا الباب ، وأصلها كلها : وى — على ما قال الفراء — : جيء بلام الجر بعدها مفتوحة مع المضمر .. ثم خلط اللام بوى حتى صارت

---

(١) الكتاب جـ١/ ٧١ ، انظر أيضا ٢٧٣ ، ٢٨٢
(٢) الكتاب جـ١/ ٣١٠

لام الكلمة .. فصار معربا بإتمامه ثلاثيا ، فجاز أن يدخل بعدها لام أخـرى نحـو :

ويلا لك

لصيرورة الأولى لام الكلمة ، ثم نقل إلى باب المبتدأ ، فقيل :

ويل لك (١)

فالنصب علامة الجملة الفعلية أما الرفع فعلامة أنها اسمية ، على أن المعنى الفعلى موجود كذلك على الرفع ،كما أن الفعل يقدر على النصب، وكأن الفعل لفظى على النصب . معنوى على الرفع .

وتقـول فى الدعاء :

سقيا ورعيا ، وعقرا ، وبؤسا ، وبعدا وسحقا

.. فينتصب هـذا وما أشبهه ... على إضمار الفعل كأنك قلت :

سـقاك الله سـقيا

ويجوز رفعه .. وفيه المعنى الذى يكون فى المنصوب ، كما أن قولك :

رحمـة الله عليـه

فيه معنى الدعاء ، كأنه قال : رحمه الله (٢)

وتقـول :

سـلاما

فينتصب بإضمار الفعل .. ومن العرب من يرفع على معنى :

أمرى سـلام

وتركوا لفظ ما يرفع ، كما تركوا لفظ ما ينصب ؛ لأن فيه ذلك المعنى ، ولأنه بمنزلة لفظك بالفعل (٣) .

والنصب فيما سبق هو المختار ، وقد يختار الرفع فى نحو :

الحمد لله ، العجب لك ، الويل لك

---

(١) شرح الكافية جـ١/١١٨

(٢) الكتاب جـ١/٣١١ — ٣١٤ ، انظر كذلك جـ١/٣١٧ — ٣٢١

(٣) الكتاب جـ١/٣٢٤ — ٣٢٧

وإنما استحبوا الرفع فيه ؛ لأنه صار معرفة وهو خبر فقوى في الابتداء ... وهو وإن ابتدأته فيه معنى المنصوب ، وهو بدل من اللفظ بقولك :

أحمد الله

ومن العرب من ينصب ، وهم عامة بنى تميم وناس من العرب كثير (١) .

وتجرى بعض المصادر والأسماء النكرات فى الدعاء مجرى ما فيه الألف واللام ، وذلك قولك :

سلام عليك ، لبيك ، خير بين يديك ، ويل له .

فهذه الحروف كلها مبتدأة مبنى عليها ما بعدها ، والمعنى فيهن أنك ابتدأت شيئا قد ثبت عندك ، ولست فى حال حديثك تعمل فى إثباتها وتزجيتها .. » (٢) .

وليس كل حرف يفعل به هكذا ، فلا يقال :

طعاما لك ، وشرابا لك

كما يقال : هنيئا لك ، سقيا لك

.. كذلك لم يجز أن تجعل المرفوع الذى فيه معنى الفعل بمنزلة المنصوب .. ولم يجز لك أن تجعل المنصوب بمنزلة المرفوع » (٣) .

فالمعنى العام الذى يؤخذ من الرفع أو النصب واحد ، لكن الرفع يدل على الدوام والاستمرار ، أما النصب فيدل على الانقطاع والحدوث (٤) .

والفعلية على النصب صريحة وإن كانت مقدرة ، لكنها على الرفع ضمنية — كما سبق — .

---

(١) الكتاب جـ١/٣٢٨ ، ٣٢٩
(٢) الكتاب جـ١/٣٣٠
(٣) الكتاب جـ١/٣٣١
(٤) شرح الكافية جـ١/٩١

هذا ولا زعماتك : هذا مثال للجمل التى ينصب فيها عنصر من عناصرها أو يرفع فتكون فعلية على النصب ، واسمية على الرفع .

ومعناه أن المخاطب كان يزعم زعمات كاذبة ، فلما ظهر ما يخالف ذلك من قول عليه سيماء الصدق من غيره ، قيل له هذا ، وتقديرها :

هذا الحق ولا أتوهم زعماتك

فتكون اسمية ، أو :

أتزعم هذا ولا أزعم زعماتك (١)

ومثل هذا :

ديار مية ، بالنصب

كليهما وتمرا

كل شىء ولا شتيمة حر

فهذه أمثال قد كثرت فى كلامهم ، واستعملت ، فترك فيها الفعل لذاك ..

ومن العرب من يرفع على معنى :

كلاهما لى ثابتان وزدنى تمرا

كل شىء أمم ولا شتيمة حر

... فإذا رفعت فالذى فى نفسك ما أظهرت ، وإذا نصبت فالذى فى نفسك غير ما أظهرت » (٢) .

من أنت زيداً :

وأصل هذا أن رجلا غير معروف بفضيلة يسمى بزيد ، وكان اسم رجل مشهور فأنكر ذلك عليه أى :

من أنت ذاكرا زيدا ، أو تذكر زيدا

وانتصاب « ذاكرا » على الحال من معنى : من أنت ، أى : من تكون ، كما قيل فى :

كيف أنت وقصعة من ثريد

---

(١) شرح الكافية جـ١/١٣٠

(٢) الكتاب جـ١/٢٨٢

أى كيــف تــكون :

ويروى « زيد » بالرفع أى : كلامك زيد نحــو :

كلمته فوه إلى فى ، كلمته فاه إلى فى

والنصب أقوى وأشهر (١) ، لأن إعمالهم الفعل أحسن من أن يكون خبر المصدر ليس له » (٢) .

فزيد على النصب يؤول إما بحال مفردة ، أو بحــال جمــلة فعلية، والحال قيد فى الجملة الفعلية المستمدة من الجملة الاسمية « من أنت »

وعلى رفع « زيد » يكون خبرا عن مبتدأ محذوف .

من قول العرب : عــذيرك من فلان :

يقال هذا إذا أساء شخص الصنيع إلى المخاطب أى :

أحضر عاذرك أو عذرك أو الحال التى فيهــا ولا تلام أى :

لك العذر فيما تجازيه لسوء صنيعه إليــك

ومعنى من فلان ، من أجل الإساءة إليه ، وإيذائه ، أى :

أنت ذو عذر فيما تعامله به من المكروه

فالتركيب إما أن يكون فى قوة الجملة الاسمية ، أو فى قوة الجملة الفعلية والتأويل بالأخيرة أقوى ؛ فقد ورد المعنى نفسه فى صــورة الجملة الفعلية فى قول الرسول صلى الله عليه وسلم لأبى بكر :

« اعــذرنى من عائشــة »

أى من جهة تأديبها وتعريكها . وفى الخبر :

« لن يهلك الناس حتى يعذروا من أنفسهم »

أى يقيموا العذر بسبب كثرة ذنوبهم لمعذبهم ومهلكهم (٣) .

ما زيد إلا ســيرا ، زيد سيرا سيرا :

المصدر فى هذين المثالين منصوب بفعــل محــذوف قياسا ؛ لأن

---

(١) شرح الكافية جـ١/١٣٠

(٢) الكتاب جـ١/٢٩٢

(٣) شرح الكافية جـ١/١٣٠ ، الكتاب جـ١/٢٤٣

المقصود من مثل هذا الحصر أو التكرير وصف الشيء بدوام حصـــول الفعل منه ولزومه له ، ووضع الفعل على الحدوث والتجدد ، وإن كان يستعمل المضارع فى بعض المواضع للدوام أيضا نحو قولك :

زيد يؤوى الطريد ، ويؤمن الخائف ، الله يقبض ويبسط

وذلك لمشابهته اسم الفاعل الذى لا دلالة فيه وضعا على الزمان • فلما كان المراد التنصيص على الدوام واللزوم ، لم يستعمل العـــامل أصلا ؛ لكونه إما فعـــلا وهو موضوع على التجدد ، أو اسم فاعـــل ، وهو مع العمل كالفعل بمشابهته ، فصار العامل لازم الحـــذف •

فإن أرادوا زيادة المبالغة ، جعلوا المصدر نفسه خبرا عنه نحو :

زيد سير سير ، ما زيد إلا سير

فينمحى — إذن — عن الكلام معنى الحدوث أصلا ؛ لعدم صريح الفعل ، وعدم المفعول المطلق الدال عليه •

ولمثل هـــذا المعنى أعنى زيادة المبالغة فى الدوام ، رفعوا بعـــض المصادر المنصوبة التى يبين فاعلها أو مفعولها بالإضافة ، أو بحـــرف الجر بعد حذف الفعل لزوما تبيينا لمعنى الدوام • قال :

عجب لتلك قضية وإقامتى ‏ ‏ ‏ فيكم على تلك القضية أعجب

قال « سيبويه » : سمعنا بعض العرب ممن يوثق به وقد قيل له : كيف أصبحت قال :

حمد لله وثناء عليه (١) ، « كأنه يحمله على مضمر فى نيته هـــو المظهـــر ، كأنه يقـــول :

أمرى وشأنى حمد الله وثناء عليه (٢)

وهـــذا مثـــل قوله :

فقالت حنان ما أنى بك ههنا ‏ ‏ ‏ أذو نسب أم أنت بالحى عارف

---

(١) شرح الكافية جـ١/١٢٠
(٢) الكتاب جـ١/٣١٩ ، ٣٢٠ .

لم ترد : حن ، ولكنها قالت : أمرنا حنان ، أو ما يصيبنا حنان ، وفى هـذا المعنى كله معنى النصب •

ومثله فى أنه على الابتداء ، وليس على فعل قوله عز وجل :

« قالوا معذرة إلى ربكم » (١)

لم يريدوا أن يعتذروا اعتذارا مستأنفا من أمر ليموا عليه ، ولكنهم قيل لهم : « لم تعظون قوما ؟ قالوا :

موعظتنـا معذرة إلى ربكم

•• ومثـل الرفع قوله تعالى :

« فصبر جميل والله المستعان » (٢)

كأنه قـال :

الأمر صبر جميـل

والذى يرفع عليه حنان وصبر ، وما أشبه ذلك لا يستعمل إظهاره، وترك إظهاره ، كترك إظهار ما ينصب فيه (٣) •

فمعنا — إذن — فى مثل هذه التراكيب ثلاث صور ، يعبر كل منها عن درجة من درجات المعنى ، وإن اتفقت كلها فى التعبير عن المعنى الأسـاسى :

١ — زيد يسير سيرا سيرا — الحدوث والتجدد

٢ — زيد سيرا سيرا — الدوام واللزوم •

٣ — زيد سير سير — المبالغة فى الدوام واللزوم

مررت بعلى فإذا له صـوت صـوت بلبـل :

من المصادر المنصوبة بفعل محذوف وجوبا ما وقع للتشبيه علاجا بعـد جملة مشتملة على اسم بمعناه وصاحبه •

---

(١) الأعراف ١٦٤
(٢) يوسف ١٨
(٣) الكتاب جا/٣٢١

فصوت بلبل مصدر فائدته التشبيه ؛ إذ المعنى : مثل صـــوت بلبل . وقبله جملة « له صوت » وهى مشتملة على اسم بمعنى هـذا المصدر المنصوب وهو المبتدأ المرفوع ، ومشتملة أيضا على صاحب ذلك الاسم أى الذى قام به ذلك الحدث ، وهو الضمير المجرور باللام ، والاسم الذى هو بمعنى المصدر المنصوب عارض لصاحبه غير لازم(١).

فهـذه شروط ثلاثة :

أولها : أن يكون فى الجملة المتقدمة اسم بمعنى المصدر المنصوب.

ثانيها : أن يكون فيها ما يشير إلى صاحب ذلك الاســم وذلك المصــدر .

ثالثها : أن يدل المصدر فى الجملة المتقدمة على فعـــل علاجى يتغير بتغير الزمان .

ولهذه الشروط الثلاثة دورها فى تحديد الحالة الإعرابية للمصدر وناصبـــه .

فإذا لم يتوفر الشرط الثالث كأن تقول :

له علم علم الفقهـاء

لا يجوز نصب المصدر ، ويجب رفعه ؛ لأن الجملة الأولى « له علم » لا تدل على معنى الفعل ، أى على الحدث ؛ فهى تعبر عن خصلة موجودة فى الرجل كالحلم والعقل والفضل .

وأكثر النحاة على أن هذا المصدر منصوب بفعل مقدر بين الجملة المتقدمة والمصدر ، يدل عليه الجملة المتقدمة دلالة تامة مغنيـة عنـه ، فلهذا يجب حذفه ، فالأصل :

له صوت (يصوته) صوت بلبـل

وظاهر كلام « سيبويه » أن المصدر منصوب بقوله : له صوت لا بفعل مقدر ، وإنمـا انتصب به ؛ لأنك مررت به فى حال تصـويت

(١) شرح الكافية جا/١٢١ ، الكتاب جا/٣٥٥ — ٣٦٢

ومعالجة ، يعنى أن هذه الجملة الاسمية فى قوة الفعل والفاعل ، فهى بمعنى « يصوت » لأنها تدل على المصدر الحادث ، وعلى ما قام به ذلك المصدر ، وقد اقترن بها ما دل على زمان ذلك المصدر الحادث ، أى الحال الماضية ، وهو لفظ « مررت » فالمجموع كالفعل والفاعل .

فالشروط الثلاثة السابقة هى لتوفير جميع الخصائص الفعليـــة للجملة « له صوت » ففيها جانب الحدث ، والفاعل ، والزمن ، وهـــذه هى ضروريات الجملة الفعلية : الفعل (الحدث والزمن) والفاعل ، وهو ما أسميته بالتركيب الأساسى .

ويشبه المثال السابق ما وقع مضمون جملة لا محتمل لها غيره مثل :

له على ألف درهم اعترافا .

ولا يمتنع فى مثل هذا أن يقال : الجملة المتقدمة عاملة فيه لنيابتها عن الأفعال الناصبة ، وتأديتها معناها ، فلا يكون من المنصوب باللازم إضمـــــاره (١) .

والمصدر فى الجملة السابقة توكيد لنفسه ؛ لأنه مضمون جمـــلة لا تحتمل إلا إياه من جميع المصادر ؛ فاعترافا يؤكد الاعتراف المستمد من الجملة : له على ألف درهم . وهو يشبه المصدر المؤكد فى نحو :

ضربت ضربا

إلا أن المؤكد ههنا مضمون المفرد ، أى الفعل من دون الفاعل ؛ لأن الفعل وحده يدل على الضرب والزمان »، وأما هنا فالاعتراف مضمون الجملة الاسمية بكمالها لا مضمون أحد جزأيها .

ومن هـــذا أيضـــا :

الله أكبر دعـــوة الحـــق

وقـــول الشـــاعر :

إنى لأمنحك الصدود وإننى ... قسما إليك مع الصدود لأميل

---

(١) شرح الكافية جا/١٢٣

لأن « قسما » بمعنى التأكيد ، وهو الحاصل فى الكلام السابق بسبب « إن واللام » وكأن جملة « إن وأخواتها » أيضا جمل اسمية الظاهر فعلية الباطن ، فالمعنى الفعلى المستمد من إن واللام فى هذا الشاهد مؤكد بالمصدر « قسما » .

فالمصدر المؤكد لنفسه هو الذى يؤكد جملة تدل على ذلك المصدر نصا ومنه :

صبغة الله ، وصنع الله ، وكتاب الله

لأن ما تقدمها من الكلام نص على معانى هذه المصادر (١) .

وأجاز غير سيبويه رفع هذا المصدر فى نحو :

له صوت صوت بلبل

إما على البدل ، وإما على الوصف ، وذلك على أحد وجهين ، إما على حذف مضاف — كما ذهب الخليل — والمراد :

له صوت مثل صوت بلبل

وبنى عليه أنه يجوز :

هذا رجل أخو زيد

أى مثل أخى زيد .

وذهب « سيبويه » إلى أنه لو جاز هذا لجاز :

هذا قصير الطويل

أى مثل الطويل .

وقال غير الخليل : هو جامد مؤول بالمشتق أى :

له صوت جميل

كما تقول :

مررت برجل أسد

أى جرى (٢) .

وسيبويه لا يوافق على الرفع فيما استوفى الشروط ، ويجيز الرفع

---

(١) شرح الكافية جا/١٢٣ ، الكتاب جا/٣٨٠ — ٣٨٤

(٢) الكتاب جا/٣٦١

فيما لم يستوف الشروط ، كما إذا لم يكن المصـــدر للتشـــبيه ، وجاء موصـــوفا نحو :

مررت به فإذا له صوت صوت حسن

فهذا يجب رفعه ، إما على أنه بدل من الأول ، أو وصف له . ويمكن أن يكون الوصف هنا وصفا مؤكدا على غرار الحال الموطئـــة فى نحـــو قوله تعـــالى :

« إنا أنزلناه قرآنا عربيا » (١)

لأن فى وصفه معنى الحاليـــة .

كذا يجب الرفع إن خلت الجملة المتقدمة من صاحب الاسم الذى بمعنى المصـــدر نحو :

مررت فإذا فى الدار صوت بلبل

وإنما ضعف نصبه لأن الجملة المتقدمة ليست كالفعـــل لخلوها مما أسند إليه الحدث معنى ، ولابد للفعل من مسند إليه (٢) .

ومن المنصوب على تضمين الجملة السابقة معنى فعليا ، المصدر المؤكد لغيره فى نحـــو :

زيد قائم حقـــا

« ذلك عيسى بن مريم قول الحق » (٣)

والمؤكد لغيره فى الحقيقة مؤكد لنفسه ، وإلا فليس بمؤكد ؛ لأن معنى التوكيد تقوية الثابت بأن تكرره ، وإذا لم يكن الشىء ثابتا ، فكيف يقوى ، وإذا كان ثابتا فمكرره إنما يؤكد نفسه (٤) .

هذه بعض أمثلة الجمل التى تقوم فيها الحركة الإعرابية بدور

---

(١) يوسف ٢
(٢) شرح الكافية جا/١٢٣
(٣) مريم ٣٤
(٤) شرح الكافية جا/١٢٤

التفريق بين نمطى الإسناد الفعلى والاسمى ، وكثير من المواطن السابقة كان العنصر الذى ينصب تارة ويرفع أخرى مصدرا .

وقد أرسى النحويون لهذه المسألة ضابطا ، فهمت منه أنهم تنبهوا إلى ما أقوله من أن فى التراكيب الاسمية معانى فعلية مستترة، فقدقالوا :

إن لم يأت بعد المصادر وأمثالها ما يبينها ، ويعين ما تعلقت به من فاعل أو مفعول ، إما بحرف جر أو بإضافة المصدر إليه ، فليست مما يجب حذف فعله بل يجوز نحو :

سقاك الله سقيا ، ورعاك رعيا ، وجدعك جدعا ، وشكرت شكرا ..

وأما ما بين فاعله بالإضافة نحو :

كتاب الله ، وصبغة الله ، وسنة الله ، ووعد الله وحنانيك ، ودواليك ، أو بين مفعوله بالإضافة نحو :

ضرب الرقاب ، سبحان الله ، لبيك ، سعديك ، معاذ الله

أو بين فاعله بحرف الجر نحو :

بؤ سالك ، سحقا لك ، بعدا لك

أو بين مفعوله بحرف الجر نحو :

عقرا لك ، وجدعا لك ، وشكرا لك ، وحمدا لك ، وعجبا منك

فيجب حذف الفعل فى جميع هذا قياسا .

والمراد بالقياس أن يكون هناك ضابط كلى ، يحذف الفعل حيث حصل ذلك الضابط .

والضابط ههنا هو ذكر الفاعل أو المفعول بعد المصدر مضافا إليه أو مجرورا بحرف الجر .

وإنما وجب حذف الفعل مع هذا الضابط ؛ لأن حق الفاعل والمفعول به أن يعمل فيهما الفعل ويتصلا به ، فاستحسن حذف الفعل فى بعض المواضع ، إما إبانة لقصد الدوام واللزوم بحذف ماهو موضوع للحدوث والتجدد ، أى الفعل فى نحو :

حمدا لك ، وشكرا لك وعجبا لك ، ومعاذ الله .

وإما لتقدم ما يدل عليه ، كما فى قوله تعالى :
« كتاب الله عليكم » ، « صبغة الله » ، « وعد الله » .
أو لكون الكلام مما يستحسن الفراغ منه بالسرعة نحو :
لبيك ، وسعديك ، ودواليك ، وهذا ذيك ، وهجاجيك

فبقى المصدر مبهما ، لا يدرى ما تعلق به من فاعل أو مفعول ، فذكر ما هو مقصود المتكلم من أحدهما بعد المصدر ليختص به ، فلما بين بعد المصدر بالإضافة أو بحرف الجر ، قبح إظهار الفعل ، بل لم يجز .. لأن حق الفاعل أو المفعول أن يتصلا بالفعل معمولين له ، فلما حذف الفعل لأحد الدواعى المذكورة ، وبين المصدر المبهم إما بالإضافة أو بحرف الجر ، فلو ظهر الفعل رجع الفاعل أو المفعول إلى مكانه ومركزه بعد الفعل متصلا ومعمولا له (١) .

وفى ضوء هذا التحليل والتعليل والتفسير المستفيض المتبين لحقيقة العلاقات بين عناصر التركيب أقول إن هذه المصادر ما هى إلا تراكيب فعلية ؛ لأن المصدر يقوم بوظيفة الفعل ، ويأتى بعده الفاعل أو المفعول .

وهذه طريقة من الطرق التى لجأت إليها العربية لصوغ كلامها فى صورة الجملة الفعلية ، ولهذه الطريقة أسبابها التى نص عليها فى الاقتباس السابق من قصد التعبير عن الدوام والاستمرار ، أو لغرض الفراغ من الكلام ، أو للاستغناء عن الفعل لتقدم ما يدل عليه .

والنصب المعطى لهذه العناصر دليل كون الجملة فعلية ، أما الرفع فدليل كون الجملة اسمية . والمعنى الفعلى على الرفع هو ذاك الذى على النصب إلا أن الرفع يدل على المبالغة فى الدوام والاستمرار — كما سبق — .

والحق أنه ليس كل نصب دليل فعلية ، ولا كل رفع دليل اسمية ، ففى قول « هـدية » :

فإن تك فى أموالنا لا نضق بها ذراعا ، وإن صبر فنصبر للصبر

(١) شرح الكافية جـ١/٢١٧

روى بالرفع على قوله :

وإن وقع صبر أو إن كان فينا صبر فإنا نصبر

والنصب فيه جيد بالغ أى :

إن كان (ما نحن فيه) صبرا فإنا نصبر (١) .

وفى قول « نعمان بن المنذر » :

قد قيل ذلك إن حقا وإن كذبا   فما اعتذارك من شىء إذا قيلا

فالنصب على قولك :

إن كان (المقول) حقا ...

والرفع يجوز على قوله :

إن كان فيه حق

ويجوز أيضا على قوله :

إن وقـــع حـــق (٢)

فالنصب هنا على تقدير « كان » الناقصة ، والرفع على أنه فاعـــل لكان التامة ، والجملة فعلية .

وعلى هذا جاء قوله تعالى :

« انتهوا خيرا لـــكم » (٣) .

والتقدير عند « سيبويه » :

انتهوا عن التثليث وائتوا خيرا

وقدره « الكسائى » بـــ :

انتهوا يكن خيرا

أما « الفراء » فقدره :

انتهوا انتهاء خيرا

فخيرا منصوبة على المفعولية عن « سيبويه » ، وعلى أنها خبر كان

---

(١) الكتاب جـ١/٢٥٩
(٢) الكتاب جـ١/٢٦٠
(٣) النساء ١٧١

المقدرة عند « الكسائى » ، وعلى أنها صفة لمفعول مطلق محذوف عند « الفراء » .

والجملة فعلية عند « سيبويه » و« الفراء » واسمية عند «الكسائى» وقد رجح « الرضى » تقدير « سيبويه » ؛ لأن قولهم :

حسبك خيرا لك

وراءك أوسع لك

بتقـــدير

حسبك وائت خيرا لك

وراءك وائت مكانا أوسع لك

يقوى مذهب « سيبويه » ... وكذا قولهم :

انته أمرا قاصـــدا

أى :

انته عن هذا وأت أمرا قاصدا

وقرينة « ائت » فى هذه المواقع ، أنك نهيت فى الأول عن شىء ، ثم جئت بعده بما لا تنهى عنه ، بل هو مما يؤمر به فيجب أن ينتصب بائت أو اقصد أو ما يفيد هذا المعنى (١) .

والتخفف من الأفعال ونصب الأسماء على « الفعلية » ورفعها على « الاسمية » أمر مبناه على التسهيل ، فإن العرب لما لم تلزم نفسها بوضع تركيبى معين : جملة فعلية ، جملة اسمية ، أعطت لنفسها الحرية فى نطق كلماتها واعتبارها مرة من النمط الأول ، وأخرى من النمـط الثـانى ؛ لأن النمطين فى العمــق التركيبى العربى يكادان يحلان محـــلا واحـــدا متقارب المكانة إن لم يكن متساويها .

وفى العربية ظاهرة تركيبية أخرى ، اتخذ النصب فيها دليل « الفعلية » والرفع دليل « الاسمية » تلكم هى ظاهرة ما أسماه النحويون « بالاشتغال »

---

(١) شرح الكافية جـ١/١٢٩ ، ١٣٠ — الكتاب جـ١/٢٨٢

ضابط الاشتغـــــال :

وعدم وجود الفعل فى التراكيب السابقة سمح بجواز نصب الاسم على أنه مفعول لفعل محذوف ، ورفعه على أنه مبتدأ ، ومن هنـــا تردد التركيب كله بين الجملة الفعلية والجملة الاسمية .

أما هنا ، فالفعل موجود لكنه يمنع — على المشهور — من عمـــل النصب لاشتغاله بشىء آخر . وضابط الاشتغال هو :

« كل اسم بعده فعل أو شبههمشتغلعنه بضميره أو متعلقه لو سلط عليه أو مناسبة لنصبه » (١) .

والأمثلة التالية شرح للتعريف السابق :

المثال	الشرح
١ — محمد زرته	شغل الفعل عن نصب « محمـــد » بنصبـــه ضميره .
٢ — محمد أنا زائره — محمد أنا مكرمه	شغل اسم الفاعل واسم المفعول عن نصب « محمد » بنصبهما ضيره والمصدر والصفة المشبهة لايستعملان فى هــذا التركيب
٣ — محمدا زرت	ليس من أمثلة الاشتغال ؛ لأن الفعل لم يشغل بشىء بعده .
٤ — زيد ضربت خادمه زيدضربتعمراوجاره زيدضربترجلايحبه زيد ضربتالذىيحبه	شغل الفعـــل بالعمل بما يتعلق به الضمير الراجع إلى « زيد » والتعلق هو عن طريق الإضافة إلى الضمير فقط ، أو الإضافة والعطف، أو عن طريق الوصف بعـــامل ذلك الضمير ، أو عن طريق اسمالموصول الموصول بفعل عمل فى ضميره

---

(١) شرح الكافية جا/١٦٢

النصب والرفـــــع :

اختلف النحويون حول نصب الاسم فى هذه التراكيب ، فاختـــار البصريون كونه معمولا لفعل مقدر يفسره ما بعده •

وذهب « الكسائى » و « الفراء » شيخا المدرسة الكوفية إلى أن الناصب للاسم لفظ الفعل المتأخر عنه ، إما بذاته إن صح المعنى واللفظ بتسليطه عليه نحو :

زيدا ضربتـــه

وإما بغيره إن اختل المعنى بتسليطه عليه ، فالعامل فيه ما دل عليه ذلك الظاهر وسد مسده كما فى :

زيدا مـــررت به

عمروا ضربت أخاه

فالعامل فى « زيد » هو « مررت » لسده مســـــد « جاوزت » ، وفى « عمرو » : « ضربت » لسده مسد « أهنت » ، وليس قبـــل الاسم فى الموضعين فعل مضمر ناصب •

وإنما جاز عندهما أن يعمل الفعل الطالب لمفعول واحـــد فى ذلك المفعول وفى ضميره معا فى حالة واحـــدة ، لأن الضمير فى المعنى هو الظاهر ، فيكون فائدة تسليطه على الضمير بعد تسليطه على الظاهر المقدم تأكيد إيقاع الفعل عليه •

وقد ارتضى « الرضى » أن يعرب الضمير بدلا من الاسم الظاهر المنصوب (١) •

وسواء نصب الاسم بفعل محذوف يفسره المذكور — بصريون — أم بالفعل الظاهر المذكور — كوفيون — ، فجميع النحويين متفقون على أمر واحد ، هو أن معنى التركيب كله ، هو على نصب هذا الاسم ، وعلى أن العلاقة بين الاسم والفعل هى علاقة فعلية إما مباشرة أو غير مباشرة •

كما أنهم اتفقوا على شىء آخر هو أن هذه العلاقة الفعلية قد تأخذ

---

(١) شرح الكافية جا/١٦٢ ، ١٦٣

فى بعض الأمثلة شكل الرفع بأن يرفع الاسم لمبررات شكلية معينة ، ومع ذلك يبقى المعنى الأساسى كما هو بحيث لو زالت هذه المبررات الشكلية لبرزت العلاقة الفعلية فى ثوب النصب .

فرفع الاسم فى بعض تراكيب الاشتغال مسألة شكلية بحتة لأن المعنى يبقى على المفعولية ، تماما كما يرفع المفعول به لنيابته عن الفاعل لكنه لا يزال مفعولا به ، أو ينصب الخبر فى باب كان ، لكنه لا يزال خبرا أو ينصب اسم إن لكنه لا يزال عمدة . فالشكل قد يتغير لكن النسبة بين العناصر تبقى كما هى . وهـــذا هو سر إيرادى لبعض أمثلة تراكيب الاشتغال هنا ؛ إذ إنى أرى أن الجملة الاسمية هنا هى اسمية فى الظاهر ، لكنها فعلية فى حقيقتها ؛ بدليل أن ما يرفع قد ينصب ، وأن الرفع لمبررات شكلية يزول بزوالها ، وأن التركيب كله يؤول إلى جملة فعلية بعملية تحويلية بسيطة يتسلط فيها الفعل على الاسم المتقدم ، ولا يبقى معنا ما يسمى بالاشتغال .

والدليل على أن الرفع هنا بمعنى النصب ، وأن الجملة الاسمية بمعنى الجملة الفعلية أن النحويين لم يعتبروا قوله تعالى :

« وكل شىء فعلوه فى الزبر » (١)

من باب الاشتغال ، وذهبوا إلى أن رفع « كل » واجب ؛ لأنك لو نصبت لذهب المعنى الحاصل بالرفع ؛ إذ يصير المعنى :

فعلوا فى الزبر كل شىء

إن علقنا الجار بفعلوا ، ونحن لم نفعل فى الزبر ، أى فى صحف أعمالنا شيئا ؛ إذ لم نوقع فيها فعلا ، بل الكلام :

الكاتبون أوقعوا فيها الكتابة

وإن جعلنا الجار نعتا لكل شىء ، صار المعنى :

فعلوا كل شىء مثبت فى صحائف أعمالهم

وهذا ، وإن كان معنى مستقيما ، إلا أنه خلاف المعنى المقصود حالة الرفع

---

(٢) القمر ٥٢

إذ المراد منه ما أريد فى قوله تعالى :

« وكل صغير وكبير مستطر »

فعلوه صفة كل شيء ، أى : كل ما فعلوه مثبت فى صحائف أعمالهم بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة »(١) •

فإعراب الآية على الرفع هو :

مبتدأ + صفة + خبر

أما على النصب فهو :

مفعول به + تفسيرية + ظرف

مفعول به + تفسيرية + نعت

وإعرابا النصب لا يتفقان ، والمعنى الذى يفهمه إعراب الرفع ، فالآية ليست من أمثلة الاشتغال • — والله أعلم — •

حالات الاسم المشتغل عنه :

الاسم المرفوع — إذن — فى تراكيب الاشتغال فى قوة المنصوب، والجملة الاسمية فى قوة الفعلية ، واختيار الرفع أى الجملة الاسمية ، والنصب أى الجملة الفعلية ، لأسباب ومبررات شكلية •

وحال الاسم المشتغل عنه لا يخلو من رفع أو نصب إما على سبيل الوجوب أو على سبيل الجواز ؛ فهو إما أن يرتفع بالابتداء ، أو ينتصب بفعل مقدر ، ولا يدخله الجر ؛ لأنه لا يكون إلا بجار ، بل إن النحويين ضمنوا الفعل الذى يتعدى بحرف جر معنى فعل لا يتعدى بحرف جر حتى يستطيعوا نصب الاسم المشتغل عنه إذ مدار الباب كله على اسم ينتصب لفظا بما بعده لو سلط عليه •

والاسم المشتغل عنه لا يخلو حاله من أربعة ، فهو إما أن يختار رفعه ، أو يختار نصبه ، أو يجب نصبه ، أو يستوى رفعه ونصبه •

---

(١) شرح الكافية جـ١/١٧٨

اختيـــار الرفع :

يختار الرفع بالابتداء عند عدم توفر قرائن النصب الموجبة له ، أو التى يختار معها النصب ، أو التى يتساوى معها الأمران ، أو عنــد وجود أقوى منهــا •

ويختار الرفع على النصب لاحتياج الأخير إلى حذف الفعل وإضماره والأصل عدمهما ، بخلاف الرفع فإنه بعامل معنوى لم يظهر قط فى اللغة حتى يقال حذف وأضمر • وقرينة الرفع التى تجــامع قرينة النصب وتكون أقوى منها شيئان فقط هما أما ، وإذا المفاجأة •

والاسم بعد أما يرفع ، وإن كانت الجملة المصدرة بها معطوفة على فعلية : لأن مراعاة التناسب لا يتم مع « أما » ؛ لأنها من الحروف التى يبتدأ بعدها الكلام ، ويستأنف ، ولا ينظر معها إلى ما قبلها ، كما يرفع الاسم بعدها وإن كانت جوابا عن جملة فعلية للسبب السابق ، وهو أنها تقطع ما بعدها عما قبلها ، ولذا يختار الرفع معها ؛ إذ هو الأصل لسلامته من الحذف والتقدير •

تقول :

قام محمد وأما عمرو فأكرمته

وتقول إجابة عن : أيهم أعطيت :

أما زيد فقد أعطيته دينارا

فمراعاة التناسب تقتضى النصب ، لكن « أما » تقطع الكــــلام وتستأنف كلاما جديدا ؛ لأنها وضعت لضد مناسبة ما بعدها لما قبلها ، فغلب مقتضى الرفع مقتضى النصب فاختير الرفع(١) •

لكن الاسم بعد « أما » ينصب ، إذا كانت مع الطلب : الأمر ، والنهى ، والدعاء نحو :

أما زيدا فأكرمه ، أما بكرا فلا تضربه ، وأما عمرا فرحمه الله •

وإنمــا صارت مغلوبة ؛ لأن وقوع هــذه الأشياء خبرا للمبتدأ

---

(١) شرح الكافية جـ١/١٧١

قليل فى الاستعمال ؛ وذلك لأن كون الجملة الطلبية فعلية أولى إن أمكن، لاختصاص الطلب بالفعل ••• وليس النصب هنا دليل الحذف والتقدير لأن ترجيح الطلب معه أولى لكثرة استعمال الحذف والتقدير فى كلامهم وقلة استعمال الطلبية اسمية ، مع إمكان جعلها فعلية بمجرد تغيير إعراب (١) •

فأما — إذن — يرفع الاسم بعدها ، وإن عطفت على جملة فعلية ، أو أجيب بها جملة فعلية ، لكن الاسم ينصب بعدها ، إذا جاء فى سياق طلب : أمر ، نهى ، دعاء •

فنحن إما أن تغلب مقتضى الرفع ، أو نغلب مقتضى النصب ، أو لنقل إن « أما » تكون أحيانا غالبة ، وأحيانا أخرى مغلوبة ، فأما تجامع ثلاث قرائن للنصب ، هى مع أحدها مغلوبة ، ومع الأخريين غالبة، أما الأولى فالطلب ، والأخريان عطف الجملة التى بعدها على فعلية ، وكونها جوابا لجملة استفهامية فعلية » (٢) •

ومقتضى النصب الذى بطل مفعوله مع « أما » له تأثير عند عدمها ، ولذلك يرجح النصب مراعاة التناسب بين المعطوف والمعطوف علية ، أو القصد التناسب بين السؤال والجواب فى كونهما فعليتين ، كما فى نحو :

قام زيد وعمرا أكرمته •

زيدا أكرمته ، فى جواب من قال : أيهم أكرمته ؟

ومن أدوات الاستئناف « حتى وإذا » ، لكن « حتى » ليست متمحضة للاستئناف مثل « أما » فلا تقع فى أول الكلام مثلها ؛ ولذلك ينصب الاسم معها • كما فى قوله :

ألقى الصحيفة كى يخفف رحله والزاد حتى نعله ألقاها

وأما « إذا » المفاجأة ، فهى فى ضعف الاستئناف بعدها مثل « حتى » ؛ فلا تقع فى صدر الكلام من دون أن يتقدمها شىء كما تقع

---

(١) شرح الكافية جـ١/١٧٢ ، الكتاب جـ١/٨١ — ٨٣
(٢) شرح الكافية جـ١/١٧١

« أمـــا » ، لكنها إذا جامعت حرفا عاطفا على الجملة الفعلية فهى غالبة على العاطف ، فالرفع فى هـــذه الحال يكون أولى من النصب مــــع جواز النصب نحـــو :

قام زيد وإذا بكر يضربه عمرو (١)

وقد عقب « الرضى » على هـــذا بقوله : إنهم اتفقـــوا على أنها لا تجيء بعدها إلا الاسمية فرقا بينها وبين إذا الشرطية ، فقياس هـــذا وجوب الرفع بعدها مع مجيئها بعد العاطف ، بلى لو سمع نصب مابعدها مع العاطف المذكور لكان لهم أن يقولوا خالفت أصلها فى هذا الموضـــع الخاص رعاية للتناسب المطلوب عندهم ، وفى هذا الموضع يجب الرفع نحو:

زيد فى الدار وإذا عمرو ضربه

وأما مع عدم السماع فالأصل منعه بناء على الإجماع المذكور (٢).

فالرضى — إذن — يرى أن رفع الاسم بعد « « إذا » المفاجأة واجب . وإن كانت معطوفة على جملة فعلية ، فإنه يكون أولى من النصب تغليبـــا لجانب كونها لا تدخل إلا على جملة اسمية على اعتبار المناسبة ، ويجوز النصب اعتبارا للمناسبة . وهذه دقة فى التحليل والتحرير .

اختيـــــار النصب :

يختـــار نصب الاسم فى مواطن منها :

١ — **مراعاة التناسب :** تعطف الفعلية على الفعلية فى غير ما ذكر مراعاة للتناسب والتشاكل بين المعطوف والمعطوف عليه نحو :

قام زيد وعمرا أكرمته

وكذا مع « لكن ، وبل » ، وإن كان ما بعدهما يخالف ما قبلهمـــا معنى ، وذلك لتناسب المعطوف والمعطوف عليه فى كونهما فعليين . وكذا :

مررت برجل ضارب عمرا وهندا يقتلها

(١) شرح الكافية جا/١٧٢

(٢) شرح الكافية جا/١٧٢ ، الكتاب جا/٩٥

لعطفه على مشابه الفعل (١) .

جاء فى « الكتاب » : « وإنما اختير النصب هنا لأن الاسم الأول مبنى على الفعل ، فكان بناء الآخر على الفعل أحسن عندهم ... ومثل ذلك :

« يدخل من يشاء فى رحمته والظالمين أعد لهم عذابا أليما » (٢)

« فريقا هدى وفريقا حق عليهم الضلالة » (٣) .

ومثل ذلك :

كنت أخاك وزيدا كنت له أخا

لأن : كنت أخاك بمنزلة : ضربت أخاك

... وقد يبتدأ فيحمل على مثل ما يحمل عليه وليس قبله منصوب ، وهو عربى جيد . وذلك قولك :

لقيت زيدا وعمرو كلمته (٤)

٢ ــ بعد بعض حروف النفى :

حروف النفى هنا هى « ما ولا وإن » نحو قوله :

فلا حسبا فخرت به لئيم   و لاجرا إذا ازدحم الجدود

وكذا :

ما زيدا ضربته

وإنما اختير النصب مع جواز الرفع ؛ لأن النفى فى الحقيقة لمضمون الفعل ، فإيلاؤه لفظا وتقديرا لما ينفى مضمونه أولى .

وليس « لما ولم ولن » من هذه الجملة ؛ إذ هى عاملة فى المضارع ولا يتقدم معمولها لضعفها فى العمل فلا يقال :

لم زيدا تضربه

---

(١) شرح الكافية جا/١٧٢

(٢) الإنسان ٣١

(٣) الأعراف ٣٠

(٤) الكتاب جا/٨٨ — ٩١

لن بكرا تقتـــله (١)

وقد أخرج « الرضى » حروف النفى الثلاثة السابقة من الحروف التى لا يليها إلا الأفعال ، لكن « سيبويه » لم يخرجها ، فهو يقـــول : « من الحروف حروف لا يذكر بعدها إلا الفعل ، ولا يكون الذى يليهـــا غيره مظهرا أو مضمرا •

فمما لا يليه الفعل إلا مظهرا : قد ، وسوف ، ولما ، ونحـــوهن ، فإن اضطر شاعر فقدم الاسم وقد أوقع الفعل على شىء من سببه لم يكن حد الإعراب إلا النصب ، وذلك نحو :

لم زيدا أضربه

•• لأنه يضمر الفعل إذا كان ليس مما يليه الاسم (٢)

٣ ـــ حـــروف الاســـتفهام :

وحروف الاستفهام أولى بالفعل من غيرها ، وهى فى ذلك كحـــروف النـــــفى •

وفى موازنة بين مراعاة التناسب ، وحـــروف النفى ، وحـــروف الاستفهام يقول « الرضى » ليس جواز الرفع فى الهمزة كجوازه فى :

قام زيد وعمـــرو كلمته

فالرفع فى هذا أحسن ؛ لأن طلب المشاكلة بين المعطوف والمعطوف عليه إذا كان المعطوف عليه جملة فعلية ، لا يقتضى النصب اقتضاء همزة الاستفهام إياه ، بل الهمزة أشد اقتضاء له •• كما أن الرفع بعد حروف النفى أحسن منه بعد الهمزة ؛ لأن الجملة مع الهمزة تصير طلبية • وكون الطلبية فعلية أولى إن أمكن ، ولا تصير مع حرف النفى طلبية (٣) •

فالوسائل الثلاثة يختار فيها النصب مع جواز الرفع ، لكن الأحسن

---

(١) شرح الكافية جـ١/١٧٣
(٢) الكتاب جـ١/٩٨
(٣) شرح الكافية جـ١/١٧٣

مع الهمزة النصب ، والرفع معها ليس فى قوة أو حسن الرفع مع التناسب وحروف النفى ؛ لأن الجملة مع الهمزة تتحول طلبية ، والفعلية بالطلبية أولى وأحق .

والحق إن « الرضى » استمد هذه الموازنة مما قاله « سيبويه » : فقـــد جاء فى « الكتاب » :

وليس جواز الرفع فى الألف مثل جواز الرفع فى :

ضربت زيدا وعمرا كلمته

لأنه ليس ههنا حرف هو بالفعل أولى . وإنما اختير هـذا عـــلى الجواز ، وليكون معنى واحدا ، فهذا أقوى » (١) .

بين الهمــزة وهــل :

أجرى « الرضى « موازنة بين الهمزة وهل ، أفهم منها أن الجمل الاسمية تتفاوت فى توفر « الفعلية » فيها ، يقول : « للاستفهام حرفان ، أحدهما : عريق فيه وهو الهمزة ، فهى تدخل على الفعلية نحو :

أضرب زيد

وعلى الاســـمية الخاليـــة من الفعل نحـــو :

أزيد خارج

وعلى الاسمية التى خبر المبتدأ فيها فعلية نحو :

أزيد خـــرج

وثانيهما : دخيل فيه وهو هل .. فهى تدخل على الفعليـــة عـــلى الاسمية التى ليس خبر المبتدأ فيها فعلية نحو :

هـــل زيد قـــائم

لمشابهة الهمزة . وأما الاسمية التى جزؤها الثانى فعلية ، فـــلا تدخل عليها إلا على قبح نحو :

---

(٢) الكتاب جا/١٠٠ ، ١٠١

هـــل زيد خرج

لأنها إذا لم تجد فعلا تسلت عنه ، فإن كان أحد جزئى الجمـــلة التى تدخلها فعلا تذكرت الصحبة القديمة ، فلا ترضى إلا بأن تعانقه ، فيجب أن توليه إياه » (١) •

وعن دخول حروف الاستفهام على جملة اسمية خبرها فعل يقول « سيبويه » : « واعلم أن حروف الاستفهام كلها يقبح أن يصير بعدها الاسم إذا كان الفعل بعد الاسم ، لو قلت :

هـــل زيد قـــام

لم يجز إلا فى الشعر ، فإذا جاء فى الشعر نصبته ، إلا الألف فإنه يجوز فيها الرفع والنصب ؛ لأن الألف قد يبتدأ بعدها الاسم » (٢) •

فالفعلية فى الجمل التالية مرتبة ترتيبا تنازليا من الأعلى للأدنى :

١ ــ حضر محمد ٢ ــ محمد حضر ٣ ــ محمد حاضر ٤ ــ محمدأخوك

وإذا كان (٣) فى نظر « الرضى » خالية من الفعل ، فإنه يقصـــد الفعل الاصطلاحى ، وإلا فبها اسم فاعل وهو فى معنى الفعل •

٤ ــ إذا الشرطيـــة :

وقرابة الجملة (٢) من الجملة (١) فى التسلسل السابق يظهر فى حديث النحويين عن حكم الاسم بعد « إذا الشرطية » ، فقد نقل عن الكوفيين أنها كإذ فى وقوع الجملتين بعدها إلا أن الجملة الاسمية لا بد أن يكون الخبر فيها كقوله :

فهلا أعدونى لمثلى تعـــاقدوا .. إذا الخصم أبزى مائل الرأس أنكب

ونقل عن « سيبويه » و « الأخفش » موافقتهما فى جواز وقـــوع الاسمية المشروطة بعدها على ضعف • والأكثر كونها عندهما فعليـــة إما ظاهرة الفعـــل نحـــو :

---

(١) شرح الكافية جا/١٧٣

(٢) الكتاب جا/١٠١

« إذا جاء نصر الله .. »

أو مقــدرة نحو :

« إذا السـماء انشقت »

أى إذا انشـقت السـماء .

ونقل عن « المبرد » اختصاصها بالفعلية ، حتى إنه لا يجوز بعدها الرفع إلا على أن الاسم فاعل لفعل محذوف ، وهذا موافق لما رواه الكوفيـون :

لا تجزعى إن منفس أهلكته   فإذا هلكت فعند ذلك فاجزعى

أى : إذا أهلك ، أو إذا هلك (١) .

٥ ـ حيث :

وحيث مثل إذا وسائر حروف الشرط فى كونها بالفعل أولى ، كما أن حروف النفى والاستفهام كذلك . إلا أن « إن ولو » أشـد طلبـا للفعل من « إذا » ، و « حيث » أقل من « إذا » استعمالا فى الشرط ؛ ولذلك يجوز دخولها على الاسمية التى جزآها اسمان اتفاقا نحو :

اجلس حيث زيد جالس

أما إذا كسعت بما نحو « حيثما » فهى وسائر الأسماء الجوازم المتضمنة معنى الشرط نحو « متى وأينما » لا يفصل بينها وبين الفعـل إلا عند الضرورة ، فإن اضطرت شاعر إلى الفصل نحو :

حيثما زيدا تزره فأكرمه

فالنصب واجب لوجوب تقدير الفعل بعدها (٢) .

يجمع « سيبويه » بين « إذا وحيث » فى اختيار النصب بعدهمـا بقوله : « ومما يقبح بعده ابتداء الأسماء ، ويكون الاسم بعده إذا ، وحيث . تقـول :

---

(١) شرح الكافية جا/١٧٤ ، انظر ايضا جا/٧٦ ، ٧٧.

(٢) شرح الكافية جا/١٧٥

إذا عبـــد الله تلقاه فأكرمه

حيث زيدا تجده فأكرمه

لأنهما يكونان فى معنى حروف المجازاة ، ويقبح إن ابتدأت الاسم بعدهما إذا كان بعده الفعل لو قلت :

اجلس حيث زيد جلس

كان أقبـــح (١) من قولك :

اجلس حيث جلس زيد

« والرفـــع بعدهما جائز » (٢) .

٦ ــ التبـــاس المفسر بالصفة :

يختار النصب فى بعض الأمثلة ؛ لأنه يكون نصا فى إفادة معنى من المعانى على العكس من الرفع الذى يوقع فى الاحتمال ، فقد تقول :

كل واحد من مماليكى اشتريته بعشرين دينارا

بنصب « كل » على معنى :

اشتريت كل واحد من مماليكى بعشرين دينارا

فهذا فيه إخبار بأنك اشتريت كل واحد منهم بهذا المبلغ ، وأنـــك لم تملك أحدا منهم إلا بشرائك بهذا الثمن ، فالنصب فيه نص عـــلى هـــذا المعنى .

لكنك إن رفعت وقلت :

كل واحد من مماليكى اشتريته بعشرين دينارا

فيحتمل أن يكون « اشتريته » خبرا له ، وقولك « بعشرين » متعلقـــا بـــه ، أى :

كل واحد منهم مشترى بعشرين

وهـــو المعنى المقصـــود .

---

(١) أفعل التفضيل هنا ليس على بابه فإضافة « حيث » إلى الفعل ليس قبيحا بل هو القياس .

(٢) الكتاب جـ١/١٠٧

ويحتمل أن يكون « اشتريته » صفة لكل واحد ، وقولك« بعشرين» هــو الخبر • أى :

كل من اشتريته من المماليك فهو بعشرين

فالمبتدأ — إذن — على التقدير الأول أعم ؛ لأن قولك : كل واحــد من مماليكى أعم من اشتريته ، ومن اشترى لك ، ومن حصــل لك منهم بغير المشترى من وجوه التملكات •

والمبتدأ على الثانى لا يقع إلا على من اشتريته أنت ، فرفعــه — إذن — مطرق لاحتمال الوجه الثانى الذى هو غير مقصود ومخالف للوجه الأول ؛ إذ ربما يكون لك على الوجه الثانى منهم من اشتراه لك غيرك بعشرين أو بأقل منها أو بأكثر ، وربما يكون أيضا لك منهم جماعة بالهبة والوراثة أو غير ذلك • وكل هذا خلاف مقصودك ، فالنصــب — إذن — أولى لكونه نصا فى المعنى المقصود والرفع محتمل له ولغيره(١)

ومن الواضح أن ما سبب الاختلاف بين الرفع والنصب فى درجة الدلالة على المعنى المقصود ، هو وجود الجار والمجرور« بعشرين دينارا » فلو أن الجملة كانت :

كل واحــد من مماليكى اشتريته

لاســتوى معنى الرفــع والنصب •

تخـــريج آية :

قال تعـــالى :

« إنا كل شىء خلقناه بقدر » (٢)

مراده تعالى بكل شىء : كل مخلوق • والمعنى لايتفاوت فى الآية الكريمة رفعت أو نصبت ، وسواء جعلت خلقناه صفة مع الرفع ، أو خبرا ؛ لأن كل شىء ليس المراد منه كل ما يقع عليه اسم شىء ؛ لأنه

---

(١) شرح الكافية جا/١٧٥
(٢) القمر ٤٩

تعالى لم يخلق جميع الممكنات غير المتناهية ، فشيء هنا ليست هي المرادة في قوله تعالى :

« والله على كل شيء قدير »

لأن معناه أنه قادر على كل ممكن غير متناه ، فمعنى الآية :

كل شيء خلقناه بقدر

مبدأ + خبر + صفة

كل مخلوق مخلوق بقدر .

مبتدأ + صفة + خبر

كل شيء مخلوق كائن بقدر ، والمعنيان واحد (١) .

لكن « العكبرى » يرى أن قراءة النصب أقوى ؛ لدلالته على عموم الخلق ، والرفع لا يدل على عمومه ، بل يفيد أن كل شيء مخلوق فهو بقدر (٢) .

٧ — جواب الاستفهام بالجملة الفعلية :

إذا قال بعض الناس :

أرأيت أحدا ؟ أيهم أو غلام أيهم رأيت ؟ تقول :

زيدا رأيته

وإنما كان النصب أولى ؛ ليطابق الجواب السؤال في كونهما فعليتين ، وكذا إذا قيل :

أضارب الزيدان أحدا ؟

قلت : عليا يضربانه

لأن معناه : أيضرب الزيدان أحدا ، فهو مقدر بالفعلية (٣) .

٨ — بعد الفاعل في المعنى :

اختار « الكسائى » النصب إذا كان الاسم المشتغل عنه بعد اسم هو فاعل في المعنى نحو :

---

(١) شرح الكافية جـ١/١٧٥

(٢) التبيان جـ٢/١١٩٦

(٣) شرح الكافية جـ١/١٧٥ ، الكتاب جـ١/١٠٥

زيد هنــدا يضربها

فزيد فى المعنى هو الضارب ، وإن كان فى اللفظ مبتــدأ فنصب « هنــد » أولى ؛ لأنه كأنه قيــل :

يضرب زيد هنــدا (١)

ولا أترك هذه النقطة قبل أن ألفت نظر قارئى إلى أن الجمـــلة الاسمية فى الموضعين السابقين فسرت بجملة فعلية فــ :

أضــارب الزيدان أحدا

فى قوة أيضرب الزيدان أحــدا

وجملة : زيد هنــدا يضربهــا

وهى جملة اسمية فى قوة جملة فعلية فيما لو قلت :

يضرب زيد هنــدا

وممــا سهل التحويل من الاسمية إلى الفعلية ، أن المبتدأ فى الأولى اسم فيه معنى الفعل ، ويعمل عمله ، أما المبتدأ فى الثانية فهــو فاعل معنى ، والفاعل قريب من المبتدأ أو هو عدله —على الأقل — .

اســـتواء الوجهــين :

يستوى الرفع والنصب فى الاسم المشتغل عنه ، إذا كان قبله عاطف على جملة اسمية ، الخبر فيها جملة فعلية ، أو على الخبر فيها ؛ فما بعد الواو إما أن يكون معطوفا على الاسمية التى هى الــكبرى ، فيختار الرفع مع جواز النصب ليناسب المعطوف المعطوف عليه فى كونهما اسميين ، وأن يكون عطفا على الفعلية التى هى الصغرى فيختار النصب مع جواز الرفع ليتناسبا فى كونهما فعليين ، وذلك قولك :

زيد قام وعمــرا أكرمته

واسم الفاعل فى هــذا كالفعل فى قولك :

زيد ضارب عمرا وبكرا أكرمته

لأن اسم الفاعل الناصب للمفعول به كالفعل ، وأما إذا قلت :

---

(١) شرح الكافية جا/١٧٥

زيد قائم غلامه وبكر أكرمتـــه

فالرفع فيه أولى ؛ لأن اسمى الفاعل والمفعول إذا لم ينصبا المفعول به لم تتم مشابهتهما للفعل ؛ إذ قد يرفع الضعيف المشابهة للفعل نحو :

زيد مصرى صديقه (١) •

والدليل على أن الرفع والنصب جائز كلاهما أنك تقول :

زيد لقيت أباه وعمـــرا

إن أردت أنك لقيت عمرا والأب ، وأن زعمت أنك لقيت أبا عمـــرو ولم تلقـــه رفعت (٢) •

وما تنبه إليه « سيبويه » من الفرق فى المعنى بين النصب والرفع أمر يثير الدهشة ويدعو إلى الإعجاب ، ولا يدل إلا على أنه أخلص فى التحليل واستكناه أسرار الكلام •

ويمكننا تفسير الرفع والنصب على الوجه التـــالى :

زيد لقيت أباه وعمـــرو = زيد لقيت أباه عمــــرو لقيت أباه = لقيت أبا زيد وأبا عمرو •

زيد لقيت أباه وعمرا = زيد لقيت أباه ولقيت عمرا = لقيت أبا زيد وعمـــــرا

وجـــوب النصـــب :

يجب نصب الاسم إن وقع بعد حرف شرط وحـــرف تحضيض ، والجملة مع هذه الحروف فعلية محضة ، وحروف التحضيض أربعة : هلا وألا ولولا ولوما •• والتحضيض والعرض والاســـتفهام والنفى والشرط والنهى والتمنى معان تليق بالفعل فكان القياس اختصـــاص الحروف الدالة عليها بالأفعال ، إلا أن بعضها بقى على ذلك الأصل من الاختصاص كحروف التحضيض ، وبعضها اختص بالاسمية كليت ولعل، وبعضها استعمل فى القبيلين مـــع أولويتها بالأفعال كهمزة الاستفهام وما

---

(١) شرح الكافية جا/١٧٦ ، الكتاب جا/٩١

(٢) الكتاب جا/٩١

ولا للنفى ، وبعضها اختلف فى اختصاصها بالأفعال كألا للعرض ، وإن الشرطية ، فقد ذهب بعضهم إلى أن نحو :

« وإن أحد من المشركين .. » ، « إن امرؤ هلك »

جملة اسمية (١) .

يقول « سيبويه » عن حروف التحضيض : « وأما ما يجوز فيه الفعل مضمرا ومظهرا مقدما ومؤخرا ، ولا يستقيم أن يبتدأ بعده الأسماء ، فهلا ولولا ولوما وألا ، لو قلت :

هلا زيدا ضربت ، لولا زيدا ضربت ، ألا زيدا قتلت

جاز ، ولو قلت :

ألا زيدا ، وهلا زيدا

على إضمار الفعل ولا تذكره جاز (٢) .

اسمية فعلية ، واسميتها أقوى :

قد يشغل فعل عن اسم بضميره ، ولو حاولنا تسليط الفعل بعد تجريده من الضمير على ذلك الاسم ، ما أمكننا ذلك لأسباب شكلية تركيبية : فيكون المعنى على المفعولية والتركيب على المبتدأ ، ولا يمكننا التأكد من علاقة المفعولية إلا إذا غيرنا ترتيب الكلمات فى الجملة تغييرا جذريا . وفيما يلى صور هذا النوع من التركيب :

١ ــ اسم + أداة واجبة التصدير + فعل + ضمير

محمد إنى أكرمته ، محمد ليتك تزوره ، محمد كم زرته ، محمد هل زرته . محمد ألا تزوره ، محمد هلا زرته ، محمد مازرته ، محمد لعمرو يزوره .

توسط بين الاسم والفعل كلمة واجبة التصدير كإن وأخواتها .

---

(١) شرح الكافية جا/١٧٧

(٢) الكتاب جا/٩٨

كم ، حرف الاستفهام ، أداة العرض والتحضيض ، لام الابتداء ، ما ، وإن من جملة حروف النفى •

وإن توسطت لم ، ولا ، ولن النافيات بين الاسم والفعل يجوز نصب الاسم :

عمرا (لم ، لا ، لن) أضربه

إذ العامل يتخطى هذه الأحرف • قال :

قد أصبحت أم الخيار تدعى على ذنبا كله لم أصنع

يروى برفع « كله » ونصبه •

أما « لن » فقيل فيها ذلك لكونها نقيضة « سوف » التى يتخطاها العامل نحو :

زيدا سوف أضرب (١)

وأما « لم » فلا متزاجها بالفعل بتغيير معناه إلى الماضى حتى صارت كجزئه • وأما « لا » فلكثرتها فى الكلام ، حتى إنها تقع بين الحرف ومعموله نحو :

كنت بلا مال

ومع هذا كله ، فالرفع بالابتداء فى الاسم الواقع قبل هذه الحروف الثلاثة راجح ، نظرا إلى كونها للنفى الذى حقه صدر الكلام كغيره مما يغير معنى الكلام أكثر من رجحانه عند تجرد الفعل عنها نحو :

زيد ضربته

وأرى مع الأدوات الثلاثة : « لن ، ولم ، ولا » تجاذبا بين المقتضى والمانع ، فمقتضى كون هذه الحروف من حروف النفى أن يكون لها الصدارة فلا يتخطاها العامل ، فلا ينبغى نصب ما قبلها ، لكن عارض هذا المقتضى اعتبارات تركيبية أخرى : « فلن » تشبه « سوف » فى الدلالة على الاستقبال ، و « لم » أصبحت كالجزء من الفعل ، و « لا » استعملت فى تراكيب أخرى جزيئا فى تركيب ؛ إذ جاءت بين الحرف ومعموله (٢) •

---

(١) الكتاب جـ١/٩٨

(٢) شرح الكافية جـ١/١٦٥

ومع ذلك فمقتضى النفى مع هذه الأحرف الثلاثة تجعل الرفع قبلها أقوى من رفع الاسم إذا لم تأت هى معه . فهذه الأحرف ليست فى قوة حرف النفى الآخرين « ما » و « إن » ، لكنها بلا شك أقوى من عدم النفى ، فالمسألة — إذن — درجات ومراتب .

ومن أدوات الصدارة التى تمنع ما بعدها من العمل فيما قبلها ، ومن ثم من تفسير عامل له حرفا الشرط « إن ولو » نحو :

زيد إن ضربته ضربك
زيد لو ضربته لضربك

لأنه لا يعمل الشرط ، ولا الجزاء فيما قبل أداة الشرط . ومنه الأسماء التى فيها معنى الاستفهام أو الشرط نحو :

هند من يضربها ؟
هند من يضربها أضربه (١)

٢ — اسم + فعل تعجب / أفعل تفضيل :

زيد ما أحسنه
زيد أحسن به
زيد أنت أكرم عليه أم عمرو (٢)

٣ — اسم + مضاف + مضاف إليه (فعل) + ضمير :

زيد حين تضربه يفر

لأن المضاف إليه لا يعمل فيما قبل المضاف (٣)

٤ — اسم + اسم فعل :

زيد هاته

لأن اسم الفعل لا يعمل فيما قبله ، فلا يفسر عاملا (٤) .

---

(١) شرح الكافية جا/١٦٥
(٢) شرح الكافية جا/١٦٥
(٣) شرح الكافية جا/١٦٥
(٤) شرح الكافية جا/١٦٥

٥ — لا تعمل الصلة أو الصفة فيما قبل الموصول أو الموصوف .
فيجب الرفع فى نحـــو :

زيد أن تضربه خير

زيد رجل يضربه موفق

٦ — جواب القسم لا يعمل فيما قبل القسم ، فيجب الرفع فى نحو :

زيد والله لا أضربه

لأن القسم له الصدر ؛ لتأثيره فى الكلام ، فلا يتخطاه العامل .

٧ — ما بعد « إلا » لا يعمل فيما قبلها . فيجب الرفع فى نحو :

ما رجل إلا أعطيته كذا

لأن ما بعد « إلا » من حيث الحقيقة جملة مستأنفة ، لكن صيرت الجملتان فى صورة جملة قصدا للاختصار ، فاقتصر على عمل ما قبـــل « إلا » فيما يليها فقط ، ولم يجوز عمله فيما بعد ذلك (١) .

وإنما لم يجز نصب الاسم فى الصور السابقة ؛ لأن المفسر عوض عن الناصب ودال عليه ، فلا أقل من أن يكون مستعدا للنصب ، وعلى شفا العمل بحيث لو لم نشغله بنائب الاسم المنصوب المتقدم أعنى بضميره أو متعلقة لنصبه ، فما لم يصلح هو أو مناسب للنصب لـــولا الضمير أو متعلقة لم يكن مفسرا أيضا (٢) .

فنحن إذا أخذنا أى مثال من الأمثلة التى يجب فيها رفع الاسم فى الصور السابقة ، ونزعنا ما بالفعل فيه من ضمير ، ما جاز لنا نصب الاسم المتقدم ، فلا يجوز — مثلا — فى :

محمـــد إنى زرته

أن تقـــــول :

محمـــدا إنى زرت

لأن معمول ما بعد « إن » لا يتقدم عليها ، وإذا لم يصلح ما بعد « إن » للعمل ، لا يصلح للتفسير ، « فالأصل فى المفسر أن يصلح للعمل

(١) شرح الكافية جـ١ /١٦٥
(٢) شرح الكافية جـ١ /١٦٧

فى معمول المفسر ، فإن لم يصلح وكان له محمل غير التفسير حمل عليه؛ وإن لم يكن له محمل آخر اضطر إلى جعله مفسرا مع امتناع كونه عاملا ، ففى نحو :

زيد هل ضربته
زيد هلا ضربته

للفعل محمل آخر غير التفسير ، وهو كونه خبر المبتدأ ، فحملناه عليه ، لما لم يصلح للعمل فى « زيد » ، فأما فى نحو :

« إن امرؤ هلك »
لو ذات سوار لطمتنى

فلم يكن للفعل محمل آخر ، إذ لو جعلناه خبر المبتدأ ، لكان حر فالشرط داخلا على الاسمية ، ولا يجوز ، فهو — إذن — مفسر ، والمرفوع فاعل لفعل محذوف .

وعلى هذا ، فالفعل فى نحو :

زيد قام
زيدا أكرمت

لا يحمل على التفسير ؛ لأنه لا ضرورة له . وكذا فى :

أزيد قام

فزيد هنا مبتدأ لا فاعل فعل مقدر ، وإن كانت الهمزة بالفعل أولى ؛ لأنا لم نضطر إلى جعل الفعل مفسرا ؛ إذ الهمزة تدخل على الاسمية أيضا ، وهذا مذهب « سيبويه » و « الجرمى » (١) .

واختار « الأخفش » أن يرفع « زيد » بفعل مقدر مفسر بالظاهر ؛ نظرا إلى همزة الاستفهام ، فالجملة اسمية لدى « سيبويه » ، فعلية لدى « الأخفش » .

ومن ثم قال « سيبويه » فى نحو :

---

(١) شرح الكافية جـ١/١٦٣ ، الكتاب جـ١/١٠٣

أأنت زيد ضربته

إن رفع « زيد » أولى ؛ لأن « أنت » مبتدأ لا فاعل ، فبقى خبر المبتدأ وهو « زيد ضربته » بلا همزة الاستفهام ، فرفعه أولى من نصبه .

وقال « الأخفش » : إن نصب « زيد » أولى بالنظر إلى همزة الاستفهام ، و « أنت » فاعل فعل مقدر ، وزيد مفعوله ، فيقال :

أأنت زيدا ضربته

لأنها فى قوة :

أأنت ضربت زيدا ضربته

وكانت هذه :

أضربت زيدا ضربته

فلما حذف الفعل انفصل ضمير الفاعل المتصل (١) .

فانظر كيف أن التركيب الواحد ، يمكن أن يكون جملة اسمية وجملة فعلية ثم انظر كيف استكنه « الأخفش » الجملة التى اعتبرها « سيبويه » اسمية حتى أو صلها إلى الفعلية ، ثم تدبر كيف أن رفع « زيد » جعل « سيبويه » يدرج التركيب فى الجملة الاسمية ، وأن نصبه جعل « الأخفش » يدرجه فى الفعلية .

وحقيقة الخلاف بين « سيبويه » و « الأخفش » لا تعكسها العلامة الإعرابية فقط ، فالمسألة فى نظرى مبناها موقع الفعل الذى يقدره « الأخفش » ويتجلى هذا فيما لو نصب الاسم بعد الاسم المرفوع المسبوق بهمزة الاستفهام ، كأن تقول :

أزيد عمرا ضربه

فالأخفش — كما سبق — يجوز ارتفاع « زيد » بكونه فاعلا لضرب المقدر قبله ، وعمرا مفعوله ؛ فالجملة السابقة تؤول عند الأخفش إلى :

---

(١) الكتاب جـ١/١٠٤ ، شرح الكافية جـ١/١٦٨

أضرب زيد عمــرا ضربه ؟

وهى الآن جمــلة فعليـــة .

أما « سيبويه » فيقدر الفعل بعد المبتدأ ، فتؤول الجملة عنده إلى :

أزيد ضرب عمرا ضربه

وهـــــذه جمــلة اسمية (١) .

فالتركيب جملة اسمية على كل حال عند « سيبويه » ، لكنـــه جملة فعلية على كل حال كذلك عند « الأخفش » ، ومناط الخلاف بينهما هو فى مدخول همزة الاستفهام ، فسيبويه يجوز دخولها على الاسم ،والأخفش يرى أنها تختص بالدخول على الأفعال .

ولهذا لم يضطر « سيبويه » إلى تقدير الفعل بينها وبين الاســـم المرفوع فبقيت الجملة عنده اسمية ، أما الأخفش فقدر الفعل بينها وبين الاسم المرفوع فأصبحت الجملة فعلية (٢) .

والمبتدأ فى جميع الحالات التى يجب فيها الرفع ، يمكن تحـــــويله إلى مفعول به بتغيير ترتيب كلمات الجمل ، والاستغناء عن الضمير ، فيقال مثـــــلا فى :

زيد إنى ضربتـــه	إنى ضربت زيدا
زيد كم زرته	كم زرت زيدا
زيد ما أحسنه	ما أحسن زيدا
زيد حين تضربه يفر	حين تضرب زيدا يفر
زيد هاته	هات زيدا
زيد أن تضربه خير	أن تضرب زيدا خيرا
زيد رجل يضربه موفق	رجل يضرب زيدا موفق
زيد والله لا أضربه	والله لا أضرب زيدا
ما رجل إلا أعطيته كذا	ما أعطيت رجلا إلا كذا

---

(١) شرح الكافية جا/١٦٩

(٢) انظر تخريج « سيبويه » لأمثلة اخرى الكتاب جا/١٠٤ — ١٠٦

وكأن المبتدأ المرفوع هو فى المعنى مفعول ، فالرفع اللفظى يكمن فيه معنى المفعولية ، وهذا يذكرنا بتخريج النحويين لما أسموه المبتدأ الذى هو مفعول فى المعنى فى نحو قوله تعالى :

« وهـــذا بعلى شيخا »

— وقد سبق — ، وكل هذا دليل أن نحويينا كانوا فى تحليلاتهـــم وتخريجاتهـــم للتراكيب يستحضرون روحهـــا ، ويستكنهون تراكيبهـــا الداخليـــــة .

* * *

أكتفى هنا بما أثبت من أمثلة للتدليل على ما أسميه « الفعليـــة فى الاسمية » وهذه قيمة تركيبية ساعدت عناصر الجملة الاسمية ذاتهـــا : المبتدأ والخبر ، والتركيب بأسره على تصورنا إياها ، وكان للتقابل بين الرفع والنصب دوره فى التفرقة بين الاسمية والفعلية ، على أن العربية عرفت طريقة أخرى لإبراز الجانب الفعلى فى الجملة الاسمية ، وهذا هو موضوع الصفحات التالية .

الفصـــل السادس

الاســمية فى الفعليــة

النســـــخ :

من أشهر المصطلحات التى استمدها النحويون من إخوتهم الفقهاء مصطلح « النســخ » وقصدوا به دخول عناصر لغوية على جملة المبتدأ والخبر ، ونسخها أهم حكم من أحكامها ، وهو إعراب المبتدأ أو الخبر أو همــا معــا .

والنواسخ إما فعلية (كان وأخواتها ، كاد وأخواتها ،ظن وأخواتها) أو حرفية (ما وإن ولا ولات المشبهات بليس ، ولا النافية للجنس) أو حروف اعتبرها النحويون مشبهة بالأفعال (إن وأخواتها) .

وليس فى اللغة ناسخ اسمى ؛ لأن عصب النسخ هو تغيير أهــم ملمح من ملامح جملة المبتدأ والخبر وهو بدؤها باسم ، ولا يتأتى نسخ هــذا الملمح لو تصور الناسخ اسما .

والحــق إنه يمكن النظر إلى النواسخ من ثلاث زوايا ، زاوية الإطار التركيبى لجملة المبتدأ أو الخبر بعد دخول الناسخ عليهــا . وزاوية الأثر الدلالى أو المعنوى الذى تكسبه الجملة بدخول الناسخ ، ثم زاوية الحكم الإعرابى لطرفى جملة المبتدأ والخبر .

والاعتبارات الثلاثة السابقة متداخلة ، والفصل بينها لغــرض دراسى بحت وقد دار حولها فكر النحويين العرب .

واللافت للانتباه أن النحويين الشراح ، خاصة من جاء منهم بعد « ابن مالك » بوبوا للنواسخ فى مكان وسط بين جملة المبتدأ والخبر وجملة الفاعل ، وجاءت تقريراتهم التفصيلية الشارحة تؤيد أو تبرر هذا التصنيف التبويبى الثلاثى .

« فالمبتدأ كل اسم ابتدأته وجردته من العوامل اللفظية للإخبار عنه . والعوامل اللفظية هى أفعال وحروف تختص بالمبتدأ والخبر .. ، واشترط أن يكون مجردا من العوامل اللفظية ، لأن المبتدأ شرطه أن يكون مرفوعا ، وإذا لم يتجرد من العوامل تلعبت به فرفعته تارة ، ونصبتــه أخرى ... وإذا كان كذلك خرج عن حكم المبتدأ والخبر إلى شـــبه

الفعل والفاعل » (١) .

والإطار الذى تكتسبه جملة المبتدأ والخبر بدخول النواسخ عليها ، والذى به تشبه جملة الفعل والفاعل جعل النحويين العرب يلحقون جمل بعض النواسخ بجملة :

الفعل والفاعل والمفعول

مرة ، كما يحدث مع كان وكاد ، وبجملة :

الفعل والمفعول والفاعل

كما فى باب إن ولا النافية للجنس ، وبجملة :

الفعل والفاعل والمفعول والمفعول

كما فى جملة ظن وأخواتها .

وهذا الإلحاق صحيح من حيث الشكل ، لكنه — كما سنثبت فيما بعد — ليس دقيقا فالعلاقة الداخلية بين كلمات جمل النواسخ تختلف اختلافا جوهريا عن العلاقة بين كلمات جملة الفاعل بأنماطها السابقة .

ونحن هنا نتفق مع النحويين فى هذا التصور ؛ لأن مغزاه أن النسخ لا يعنى فقط نسخ الحالة الإعرابية ، بل إكساب الجملة إطارا تركيبيا جديدا تقف به — كما قلت ، وتنبه النحويون — فى مكان وسط بين تركيبى نمطى الإسناد المعروفين فى اللغة .

وتراكيب النواسخ هى فى نظرى من أهم الأمثلة التى تتغير فيها الحالات الإعرابية للمفردات ، وتظل النسبة أو العلاقة بين هذه المفردات ثابتة كما كانت قبل تغير الحالة .

وقد عرفت العربية مثالا شهيرا لهذا التغير فى الحالة مع ثبات النسبة فيما سمى بالمفعول المرفوع ، إلا أن الأخير يجرى داخل جملة الفاعل ، وما نحن معه الآن يحدث لجملة المبتدأ بتغير إطارها التركيبى مع تلون عناصرها تلونات إعرابية جديدة .

وقد تنبه النحويون إلى هذا الملمح ، ملمح ثبات النسبة بين عنصرى

---

(١) شرح المفصل جـ١/٨٣

فالعلاقة الدلالية — من حيث الحدث — بين كان وخبرها هى انتقال من صفر إلى عدد صحيح لدى من ينكر دلالة كان على الحدث ، أما عند « الرضى » فهى انتقال من عدد صحيح إلى عدد آخر ، أو لنقل : هى علاقة ما بين العدم والوجود عند المعارضين ، والوجود المطلق والوجود المقيد عند « الرضى » ؛ فأنت حين تقول :

كان زيد قائمـــا

فكأنك قلت :

حصل شىء

ثم قلت :

حصـــل القيـــــام

وأخوات « كان » أدل فى الدلالة على الحدث منها ؛ إذ هى تدل على حدث معين لا يدل عليه الخبر •

وإذا اكتفت « كان » أو إحدى أخواتها بمرفوعها فهى « التامة » تقول :

قد كان عبـــد الله

قد كان الأمر

بمعنى :

قد خلق عبـــد الله

قد وقع الأمر (١)

ولا خلاف فى أن « كان » التامة تدل على الحدث(٢) •وهذا الحدث يتصف به فاعلها أما الحدث الذى تدل عليه « كان » الناقصة ، فيتصف به الخبر •

٤ — خصائص تصريفيـــة :

كلمات هذا الباب أفعال من الناحية المعنوية : الزمن والحـــدث ؛

(١) الكتاب جـ١/٤٦

(٢) شرح المفصل جـ٧/٩٧ ، ٩٨

والتصريفية . وتنقسم هذه الأفعال من حيث التصرف التام وغيره إلى ثلاثة أقسام :

(أ) ما يتصرف تصرفا تاما ، فيأتى منه المضارع والأمر والمصدر واسم الفاعل وهو كان — أصبح — أضحى — ظل — بات — صار — أمسى .

(ب) ما يتصرف تصرفا ناقصا ، فيأتى منه المضارع ، ولا يأتى منه الأمر ولا المصدر :

دام ، برح ، فتىء ، انفك ، زال

ولتصاريف هذه الأفعال من العمل والشروط ما للماضى منها ،ومن ذلك :

« قالوا تا لله تفتؤ تذكر يوسف » (١)

« لا يزال بنيانهم الذى بنوا ريبة فى قلوبهم » (٢)

قول الشاعر :

قضى الله يا أسماء أن لست زائلا أحبك حتى يغمض العين مغمض

قال تعالى : « وكذلك جعلناكم أمة وسطا لتكونوا شهداء على الناس »(٣)
قال تعالى : « قلنا يا نار كونى بردا وسلاما على ابراهيم » (٤)
ومثال المصدر قول الشاعر :

ببذل وحلم ساد فى قومه الفتى وكونك إياه عليك يسير

(جـ) ما لا يتصرف ويلزم حالة واحدة ؛ لأنه جامد وهو « ليس » .

ومذهب الجمهور أن وزنها « فعل » بالكسر ، خفف ولزم التخفيف لثقل الكسرة على الياء ، واستدل لذلك بأنها لو كانت بالفتح لصارت إلى « لاس » أو بالضم لقيل فيها « لست » بضم اللام ، ولا يقال إلا «لست»

(١) يوسف ٨٥
(٢) التوبة ١١٠
(٣) البقرة ١٤٣
(٤) الأنبياء ٦٩

بفتحهـا (١) .

وقد ذهب « أبو علي » في أحد قوليه إلى أن « ليس » حرف .. وقال في قوله الآخر : وأما إلحاق الضمير في لست ولستما ولستـم ، فلشبهه بالفعل لكونه عـلى ثلاثة ، وبمعنى مـا كان ، وكونه رافعـا فناصبا (٢) .

« وأبو علي » في قوله الثاني يلمس ثلاثة اعتبارات في تدليله على فعلية « ليس » ، اعتبار « الشكل » والصيغة ، فهي على ثلاثة أحرف ، واعتبار « المعنى » فهي تدل على نفي الكون فتشبه « ماكان » ثم اعتبار « الوظيفة » إذ يأتي بعدها مرفوع فمنصوب . والنحوي المدقق هو من يجمع بين هذه الاعتبارات الثلاثة ـــ كما فعل « أبو علي » ـــ .

وقد أجاد « الزمخشري » و « ابن يعيش » في التدليل على فعلية « ليس » ، ومما قدماه من أدلة على هذا :

(ا) اتصال الضمير الذي لا يكون إلا في الأفعال بها ، على حـد اتصاله بالأفعال وهو الضمير المرفوع نحو : لست ولست ولستم .

(ب) آخرها مفتوح كما يفتح آخر الفعل الماضي .

(جـ) تلحقها تاء التأنيث ساكنة وصلا ووقفا .

(د) أنها تتحمل الضمير كالأفعال تماما .

(هـ) عدم التصرف لا يدل على أنها ليست فعلا ؛ إذ ليست كـل الأفعال متصرفة .

وهذه مشابهات « شكلية » و « وظيفية » أي أمور ترجـع إلى الصيغة ، كما ترجع إلى سلوك الكلمة في التراكيب .

والمشابهة المعنوية بينها وبين « ما » لا تدل على أنها حرف مثلها ؛

---

(١) تسهيل الفـوائد ٥٢ ، شرح الـكافية جـ٢/٣٠٠ ، همـع الهوامع جـ١/١١٤ ، ١١٥

(٢) شرح الكافية جـ٢/٢٩٦

فهذه مشابهة واحدة لا تسقط المشابهات الأخرى المثبتة للفعلية من نحو تحملها الضمير ، وعدم إبطال عملها بدخول « إلا »فى خبرها ، فأنت تقول :

ليس زيد إلا قائمـا

ولا يكون مثل ذلك فى « ما » بل يجب رفع الخبر ، لانتقاض النفى بإلا ، كما فى نحو :

ما زيد إلا قائم

تعقيب :

إذا ما وضعت الخصائص المعنوية والشكلية السابقة فى الاعتبار، أمكن القول بأن أفعال هذا الباب أفعال خاصة ؛ إذ يبدو أنها من الناحية المعنوية كانت تتجه إلى ما أسميه التخصص الدلالى ؛ إذ كانت تحث الخطى كى تصبح أدوات تدل على « الزمن » فقط . والنحويون الذين أثبتوا لها الدلالة على الحدث ، كادوا يقولون إن الحدث فى جملتها من النوع « المركب » ؛ لأن هناك تداخلا بينها وبين خبرها فى حمل معنى الحدث بدليل أنها وحدها — وهى ناقصة — لا يتصور معنى الحدث فيها، فإذا ما أصبحت تامة استقلت بالحدث .

ومن الناحية الشكلية أرتنا هذه الأفعال أيضا ملامح تطور نحـو حالة « الأداة » فبعضها تصرفه ناقص ، وبعضها الآخر كان قد أكمـل طريق التطور فوصل إلى حالة الجمود الكامل وهو « ليس » .

والحق أنى أميل إلى إخراج « ليس » من أفعال هذا الباب ؛ لأنها من الناحية الشكلية لا تجد لها مكانا بين صيغ الماضى الثلاثة « فعـل » بفتح العين ، وكسرها ، وضمها ، وعلى الرغم من أن وسطها علة ،إلا أنها لم تأت على وزن « فعل » بفتح العين كما أتت « كان ، وصار — مثلا — وإلا كانت « لاس » — كما قال الجمهور — .

---

(١) شرح المفصل جـ٧/١١١ ، ١١٢ ، الكتاب جـ١/٤٥ ، ثم انظر الهمع فى تخريج « ليس الطيب إلا المسك » جـ١/١١٥

وذهاب الجمهور إلى أنها الآن مخففة عن « ليس » بكسر الياء غير مقنع ، فما الثقل الذى فيها لو كانت كذلك ؟

وقد ملت فى بحثى للدكتوراه — اهتداء بما جاء فى«لسان العرب» وبرأى بعض اللغويين المعاصرين — إلى أن « ليس » كانت فى الحقيقة: « لا أيس » بمعنى لا وجود ثم سهلت الهمزة ، فالتقى ساكنان ، ألف لا، والياء الساكنة ، فحذفت الألف تخلصا من التقاء الساكنين ، فأصبحت الصيغة « ليس » .

وكأن العرب بهذا الصنيع تخففت من الهمزة فى « أيس » ، ومن الألف فى « لا » حتى وصلت إلى « ليس » .

ويبدو أن الذهن العربى مال الى تناسى هذا الأصل ، وفضل أن يعامل « ليس » معاملة الفعل الماضى ، لبنائها على الفتح ، ولأسباب أخرى شكلية أثبتها النحويون — فيما سبق — . فجاء النحويون وأثبتوها ضمن أخوات « كان » .

وأرى تخصيص باب نحوى لليس ؛ لأنها موضوعة للنفى ، ولها وزن خاص بها لا يندرج تحت أوزان الفعل الماضى الثلاثى ، ولعل النحويين كادوا يفعلون ذلك ؛ لأنهم ألحقوا بها أدوات أخرى تنفى الجملة الاسمية مثلها ، الأمر الذى يشير بوضوح إلى أنهم تنبهوا إلى أنها — أى ليس — باب وحده .

وسواء عولجت « ليس » ضمن أخوات كان ، أم خصص لها ولما ولا ولات ، وإن ، المشبهات بها باب خاص ، فهى من الناحية التركيبية يأتى بعدها مرفوع ومنصوب ، وهذا ما عليه كان وأخواتها .

٥ — خصائص تركيبية :

وهذه الأفعال بخصائصها الشكلية والمعنوية المتميزة تدخل على طرفين النسبة الإسنادية بينهما هى تلك التى بين المبتدأ والخبر . فنحو هذه الأفعال — إذن — ذو خاصية تركيبية خاصة ؛ فالجملة هنا إطارها « فعلى » من نوع خاص ، لكن العلاقة بين العناصر داخل هذا الإطار ، هى ما كانت بين المبتدأ والخبر . والتغيير فى إعراب الخبر هو مراعاة للإطار الفعلى . وهذا هو ما قصدته بتغير الحالة الإعرابية مع ثبات النسبة الإسنادية .

وقد أمدنى نحويونا بهذا التصور ؛ إذ لم يغب عن ذهنهم شبه هذه الكلمات بالأفعال من ناحية ، وشبه ما يأتى بعدها بالمبتـــدأ والخبر من ناحية أخرى • فكانت الجمل هنا بمنزلة جملة الفعل والفاعل ، وبدت هذه النظرة فى تبويب المسائل النحوية ــ كما سبق ــ فجاءت تراكيب النواسخ بين جملة المبتدأ من ناحية وجملة الفاعل من ناحية أخرى •

يقول « ابن يعيش » : « لما كانت هذه الأشياء داخلة على المبتـــدأ والخبر ، وكانت مقتضية لهما جميعا ، وجب من حيث كانت أفعالا بالدلائل المذكورة أن يكون حكم ما بعدها كحكم الأفعال الحقيقيـــة ، •• ترفع فاعلا وتنصب مفعولا ، فرفعت هذه الاسم ونصبت الخبر ؛ ليصير المرفوع كالفاعل ، والمنصوب كالمفعول من نحو :

كان زيد قائمـــا

ضرب زيد عمرا (١)

و « ابن يعيش » فى الاقتباس السابق يلمس بحساسية تحليلية ما عليه تركيب كان وأخواتها ، فهو ــ شكلا ــ يشبه تركيب الفعل والفاعل ، لكنه ــ نسبة ــ يشبه تركيب المبتدأ والخبر ، وما أعطى العرب هـــذه الأفعال هذا الشكل التركيبى إلا لمشابهتها بالأفعال ، فالتراكيب النحوية ما هى إلا أطر معينة ترتب العناصر المفردة نفسها داخلها ، ومن هـــذه الأطر فى العربية :

فعل + اسم مرفوع + اسم منصوب

على أن هذا الإطـــار الذى به تنتسب تراكيب كان وأخواتهـــا إلى تراكيب جملة الفعل والفاعل ، لا يقوى أمام الاعتبار التركيبى الآخـــر الذى تنتمى به إلى تراكيب الجملة الاسمية •

نحو هذه الأفعال ــ إذن ــ نحو خاص ؛ لأنها كلمات ذات طبيعة خاصة شكلا ومعنى ، وفيما يلى محاولة لتتبع الملامح التركيبية الخاصة لجملة كان وأخواتها :

---

(١) شرح المفصل جـ٧/١١٣

١ ـ مدخول الأفعال :

لا تدخل هذه الأفعال على أى مبتدأ ، بل تدخل على المبتدآت التى ليست لها معان نحوية خاصة ترتبط بتصدرها الكلام ، أو غير ذلك من الاعتبارات .

ولذلك شرط النحويون للمبتدأ ، ألا يكون :

(أ) مما لزم الصدر ، كأسماء الشرط ، والاستفهام ،وكم الخبرية، والمقرون بلام الابتداء .

(ب) مما لزم حذفه ، كالخبر عنه بنعت مقطوع .

(جـ) مما لزم الابتدائية كقولهم :

أقل رجل يقول ذلك إلا زيدا

الكلاب على البقر

لجريانه كذلك مثلا .

(د) وكذا ما بعد « لولا » الامتناعية ، وإذا الفجائية .

(هـ) ولا مما لزم عدم التصرف كأيمن فى القسم ، و :

طوبى للمؤمن ، سلام عليك

(و) ولا خبره جملة طلبية .

وشرط ما تدخل عليه « دام » و « ليس » والمنفى بما من جميع أفعل هذا الباب زيادة على ما سبق ألا يكون خبره مفردا طلبيا ، لأن له الصدر ، وهذه لا يتقدم خبرها ، فلا يقال :

لا أكلمك كيف ما دام زيد

أين ما زال زيد

أين ما يكون زيد

أين ليس زيد

وشرط ما تدخل عليه « صار » وما بمعناها ، وكذا « دام » و«زال» وأخواتها ، زيادة على ما سبق ألا يكون خبرها فعلا ماضيا ، فلا يقال :

صار زيد علم

وكذا البواقى ؛ لأنها تفهم الدوام على الفعل ، واتصاله بزمن الإخبار ، والماضى يفهم الانقطاع فتدافعا • وهذا متفق عليه (١) •

فأثر هـذه الأفعـال الإعرابى والدلالى مشروط بعـدم مصادمته مواضعـات نحوية ثابتة ؛ فالكلمـات التى لهـا الصدارة أو التى لزمت الابتدائية ، أو التى لزمت استعمالا خاصا لا تكون اسما لهذه الأفعـال، كيلا تفقد ما عليه وضعها واستعمالها •

وبعض أفعال هذا الباب له الصدارة ، فلا يدخل على جملة خبرها ذو صدارة فتتعارض الصدارتان •

وحين يكون الخبر جملة طلبية ، تكون دلالته على الزمن مستقبلية ، فلا تدخل عليه كان وأخواتها ؛ لتعارض دلالتها الزمنية الماضوية مـع دلالة الجمـلة الأصلية •

وبعض الأفعال تحمل مدلولا زمنيا معينا كأن تفهم معنى الدوام — مثلا — ، وهذه لا تدخل على جملة خبرها فعل ماض ، كيلا يتدافـع المعنيان وتتنافر الدلالتان الزمنيتان •

فهذه الأفعال — إذن — لا تدخل على أنواع الجمل السابقة ، إما لسبب نحوى تركيبى خاص بالمبتـدأ والخبر ، أو لسـبب دلالى خاص بالخبر ، أو بالأفعال ذاتها •

ينبغى — إذن — ألا يزعم زاعم أن كان وأخواتها تنسخ حـكم المبتدأ والخبر مطلقا ؛ فإن هذا النسخ مقيـد بالاعتبـارات والشرائط السـابقة •

ولنـا أن نستنتج من هذه الشروط أن العربية لم تسمح لهـذا الإطار الفعلى الذى تحدد أبعاده ومسافاته وأركانه كان وأخواتها أن يهدد وضعا تركيبيا ودلاليا ألفته • ولهذا ، فإننا إن أردنا اسـتعمال هـذه الأفعال فى بعض التراكيب المستثناة سابقا ، فلنضعها بين المبتدأ والخبر ،

---

(١) همع الهوامع جـ١/١١٣ ، تسهيل الفوائد / ٥٣ ، شرح الكافية جـ٢/٢٩٧ ، ٢٩٨

ويكون توسطها فى هذه الحال ضرورة تركيبية أملتها طبيعة اللغة ؛ لأن خلاف هـذا خطـأ •

وازن — مثلا — بين جمل اسمية يراد استعمال « كان » معها ، لكن المبتدأ فى إحداها ليس من كلمات الصدارة ، وفى الأخرى من كلمات الصـــدارة •

١ — محمـد هنـا	١ — من هنـــا
٢ — محمـد كان هنـا	٢ — من كان هنـــا ؟
٣ — كان محمـد هنـا	

فعلى حين يمكننا إحلال « كان » فى الجملة الأولى إما فى وســط الكلام أو فى أوله ، لا يمكننا إلا إحلالها فى وسط الكلام فى الجملة الثانية• وما هذا التقيد فى استعمال كان فى الجملة الثانية إلا لأن المبتدأ فيها اسم استفهام له الصدارة فلا تدخل عليه كان •

وتبدو « كان » فى الجملة الثانيـــة من القائمة الثانيـــة ، مثلها فى نحو قوله تعـــالى :

« قل من كان عدوا لجبريل » (١)

« فانظروا كيف كان عاقبة المكذبين » (٢)

حيث جاء المبتدأ اسم استفهام فى الآية الأولى ، وكان الخبر اسم استفهام فى الآية الثانية ، وهكذا قوله تعـــالى :

« ومن كان غنيا فليستعفف » (٣)

حيث جاء المبتدأ اسم شرط • وآيات أخرى كثيرة •

ولا يجادل أحد فى أن الجملتـــين الأولى والثانيـــة فى القائمتين

---

(١) البقرة ٣٧
(٢) آل عمران ١٣٧
(٣) النساء ٦

السابقتين اسميتين فكلتاهما تبدأ باسم ، وليس هناك من فرق بين الجملة الأولى والجملة الثانية فى كلتا القائمتين إلا فى عنصر الزمن ؛ فزمن الجملة الأولى حاضر عبرت عنه الأداة الصفرية أى خلو الجملة من أداة للزمن ، وزمن الجملة الثانية ماض عبرت عنه الأداة الفعلية « كان » .

وتولد عن هذا الفرق فى الدلالة الزمنية ، أو بالأحرى صاحبه فرق شكلى تركيبى ، صور فى أن الخبر بعد كان ، يأخذ حالة النصب الإعرابية

وترتيب كلمات الجملة الثانية فى القائمة الأولى ليس بواجب ؛ إذ يمكننا التكلم مع هـذا بالترتيب الذى عليه الجملة الثالثة .

وإذا كانت الجملة الثانية اسمية ، فإنى أرى أن الثالثة ينبغى أن تعتبر اسمية ؛ فليس الفرق بينهما إلا فى تقديم « كان » إلىصدر الجملة.

وإذا لم يكن هناك تعارض بين الدلالة الزمنية لهذه الأفعال ، والدلالة الزمنية للخبر ، جاز دخول « كان أخواتها » .

ولهذا جوز البصريون دخول بقية أفعال الباب على ما خبره ماض؛ لكثرته فى كلامهم نظما ونثرا كثرة توجب القياس . من ذلك قوله تعالى :

« إن كان قميصه قد » (١)
« إن كنت قلته » (٢)
« أو لم تكونوا أقسمتم » (٣)

وقال الشاعر :

ثم أضحوا لعب الدهر بهم

وقال :

وقد كانوا فأمسى الحى ساروا

وحكى « الكسائى » :

أصبحت نظرت إلى ذات التنانير (٤)

---

(١) يوسف ٢٦
(٢) المائدة ١١٦
(٣) ابراهيم ٤٤
(٤) ذات التنانير : ناقته .

وشرط الكوفيون فى ذلك اقترانه « بقد » ظاهرة ، أو مقدرة ؛ لأن « كان وأخواتها » إنما دخلت على الجمل لتدل على الزمان ، فإذا كان الخبر يعطى الزمان لم يحتج إليها ؛ ألا ترى أن المفهوم من :

زيد قام ، وكان زيد قائما

شىء واحد ، واشتراط « قد » لأنها تقرب الماضى من الحال (١) .

وشرط الكوفيين اقتران خبر كان الماضى بقد لتقريبه من الحال يشبه اشتراطهم اقتران الماضى بقد إن وقع حالا .

والبصريون فى مسألة دخول كان على الجمل ذوات الخبر الماضى نظروا إلى التعارض بين الدلالات ، فجوزوا ذلك ؛ حيث لا تعارض .

أما الكوفيون فنظروا إلى الفائدة الدلالية التى تجنى من التراكيب؛ فحيث لا فائدة لا جواز ، فالماضى قبل الماضى إطالة وتكثير ، أما الماضى قبل الحال ، أو ما هو قريب من الحال فمسموح به .

فالبصريون ربطوا بين الصحة وعدم تعارض الدلالات ، والكوفيون ربطوا بين الصحة والإفادة .

وقد انقسم كبار النحويين فى هذه المسألة بين المذهبين البصرى والكوفى ، فقد ذهب « ابن درستويه » إلى أن الماضى لا يقع خبرا لكان ، وإلا جاء لغوا فلا يقال عنده :

كان زيد قام

بل ينبغى أن يقال :

كان زيد قائما أو كان زيد يقوم

يعلق « الرضى » على منحى « ابن درستويه » بأنه ينبغى — إذن — أن يمنع نحو :

يكون زيد يقوم

---

(١) همع الهوامع جـ١/١١٣ ، تسهيل الفوائد ٥٣ ، الأمالى جـ٢/١٩٥

لدلالة « يكون » على الحال والاستقبال ، فيقع المضارع فى خبره لغوا •

أما « ابن مالك » فقد جوز وقوع الخبر ماضيا ؛ إذ لا مانع من قيام شيئين يفيدان معنى المضى •

لكن « ابن مالك » منع ، مضى خبر صار ، وليس ، ومادام ، وكل ما كان ماضيا من مازال ولا زال ومرادفاتها •

أما « صار » فلكونها ظاهرة فى الانتقال فى الزمن الماضى إلى حال مستمرة وهى مضمون خبرها ، كقول المريض :

كنت مريضا فصرت متماثلا

وكذلك « ما زال » وأخواتها موضوعة لاستمرار مضمون أخبارها فى الماضى ، إلا أن تمنع قرينة • وما يصلح للاستمرار هو الاسم الجامد نحو :

هذا أسد

أو الصفة نحو :

زيد غنى ، قائم ، مضروب

أو الفعل المضارع نحو :

زيد يقدم فى الحروب ويسخو بموجوده

وأما « مادام » فلم يقع خبرها ماضيا ؛ لأن « ما » المفيدة للمدة نحو :

ماذر شارق

تقلب الماضى فى الأغلب إلى معنى الاستقبال ، فلهذا تقول :

أجلس ما دام زيد جالسا

وأما « ليس » فهى للنفى مطلقا ، والمستعمل للإطلاق من دون

تعرض للزمان إما جامد أو صفة أو مضارع (١) .

وكأن أفعال هذا الباب تنقسم إلى مجوعتين من حيث جواز الإخبار عنها بالماضى :

(ا) مجموعة : كان — أصبح — أضحى — ظل — بات — أمسى .

(ب) مجموعة : صار — ليس — ما دام — ما زال وأخواتها الثلاثة (٢) .

أما المذاهب النحوية حول جواز الإخبار بالماضىعن أفعال المجموعة (أ) فثلاثة :

١ — المجوزون وهم البصريون وابن مالك .

٢ — المانعون وهو ابن درستويه .

٣ — المتوسطون وهم الكوفيون الذين يجوزون بشرطاقترانه بقد .

أما المجموعة (ب) فهناك شبه إجماع من النحويين على أنه لا يقع الماضى خبرا لها للأسباب التى فصلها « ابن مالك » .

إلا أن « ابن بيعيش » جوز وقوع الماضى خبرا لجميع أفعال الباب بدون تفريق (٣) ، فهو — إذن — قد توسع فى هذه المسألة غاية التوسع .

وحديث النحويين عن مسألة وقوع الماضى خبرا لهذه الأفعال ، وانقسامهم فى هذا إلى مجوز ، ومانع ، وغير مستحسن (بين بين) يعد حديثا فى توزيع مفردات اللغة على المواقع النحوية المختلفة ؛ فليس كل لفظ يجىء خبر الكان . ومايوظف من كلمات اللغة هنا ينبغى أن يكون إما اسما جامدا ، أو صفة ، أو فعلا مضارعا ؛ فالتركيب النحوى لا يتحقق فقط بوضع كلمات على نسق معين ، بل بوضع كلمات بعينها ، أى باختيار

---

(١) شرح الكافية جـ١/٢٥٢ ، همع الهوامع جـ١/١٢٣

(٢) مجموع افعال المجموعتين ثلاثة عشر فعلا ، وهو العدد المتفق عليه بين النحويين — كما ذكرت فى فقرة « عدد الأفعال » .

(٣) شرح المفصل جـ٧/١١٤

عناصر معينة ، واصطفاء مفردات بذاتها ، واستبعاد أخرى •

واختيار والاستبعاد مردهما إلى المعنى ، والاتســاق الدلالى بين كلمات التركيب وهــذا أمر وراء الصحـــة الشكلية ، واستيفاء رســوم تقعيــدية معينـــة •

وهذا فى الحقيقة ما قصدته من أن لجملة كان وأخواتها نحوا خاصا به تفترق عن نحو جملتى الفعل والفاعل ، والمبتدأ والخبر • فلا يجادل أحد من النحويين وقوع الماضى « فعلا » مع الفاعل ، أو « خبرا » للمبتدأ ؛ لأن المجال الدلالى مع هذين النمطين التركيبيين من المجالات المفتوحة ،وما على المتكلم إلا أن يحدد الدائرة الزمنية التى يدير فيها عنــاصر تراكيبه حسب المعنى المراد •

أما مع « كان » فإنه يلزم نفسه باختيار معين ؛ لذلك فإنه ينبغى أن يدقق فى انتقاء ألفاظ المرفوع معها ، وكذا المنصوب ،كيلا يصادم بين معنى ومعنى ، أو بين مسلمة تركيبية وأخرى •

وكأن أفعال هذا الباب لها مجالها الاستعمالى المرسوم ، فهى بهذا نمــط متميز من التراكيب لا هو إلى هذا ولا إلى ذاك ، وثمة مســائل أخرى لهذه الفكرة •

٢ ــ حــــذف الخبر :

فى جملة كان ، ازدواجية تركيبية ؛ فهى تنظر إلى جمــلة الفاعل بعين ، وإلى جملة المبتدأ بأخرى ، ونجد فى أقوال النحويين ما يثبت هــذا الولاء المزدوج ، أو بالأحرى ــ كماقلت ــ السمة التركيبية الخاصةبها •

يقول « ابن يعيش » عن حذف الخبر فى باب كان ــ والحذف من الأبواب المقررة المألوفة فى جميع المؤلفات النحوية ــ : « واعلم أن كان قد اجتمع فيها أمران ، كل واحد منهما يقتضى جواز حذف الخبر ، ومع ذلك فإن حذفه لا يجوز ، وذلك أن هذه الأفعال داخلة على المبتدأ والخبر ، وحذف خبر المبتدأ يجوز من اللفظ إذا كان عليه دليل من لفظ أو غيره نحــو قولك :

زيد قائم وعمـــرو

والمراد : وعمرو قائم . وكذلك تقول لمن قال :

مـــن عنـــــدك ؟

زيـــد

والمراد : زيد عندى ، ولا يجوز مثل ذلك مع كان . والآخر أن هـــذه الأفعال جارية مجرى الأفعال الحقيقية ، وفاعلها ومفعولها . والمفعـــول يجوز إسقاطه ، وأن لا تأتى به ، ولا يجوز ذاك فى خبر هذه الأفعال وإن كانت مشبهة بتلك .

والعلة فى ذلك أن الخبر قد صار كالعوض من الحدث، والفائدة منوطة به ، فكما لا يجوز إسقاط الفعل فى :

قـــام زيد

فكذلك لا يجوز حذف الخبر ؛ لأنه مثله » (١) .

وقريب مما سبق ما جاء عن « أبى حيان » — كمـــا ينقل عنـــه « السيوطى » بشىء من التفصيل قال « أبو حيان » : نص أصحابنا على أنه لا يجوز حذف اسم كان وأخواتها ولا حذف خبرها ، أما الاسم فلأنه مشبه بالفاعل ، وأما الخبر فكان قياسه جواز الحذف ؛ لأنه إن روعى أصله وهو خبر المبتدأ فإنه يجوز حذفه ؛ أو ما آل إليه من شبهه بالمفعول فكذلك ، لكنه صار عندهم عوضا من المصدر ، لأنه فى معناه إذ القيام مثلا — كون من أكوان زيد .. وقد يحذف فى الضرورة كقوله :

رمانى بأمر كنت منه ووالدى   بريئا ومن أجل الطوى رمانى

وقـــوله :

لهفى عليك للهفة من خائف   يبغى جوارك حين ليس يجير

أى : ليس فى الدنيـــا .

ومن النحويين من أجاز حذفه لقرينة اختيارا .

---

(١) شرح المفصل جـ٧/٩٧

وفصل « ابن مالك » فمنعه فى الجميع إلا « ليس » إذا كان اسمها نكرة عامة تشبيها بلا ، كقولهم فيما حكاه « سيبويه » .

ليس أحـــد

أى هنا . وما قاله « ابن مالك » ذهب إليه « الفراء » (١) .

فالنحويون فى مناقشتهم حكم حذف خبر « كان » كانوا يفكرون فى ضوء من هذه الازدواجية التركيبية ، أى شبه جملتها بجملة الفعــل والفاعل من ناحية ، وكونها داخلة على مبتدأ وخبر من ناحية أخرى .

كذا كان حديثهم عن حكم تعدد خبرها ، فقد اختلف النحويون هنا بين مجوز ومانع كما اختلفوا حول تعدد خبر المبتدأ ، إلا أنهم ذهبــوا إلى أن منع تعدد خبر « كان » أولى ، ولهذا ذهب « ابن درستويه » و « ابن أبى الربيع » — وهما ممن جوزا تعدد خبر المبتدأ — إلى أن هذه الأفعال شبهت بما يتعدى إلى واحد فلا يزاد على ذلك . إلا أن المجوزين قالوا : هو فى الأصل خبر مبتدأ ، فإذا جاز تعدده مع العامل الأضعف وهو الابتداء ، فمع الأقوى أولى (٢) .

لكن الأولى عدم جواز التعدد . وفى هذا دعوة صريحة من نحويينا إلى تحليل جملة كان على أنها تركيب متميز ذو شخصية مستقلة ؛ فإنك فى حذف خبره — مثلا — لو راعيت أصله لحذفت ، ولو راعيت الإطار الفعلى الذى يأتى عليه (فعل + اسم مرفوع + اســم منصــوب) لحذفت ، تشبيها له بالمفعول ، لكن الخبر لا يحذف دلالة أنه لا ينبغى النظر إلى التركيب من هاتين الزاويتين .

لا يبقى — إذن — إلا الزاوية الوحيدة الباقية ، وهى أن التركيب بدخول « كان » ودخولها مع الخبر فى وحدة دلالية كاملة ، أكســبت التركيب طابعا خاصا به ؛ فخبرها الآن من هذه الزاوية الدلالية ليس كخبر المبتدأ ، كما أنه ليس كمفعول الفاعل ، كما أن كان ليست كالفعل ،

---

(١) همع الهوامع جـ١/١١٦

(٢) همع الهوامع جـ١/١١٤

وأصبح جانب الحدث فى الجملة نسيجا متشابكا من كان والخبر ، ولذا لا يجــوز حذف المخبر ؛ لأنه صار عوضا عن الحدث ، الذى سلبته كان من الجملة بمجرد دخولها

فجمـــــلة نحــو :

عـــلى ناجــح

عبر الخبر فيها عن الحدث ، لكنك إن قلت :

كان عــلى ناجحـــا

لا يستطيع نحوى أن يدعى أن الحدث فى جملة كان ، موجود فى «ناجحـــا » فقط ، ولا فى « كان » فقط ، بل أصبح الآن مزيجـــا من العنصرين ــ على ما ذهب إليه الرضى من قبل ــ •

وعلى الرغم من أن بعض أفعال هذا الباب يتسم بما يمكن أن أسميه نحو « خاص الخاص » الذى به تفترق عن سائر أخواتها ، نحو « ليس » ــ مثلا ــ التى تختص بكثرة مجىء اسمها نكرة لما فيهـــا من النفى ، بحيث يمكن فى ضوء هذه الخصوصية الخاصة جدا قبول حذف خبرها فى نحــو :

إنمـــا يجزى الفتى ليس الجمـــل

أقول على الرغم من هذا نجد بعض النحويين يذهب فى نحو العبارة السابقة إلى اعتبار « ليس » حرف عطف حملا لها على « لا » (١) ، وبذلك يسلم المثال من القول بحذف الخبر •

على أن « للرضى » أصله الخاص فى الحكم بعدم جواز حذف خبر أفعال هـــذا الباب وسوف أعود إليه حين أتحـــدث عن تحرير حقيقـــة تراكيب كان وأخواتها عقب هذا التتبع لخصائصها التركيبية •

٣ ــ النفى فى أفعـــال هـــذا الباب :

هناك أربع أخوات لكان (ما زال ــ ما فتىء ــ ما انفك ــ ما برح)

---

(١) شرح الكافية ج٢/٣٠٠

ومعنى هذه الأفعال الأربعة : كان دائما ، ويلزمها النفى إن كانت ماضيــة بـ « ما » و « لم » و « لا » فى الدعاء ، وبـ « ما » و « لن » . « لا » إن كانت مضارعة .

والأولى ألا يفصل بين « مـا » وما بينها بظرف وشبهه ، وإن جاز لك فى غير هذه الأفعال نحو :

لا اليوم جئتنى ولا أمس

وذلك لتركيب حرف النفى معها لإفادة الإثبات . وقوله :

فلاو أبى دهماء زالت عزيزة

شـــاذ :

ولا يجوز أن يعتبر هذا من حذف حرف النفى معهاكما فى قولهتعالى:

« قالوا تا لله تفتؤ تذكر يوسف »

على أن يـكون المراد :

لا وأبى دهمـاء لا زالت

لأن حذفها لم يسمع إلا من مضارعاتها .

وإنما جاز حذفها لعدم اللبس إذ قد تقرر أنها لا تكون ناقصة إلا معها ، قال :

تنفك تسمع ما حييت بها لك حتى تكونه

وتحذف منها كثيرا فى جواب القسم كالآية السابقة وقول الشاعر :

حلفت يمينا يا بن قحفان بالذى	تكفل بالأرزاق فى السهل والجبل
تزال حبـال مبرمات أعـــدها	لهـا ما مشى يوما على خفه جمل
فأعط ولا تبخل إذا جاء سـائل	فعندى لها عقل وقد راحت العلل

لأن حذف حرف النفى فى جواب القســم ثابت فى غير هـــذه الأفعـال أيضـا نحو :

والله أقـوم

أي لا أقوم ، فكيف بهـــا » (١) .

وكأن أفعال هذا الباب كانت دوما محل تطور ، واكتســاب قيــم تركيبية جديدة تخالف بها ما ألفته العربية فى أفعالها الأخرى .

ومن الواضح أنه على الرغم من أن هذه الأفعال (مازال ..) تشبه الأفعال العادية فى جواز حذف حرف النفى معها ، خاصة إذا وقعت فى جواب القسم لعدم اللبس ، إلا أنها تفترق عنها فى عدم جواز الفصــل بينها وبين حرف النفى بمعمول ، وإن كان ظرفا أو جارا ومجرورا ، على الرغم من أن هذا النوع من المعمولات يتوسع فيه كثيرا فى التراكيب العربيـــة .

وسبب هذه الخاصية التركيبية أن حرف النفى هنا ركب مع الفعــل وأصبح جزءا لا يتجزأ من المدلول الإيجابى الذى يدل عليه هذا النوع من الأفعال ، التى قد يمكن أن أطلق عليها « الأفعال المركبة » فإن حرف النفى قد دخل على أفعال تدل على النفى لينتجا معا الإثبات أوالايجاب .

ولأن حرف النفى أصبح كالجزء من العنصر « الفعلى » لا يتصور المعنى إلا به ، أصبح وجوده متصورا ، وإن لم ينطق به فعلا بأن حذف كما فى الشواهد السابقة ، وكأنه فى حال الحذف موجود بالقوة لا بالفعل فلما انتفى اللبس ، وقوى فى النفس معنى الحرف تخفف منه فحذف .

ولكون ما زال وأخواتها بمعنى الإيجاب من حيث المعنى ، لا يتصل أداة الاستثناء بخبرها ؛ لأن الاستثناء المفرغ لا يكون فى الموجب ، فلا يجـــوز :

ما زال زيد إلا عالمـــا

لاستحالة استمرار زيد على جميع الصفات إلا العلم .

وأما خبر ليس وأخبار كان وصار وأخواتهما إذا كانت منفية فيجوز اقترانها بإلا إذا قصدت الإثبات .. وقد خطى « ذو الرمة » فى قوله :

---

(١) شرح الكافية جـ٢/٢٩٥

حراجيج مـا تنفك إلا مناخة على الخسف أو نرمى بها بلدا قفرا

واعتذر بأن « تنفك » تامة أى ما تفارق وطنها ، ومناخة حال ، وعلى الخسف متعلق بمناخة ، جعل الخسف كالأرض التى تناخ عليها كقوله :

تحيـه بينهم ضرب وجيـع

و « نرمى » عطف على « مناخة » نحو قوله تعـالى :

« صافات ويقبض » (١)

فالنفى مع ما زال وأخواته ، يختلف عنه مع بقية أدوات الباب ، ويمكن تصور هذا الفرق على النحو التالى :

ما + زال = استمر ما + كان = انقطع

نفى + نفى = ايجاب نفى + ايجاب = نفى

ولذلك لم يجز اتصال أداة الاستثناء بالخبر مع ما زال وأخواتها ، وجاز ذلك مع « ما كان » ، ولا يتصور بحال من الأحوال اتصال « إلا » بخبر « ما زال » وأخواتها النواقص ؛ لأن الاستثناء المفرغ لا يكون فى الموجب ، لكنه إذا أفاد الفعل معنى التمام ، فإنه يجوز اتصـال أداة الاستثناء بالمنصوب بعده ، لأن الفعل فى هذه الحال لا يفيد النفى ، والكلام كله (حرف النفى + الفعـل) يؤدى معنى النفى ، فيجـوز الاستثناء معه . وهذا ما اعتذر به النحويون عن بيت « ذى الرمـة » السابق ، فلا يستقيم الكلام إلا على اعتبار « تنفك » تامة ، و « مناخة » حال — على ما سبق — .

كذا من الأحكام التى هى خاصة بما زال وأخواتها أنه يجوز تقديم أخبار أفعال هذا الباب عليها ، لكنه لا يجوز تقديم أخبـار ما زال وأخواتهـا عليها .

وأجاز الكوفيون غير الفراء التقديم ؛ لأن « مـا » لزمت هـذه الأفعـال الناقصة ، وصارت معها بمعنى الإثبات ، فهى كجزئهـا ، بخـلاف نحـو :

---

(١) شرح الكافية ج٢/٢٩٥ — ٢٩٦

مـا فارق ومـا انفصل

فإنها لم تلزمها ، بل جاز حذفها لفظا ومعنى ، والفصل بينها وبين الفعل ، ولم يجز ذلك فى هذه الأفعال .

أما غير الكوفيين فلم يجوزوا ذلك نظرا إلى لفظ « مـا » ؛ إذ لو لم يكن فيها معنى النفى لم يصر الكلام مثبتا بمعنى الدوام (١) .

وطرفا الخلاف فى المسألة السابقة [تقديم خبر « ما زال » وأخواتها عليها] متفقان على أن « مـا » لهـا الصدارة (٢) ، فلا يتقدم عليهـا ما هو فى حيزها ، وهو هنا الخبر .

لكن الكوفيين المجوزين للتقديم نظروا إلى أن حرف النفى قدتركب مع الفعل تركيبا عضويا ، وأصبحا معا وحدة دلالية واحدة تدل عـلى الدوام والاستمرار ولذلك لم يجز حذفه غالبا ، ولا يفصـل بينه وبين الفعل بحال من الأحوال ، وهذه أمارات اللزوم والامتزاج بخلافهـا مع أفعـال أخرى .

أما البصريون المانعون فلستصحبوا فكرة النفى التى كانت لما قبل دخولها على « زال وأخواتها » ، ولا يشك أحد أن معنى النفى لا يزال قائما فى لفظ « مـا » وإلا ما صار الكلام مثبتا بمعنى الدوام .

فالكوفيون لم يشققوا ما والفعل بعدها إلى جزئين ، بل نظروا إليهما معـا على أنهما الآن عنصر واحد متكامل، أما البصريون فشققوا، ونظروا إلى « مـا » وحدها ، وحكموا لها بما يحكمون به لها قبل أى فعل وهو كونهـا حرف نفى .

ولا خلاف بين النحويين فى عدم جواز توسيط الخبر بين ما النافية والفعل لما سبق من أنها لازمت هـذه الأفعال حتى صـارت كبعـض حروفها ، فلا يجوز :

ما قائمـا زال زيد

---

(١) شرح الكافية جـ٢/٢٩٧ ، همع الهوامع جـ١/١١٧

(٢) انظر تحرير هذه المسألة همع جـ١/١١٧

كمـــا جاز :

ما قائمـــا كان زيد (١)

٤ ــ التصرف التركيبى :

ما مدى درجة « الفعلية » فى كان من الناحية التركيبية ؟ ما درجة تصرفهـا فى التركيب من حيث جواز الفصـل بينهـا وبين مرفوعها ــ مثلا ــ ؟ أو من حيث تجاوزها حدود الخبر وطلبها لمعمولات أخرى يقتضيها الفعل عادة ؟

ذهب البصريون إلى أنه لا يفصل بين كان وأخواتها وبين المرفوع بهـا من معمولات الخبر إلا بالظرف أو الجار المجرور نحو :

كان أمامك زيد جالســا

وذلك لكون الفعل النـاقص عاملا ضعيفا ، فلا يفصل بينه وبين معموله من الأجنبيات إلا بالظرف .

وأجاز الكوفيون الفصل بين « كان » ومرفوعها بغـير الظـرف أيضـــا نحـو :

كان زيدا عمـرو ضاربا (٢)

ومن الواضح أن البصريين لا يساوون فى الفعلية بين « كان » والأفعال الأخرى ؛ فلا يجوز مع « كان » ما يجوز مع غيرها ؛ لأن فعليتها ضعيفة .

أما الكوفيون فيساوون بينها وبين غيرها،فيجوزون معها ما يجوزون مع غيرها ، فالفاصل بينهـا وبين مرفوعهـا قد يكون ظرفا أو جـارا ومجرورا أو غيرهما .

ودرجة الفعليـة فى كان تتحكم فى صلاحيتها التعلق بمعمولات من شـأن الفعل العادى أن يتعلق بها .

---

(١) شرح الكافية جـ٢/٢٩٩
(٢) شرح الكافية جـ٢/٢٩٩

وقد ذهب النحويون القائلون بدلالة « كان » على الحدث إلى أنها تعمل فى الظرف والجار والمجرور ؛ ولذا علقوا بها الجار والمجرور فى قوله تعـالى :

« أكان لناس عجبا » (١)

أما من لم يثبت لها الدلالة على الحدث ، فقد منع هذا التعـلق ، ومن هؤلاء « الفارسى » الذى صرح بمنع تعلق المجرور بها ، ثم قال : وفى عملها فى ظرف الزمان نظر .

وحكى « أبو حيان » الخلاف الذى فى عملها فى الظرف والجـار والمجرور فى عملها فى الحال فمن منعه قال : لأنه لا استدعاء لها للحال والعامل مستدع ، ومن جوزه قال : الحال يعمل فيه « هـذا » وليس فعلا ، فكان أولى .

أما نصبها المصدر ، فالأصح منعه على القول بإثباته لها ؛ لأنهـم عوضوا عن النطق به الخبر ، وأجازه « السيرافى » وطائفة ، فيقال :

كان زيد قائمـا كونا (٢)

فالمانعون لتعلق الظرف والجار والمجرور بكان ، ذهبوا إلى أنهـا خالية من معنى الحدث ، وهذان وعاء الأحداث وليس ثمة أحداث .

أما الحال فشبيه بالظرف ؛ فكلاهما قيد للفعل ، أو لجانب الحدث فيـه ، والحدث غير موجود ، ومن ثم فلا استدعاء للقيد .

وهذا منحى عقلى فى التفكير النحوى يفترض أن المواقع النحوية فى التراكيب هى علاقات ورباطات بين الكلمات .

أما الشكليون من النحاة فكانوا يتمسكون دوما برسوم لفظيـة شكلية لذا نراهم يجوزون عمل « كان » فى الحال ؛ إذ هى فعل ، والفعل أولى بالعمل فى الحال من اسم الإشارة .

---

(١) يونس ٢
(٢) همع الهوامع جـ١/١١٤

ومن هنا فإن واو الحال قد تدخل على أخبار هذا الباب إذا كانت جملة تشبيها بالجملة الحالية ، كقوله :

وكانوا أناسا ينفحون فأصبحوا   وأكثر ما يعطونه النظر الشزر

هذا مذهب الأخفش وتابعه ابن مالك .

لكن الجمهور أنكروا ذلك ، وتأولوا الجملة على الحال ، والفعل على التمام (١) .

والحق إن المعنى الفعلى فى اسم الإشارة أوضح منه فى « كان » ، على الرغم من أن فى هذه أمارات شكلية كثيرة خاصة بالأفعال ؛ فالمعنى الفعلى فى اسم الإشارة معنى خاص معين ، أما فى كان فمطلق ، وطالما أن التعلق بين الكلمات فى التراكيب مرده إلى التلازم المعنوى ، والاستدعاء الدلالى ، فإن اسم الإشارة أكثر استدعاء للحال من « كان » معنى لا شكلا

والاسم المنصوب فى باب « كان» عوض عن الحدث ، أو على الأقل محدد أو مخصص للحدث المطلق العام فى كان ؛ فهو من هذه الزاوية يقوم بوظيفة المصدر ؛ فذكر المصدر معه إطالة ولغو عند بعض النحويين .

أما هؤلاء الذين أنكروا دلالة كان على الحدث ، فجوزوا تعلق المصدر بها حيث لا إطالة ولا تكثير .

٥ ــ الجملة الاسمية فى موقع الفضلة :

ارتبط حديث النحويين عن كان وأخواتها فى كثير من الأحيان بالأثر الإعرابى الذى تحدثه فى الكلام ، وهو نصبها الخبر بعد أن كان مرفوعا ، ومن هنا سميت هذه الأفعال مع كلمات أخرى بالنواسخ ؛ لأنها تنسخ الحكم الإعرابى الثابت بحكم آخر جديد .

كما ارتبط حديثهم عن كان بتنبههم أيضا إلى ما تحدث من تأثير خاص بزمن الجملة التى تدخل عليها ، وقد سبق حديث مفصل عن درجات الزمن التى تعبر عنها هذه الأفعال .

---

(١) همع الهوامع جـ١/١١٦

وبعض أفعال هذا الباب نحو خاص به ، فإذا تأكدنا أن هذه الأفعال بصورة عامة لها نحو خاص ، فإن ما تمتاز به بعض الأفعال من تصرفات تركيبية يمكن أن يكون من نحو خاص الخاص ، وقد سبق التمثيلبيعض من هـذا النحـو .

وهناك من هذا القبيل ، تغيير جوهرى يحدث لجملة المبتدأ والخبر، تقوم به الأداة « ما دام » بالإضافة إلى تغييرها الحكم الإعرابى للخبر، وهذا التغيير الجوهرى مرده فى الحقيقة إلى ما تؤديه « ما دام » من معنى ؛ فهى لتوقيت فعل بمدة ثبوت مصدر خبرها لفاعل ذلك المصدر ، فأنت فى قولك :

اجلس ما دام زيد قائمـا

معك فعل هو « الجلوس » ، وخبر « ما دام » مصدره « القيام » ، وفاعل هذا المصدر هو « زيد » ؛ فأنت فى هـذا المثال موقت لجلـوس المخاطب بمدة ثبوت قيام زيد (١) .

ومن الواضح أن « ما دام » وما بعدها توقيت للكلام قبلهـا ؛ فهى — إذن — ظرف ، والظرف فضلة ، وهذا هو التغيير الجوهرى الذى أشرت إليه ؛ فالجملة الاسمية مع « ما دام » تصبح جمـلة ثانوية فى تركيب أكبر ؛ إذ لا بد أن تسبق « ما دام » بكلام : جملة فعلية كانت أو اسمية ، تكون « ما دام » وما بعدها قيدا لها أو توقيتا .

وقد قال النحويون هنا إن « مـا » قبـل « دام » مصـدرية ظرفيـة ، ولذلك فإن الجملة السابقة وأمثالها تقدر بـ :

اجلس مـدة دوام قيام زيد

٦ — التعريف والتنكير بعـد « كان » :

يجوز مع « كان » أن يتقدم خبرها وهومعرفة ،وإن كان متساويا مع المبتدأ فى التعريف ؛ لأن تخالف إعرابهما رافع للبس ، ويكفى ظهور إعراب أحدهما كما فى :

---

(١) شرح الكافية جـ٢/٢٩٦ ، شرح المفصل جـ٧/١١١ ، ١١٤ ، همع الهوامع جـ١/١٢٠

كان زيدا هـذا (١)

فإذا اجتمع فى باب كان معرفتان يتخير أحدهما خبرا والآخر اسما ، ذهب إلى هذا الفارسى ، وابن طاهر ، وابن خروف ، وابن مضاء ، وابن عصفور ، وهو ظاهر كلام سيبويه (٢) .

وذهب « ابن مالك » إلى أن خبرها قد يكون معرفة واسمها نكرة ؛ لأنه لما كان المرفوع مشبها بالفاعل ، والمنصوب مشبها بالمفعول جاز أن يغنى هنا تعريف المنصوب عن تعريف المرفوع ، كما جاز ذلك فى باب الفاعل . ومن ذلك قوله :

كأن سلافة من بيت رأس يكون مزاجها عسل وماء

وقوله :

ولايك موقف منك الوداعا

أما الجمهور فذهب إلى أن المعرفة هى الاسم والنكرة الخبر ، ولا يعكس هذا إلا فى الشعر (٣) .

وإذا كان « ابن مالك » يسوى بين جملة الفعل والفاعل والمفعول ، وجملة كان ، فإن « سيبويه » لا يسوى بينهما ، مع تسليمه بالمشابهات الشكلية بين مرفوعى الجملتين ومنصوبيهما ، وله فى هذا حديث تقابلى غنى ملىء بالموازنات الكثيرة ، والمقابلات المتنوعة بين « ضرب » — مثالا للفعل العادى — وكان ، يثبت فيه التشابه بينهما من ناحية والافتراق من ناحية أخرى (٤) .

« واعلم أنه إذا وقع فى هذا الباب نكرة ومعرفة ، فالذى تشغل به كان المعرفة ؛ لأنه حد الكلام ؛ لأنهما شىء واحد ،وليس بمنزلةقولك:

ضرب رجل زيدا

(١) شرح الكافية جا/٢٥٢ ، الكتاب جا/٧٣
(٢) همع الهوامع جا/١١٨ ، ١١٩
(٣) همع الهوامع جا/١١٩ ، الكتاب جا/٤٧ ، ٤٨
(٤) الكتاب جا/٤٥ — ٥٠

لأنهما شيئان مختلفان • وهما فى كان بمنزلتهما فى الابتـــداء إذا قـــلت :

عبـــد الله منطـــلق

تبتـــدىء بالأعرف ، ثم تذكر الخبر ، وذلك قولك :

كان زيد حليمـــا ، كان حليما زيد

لا عليك أقدمت أم أخرت ، إلا أنه على ما وصفت لك فى قولك :

ضرب زيدا عبـــد الله

فـــإذا قـــلت :

كـــان زيد

فقد ابتدأت بما هو معروف عنده مثله عندك ، فإنمـــا ينتظـــر الخبر ، فـــإذا قلت :

ـــــــــ حليمـــــا

فقد أعلمته مثل ما علمت ، فإذا قلت :

كان حليمـــا

فـــإنما ينتظر أن تعرفه صاحب الصفة ، فهو مبدوء به فى الفعل ، وإن كان مؤخرا فى اللفظ ، فإن قلت :

كان حليم ، كان رجل

فقد بدأت بنكرة ، ولا يستقيم أن تخبر المخاطب عن المنكور (١) •

فكان ، وضرب سواء فى تطلب كل منهما مرفوعا ومنصوبا ، كما أنهما سواء فى جواز تقدم المنصوب معهما على المرفوع (٢) •

لكنهما ليسا سواء من حيث إن المعرفة فى باب كان ترفع والنكرة هى التى تنصب أما « ضرب » فيجوز معها أن ترفع النكرة وتنصب المعرفة كأن تقول :

ضرب رجـــل زيدا

---

(١) الكتاب جا/٤٨

(٢) الكتاب جا/٤٨ ، ٥٥ ، ٥٦ ؛ شرح المفصل ج٦/٩١ ، ٩٢ ، ٩٥

وبهذا الفرق تلحق جملة كان بجملة المبتدأ أو الخبر فى قولك :

عبـــد الله منطـــلق

تبتدىء بالاعرف ثم تذكر الخبر .

أى أنه إذا كانت جملة « كان » تشبه جملة الفعل والفاعل شـــكلا ورصفا ، فإنها تشبه جملة المبتدأ من حيث العلاقة الداخلية بين كلماتهـــا والنسبة بين بعضها البعض ، ويتحقق هذا الشبه قدمت المعرفة المرفوع أو أخرته .

ولا يستقيم فى الجملتين : جملة كان وجملة المبتدأ أن تبدأ بنكرة مرفوعة وإلا كنت مخبرا المخاطب عن المنكور .

ابن مالك ــ إذن ــ يساوى بين « كان » و « ضرب » مساواة مطلقة ، أما « سيبويه » فلا ، وإلا كنا كمن يساوى بين جملة الفاعل وجملة المبتدأ .

وقد يجوز لكان أن تنصب المعرفة ، وترفع النكرة فى الشعر ، وفى ضعف من الكلام حملهم على ذلك أنه فعل بمنزلة « ضرب » من ذلك :

كأن سبيئة من بيت رأس   يـــكون مزاجها عسل وماء

وقول الآخـــر :

ألا من مبلغ حســـان عنى   أسحر كان طبك أم جنون (١)

ومنحى « سيبويه » فى تحرير وجوه الشبه بين جملة « كان » و « ضرب » ، ورصده حقيقة العـــلاقة بين جزأى جملة « كان » يؤيد ما ذهبت إليه من أن الحركة الإعرابية لبعض كلمات الجمـــل قد تتغير ، كما أن الشكل التركيبى للجمل قد يتغير ، وتبقى مع ذلك نسبة ما بين الكلمات ثابتة . وهذا هو مغزى تكييف « سيبويه » لحقيقة العلاقة بين النكرة والمعرفة فى باب « كان » من أنهما « فى كان بمنزلتهما فى الابتداء » .

---

(١) الكتاب جـ١/٤٩

لكن « سيبويه » مع المعرفتين أو النكرتين يلحق جملة « كان » • بجملة « ضرب » فأيهما ما جعلته فاعــلا رفعته ونصبت الآخر ، كمــا فعلت ذلك فى « ضرب » وذلك قولك •

كان أخوك زيدا	، كان زيد صاحبك
كان هــذا زيدا	، كان المتكلم أخاك
من كان أخاك ؟	، من كان أخوك ؟
من ضرب أباك ؟	، من ضرب أبوك ؟
ما كان أخاك إلا زيد	، ما ضرب أخاك إلا زيد

قــال تعــــالى :

« ما كان حجتهم إلا أن قالوا •• » (١)

« وما كان جواب قومهم إلا أن قالوا » (٢)

وقــال الشـــاعر :

وقد علم الأقوام ما كان داءها   بثهلان إلا الخزى ممن يقودها

« وإن شئت رفعت الأول ، كما تقول :

ما ضرب أخوك إلا زيدا

وقد قرأ بعض القراء ما ذكرنا بالرفع » (٣) •

فجملة « كان » تساوى جملة « ضرب » إذا كان طرفاها معرفتين، فأى معرفة من المعرفتين يجوز رفعها أو نصبها ، كما يجوز تقــديم المنصوب على المرفوع •

وهى هنا تفترق عن جملة المبتدأ والخبر ؛ فمن مسائل وجوب تأخر الخبر أن يتساوى مع المبتدأ فى التعريف أو التنكير ، مع عــدم وجود القرينة التى تدل على تعيين المبتدأ ، فقولك :

---

(١) الجاثية ٢٥ •
(٢) الأعراف ٨٢
(٣) الكتاب جا/٤٩ ، ٥٠ •

أخــوك محمــد

ينبغى أن يخرج على أنه مبتدأ وخبر ، ولا يجوز اعتبار « أخوك » خبرا مقدما لعدم وجود القرينة الدالة على ذلك •

والأمر على خلاف ذلك فى جملة « كان » ؛ لأن المنصوب فيهــا هو الخبر تأخر عن المرفوع أو تقدم عليه ، وهذا أيضا ما عليــه جملة « ضرب » •

فسيبويه مع المعرفة والنكرة ، يرجح اعتبار « النسبة » والعلاقة الداخلية بين طرفى الجملة ، فيلحق جملة « كان » بجملة المبتدأ والخبر •

لكنه مع المعرفتين يرجح اعتبار « الشكل » ، والضبط الإعــرابى ، فيلحق جملة « كان » بجملة الفعل والفاعل •

وسواء اعتبرت « النسبة » أو « الشكل » فسيبويه يصدر فى الاعتبارين عن مبدأ واحد هو « أمن اللبس » ، وقد راعى هذا المبدأ فى تبينه حقيقة العلاقة بين طرفى الجملة بصورها الثلاث :

١ ـــ معرفة ـــ نكرة ٢ ـــ معرفة ـــ معرفة ٣ ـــ نكرة ـــ نكرة ـــ ولا رابــع لهــا ـــ •

وبقدر تحقق هذا المبدأ ، تراوحت جملة « كان » بين جملة المبتدأ والخبر مرة ، وجملة الفعل والفاعل مرة أخرى •

فجملة المبتدأ والخبر قائمة على فكرة أن المتكلم بها يبدأ بشىء معروف لديه ولدى المخاطب ، ثم يذكر الخبر عن هذا المعلوم أو المعروف، وهكذا جملة « كان »

« فــإن قلت :

كان حليم ، أو رجــل

فقد بدأت بنكرة ، ولا يستقيم أن تخبر المخاطب عن المنكور ، وليس هذا بالذى ينزل به المخاطب منزلتك فى المعرفة ، فكرهوا أن

يقربوا باب لبس » (١) .

وينطبق ما سبق على المعرفة التى تتحمل أكثر من احتمال ، فإذا كان هناك أكثر من شخص مسمون باسم « زيد » يكون من نقص البيان أن يقال :

كان زيد منطلقا

لأن المستمع لا يعرف عن أى « زيد » من الزيدين تتحدث ،ولذلك كان توضيح المعرفة هنا لازما درءا للبس .

وقد تقول :

كان زيد الطويل منطلقا

إذا خفت التباس الزيدين ، وتقول :

أسفيها كان زيد أم حليما
أرجلا كان زيد أم صبيا

تجعلها لزيد ؛ لأنه إنما ينبغى لك أن تسأله عن خبر من هو معروف عنده كما حدثته عن خبر من هو معروف عندك ، فالمعروف هو المبدوء به » (٢) .

وقول الفرزوق :

أسكران كان ابن المراغة إذ هجا   تميما بجوف الشام أو متساكر

ينشد برفع « سكران » ونصب « المراغة » ، فيعتبر « سيبويه » هذا الضبط من ضعيف الكلام ؛ إذ فيه بدء بالمنكور « وهذا إنشاد بعضهم ، وأكثرهم ينصب السكران، ويرفع الآخر غلىقطعوابتداء»(٣).

ومن نصب « سكران » وهم أكثر العرب ، ورفع « ابن المراغة » فقد بدأ بالمعرفة وهذا هو الشأن فى مثل هذه التراكيب ، دفعا للبس .

(١) الكتاب جـ١/٤٨
(٢) الكتاب جـ١/٤٨
(٣) الكتاب جـ١/٤٩

ومراعاة مبدأ أمن اللبس أشد ما تكون ، إذا كان طرفا الجملة نكرتين ، فلا يبدأ بما يكون فيه اللبس ، وهو النكرة ؛ فلو قلت :

كان إنسان حليما

كان رجل منطلقا

كنت تلبس ؛ لأنه لا يستنكر أن يكون فى الدنيا إنسان هكذا ، فكرهوا أن يبدءوا بما فيه اللبس »[1] .

« وسيبويه » فى الفقرة السابقة ، يتجاوز مستوى الصحة إلى مستوى الوضوح ، فالجملتان صحيحتان شكلا وتركيبا ، إلا أنهما غير مقبولتين للسبب الذى قدمه ، أو لخلوهما من الفائدة ، فما الجديد فى قولك :

كان إنسان حليما

فهل يستنكر أن يكون فى الدنيا إنسان هكذا — بلغة سيبويه — ؟

وبقدر اقتراب التركيب من توفير ما سبق : البعد عن اللبس ، وتحقيق الفائدة ،وهما وجهان لعملة واحدة ، يكون قبوله أو عدم قبوله. فمن بدهيات النحو العربى أنه لا يبتدأ بنكرة إلا إذا أفادت بوجه ما من الوجوه ، وعما يقابل هذه البدهية فى باب « كان » يقول « سيبويه » فى « باب تخبر فيه عن النكرة بنكرة » : وذلك قولك :

ما كان أحد مثلك

ما كان أحد خيرا منك

ما كان أحد مجترئا عليك

وإنما حسن الإخبار ههنا عن النكرة ، حيث أردت أن تنفى أن يكون فى مثل حاله شىء ، أو فوقه ؛ لأن المخاطب قد يحتاج إلى أن تعلمه مثل هذا » [2] .

---

(١) الكتاب جـ١/٤٨

(٢) الكتاب جـ١/٥٤

فالمتكلم يصوغ جمله ؛ لأنه يريد أن ينقل شيئا ، قد يحتاج المخاطبة إلى أن يعلمه وهـذا مسوغ القبول ، وما لم يتحقق فيه هذا لا يقبل ، فإذا قلت :

كان رجـل ذاهبـا

فليس فى هـذا شىء تعلمه كان جهله . ولو قلت :

كان رجل من آل فلان فارسـا

حسن ؛ لأنه قد يحتاج إلى أن تعلمه أن ذاك فى آل فلان ، وقـد يجهله . ولو قلت :

كان رجـل فى قوم عاقلا

لم يحسن ؛ لأنه لا يستنكر أن يكون فى الدنيا عاقل ، وأن يكون فى قوم فعلى هذا النحو يحسن ويقبح » (١) .

فحسن التركيب وقبحه من الأمور التى لا تتحقق فقط بمراعـاة الصحة النحوية من حيث سلامة التركيب ، والضبط الجيد لمفرداته ، ومراعاة مواقع مفرداته ، بل ترتبط كذلك باختيار دقيق لنوع الكلمـات التى تساعد فى إزالة اللبس وتحقيق الفائدة .

وازن — مثـلا — بين :

١ — كان رجـل من آل فلان فارسا

٢ — كان رجـل فى قوم عاقلا

تجد المثال الأول حسنا ؛ لأن الجار والمجرور فيه « من آل فلان » يدل دلالة خاصة ، كمـا أن الخبر « فارسا » يحمل معنى معينا ؛ لا يتصف به الإنسان بحكم إنسانيته ؛ فليس كل رجل من قبيلة تميم — مثلا — ، وليس كل رجل « فارسا » فذكر « من آل فـلان » ، و « فارسا » ذو فائدة يحتاج المخاطب إلى أن يعلمها .

أما المثال الثانى فغير حسن ؛ لخلوه من الخصوصيات التى توفرت

---

(١) الكتاب جـ١/٥٤

فى المثال الأول ، فالجار والمجرور « فى قوم » ذو معنى عام ، والخبر « عاقلا » كذلك ؛ فكل الرجال من أقوام ، وكلهم — بحكم إنسانيتهم — عقلاء . فليس ثمة من فائدة ، يحتاج المخاطب إلى أن يعلمها ؛ « إذ لا يستنكر أن يكون فى الدنيا عاقل ، وأن يكون فى قوم » .

وعلى هـذا فقس حسن التركيب وقبحـه .

كما يرتبط حسن التركيب باستعمال الكلمة فيما استعملتها فيـه العـرب . فقولك :

كان رجـل من آل فلان فارسـا

حسن ، أمـا قولك :

كان أحد من آل فلان فارسـا

فغير حسن ، وغير جائز ؛ لأنه لا يجوز لأحد أن تضعه فى موضع واجب ؛ لأنه إنما وضع فى كلامهم نفيا عاما » (١) .

والنمط التركيبى للأمثلة الحسنة والقبيحة واحد ، لكن العبرة ليست بالرصف فقط ، بل باختيار دقيق للكلمات الدالة ، واستعمال لهـا على الطريقة التى ارتضاها العرب .

والإطار التركيبى الذى وضع « سيبويه » فيه جملة « كان » هو إطار جملة الفعل والفاعل ، « فالتقديم ههنا ، والتأخير فيما يكون ظرفا ، أو يكون اسما فى العناية والاهتمام مثله فى باب الفاعل والمفعول » (٢) .

لكن الإطار الخارجى شىء ، والنسبة بين الكلمات داخل هـــذا الإطار شىء آخر ؛ ومن هذه الناحية ، ألحق « سيبويه » جملة « كان » بجملة المبتدأ والخبر ، وكأن جملة كان « فعلية » النسج ، « اسمية » اللحمة ؛ فأنت فى :

كان عبـد الله أخاك

---

(١) الكتاب جـ١/٥٥
(٢) الكتاب جـ١/٥٦

إنما أردت أن تخبر عن الأخــوة ، وأدخلت « كان » لتجعل ذلك فيمــا مضى (١) •

وعلى الرغم من أن علاقة المنصوب بالمرفوع هى علاقة الخبر بالمبتدأ ، فإن « سيبويه » يسمى المرفوع فاعــلا ، إلا أنه لا يجــوز الاقتصار عليه ، كما لم يجز فى « ظننت» الاقتصار على المفعول الأول؛ لأن حالك فى الاحتياج إلى الآخر ههنا كحالك فى الاحتياج إليه ثمة» (٢) •

وهــذا هو المنهج الذى أدين له فى الدراسة النحوية التركيبية ، المنهج المزدوج المهمة ، الذى يصف التركيب من الخارج بغية تحــديد إطاره ونمطه ثم يعرج بعد هــذا إلى ما فى داخل الإطار بغيــة رســم العلاقات وتحديد النسب •

وصدر المحلل أثناء ممارسته المهمة الثانية ينبغى أن يكون رحبــا فيسع التراكيب التى تعترى مفرداتها تحورات إعرابية مع محافظتهــا على نسبة ما بينها ، وهــذا ما فعله « سيبويه » حين ألحق المرفوع بعد « كان » بالمرفوع « الفاعل » بعد « ضرب » ــ مثلا ــ لكنه فى اللحظة ذاتهــا ألحقه « بالمنصوب » الأول بعد « ظن » ؛ فهو وإن بدا « شكلا » كالفاعل المرفوع ، إلا أنه « روحا » كالمنصوب بعد ظن ، وما ذلك إلا لأنهما معا : المرفوع بعد كان ، والمنصوب بعد ظن مثل المبتدأ •

هــذا ما كان من حديث عن كان قبل النكرة والمعرفة ، وتحــرير موقف « سيبويه » من جملتها عامة •

وقد اتضح أن « سيبويه » كان يفكر ويوازن بين التراكيب فى ضــوء السمات التركيبية للجمل التاليــة :

١ ــ جمــلة الفعــل والفــاعل •

٢ ــ جمــلة المبتــدأ والخبر •

٣ ــ جمــلة كان •

٤ ــ جمــلة ظــن •

---

(١) الكتاب جا/٤٥

(٢) الكتاب جا/٤٥

وجملة « كان » من حيث الإطار والشكل مثل جملة الفاعل ، لكنها من حيث العلاقات والنسب مثل جملة « ظن » ، والاثنتان معا ، مثل جملة المبتدأ والخبر •

هذا هو موقف « سيبويه » من « فعلية » جملة « كان » و « اسميتها » ، لنر الآن فكرا نحويا آخر عن حقيقة تركيب « كان » من خلال ما ذكره النحويون عن أنواع « كان » •

من التمام إلى النقصان :

إن اكتفت كان وأخواتها بالمرفوع ، وتم به معها كلام فهى «التامة» — كما سبق — •

ويرى « الرضى » أن هذه الأفعال التامة هى الأصل الاستعمالى للأفعال الناقصة • فاستحال ، وتحول — مثلا — كانا فى الأصل بمعنى « انتقل » ، وكذا كان أصل « صار » فكان حق جميعها أن تستعمل تامة ، فيتعدى إلى ما هو مصدر لخبرها بإلى إن عديت نحو :

صار إلى الغنى

ثم ضمن كلها معنى « كان » بعد أن لم يكن ؛ لأن الشخص إذا رجع إلى الفعل وانتقل إليه فذلك الفعل يصير كائنا بعد أن لم يكن ، ففاعلها فى الحقيقة بعد صيرورتها ناقصة مصدر خبرها مضافا إلى اسمها ، وفاعلها حين كانت تامة هو المرتفع بها ؛ لأنه الراجع والمنتقل•• ومن أمثلتها تامة على الأصل :

فصرنا إلى الحسنى ورق كلامنا ورضت فذلت صعبة أى إذلال

وهكذا الحال مع بقية الأفعال (١) •

فاستعمال هذه الأفعال ناقصة ، حالة تطورية عن استعمالها تامة • ويبدو أن النحويين كانوا متفقين على هذا التصور ؛ لأنهم تنبهوا إلى أن الاستعمال الأخير فيه مخالفة لما ألفته الأفعال فى اللغة ، من

---

(١) شرح الكافية جـ٢/٢٩١

أنها تكون مع الأسماء المرفوعة بعدها جملة تامة ارتضوا على تسميتها بالجملة الفعلية ، واستعمال هـذه الأفعال ناقصة فيه سلب الفعل مهمة « الإخبار » والإفادة ، واعطاؤها للاسم المنصوب أو « الخبر » .

وليس فى مسار تطور هـذه الأفعال من التمام إلى النقصان على هـذا غرابة أو مخالفة لسنة العربية ، وروح تراكيبها ؛ فلقـد ذكرت كثيرا من قبل أن العربية لجأت فى التركيب الإسنادى إلى أن ترتكز على « الفعل » فى نمط ، وعلى « الخبر » فى نمط آخر ، واستعمال الفعـل ناقصا من تمام ، هو — فى نظرى — تحويل الانتباه منه إلى أخيـه الخبر ، وقصر فائدته على إفادته « الزمن » وهو أحـد شقى الدلالة الفعليـة .

وفى هـذا شىء من تطور ، وآخر من عبقرية .

أما الأول ، فإن الفعل بنقصانه يتخصص فى دلالته ، ويأخذ طريقه لكى يصبح فردا من أفراد ما يسمى با « الكلمات الوظيفية » فى اللغة ؛ تلك الكلمات المحصورة العدد « كما » الصغيرة « حجما » لكنها الخطيرة فيما تؤديه من وظيفة « كيفا » تلكم هى الحروف وما يشبهها من بعـض أسماء أو بعض حروف .

وقد ذهبت فى بحث لى[1] عن « كان » إلى تسميتها بالأداةالفعلية، لأنها الآن أداة تخصص جهة الزمن فى الجملة مع محافظتها على قسـط جسم من خصائص الأفعال الشكلية .

وأما الثانى ، فإن العربية — كما تنبه إلى هذا « سيبويه » وغيره .. كانت ترى أن جملة « كان » اسمية على الرغم من بدءها بالفعل ، وهذا وضع ينسجم مع مسار التطور السابق الإشارة إليه ، فإنه طالما أن « كان » كانت فى حالة تنازل أو تخل عن الخاصية التركيبية للأفعال ، وتركها — كما قلت — للخبر ، ما كان من المعقول أن يعتبر الذهن العربى الجملة معهـا جملة فعلية .

ومن هنا كان أقصى ما طرحه النحويون على طرفى الجملة معهـا

---

(١) كان بين أيدى النحويين ، العدد السادس ، حولية دار العلوم ١٩٨١

من مصطلحات تمت بصلة إلى مصطلحات الجملة الفعلية أن شبهوا المرفوع معها بالفاعل ، والمنصوب بالمفعول .

وقد أثبت « السيوطى » أن بعض أفعال هذا الباب ، أكمل مسار التطور ولم يعد يستعمل إلا ناقصا كليس باتفاق النحويين ، و « زال » و « فتىء » خلافا « للفارسى » فى الأولى ، و « الصاغانى » فى الثانية . وبقية الأفعال تستعمل على الوجهين ، إلا أن إستعمالها ناقصة أكثر من استعمالها تامة . وقد تتبع « السيوطى » هذه الأفعال فعلا فعلا وذكر معنى كل فعل على التمام (١) .

هذه الأفعال حين تكون تامة — إذن — تدل على الزمن والحدث الخاص بكل منها ، وحين تكون ناقصة يحدث لها تغير مى معنى الحدث فيها ؛ إذ تصبح دالة على حدوث شىء ما حدوثا مطلقا ، كما أشار إلى هذا « الرضى » من قبل .

ومعنى الفعل التام يثبت للفاعل ، أما المعنى المستفاد من الفعل الناقص فيثبت للخبر المسند إلى الاسم المرفوع ، أو بعبارة أخرى يثبت لمضمون الجملة .

فالانتقال من حالة التمام إلى حالة النقصان صاحبه التعميم أو الإطلاق فى أفعال هذا الباب ، فالحدث بعد أن كان مقيدا خاصا ، أصبح مطلقا عاما ، وإن كان الخبر فى الواقع يقوم بدور كبير فى تخصيص المعنى وتقييده .

والدلالة الزمنية التى كانت للفعل فى حالة التمام ، تبقى معه بعد أن أصبح ناقصا والخبر يكون منصوبا — كما هو مقرر — .

أما « كان » الزائدة — ولا يزاد غيرها من أخواتها — فإن من يقرأ ما سجله النحويون عنها يدرك أنها كانت تحث الخطى كى تصبح « حرفا » ، فإنها قد تزاد وتلغى عن العمل مع بقاء معناها وهو الدلالة على الماضى ، كما قد تزاد وتلغى عن العمل والمعنى معا — كما أسلفت — .

---

(١) همع الهوامع جـ١/١١٦ ، انظر ايضا الكتاب جـ١/٤٦

كما أن « كان » قد تدخل على جملة اسمية مرفوعة الطرفين ، كما في نحو :

إذا مت كان الناس صنفان شامت وآخر مثن بالذى كنت أفعل

ونحو :

هى الشفاء لدائى لو ظفرت بها وليس منها شفاء الداء مبذول

وفى هذا ذهب جمهور النحاة (البصريون والكوفيون) إلى أن فى « كان » ضمير شأن اسمها ، والجملة من المبتدأ والخبر فى موضع نصب على الخبر .

ونقل عن « الكسائى » و « ابن الطراوة » أن « كان » ملغاة ، ولا عمل لها (١) .

ومذهب « الكسائى » و « ابن الطراوة » أقرب إلى القياس ؛ فقد ذهب البصريون إلى أن قياس هذه الأفعال ألا تعمل شيئا ؛ لأنها ليست بأفعال صحيحة ؛ إذ دخلت للدلالة على تغير الخبر بالزمان الذى يثبت فيه ، وعليه ، فليس لها فى هذه الشواهد عمل أو تأثير فى شكل الألفاظ بعدها .

فكان قد تكون « تامة » ، أو ناقصة » ، أو « زائدة » ، أو « شأنية » . وفى نحو قوله تعالى :

« إن فى ذلك لذكرى لمن كان له قلب » (٢)

تحتمل « كان » أن تكون ناقصة ، أو أن تكون تامة ، فيكون الجار والمجرور حالا مقدما ، أو أن تكون زائدة . والمراد : لمن له قلب (٣).

ومن شواهد « سيبويه » قول عمرو بن شأس » :

بنى أسد هل تعلمون بلاءنا إذا كان يوما ذا كوكب أشنعا
إذا كانت الحو الطوال كأنما كساها السلاح الأرجوان المضلعا

---

(١) همع الهوامع ج١/١١١ ، شرح المفصل ج١/٧٧
(٢) ق ٣٧
(٣) شرح المفصل ج٧/١٠٢

فكان فى البيت الأول ناقصة ، وفى البيت الثانى تامة . ويحتمل أن تكون الأولى تامة كذلك ، يقول : « أضمر لعلم المخاطب بما يعنى وهو اليوم ، وسمعت بعض العرب يقول : أشنعا ، ويرفع ما قبله ،كأنه قال :

إذا وقع يوم ذو كواكب أشنعا (١)

وقال تعالى :

« واذكروا نعمة الله إذ كنتم أعداء فأصبحتم بنعمته إخوانا »(٢).

يجوز أن تكون « أصبحتم » ناقصة ، وخبرها « بنعمته » ، فيكون المعنى : أصبحتم فى نعمته أو متلبسين بنعمته ، أو مشمولين ، أو « إخوانا » خبر ، و « بنعمته » حال منه ويجوز أن تكون تامة (٣) .

ومثل هذا قوله تعالى :

« ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير » (٤)

و « أمة » فاعل ، و « يدعون » صفة على أن « تكن » تامة (٥) ، وفى بعض الأمثلة السابقة ، ما أعرب خبرا على النقصان ، أعرب حالا على التمام . وفى هذا دليل القرابة بين المواقع النحوية الثلاثة : الخبر ، والحال ، والصفة . — وهذا استطراد — .

كان وضمير الشأن :

ذهب « الرضى » إلى أن العلاقة بين معنى الحدث المطلق فى « كان » والحدث المقيد فى خبرها تشبه العلاقة بين ضمير الشأن والجملة التى تأتى بعده لتبين المراد منه ، إلا أن الفرق بين « كان » من ناحية ، وضمير الشأن من ناحية أخرى ، أن الأولى تفيد الدلالة على الزمن الماضى بخلافه .

يعلق « ابن يعيش » على بيت « العجير السلولى » :

---

(١) الكتاب جـ١/٤٧
(٢) آل عمران ١٠٣
(٣) التبيان جـ١/٢٨٣
(٤) آل عمران ١٠٤
(٥) التبيان جـ١/٢٨٤

إذا مت كان النـــاس ..

« يروى نصفان ونصفين ، فمن نصب جعلها الناقصة ، ومن رفـــع جعلها بمعنى الشأن والحديث ، وعادة العرب أن تصدر قبل الجمـــلة بضمير مرفوع ويقع بعده جملة تفسره ، وتكون فى موضع الخبر عـــن ذلك المضمر ، نحـــو قولك :

هـــو زيد قائم

أى : الأمر زيد قائم

ثم تدخل العوامل على تلك القضية ، فإن كان العامل ناصبا نحو إن وأخواتها ، وظن وأخواتها ، كان الضمير منصوبا ، وكانت علامته بارزة نحـــــو قولك :

إنه زيد قائم

قال تعـــــالى :

« وأنه لما قام عبد الله يدعوه كادوا يكونون عليه لبدا » (١) .

وربما جعلوا مكان الأمر والحديث القصة ، فأنثوا فيقولون :

إنهـــا قامت جاريتـــك

قال تعـــــالى :

« فإنهـــا لا تعمى الأبصـــار » (٢)

وتقـــــول :

ظننتـــه زيد قائم

والمراد: ظننت الأمر والحديث زيد قائم

فالهاء المفعول الأول ، والجملة المفعول الثانى . فإذا دخلت عليـــه « كان » صار الضمير فاعلا ، واستتر ؛ لأن الفاعل متى كان مضمرا واحدا لغائب لم تظهر له صورة ، وتقـــع الجملة بعده للخبر وهى كالمفسر لذلك الضمير (٣) .

---

(١) الجن ١٩

(٢) الحج ٤٦

(٣) شرح المفصل جـ٧/١٠٠ ، ١٠١ ، انظر أيضا الكتاب جـ١/٧٠ ، ٧١ ، شرح الكافية جـ٢/٢٩٣

يفترض الاقتباس السابق أن التركيبين :

هــو محمــد قائم

كان محمــذ قائم

متعــادلان : فكلاهمــا فى معنى :

الأمر والشــأن محمــد قائم

إلا أن الفرق بين التركيبيــين فرق زمنى ؛ فالتركيب الثــانى يدل عــلى المــاضى •

كما يفترض هذا الاقتباس أيضا أن مجموعة نواسخ المبتدأ الثلاثية (كان — إن — ظن) تدخل على ضمير الشأن فيقال :

إنه محمــد قائم

ظننته محمــد قائم

كان محمــد قائم

ويبــدو أن العرب وجدت فى ذكر ضمير الشأن مع « إن وظن » وافتراض استتاره مع « كان » زيادة فى الكلام وتطويلا ، وذكرا لما هو معلوم أمره وشأنه ، فتخففت منه وساعدها على ذلك أن الجملة بعــده بمعناه ، فدخل الناسخ على الجملة مباشرة ، فظهرت التراكيب الثــلاثة السابقة على النحو التالى المعروف :

إن محمــدا قائم

ظننت محمدا قائما

كان محمــد قائما

. وللمرء أن يتصور أن العربية طبقت بذكاء شديد مبــدأ القيمــة الخلافية ، فلونت بتناسب دقيق الأسماء فى الجملة تلونات إعرابيــة متقابلة ، تراوحت — كما هو معروف — : بين

نصب + رفع مــع « إن »

نصب + نصب مع « ظن »

رفــع + نصب مع « كان »

فكان « الناقصة » — إذن — تطور عن كان « الشأنية » بعــد توجهها مباشرة إلى الجملة بعــدها .

فالشواهد التى وردت فيها « كان » قبل جمل مرفوعة الطرفين - تمثل الطريقة التى كان العرب لا يزالون يستعملون فيها ضمير الشأن بين النواسخ والجمل وعلى ذلك جاءت « نصفان » مرفوعة على رواية ، ومنصوبة على رواية أخرى . والنصب هو فى الحقيقة انتقال من كان الشأنية إلى كان الناقصة بعد الاستغناء عن ضمير الشأن ، وتسلط « كان » على الجملة بعدها .

ويبدو أن هــذه الكلمات ، كانت بعد التخفف من ضمير الشــأن تدخل على كلتا الجملتين الاسمية والفعلية ، ثم حدث لها تخصص بالجملة الاسمية بالطرق الثلاثة السابقة التى هى بديل لـ :

رفـع + رفـع

فمن ذلك قول بعض العــرب :

ليس خلق الله مثــله

وقول « حميــد الأرقط » :

فأصبحوا والنوى عالى معرسهم   وليــس كل النوى تلقى المساكين

فكل النــوى مفعول مقدم لتلقى . وقوله تعــالى :

« من بعد ما كاد تزيغ قلوب فريق منهم » (١) .

يقول « سيبويه » : « معناه : « كادت قلوب فريق منهم تزيغ » (٢)

وقد يجوز أن نعتبر « مــا » التميمية من هذا الباب ، فهى عنــدهم تدخل على الجملة الاسمية المرفوعة الطرفين ، لكن الحجازية تتسلط على الجملة فتنصب جزءها الثانى ، ولذلك يروى بيت : « مزاحم العقيلى »:

وقالوا تعرفها المنازل من منى .   وما كل من وافى منى أنا عارف .

برفــع كلمــة « كل » (٣) .

---

(١) التوبة ١١٧

(٢) الكتاب جا/٧١

(٣) الكتاب جا/٧٢

النواسخ — إذن — صور بديلة لتركيب ضمير الشأن الذى يفسر بجملة بعده اسمية أو فعلية ، لكن تراكيب النواسخ فيها من المعانى ما يعرى عنه ضمير الشأن من نحو التأكيد مع « إن » والظن واليقين مع « ظن » والدلالة على الماضى مع « كان » .

وأرى فهما لكلام النحويين أن العلاقة بين ضمير الشأن و « كان » خاصة ، أو النواسخ عامة مرت بالصور التالية :

١ — استعمال ضمير الشأن فقط — هو الله أحد

٢ — استعمال ناسخ قبل ضمير الشأن — علمته الله أحد

٣ — استعمال ناسخ فقط — علمت الله أحدا

تفسير إعراب :

وصور النواسخ التى هى بدائل لضمير الشأن أعطتنا بديلا لرفع الطرفين رفع الأول ونصب الثانى ، أو عكسه ، أو نصبهما ، ولا رابع ، فما تفسير هذا التنوع ؟

يمكن أن يقال : إن العربية لما سلطت الناسخ على الجملة غايرت فى ضبط طرفيها على الطريقة السابقة ، ولم يكن أمامها غير هذا بعد استبعاد حالة الجر ، فالمسألة لا تعدو وضعا تطريزيا لجأت إليه العربية لتخالف بين المتشابهات خدمة للمعنى ، وإزالة للبس .

ويمكن أن يقال أيضا — وخاصة مع كان — : إن الرفع والنصب مردهما التشابه التركيبى بينها وبين ضرب ، أو بينها وبين فعل لازم بعده مرفوع فمنصوب على الحالية .

والتفسير السابق يقبل من الناحية الشكلية البحتة ؛ من حيث إن الإطار التركيبى للجمل الثلاث التالية واحد :

ضرب محمد اللص
قام محمد ضاحكا
كان محمد ضاحكا

لكن التشابه فى الإطار التركيبى لا ينهض ـ كما قلت ـ أمام الاختلافات فى نسبة المفردات بعضها إلى بعض داخل هذا الإطار . ولعل هذا هو سر النظرة الثنائية المنزع إلى جملة « كان » من أنها تلحق بجملة الفاعل ، وبجملة المبتدأ فى آن واحد .

وقد يفيد فى تفسير الضبط الإعرابى لطرفى الجملة مع « كان » أن أشير إلى أن تراكيبها وهى ناقصة ، تشبه تماما تراكيب الحال المؤكدة لمضمون الجملة فى نحو قوله تعالى :

« وهذا بعلى شيخا » (١)

« وهو الحق مصدقا » (٢)

كان أخوك عطوفا

محمد أخوك عطوفا

هو أبوك كريما

فمن الواضح أن هذه الجمل تشبه تركيب كان الناقصة ، ولعل من أعرب المنصوب بعد كان حالا ، حمل فى ذهنه هذه المعادلة التركيبية ، خاصة أنه افترض أن ما بعد المبتدأ ، أو كان ، ينهض وحده جملة مستقلة بعد الاستغناء عن المبتدأ وكان .

ومن اللافت للنظر أن هذه الجمل السابقة تقال برفع المنصوب :

« هذا بعلى شيخ »

هو أبوك كريم   كان أبوك كريم

فتشبه بهذا كان الشأنية .

ولعل هذا التشابه بين الرفع والرفع ، والرفع والنصب فى باب كان وباب الحال المؤكدة ، أقول : لعل هذا يفسر لماذا ذهب الكوفيون إلى القول بما سموه المنصوب على التقريب فى نحو :

هذا محمد قائما

فمحمد اسم التقريب ، وقائما خبره .

---

(١) هود ٧٢
(٢) البقرة ٩١

إذا وضعت هـذه المشابهات التركيبية فى الاعتبار ، فقـد ينتهى بنـا القول إلى أن القائدتين التاليتين من الجمل :

محمد أخوك عطوف   كان محمد أخوك عطوف

محمد أخوك عطوفا   كان محمد أخوك عطوفا

لا فرق بينهما إلا فى الزمن الذى أفادته « كان » ، وليس لكان عمل إعرابى فما بعدها يعرب كما كان يعرب قبل دخولها .

لكن الغـالب والكثير مـع « كان » ـ بل لم يستعمل فى القـرآن سواء ـ أن تدخل على جملة اسمية منتهية بحال منصوب ، وجزؤها الأول المرفوع [الاسم الظاهر ـ الضمير ـ اسم الإشارة] إما أن يبقى أو يزول ، فتباشر هى الآن ما كان خبرا ، وهو ما يبدو فى نظر النحويين مثل الفاعل وما هو بفاعل ، ويبدو الحال مثل المفعول وهو بعيد عنه . وعلى هـذا فجملة :

محمد أخوك عطوفا

قد تصبح مع كان على النحو التـالى :

كان محمد أخوك عطوفا

كان محمد عطوفا

كان أخوك عطوفا

وفى كل الأحوال ليس لكان من أثر إلا الدلالة على الزمن الماضى ، ولعل هذا قصده البصريون بقولهم : إن القياس فى « كان » ألا تعمل ؛ لأنها ليست بفعل صحيح ، بل دخلت للدلالة على تغير الخبر بالزمان .

هذا هو ما تميل إليه النفس فى تفسير الرفع والنصب بعد كان ، صحيح أنه الآن مقابل للنصب والرفع مع إن ، وللنصب والنصب مـع ظن ، لكن لم اختارت العرب [الرفع ثم النصب] بعد كان ؟ هـذا ما حاولت الإجابة عنه . وخلاصته أنها دخلت على رفع ونصب للدلالة على المـاضى .

ولعل من أعرب المنصوب معها حالا ، كان يستصحب تركيب الجملة قبل دخولها ، والمنصوب قبل دخول « كان » يعرب حالا .

أما لماذا دخلت « إن » على منصوب فمرفوع ، فأمر مرده إلى تركبها مع ما كان مبتدأ ، ففتح المبتدأ كما يفتح فى نحو : لا رجل ، خمسة عشر ، وبقى الخبر مرفوعا على الأصل . — وسيأتى تفصيل لهذا — .

أما نصب الجزأين بعد « ظن » فتفسيره أن الجملة كلها أصبحت عنصرا فى الجملة الفعلية التى استوفت فعلها وفاعلها ، فنصب طرفاها دليلا على التداخل المعنوى وشدة الاتصال بينها وبين الفعل والفاعل — وقد سبق حديث عن هذا — .

وأنبه هنا إلى أنى لا أدعى أن « كان » ينبغى أن تدخل على جملة ذات حال مؤكدة لمضمون الجملة ، بل أذهب إلى أن الأصل فيها ذلك . ثم غلب دخولها على الجملة الاسمية المرفوعة الطرفين ، فتغير ضبط الخبر من الرفع إلى النصب موافقة لما كان عليه أصلها فى الاستعمال .

تفسير آخر :

أشبهت أفعال هذا الباب أفعال القلوب من « ظن وأخواتها » من حيث كانت أفعال القلوب تفيد اليقين أو الشك فى الخبر ، وكان تفيد زمان الخبر (١) .

فالمرفوع مع كان يقابل المفعول الأول مع « ظن » ، والمنصوب معها يقابل المفعول الثانى مع « ظن » ؛ فكلاهما « خبر » لكن الخبر مع ظن متيقن منه أو مشكوك فيه ، والخبر مع كان واقع فى زمان معين حسب صيغتها .

لكن جانب الحدث مع ظن موجود فيها ، أما مع كان فموجود عند بعض النحويين فى الخبر فقط ، وعند البعض الآخر هو مزيج من كان والخبر معا .

---

(١) الكتاب جـ١/٤٧ ، شرح المفصل جـ٧/٨٩ .

والأخير أقرب إلى الذهن ، فقولك :

كان زيد قائمـــا

يدل على قيام زيد فى الزمن الماضى ؛ فشقا الفعلية (الزمـــن والحدث) موزعان بين الفعل كان ، والمنصوب بعده بالترتيب .

وبناء على هذا التفسير فالجملة فعلية ؛ لأنها تبدأ بفعل ، وتنتهى ببديل عن جانب الحدث فى الفعل ، « ولهذا جاء بعد الفعل اسم مرفوع يتلوه اسم منصوب تشبيها بالفعل ؛ إذ كان الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعـــول » (١) .

« لكن المرفوع ههنا والمنصوب لحقيقة واحدة ، ولم يكونا كالفاعل والمفعول الحقيقيين اللذين هما لحقيقتين مختلفتين .... ولذلك قيـــل لمرفوعها اسم ولمنصوبها خبر ، فرقوا بينهما وبين الفاعل والمفعول ، والذى يدل على أن أصلها المبتدأ والخبر أنك لو أسقطت هذه الأفعال عاد الكلام إلى المبتدأ والخبر » (٢) .

تفسير الرفع والنصب ـــ إذن ـــ بناء على هذه الموازنة كامن فى شبه إطار جملة كان بإطار جملة :

الفعل فالفاعل فالمفعول

وهذا منحى غريب فى التفسير ؛ لأنه يتناسى أن الإعراب فـــرع المعنى مع اعترافه بأن النسبة بين المرفوع والمنصوب هى تلك التى كانت بين المبتـــدأ والخبر بدليل أننـــا لو أســـقطنا كان « يرجع جزآ الكلام مرفوعـــين » .

كما أنى لا أفهم سر الموازنة بين كان والأفعال المتعدية مثل ضرب ؟ ولم لا يوازن بين كان ، وذهب ـــ مثلا ـــ التى يأتى أيضا بعدها مرفوع على الفاعلية ، وقد يكون بعدها كذلك منصوب على الحالية ؟

لكن النحويين يذهبون تدليلا على أن جملة كان ينتمى نســـبة إلى

(١) شرح المفصل جـ٧/٩٠
(٢) شرح المفصل جـ٧/٩٠

جملة المبتدأ أنه يمكنك طرح « كان » ويكون الباقى بعد الطرح جملة اسمية ، ولا يمكنك ذلك مع « ضرب » فى نحو قولك :

ضرب على الكافر

— واضح أنهم يقصدون بإمكانية صلاحية ما بعد كان وضرب لأن يكونا جملة اسمية : الامكانية الدلالية العقلانية لا النحوية ، وإلا فما بعد « ضرب » فى هذا المثال وغيره يمكن أن يشكل جملة اسمية مرفوعة الطرفين من الناحية النحوية التركيبية البحتة — •

ولهذا فر النحويون من موازنة كان بالأفعال اللازمة ، فالأخيرة قد تطرح ، ويصلح ما بعدها للمبتدأ والخبر فى نحو :

ذهب على سعيدا

ولا يقول أحد من النحويين بأن الجملة الأخيرة فعلية شكلا ، اسمية نسبة •

اللجوء — إذن — إلى تفسير الرفع والنصب بعد كان بالقول بأنها تشبه ضرب رصفا وشكلا ، رغم أنها تشبه جملة المبتدأ نسبة وعلاقة ، على الرغم من قوته وتصويره الواقع التركيبى للجملة ، لا أقتنع به تفسيرا الرفع والنصب إلا إذا كانت الموازنة بين كان والفعل اللازم •

ولهذا أقترح إجراء الموازنة بين الجمل الثلاث :

١ — ضرب محمد عليا •

٢ — ذهب محمد ضاحكا •

٣ — كان محمد ضاحكا •

على صورتها القائمة ، موصيا بالاهتداء بفكر المحقق « الرضى »
يتضح من النظرة الأولى أن الحدث فى الجملة الأولى هو « الضرب »
وفى الجملة الثانية هو « الذهاب » ، وفى الجملة الثالثة هو « الضحك »
وكلها فى الزمن الماضى •

والجملتان الأولى والثانية أختان ؛ لأن الفعل فيهما جاء أولا ، وصيغة الفعل أفادت معنى الزمن الماضي فيهما .

أما الجملة الثالثة فوحيدة ؛ لأن « الفعلية » فيها قدمت على دفعتين : « حدث الضحك فى آخرها ، و « زمنه » فى أولها .

وعلاقة المرفوع بالفعل — بناء على التفسير فى الفقرة السابقة — فى الجمل الثلاث واحدة ، فهو فيها جميعا قائم بالفعل ، كما يظهر من السؤال :

من ضرب ؟ من ذهب ؟ من ضحك ؟

وعلاقة المنصوب بالفعل فى الجملتين الأولى والثانية تختلف عن علاقته به فى الثالثة فالمنصوب بعد « ضرب » و « ذهب » قد قيدهما وحددهما ، على العكس مما فى الثالثة . يظهر هذا إذا ما طرحت الأسئلة الثلاثة التالية بترتيب الجمل الثلاث :

من ضرب محمد ؟ كيف ذهب محمد ؟ متى ضحك محمد ؟

وعلاقة المرفوع بالمنصوب ، أو المنصوب بالمرفوع فىالجملة الأولى هى علاقة « المغايرة » وعلاقة « المساواة » فى الجملتين الثانية والثالثة ، فالأولى على هذا وحيدة أما الأخريان فأختان ؛ فالمرفوع فيهما هو المنصوب .

وأخيرا ، علاقة الفعل (بالمرفوع والمنصوب) معا ، فى الجملة الأولى ، غير منفكة ؛ فمحمد غير على ، لكنها منفكة فى الجملتين الثانية والثالثة ، فمحمد هو الضاحك فيهما ..

الجمل	المرفوع بالفعل	الحدث فىالجمل	المنصوب بالفعل	الفعل بمابعده	المرفوع والمنصوب كلاهمابالآخر
٣ ـ كان محمد ضاحكا	سواء	١ = ٢	١ = ٢	٢ = ٢	٢ = ٣
٢ ـ ذهب محمد ضاحكا	سواء				
١ ـ ضرب محمد عليا	سواء				

فالجملة الثالثة فى نظرى أقرب إلى الجملة الثانية منها إلى الجملة

الأولى ؛ إذ ليس بينهـا وبين الأولى إلا وجه شبه واحـد هو بدؤها بالفعل ، لكنها تشبه الثانية فى هذا وفى وجهين آخرين على ما سبق •

ولعل هذا هو ما جعل « الفراء » يوسع دائرة كان وأخواتهـا ، ليدخل فيها كل فعل لازم جاء بعده مرفوع على الفاعلية ، ومنصوب على الحالية • والمبرر التركيبى لهذا المنحى هو أنه بعد الاستغناء عن الفعل فى (٢ ، ٣) يبقى ما بعدهما صالحا على أن يرفع على المبتدأ والخبر ، كما أن المرفوع والمنصوب فيهما بينهما علاقة المساواة — كما سبق — •

ورغم هـذه القرابة القوية بين الجملتين ، هما مختلفتـان : فالركن الفعلى فى (٢) هو « ذهب » ؛ أما الركن الفعلى فى (٣) فهـو كامن فى « ضاحكا » ، أى أن الجملة الثانية بدأت من أول الأمر بحقيقة ذهاب محمد ، أما الجملة الثالثة فانتهت بحقيقة ضحك محمد • فالجملة الثانية فعلية بلا جدال ، والثالثة ينبغى أن تكون اسمية بلا جدال أيضا ؛ لأن عنصرها الفعلى « الخبر » جاء آخرا ، وليست كان فى أولها إلا لإفادة أن الضحك حدث فى الزمن الماضى •

وقد سبق أن ذكرت رأى « الرضى » فى العلاقة التبادليه بـين « كان » والمنصوب بعدها ، وأنها تدل على حصول كون مطلق تقييـده فى خبره المنصوب ، والخبر المنصوب يدل على حدث معين واقع فى زمان مطلق تقييده فى كان •

فالجملة الثالثة — فى ضوء فكر « الرضى » — تقدم لنـا معادلة طرفاها « كان » من ناحية ، و « ضاحكا » من ناحية أخرى •

فكان تعطينا الحصول المطلق الذى يقيد بالخبر « ضاحكا » ، « فضاحك » هنا أشبه بالحال الذى يقيد الفعل •

ومن ناحية أخرى تدل « ضاحكا » على حدث معين واقع فى زمان مطلق تأتى « كان » لتقييـده •

فهناك حركة تبادلية بين طرفى المعادلة ، فالخبر يقيد « كان » وهذه تقيـد زمن الخبر •

وبهذا تفترق جملة « كان » عن جملة « ذهب » ؛ لأنه إذا كان المنصوب معهما (الخبر ، الحال) يقيدانهما ، فإن « ذهب » لا تقيد زمان الضحك ، كما تقيده « كان » ، فالعلاقة فى جملة « ذهب » تتجه من المنصوب إلى « ذهب » فقط . أما العلاقة فى جملة « كان » فتتجه من الطرفين ، وإليهما معا على سبيل التبادل — كما قلت — .

يقول « الرضى » عن هذه العلاقة التبادلية : « فالفائدة فى إيراد مطلق الحصول أولا ، ثم تخصيصه كالفائدة فى ضمير الشأن قبل تعيين الشأن .. مع فائدة أخرى ههنا ، وهى دلالته على تعيين زمان ذلك الحصول المقيد . ولو قلنا :

قام زيد

لم يحصل هاتان الفائدتان معا (١) .

فهو هنا يوازن بين كان ، وقام ؛ فالعلاقة بين الفعلين والمنصوب بعدهما علاقة ثنائية مع كان ، وعلاقة من طرف واحد مع قام .

يبقى أن أضيف بأن تقييد المنصوب لقام يختلف عن تقييد المنصوب لكان . فالتقييد فى « كان » ينتقل بنا من مطلق إلى مقيد ، أما التقييد فى « قام » فينتقل بنا من مقيد إلى فرد من أفراده ؛ وذلك لأن الحدث فى قام أوضح من الحدث فى « كان » .

وهكذا تفترق جملة « كان » عن جملة أى فعل لازم نحو ذهب وقام ، كما افترقت عن جملة « ضرب » وغيرها من الأفعال المتعدية ، وبهذا يكون لجملة « كان » نحو خاص بها ، تفترق به عن نحو جملة الأفعال الأخرى متعديها ولازمها ، على الرغم من أنها جميعا تبدأ بفعل يتلوه مرفوع فمنصوب (مفعول به : متعدى ، حال : لازم ، خبر : كان) فجملة كان على هذا التفسير اسمية لا فعلية .

تفسير ثالث :

على الرغم من اعتراف النحويين و « الرضى » بوجه الشبه

---

(١) شرح الكافية جـ٢/٢٩٠

الشكلى بين جملتى « كان » ، و « ضرب » و « ذهب » وصلوا بالموازنة بينها إلى اعتبار جملة « كان » ذات طبيعة خاصة ، أذهب الآن إلى تفسير ثالث يأخذ على عاتقه تحرير كيفية اتصاف المرفوع بالفعل فى جملة « كان » وغيرها من جمل الأفعال التامة ، ليصل بها فى النهاية إلى كونها فى الحقيقة جملة فعلية .

يقول « ابن الحاجب » : « الأفعال الناقصة ما وضع لتقرير الفاعل على صفة . فيقول « الرضى » : « تقريره بمعنى جعله وتثبيته عليها » ثم يرجع إلى التفرقة بين الأفعال الناقصة والتامة فيقول : « كان ينبغى أن يقيد الصفة ، فيقول : على صفة غير مصدره ، فإن « زيد » فى :

ضرب زيد

أيضا متصف بصفة الضرب ، وكذا جميع الأفعال التامة . وأما الناقصة فهى لتقرير فاعلها على صفة هى متصفة بمصادر الناقصة ، فمعنى:

كان زيد قائما

أن « زيدا » متصف بصفة القيام ، المتصف بصفة الكون ، أى الحصول والوجود . ومعنى :

صار زيد غنيا

أن « زيدا » متصف بصفة الغنى المتصف بصفة الصيرورة أى الحصول بعد أن لم يحصل (١) .

وهذا حديث فى تحرير العلاقة المتشابكة بين كلمات الجمل ، فالمرفوع بكان متصف بالصفة المستمدة من المنصوب . وهذه الصفة المستمدة من المنصوب متصفة بصفة الكون ، فالعلاقات متداخلة ومتكاملة معا .

→

كان [زيد قائما]

[ضرب زيد اللص]

←

---

(١) شرح الكافية جـ٢/ ٢٩٠

يتضح من هذه المعقوفات أن صفــة القيام ثبتت لزيد قبــل دخول « كان » وأن « كان » حين دخلت على الجملة ثبتت هذه الصفة وقررتها من حيث إن هذه الصفة ذاتها اتصفت وتلونت بكان ، صحيح أن « كان » قد سورت التركيب كله وأحاطت به ، لكنها بصفة خاصة تتداخل مع الخبر وتتلبس به ، حتى إنه يمكن الذهاب إلى أن جملة « كان » قد تترجم إلى:

كان قيـــام زيد

اما فى جملة « ضرب » فإن كون زيد ضاربا ، صفة لم تثبت إلا بدخول « ضرب » • ولذلك لا يتصور للتركيب وجود بدونها •

وواضح من موازنة « الرضى» بين جمل الأفعال التامة ، وجمــل الأفعال الناقصة أن الخبر فى الثانية ، يقابل الفعل فى الأولى من حيث إن كلا منهما يثبت صفة للمرفوع •

ومن قبل ذكر « الرضى » أن الأصل فى هذه الأفعال أن تســتعمل تامة ، وهو هنا يلغى الفرق بين « كان » الناقصة ، والتامة بتحويله تركيب الأولى إلى تركيب الثانية :

فعل + مرفوع + منصوب ← فعل + مرفوع

ومن حيث الاستعمال الظاهر ، وما عليه شكل التركيب نجد فى اللغة أفعالا لا تستعمل إلا ناقصة ، وأخرى لا تستعمل إلا تامة ، وثالثة يجوز استعمالها طورا ناقصة ، وطورا آخر تامة (١) •

ومن التراوح بين الناقصة والتامة ، أن بعض النحويين ذهب إلى أن « كان الشأنية » ناقصة ، والجملة بعــدها فى محــل نصب خبر ، وبعضهم ذهب إلى أنها تامة فاعلها ضمير الشــأن ، أى وقعت القصة ، ثم فسرت القصة بالجملة (٢) •

وتبنى طريقة « الرضى » فى تحليل الجملة ، تنتهى بنــا إلى القول

---

(١) شرح الكافية جـ٢/٢٩٢ — ٢٩٤
(٢) شرح الكافية جـ٢/٢٩٣

بأن جملة « كان » الناقصة فى الحقيقة فعلية ، مثلها فى هذا مثل جملة « ظـــن » ، يقول :

« تكون « كان » تامة بمعنى ثبت ، وقد تقدم ما يرشدك إلى أن الناقصة أيضا تامة فى المعنى ، وفاعلهـــا مصدر الخبر مضافا إلى الاسم ، فوزانها وزان « علم » الناصب لمفعول واحد ،وعلم الناصب لمفعولين ، فهمـــا بمعنى واحد » (١) .

يقصد « الرضى » بهذه الموازنة بين كان ، وظن ، أن كان الناقصة تشبه كان التامة ، فى أن كلا منهما يطلب مرفوعا بعده فاعلا له ، كما أن علم بمعنى عرف الناصبة لمفعول واحد تشبه علم العلمية ، الناصبـــــة لمفعولين ؛ لأن الثانية فى الحقيقة تنصب مفعولا واحدا فقط على مايذهب إليه « الرضى » فقـــولك :

علمت محمـــدا ناجحـــا

تســـاوى فى الحقيقـــة :

علمت نجـــاح محمـــد

والموازنة بين كان ، وظن قام بها « سيبويه » بزمن طويل قبـــل « الرضى » لكنه فى الحقيقة نحا نحوا آخر مختلفا ، فالجامع بين الفعلين عند « سيبويه » أن الجزء الأول المرفوع مع كان الناقصة لا يتـــم به وحده كلام ، فلا يكتفى به ، كمـــا لا يكتفى بالجـــزء الأول المنصوب بعـــــد « ظـــن » .

أما « الرضى » مع تسليمه بهذا الشبه بين المرفوع بعدكان ،والمنصوب الأول بعد ظن على المستوى السطحى الظاهرى ، فإنه جمع بين الفعلين من حيث إن كلا منهما يؤول فى جملته إلى فعل من الأفعال التامة ، وبذا يتحول التركيب كله إلى جملة فعلية ـــ على النحو الذى أفاض فيه ـــ .

وفكرة التشابه بين كان الناقصة ، وكان التامة ، اعتمادا على الغوص إلى عمق التراكيب والذهاب إلى أن فاعل الناقصة هو فى الحقيقة مصدر

---

(١) شرح الكافية جـ٢/٢٩٥

لخبر مضافا إلى الاسم ، اتخذت عند « الرضى » مبررا لمسلمة نحــوية متفق عليها بين النحويين جميعا ، مما يدل على تأصيل هذه الفكرة لديه .

فمن المتفق عليه أن أخبار هذه الأفعال لا تقع جملا طلبية ، وذلك لأن هــذه الأفعال — كما يقول « الرضى » — « صفات لمصادر أخبارها فى الحقيقة ؛ ألا ترى أن معنى :

كان زيد قائما : لزيد قيام له حصول فى الزمن الماضى .

صار زيد قائما : لزيد قيام له حصول فى الزمن المــــاضى بعــد أن لــم يكن .

أصبح زيد قائما : لزيدقيام لهحصول فى الزمن الماضى وقتالصبح.

وكذا سائرها ؛ إذ فى كلها معنى الكون مع قيد آخر . فلو كانت أخبارها طلبية ، لم تخل هى من أن تكون خبرية أو طلبية ، فإن كانت خبرية تناقض الكلام ؛ لأن هذه الأفعال لكونها صفة لمصدر خبرها ، تدل على أن المصدر مخبر عنه بالحصول فى أحد الأزمنة الثلاثة ، والطلب فى الخبر يدل على أنه غير محكوم عليه بالحصول فى أحدها فيتناقض »(١)

فهناك تناقض بين دلالة الحكم بالحصول المفاد من الأفعال ، ودلالة الحكم بعدم الحصول المفادة من الأخبار الطلبية . والدلالة الأولى تفيد وصف مصــدر الخبر الطلبى ، فكيف تصف دلالة حاصلة مصــدر حكم غير حاصل ؟

ومن الواضح أن « الرضى » يشرح أمثلة « كان وأخواتها » بمــا يدل على أنها تؤول فى النهاية إلى أنها جمل اسمية مقيدة فجملة :

زيد قائم = لزيد قيام

يمكن أن تعتبر جملة اسمية مطلقة ، أى خالية من قيــــد الزمن الذى تضفيه كان أو إحدى أخواتها على الجملة ، وعلى هذا فجملة :

كان زيد قائما : لزيد قيام حصل فى الزمن الماضى

جمــلة اســمية مقيــدة .

---

(١) شرح الكافية جـ٢/٢٩٨

ثم نراه يشرح الجملة بما يدل على أنها تؤول فى النهاية إلى أنهـا جمل فعلية ؛ إذ يقول : « وبعبارة أخرى مصدرا اخبر فى جميعهـا فاعل للفعل الناقص » (١) •

كان زيد قائما : حصل قيام زيد فى الزمن الماضى

فجملة « كان » تفسر مرة بجملة اسمية ، وأخرى بجملة فعليـة ، وهذه هى الازدواجية التى نبهت إليها سابقا ، وهى دليل على وحـــدة النسبة بين جزأى تركيبى الإسناد فى اللغة ، وتشابهها رغم ما يكون هناك من تنوعات شكلية تركيبية •

يقول « الرضى » فى توضيح العمق الفعلى لجملة كان ، وإبراز التناقض بينه وبين الخبر الطلبى : فلو قلت :

كان زيد هل ضرب غـلامه

كان ضربه لغلامه مخبرا عنه بكان ثابتا عنـد المتكلم ، مسؤولا عنه بهـل غير ثابت عنده ، وهو تناقض (٢) •

فجمـــلة :

كان زيد ضـاربا غلامه

تحـول إلى جمـلة فعلية على نحـو :

حصـل ضرب زيد غـلامه

ولا تنـاقض •

أما إن كان الخبر استفهاما ، فيكون هناك تناقض بين دلالة الحصول المعبر عنها بكان ، ودلالة عدم الحصول المعبر عنها بالاستفهام •

هذا إذا كانت « كان أو إحدى أخواتها » « خبريات » ، وإن كانت الأفعال طلبية مع أخبارها ، وهى — كما ذكرنا — صفة للأخبار ، اكتفى بالطلب الذى فيها عن الطلب الذى فى أخبارها، إن كان الطلبان متساويين؛ إذ الطلب فيها طلب فى أخبارها تقول :

---

(١) شرح الكافية جـ٢/٢٩٨

(٢) شرح الكافية جـ٢/٢٩٨

كن قائما ، هل يكون قائما

بمعـــنى :

قـــم ، هـــل يقوم

وقد جاء الطلب فيهما معـــا فى الشـــعر • قال :

وكونى بالمكارم ذكرينى   ودلى دل ماجدة صناع (١)

ولا أحتاج إلى إعادة القول بأن « الرضى » يحول تركيب جمـــلة كان إلى جملة فعلية ، ممـــا يدل على أنه كان يميل إلى اعتبارها فعلية فى حقيقتها وعمقها وروحها •

وكما أن الفعلية فى كان مسئولة عن منع مجىء أخبارها طلبية ، فإنها مسئولة أيضا عن الخلاف الواسع الذى دار بين النحويين حـــول مجىء الماضى خبرا لها ؛ فيبدو أن الذهن العربى كان يكتفى بما فى كان من دلالة على الماضوية ، ولم يجد ضرورة لتكريرها فى الخبر •

تلخيـــــص :

طال الحديث عن جملة كان بين الاسمية والفعلية ، وفيما يلى بعض النقـــاط المجمعة للأفـــكار الرئيسية التى تنوولت فى هـــذا الفصـــل حتى الآن :

١ ـــ النسبة بين الاسم المرفوع والخبر المنصوب بعـــد كان هى ما كانت بين المبتدأ والخبر فالنسبة باقية ، رغم تغير الحالة الإعرابية •

٢ ـــ يبـــدو أن الأصل التركيبى المفترض للنواسخ هو :

ضمير الشأن + مرفوع + مرفوع

وتلا هـــذا دخول النواسخ ، على النحو التالى :

(أ) كان (هو) + مرفوع + مرفوع ← كان + مرفوع + منصـــــوب •

(ب) إنه + مرفوع + مرفوع ← إن + منصوب + مرفوع •

---

(١) شرح الكافية جـ٢/٢٩٨

(د) ظننتــه + مرفوع + مرفوع ← ظن + منصــوب + منصــــوب •

٣ ــ جمــلة كان تشبه الفعليــة رصفا وشكلا ، لكنها اســمية نســبة وعــلاقة •

٤ ــ جمــلة كان ذات تركيب متميز تقف به وسطا بين الاسمية والفعليــة •

٥ ــ جمــلة كان الناقصة فعلية فى عمقها وروحها عند « الرضى »•

صورة رفــع + نصب فى النفى بين الشكل والمعنى :

أخذت جملة « كان وأخواتها » صورة جملة الفعل والفاعل ، ومن الكلمات التى اعتبرها النحويون من أفعال هذا الباب « ليس » •

وقد اقترحت من قبل أن تستقل هذه الكلمة بباب نحوى ؛ فهى من حيث الشكل جامدة جمودا تاما ، ومن حيث المعنى تدل على النفى •

لكن النحويين ــ وهم فى ذلك مصيبون ــ أدرجوها فى باب كان لأسباب شكلية بحتة ، فهى الآن تبدو كالفعل الماضى المبنى على الفتح ، وتتصل بها اللواحق الضميرية التى تأتى بعد الأفعال الماضية •

والتقييم الذى أضفيته على جملة « كان » من أنها بديل لجمــلة ضمير الشأن المتبوع بمرفوع ومنصوب ، أقوله أيضا بالنسبة لجمــلة « ليس » فعلى الرغم من تغير الحالة الإعرابية الخبر ، والتحول الدلالى الذى حدث للجملة بتحويلها من الإثبات إلى النفى ؛ فإن نسبة ما بين مفردات الجملة باقية كما كانت قبل أن يحدث التحويلان السابقان •

وقيست حروف أخرى على « ليس » فعملت عملها ، أى جاء الاسم بعدها مرفوعا والخبر منصوبا •

والحق أن هذه المشابهة فى دلالة الكلام ، والمؤسس عليها المساواة فى الحالة الإعرابية التى تتلبس بها كلمات الجملة تبدو غريبة ؛ لأننا إذا كنا نلحق جملة « ليس » بجملة الفعل والفاعل من حيث الإطار الشكلى ،

مع التنبيه على الفروق الدقيقة الكامنة فى نسبة الكلمات بعضها إلى بعض ، فإننا لا نستطيع ذلك فى جملة « ما » و « إن » و « لا » و « لات » النافيات .

ومعنى ذلك أنه إذا كانت جملة « ليس » تراوحت بين الفعلية شكلا ومظهرا والاسمية نسبة وعلاقة ، فإن جملة الحروف النافيات الأخرى لا تسمح بهذا التراوح إذ هى اسمية شكلا ومظهرا ونسبة وعلاقة ، أو هى — إذن — جملة خالصة الولاء للجمل الاسمية ؛ إذ لا تولى وجهها نحو قبلة أخرى ، وإن كانت الحالات الإعرابية للكلمات التى تكونها تشبه الحالات الإعرابية لكلمات جملة « ليس » الشبيهة بدورها بكلمات جملة من فعل وفاعل ومفعول .

وكأن « ليس » ألحقت بكان ، من حيث الشكل ، فتشابه نمط جملتيهما ، لكن هذه الحروف ألحقت بليس من حيث المعنى ، فتشابه نمط جملها كذلك ، أى أن الذهن العربى يعتبر مرة المشابهات الشكلية ، وأخرى المشابهات المعنوية ، ويرتب فى كل مرة الأوضاع التركيبية التى تقتضيها هذه المشابهات .

الاختصاص والمعنى :

تتغير الحالة الإعرابية للخبر بعد هذه الحروف السابقة من الرفع إلى النصب وبهذا الصدد يقول النحويون « أصل العمل للأفعال بدليل أن كل فعل لابد له من فاعل ، إلا ما استعمل زائدا ، نحو « كان » أو فى معنى الحرف نحو « قلما » ، أو تركب مع غيره نحو « حبذا » ، وما عمل من الأسماء فلشبهه بالفعل ، وأما الحرف فإنه إن اختص بما دخل عليه ، ولم ينزل منزلة الجزء منه عمل فيه ، فإن لم يختص أو اختص ، ولكن تنزل منزلة الجزء منه لم يعمل فيه ؛ لأن جزء الشىء لا يعمل فى الشىء[1] .

وأرى أن المراد من العمل ما تظهر عليه الكلمات بعد الأفعال من ضبط فى المواقع النحوية المختلفة ، وقد ذهبت فى فصل « الحالة والنسبة »

---

(١) همع الهوامع جـ١/١٢٣ ؛ الكتاب جـ١/٥٧ ؛ شرح الكافية جـ١/ ٢٦٦ ، ٢٦٧

إلى أن المتتبع لتراكيب العربية يجد أن الأفعال تصاحب الأسماء مضبوطة ضبطا معينا فى مواقعها النحوية • وهـذه أخف صيغة يمكن أن تقـدم لفـكرة العمل والتأثير •

ويكون هذا حال الأفعال إلا إذا اعترتها اعتبارات الزيادة ، أو التركب أو التحول إلى الحرفية •

ولا يعمل من الأسماء عمل الأفعال إلا ما كان ذا وشيجة قوية بها ، وقد فصلت فى كتابى « الفعليات » كنه هذه الوشيجة •

أما الحرف فلا يصحبه ضبط معين للكلمات بعده إلا بشرطين :

أحدهمـا : أن يـكون مختصـا بمـا يدخل عليه كحروف الجـر مع الأسماء ، وحروف النواصب والجوازم مع الفعل المضارع •

ثانيهمـا : ألا ينزل الحرف مما بعده منزلة الجزء منه ؛ لأن جزء الشىء — كما قالوا — لا يعمـل فى الشىء ؛ ولذلك كان حـرف السين لا يعمل فى الفعل رغم اختصاصه به ، لأنه كالجزء منه •

فهل « مـا » النافية الداخلة على جملة المبتدأ والخبر حـرف مختص ليس كالجزء ممـا بعده ؟ يجيب النحويون : « وما من قبيـل غير المختص ، ولها شبهان أحدهما هذا ، وهو عام فيما لا يعمـل من الحروف ، وراعاه بنـو تميم فلم يعملوها ، والثانى : خاص وهو شبهها بليس فى كونها للنفى ، وداخله على المبتدأ والخبر • وتخلـص المحتمـل للحال ، كما أن ليس كذلك ، وراعى هذا الشبه أهل الحجاز ، فأعملوها عملها فرفعوا بها المبتدأ اسما لها ، ونصبوا الخبر خبرا لها وجاء على هـذا قوله تعـالى :

« مـا هـذا بشرا » (١)

« مـا هن أمهاتهم » (٢)

هـذا مذهب البصريين •

وذهب الكوفيون إلى أن « مـا » لا تعمل شيئا فى لغة الحجازيين ،

---

(١) يوسف ٣١
(٢) المجادلة ٢

وأن المرفوع بعـــدها باق على ما كان قبل دخولها ، والمنصوب على إسقاط البـــاء ؛ لأن العرب لا تكاد تنطق بها إلا بالبـــاء ، فإذا حـــذفوها ، عوضوا منها النصب ، كما هو المعهود عند حذف حرف الجر ، وليفرقوا بين الخبر المقدر فيه البـــاء وغيره ، ورد بكثير من الحروف الجـــارة حذفت ولم ينصب ما بعدها (١) .

فالأولى ــ كما يذهب الكوفيون ــ ألا تعمل « مـــا » لأنها حرف غير مختص بالأسماء كما أنها لا تعمل فى الأفعال وهى نافية ؛ لأنها غير مختصة بها كذلك . وهذا هو الاعتبار الذى راعاه بنـــو تميم .

لكن ما ــ كما يذهب البصريون ــ تلحق بليس ؛ لاشتراكهما فى الدلالة على النفى ، ودخولهما على الجملة الاســـمية ، وتخليص الزمن فى الجملة للدلالة على الحال . ولهذا تعمل عملها .

تطـــريزات :

والكوفيون حين نفوا إعمال « مـــا » الرفع والنصب كانوا مطردين مع فكرهم ؛ فهم من قبل نفوا أن يكون للباب كله [كان وأخواتها] عمل ، والرفع بعد كان وأخواتها هو استصحاب للرفع الموجود قبل دخولهـــا ، والنصب إنما هو على الحال ــ كما سبق ــ .

ففكرة القياس غير قائمة ، أو متصورة عند النحاة الكوفيين ، ثم إن الذى اختارته العرب فى تركيب « مـــا » هو :

مـــا + اسم مرفوع + اسم مجرور

فلا يكادون ينطقون بالخبر مع « مـــا » إلا بالبـــاء .

ومن يتمعن ما ذهب إليه الكوفيون يدرك أنهم صـــدروا فى رأيهم عن فكرة أن العربية استغلت القيم الخلافية للتفرقة بين تراكيبها المختلفة، حتى إن الأمر كله فى النهاية يأخذ شكلا تطريزيا متناسقا متكاملا ؛ فلقد عهدنا أن ضبط جزأى جملة المبتدأ والخبر تراوح بين الصور التالية :

---

(٤) همع الهوامع جـ١/١٢٣ ؛ شرح المفصل جـ٦/١٠٨

صورة التركيب	المثـــال	الضبـــط
١ ــ مبتدأ + خبر	الحيـــاة كفـــاح	رفع + رفع
٢ ــ ضمير شأن + مبتدأ + خبر ضمير مبتدأ	هى الحياة كفاح	ضمير شأن + رفع + رفع
٣ ــ اسم إشارة + خبر + حال اســم ظــاهر	هى الحياة كفاحا	رفع + رفع + نصب

دخلت (كان ، إن ، ظن) على ضمير الشـــأن وما بعــده عــلى النحـــو التـــالى :

كان + ضمير شأن مستتر + مبتدأ + خبر كانت الحياة كفـــاح

كان + ضمير شأن + رفع + رفع

إن + ضمير شـــأن + مبتـــدأ + خبر إنهـــا الحياة كفـــاح

إن + ضمير شأن + رفع + رفع

ظن + ضمـــير شـــأن + مبتـــدأ + خبر ظننتها الحياة كفـــاح

ظن + ضمير شأن + رفع + رفع

رئى المتخفف من ضمير الشأن بعد (كان ، إن ، ظن) ، فدخلت هذه الثلاثة على الجملة الاسمية دخولا مباشرا ، فكان لابد من التفريق بينها ، فتم هـــذا على النحو التالى :

١ ــ نصب المبتـــدأ بعـــد ظن بصيرورته مفعولا ، فنصب الخبر ؛ لأنه مطـــابق له إذ هـــو هـــو .

٢ ــ ركبت « إن » مع المبتدأ تركيب خمسة عشر فنصب ، وأصبح الجزء الأول من الجملة عبارة عن مركب (إن + اسمها) ، فبقى الخبر مرفوعا ــ كما كان ــ .

٣ ــ لم يبق من الصور الثلاثة المحتملة إلا صورة رفع المبتدأ ونصب الخبر ، فأعطيت لكان ، وساعد على هذا سببان ،أولهما : أنها فعل يحتاج إلى فاعل ، فبقى ما بعدها مرفوعا شبها له بالفاعل ، ثانيهما : أن العربية كانت قد ألفت وجود المنصوب على الحالية بعد المرفوع ، وهذا أقرب صورة يمكن أن تكون عليها جملة « كان » فأخذتها.

ولذلك وجدت الصور التركيبية الثلاث التالية :

كان + مرفوع + منصوب   كانت الحياة كفاحا   كان + رفع + نصب

إن + منصوب + مرفوع   إن الحياة كفاح   إن + نصب + رفع

ظن + منصوب + منصوب   ظننت الحياة كفاحا   ظن + نصب + نصب

فاختيار الجر فى خبر « ما » ، و « ليس » ، يقدم لنا صورة أخرى هى صورة :

ليس + مرفوع + مجرور   ليست الحياة بكسل   ليس + رفع + جر

ما + مرفوع + مجرور   ما الحياة بكسل   ما + رفع + جر

فإذا ما تذكرنا أن فى العربية صورة مقابلة للصورة الأخيرة ، وهى :

رب + مجرور + مرفوع   رب رجل كريم ناجح   رب + جر + رفع

و + مجرور + مرفوع   وليل كموج البحر أرخى سدوله   و + جر + رفع[1]

أدركنا إلى أى مدى كانت العربية تستغل إمكانياتها الصوتية الحركية فى تطريز قيمى خلاف ، يفرق بين الحالات التركيبية المختلفة

---

(١) يشبه الصورة الأخيرة قولهم : « بحسبك درهم » على اعتبار الباء زائدة وما بعدها مبتدأ فخبر ، انظر شرح المفصل جـ١/١٠٨

فالكوفيون — إذن — ذهبوا إلى أن الجملة الاسمية المنفية بليس أو بإحـــدى أخواتها تكون مجرورة الخبر ، كما فى نحو قوله تعالى :

« أليس الله بكاف عبــــده » (١)

« وما ربك بغافل عما تعملون » (٢)

وغير هذا كثير فى القــرآن الكريم .

وفائدة زيادة حرف الجر دفع توهم أن الكلام موجب ، لاحتمال أن السامع لم يسمع النفى أول الكلام فيتوهمه موجبا ، فإذا جىء بالبـــاء ارتفع التوهم ؛ ولذا لم تدخل فى خبرهما الموجب ، فلا يجوز :

ليس زيد إلا بقائم ، ما زيد إلا بخارج (٣)

زيادة البــــاء :

وارتباط الباء بالنفى جعل النحويين يذهبون إلى أنهـــا لا تختص بخبر « مـــا » الحجازية ، بل تدخل كذلك فى خبر « مـــا » التميمية ؛ لوجود ذلك فى أشعار بنى تميم ونثرهم ؛ لأنها إنما دخلت الخبر لكونه منفيـــا ، لا لكونه منصوبا ؛ بدليل دخولها فى :

لم أكن بقـــائم

وامتناعهـــا فى :

كنت قائمــــا

ولا تختص أيضا بالخبر المنصوب ، خلافا للكوفيين ، فيجوز ولو بطل عمل « مـــا » لزيادة « إن » أو تقدم الخبر — مثلا — قال :

لعمرك ما إن أبو مالك ... بـــواه ولا بضعيف قـــواه

كما تزاد فى خبر فعل ناسخ منفى ، كما فى :

وإن مدت الأيدى إلى الزاد لم أكن ... بأعجلهم إذ أجشع القوم أعجل

وقـــوله :

---

(١) الزمر ٣٦
(٢) الأنعام ١٣٢
(٣) همع الهوامع جـ١/١٢٧

فلما دعانى لم يجدنى بقعدد

كما تزاد فى خبر « لا » أخت « مـا » :

فكن لى شفيعا يوم لا ذو شفاعة   بمغن فتيلا عن سواد بن قارب

وكذا فى خبر « لا » التبرئة ، قالوا :

لا خير بخير بعده النـار

وفى اسم « ليس » إذا تأخر ، وفى خبر المبتدأ بعد « هل » كقوله :

ألا هل أخو عيش لذيذ بدائم

وفى خبر « لـكن » :

ولـكن أجرا لو فعلت بهين

وفى خبر « ليت » :

ألا ليت ذا العيش اللذيذ بدائم

وفى خبر « إن » بعد نفى ، ودونه ، كقوله تعـالى :

« أو لم يروا أن الله الذى خلق السموات والأرض ولم يعى بخلقهن بقـادر » (١) .

وقـول الشـاعر :

فإنك مهما أحـدثت بالمجرب

وقد ذكر « ابن مالك » أنها تزاد فى الحال المنفية كقوله :

فمـا رجعت بخائبـة ركاب

بل جوز « الأخفش » زيادة البـاء فى كل مـوجب ، مسـتدلا بقـوله تعـالى :

« جـزاء سـيئة بمثلها » (٢)

وقد زيدت البـاء فى غير المنفى ، إذ زادوها فى المفعول وهو الغالب عليهـا نحو قوله تعـالى :

« ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة » (٣)

---

(١) الأحقاف ٣٣
(٢) يونس ٢٧
(٣) البقرة ١٩٥

والمراد : أيديكم . وقد حمل بعضهم قوله تعالى :

« وشجرة تخرج من طور سينا ، تنبت بالدهن »(١)

على زيادة البـــاء ،

وزيدت مـع الفـاعل فى نحـو :

« كفى بالله شهيدا »(٢) ، « وكفى بنا حاسبين » (٣)

كمـا زادوها مع المبتـدأ ، كما فى نحو :

بحسبك فى القوم أن يعلموا ... بأنك فيهـم غنى مضر

بدليـل قوله تعـالى :

« يا أيها النبى حسبك الله » (٤)

كما زادوها فى الخبر فى نحو قوله تعالى :

« جزاء سـيئة بمثلها »

بدليـل قوله تعـالى :

« وجزاء سيئة مثلها » (٥،٦)

ويبدو أن الكوفيين اعتبروا وجود البـاء فى خبر « مـا » أصلا ، وما سواه فرعا . يقول الفراء . « وإذا قدمت الفعل قبل الاسـم رفعت الفعل واسمه فقلت :

مـا سامع هـذا

مـا قائم أخـوك

وذلك لأن البـاء لم تستعمل ههنا ، ولم تدخل ، ألا ترى أنه قبيح أن تقـول :

مـا بقـائم أخوك (٧)

---

(١) المؤمنون ٢٣
(٢) النساء ٧٩
(٣) الأنبياء ٤٧
(٤) الأنفال ٦٤
(٥) الشورى ٤٠
(٦) شرح المفصل جـ٢/١١٥ ؛ همع الهوامع جـ١/١٢٧ ؛ شرح الكافية جـ١/٢٦٨
(٧) معانى القرآن جـ٢/٤٣

شـــــروط :

وسواء كان نصب الخبر مع « مـــا » هو الأصل ، أو كان الجر هو الأصل ، فمن الواضح أن العلاقة الداخلية بين كلمات الجملة ، ونسبـــة الكلمات بعضها إلى بعض لم تتغير عن علاقتهـــا كل بالأخرى وهى فى حالة الرفـــع .

ولهذا نجد الخبر يرفع إذا لم تتوافر فيه الشروط التالية :

١ ـــ بقـــاء النفى ٢ ـــ عدم اتصالها بإن ٣ ـــ عـــدم تأكيدها بمـــا ٤ ـــ تأخير الخبر

فإن انتقض النفى بإلا رفع الخبر ، كما فى نحو :

« ومـــا محمـــد إلا رسول »

وخالف قوم فى هذا الشرط ، فجوز « يونس » و « الشلوبين » النصب مـــع « إلا » مطلقا لوروده فى قوله :

وما الدهر إلا منجنونا بأهله وما صاحب الحاجات إلا معذبا

وقـــــوله :

وما حق الذى يعثـــو نهـــارا ويسرق ليـــله إلا نـــكالا

وأجيب بأنه نصب على المصدر ، أى : ينكل نكالا ، ويعذب معذبا أى تعذيبا ، ويدور دوران منجنون أى دولاب (١) .

ويلفت النظر أن الذين لم يرتضوا نصب الخبر بعد « إلا » خرجوا الكلام على أنه جملة فعلية ، وكأن الخبر المفرد « منجنونا » ، « معذبا »، « نكالا » يحمل فى داخله طاقة فعلية تسمح بتحويله إلى جملة فعليـــة ، وهذا هو عصب الدراسة التحويلية فى النحو ، سبر السطح التركيبى ، وسبر أغواره للوصول إلى عمقه وكيانه الداخلى وهو ما أسميه « روح التراكيب » ، بحيث لا يضيع المعنى أثناء عملية التحويل ، أو التحـــول من السطح إلى العمق ، ومن الظاهر إلى الباطن .

---

(٥) همع الهوامع جا/١٢٣ ؛ شرح الكافية جا/١١٢ ، ٢٦٧

والشرط الثانى قدمته المدرسة البصرية ؛ لأن اتصال « مـا » بإن ، يفقدها شبهها بليس ؛ لأن « ليس » لا يليها « إن » ، و « مـا » عملت قياسا على « ليس » فينبغى أن تشبهها أيضا .

أما الكوفيون فقد جوزوا أن ينصب الخبر بعد « مـا إن » ؛ لأن نصب الخبر عندهم إنما هو بديل للجر الأصلى ؛ فما — كما سبق — لا تلحق بليس ، ولا تعمل عملها .

ولذلك يروى البصريون البيت الثانى برفع « ذهب » و « صريف » ويرويه الكوفيون بنصبهما

بنى غـدانة ما إن أنتم ذهب ولا صريف ولكن أنتـم الخزف

والشرط الثالث مغزاه بقاء النفى ؛ لأن « مـا » إذا دخلت عـلى « ما » انقلب النفى إلى إيجاب ، ولذلك يتعين فى المعطوف على الخبر بلكن ، أو ببل الرفع ؛ لأنه يكون موجبا فى نحو :

ما زيد قائما لكن قاعد ، أو بل قاعد

ولا يجوز النصب؛لأنه يكون موجبا ، وما لا تعمل إلا فى المنفى[1].

هذا ما كان من أمر « مـا» وذهاب البصريين أن خبرها ينصب قياسا على « ليس » ، وذهاب الكوفيين إلى أنه يجـر ، وأن النصـب بديل للجـر .

وقد اتفق الطرفان على أن الشرط فى النصب أو الجر هو بقـاء النفى ، والترتيب الأصلى لجملة المبتدأ والخبر ، وإلا رفع طرفا الجملة.

وهذا دليل اتحاد النسبة بين الكلمات ، وأن الاختلاف من رفع إلى نصب عند البصريين ، أو جر عنـد الكوفيين ، إنما هو أمر مرده توفر بعض المواصفات الشكلية ؛ بحيث يرجع إلى الرفع فى حال عدم توفر هذه المواصفات كلها أو بعضها .

أخـوات أخـريات :

« مـا » أشهر أخوات « ليس » ، ويلحق بهـا « إن » على خلاف

---

(١) همع الهوامع جـ١/١٢٤

كثير بين النحاة (١) .

كذا يلحق بها « لا » بشروط أكثر تشددا ، منها تنكير اسـمها وخبرها كمـا فى :

تعز فلا شىء على الأرض باقيا ولا وزر مما قضى الله واقيا

ولم يعتبر « ابن جنى » وطائفة هذا الشرط ، فأجازوا إعمالها فى المعارف كقوله :

وحلت سواد القلب لا أنا باغيـا سواها ولا عن حبها متراخيا(٢)

وتأوله الجمهور على أن الأصل : لا أرى باغيا ، فحذف الفعل ، وانفصل الضمير ، و « باغيا » حال .

وهنا نلحظ سهولة الانتقال من تركيب اسمى إلى تركيب فعلى ؛ فما لا يستقيم أن يكون جملة اسمية يؤول بجملة فعلية . وهذا دليـل التداخل بين نمطى تركيب الإسناد فى اللغة ؛ لأنها سواء فى التعبير عن النسبة الموجودة بين المسند إليـه من ناحية ، والمسند من ناحيـة أخرى . وهذا ملفت لا أمل من التنبيه إليه كلما لاحت مناسبة .

فجمـلة :

لا أنا باغيـا

يبدو أنهـا اسمية ، وأمكن تحويلها إلى فعلية :

لا أرى باغيـا

وبهذا يمكن الادعاء بأن التركيب الفعلى كامن فى التركيب الاسمى . أما كيف حدث التحول من تركيب فعلى مستتر إلى تركيب اسمى ظاهر ، فيجيب الجمهور بأن هذا حدث من خلال عمليتين نحويتين :

(أ) حـذف الفعـل .

(ب) انفصال الضمير المستتر وبروزه .

وبناء على هذا التخريج المستند إلى عمليات نحوية شرعية ، لهـا

---

(١) همع الهوامع جـ١/ ١٢٤ ، ١٢٥ ؛ شرح الكافية جـ١/٢٦٧

(٢) همع الهوامع جـ١/١٢٥ ؛ الكتاب جـ٢/٢٠٤ ، ٢٩٦ ، ٢٩٨

وجود فعلى فى كثير من تراكيب اللغة ، تكون كلمة « باغيا » فى الحقيقة حالا ، لا خبرا فهى — إذن — تنتمى إلى التركيب الفعلى العميق الكامن وراء التركيب الاسمى •

وصلاحية التأويل مرة بجملة اسمية ، وأخرى بجملة فعلية مع الأداة « لات » التى حيرت النحويين ، دليل آخر على القرابة الوثقى بين نمطى التركيب ؛ فلقد ذهب « الأخفش » إلى أن « لات » لا تعمل عمل « ليس » وإن وليها مرفوع فهو مبتدأ حذف خبره ، أو منصوب فمعمول لفعل محذوف (١) •

فالفعل — إذن — لدى « الأخفش » فى هذه المعادلة، مقابل للخبر• وهذا هو عصب الدعوى المتواضعة التى طرحها كاتب هذه السطور ، إيمانا منه بما سماه روح التراكيب •

قال « ابن يعيش » : « قال أبو الحسن الأخفش : لا ولات لا يعملان شيئا لأنهما حرفان وليسا فعلين ، فإذا وقع بعدهما مرفوع فبالابتداء ، والخبر محذوف وإذا وقع بعدهما منصوب فبإضمار فعل •• ومن ذلك :

فلا حسبا فخرت به لتيم ولا جدا إذا ازدحم الجدود

على تقدير : فلا ذكرت حسبا (٢) •

امتداد الجملة :

امتداد جملة « ليس » و « ما » بالعطف عليها ، مثال آخر للازدواجية فى التركيب المشار إليها كثيرا من قبل • وفى ذلك يقول النحويون : « إذا عطف على خبر « ليس » و « ما » وصف يتلوه سببى ، أعطى الوصف ما له مفردا ، ورفع به السببى نحو :

ليس زيد قائما ولا ذاهبا أخوه

---

(١) همع الهوامع جـ١/١٢٦ ؛ دراسات لأسلوب القرآن الكريم جـ٢/ ٥٥٢ ، الكتاب جـ١/١٤٦

(٢) شرح المفصل جـ١/١٠٩

ما زيد قائما ولا ذاهبا أخوه (١)

فرفع السببى بالوصف دليل على أن التركيب فعلى ؛ لأن الوصف هنا يعمل عمل الفعـل ٠

و « يجوز جعـل السببى مبتـدأ مؤخرا ، والوصف خبره » (٢) أى يقـال :

ليس زيد قائما ولا ذاهب أخوه

ما زيد قائما ولا ذاهب أخوه

فما بعد العطف على هذا جملة اسمية ٠ وكأن نصب الوصـف أعطانا التركيب الفعلى ، ورفعه أعطانا التركيب الاسمى ، وكثيرا ما كان النصب دليل فعلية التركيب ، والرفع دليل اسميته ٠

ويتناول « سيبويه » التراكيب التى فيها عطف على « مـا » وما بعدها ، وليس وما بعدها ، تناولا يفرق فيه بين معانيها ومدلولاتهـا المختلفة ٠ ومن ذلك قوله :

تقـول :

ما عبد الله خارجا ولا معن ذاهب

ترفعه على ألا تشرك الاسم الآخر فى « مـا » ولكن تبتـدئه ، كمـا تقـول :

ما كان عبد الله منطلقا ولا زيد ذاهب

إذا لم تجعله على « كان » وجعلتـه غـير ذاهب الآن ٠ وكذلك « ليس » وإن شئت جعلتها « لا » التى يكون فيها الاشتراك فتنصب ، كما تقول فى « كان » :

ما كان زيد ذاهبا ولا عمرو منطلقا

وذلك قولك :

ليس زيد ذاهبا ولا أخوك منطلقا

---

(١) همع الهوامع جـ١/١٢٧ ، ١٢٨
(٢) همع الهوامع جـ١/١٢٨

ما زيد ذاهبا ولا معن خارجا (١)

فالجملة المعطوفة فى تركيب « ليس » و « مـا » يجوز أن تكون مرفوعة الطرفين ، أو بالرفع والنصب ، والمعنى واحد على الضبطين،أى ضبط الخبر بالرفع ، أو ضبطه بالنصب .

كل ما هنالك من فرق ، أنك على رفـع الطرفين تستأنف جمـلة جديدة ، وأنك على نصبه — أى الخبر — تشرك الثانى فيما حكمت بـه على الأول .

أما الجملة المعطوفة فى تركيب « كان » المنفية « ما كان » فرفـع الطرفين فيها على إرادة النفى فى الحال ، ونصب الخبر عـلى إرادة الاشتراك فى زمن النفى ، فالمعطوف والمعطوف عليه منفيان فى الماضى ، فالرفع دلالة الحاضر ، والنصب دلالة الماضى ، وإن كان المرفوع مرة والمنصوب أخرى منفيا فى الحالتين .

وفى جميـع الأحوال : رفع الطرفين فى المعطـوف على « مـا » و « ليس » أو نصب الخبر ، ورفع الطرفين فى المعطوف على « ما كان » أو نصب الخبر ، فإن النسبة واحدة ء أى علاقة عنصرى الجملةالمعطوفة بالآخـر .

يقول « سيبويه » مفرقا بين دلالة الحركة الإعرابية مع « مـا » ودلالتها مـع « ما كان » .

« فما يجوز فيها الوجهان ، كما يجوز فى كان . إلا أنك إن حملته على الأول أو ابتدأت فالمعنى أنك تنفى شيئا غير كائن فى حال حديثك . وكان الابتداء فى كان أوضح ؛ لأن المعنى يكون على ما مضى ، وعلى مـا هو الآن ، وليس يمتنع أن يراد به الأول ، كما أردت فى كان . ومثـل ذلك قولك :

إن زيدا ظريف وعمـرو ، وعمرا

---

(١) الكتاب جـ١/٦٠

فالمعنى فى الحديث واحد » (١) .

فالنسبة والمعنى من الأمور الثوابت ؛ لأنهـا من روح التركيب أو هى روحه ، أما الحركة الإعرابية فمتغيرة .

ويستطرد « سيبويه » إلى أمثلة أخرى كثيرة فى العطف ، يثبت بهـا المقولة السابقة من أن العلاقات الإعرابية قد تختلف ، لكن المعنى أو المراد يكون واحدا . من ذلك قولك :

ليس زيد بجبان ولا بخيلا

ما زيد بأخيـك ولا صاحبك

ينصب المعطوف إجراء على الموضع ، والوجه فيه الجر ، لأنك تريد أن تشرك بين الخبرين ، وليس ينقض إجراؤه عليك المعنى ، وأن يكون آخره على أوله أولى ؛ ليكون حالهما فى الباء سواء كحالهمـا فى غير البـاء مع قربه منه ، وقد حملهم قرب الجوار على أن جروا :

هـذا جحر ضب خرب

فكيف ما يصح معنـاه » (٢) .

فنصب المعطوف أو جره فى هذه الأمثلة صحيح ، والمعنى واحـد على الضبطين إلا أن الجر أولى لقرب المعطوف من المعطوف عليـه . وقد جر العرب ما حقه أن يرفع لأنه قريب أو جار لمجرور ، مع أن المعنى لا يساعد ، أولا يزكى الجر ، فمن باب أولى ، يجر الجار ، أو القريب ، إذا كان المعنى يصححه ويؤيده .

والمثـال :

هـذا جحـر ضب خرب

بجر « خرب » دليل آخر على أن المعنى لا يختلف باختلاف العلاقة الإعرابية فالخرب صفة الجحر سواء رفعت على الأصل ، أو جررت على

---

(١) الكتاب جـ١/٦١

(٢) الكتاب جـ١/٦٧

الجوار ؛ وكأن الرفع والجر فى هـذا المثال المأثور سـواء ؛ حيث لا لبس ولا غمـوض .

ومن شـواهد الأمثـلة السابقة :

معادى إننا بشر فأسجح   فلسنا بالجبال ولا الحديدا (١)

بنصب « الحديد » عطف على موضع « الجبال » : « لأن البـاء دخلت على شىء لو لم تدخل عليه لم يخل بالمعنى ، وكان نصـبا ؛ ألا ترى أنهم يقولون :

حسبك هـذا ، بحسبك هـذا

فلم تغير الباء معنى ، وجرى هذا مجراه قبل أن تدخل الباء ؛ لأن « بحسبك » فى موضع ابتداء . ومثل ذلك قول « لبيد » :

فإن لم تجد من دون عدنان والدا   ودون معـد فلترعك العـواذل

والجـر الوجـه » (٢) .

وقد سبق حديث عن تبادل النصب والجر من قبل . لكن المسألة ليست على إطلاقها ؛ اذ قد يستدعى الضبط المعين معنى معينـا ، الأمر الذى يقتضى الحذر فى التخريج والتوجيه ؛ فأنت تقول :

مـا زيد كعمرو ولا شبيها به

مـا عمرو كخالد ولا مفلحـا

والنصب فى هـذا جيد ؛ لأنك إنمـا تريد :

مـا هو مثل فلان ولا مفلحـا

هـذا وجه الكلام . فإن أردت أن تقـول :

ما هو مثل فلان ولا بمنزلة من يشبهه

جـررت . وذلك قولك :

ما أنت كزيد ولا شبيه به

فإنمـا أردت ، ولا كشبيه به » (٣) .

---

(١) الكتاب جـ٢/٢٩٢ ، ٣٤٤

(٢) الكتاب جـ١/٦٨

(٣) الكتاب جـ١/٦٩

ففى هذا المثال لا يدعى أحد أن جر المعطوف كنصبه ، حقيقة كلاهما صحيح ، لكن النصب على معنى ، والجر على معنى آخر . فالكاف فى المثال الأخير — مثلا — بمعنى « مثل » والمراد :

مـا أنت مثـل زيد

فـإذا قلت :

مـا أنت مثل زيد ولا شبيها به

بنصب المعطوف ، فإنك تنفى وجود شبيه بزيد ، كما نفيت شبه المخاطب به فى المعطوف عليه . أما إن جررت فقلت :

مـا أنت مثـل زيد ولا شبيه به

فإنك تثبت شبيها بزيد ، وإن كنت تنفى شبه المخاطب بزيد وبهذا الشبيه .

وكما يعطف بالنصب على الجر ، يعطف بالجر على النصب ، كما فى قول الفرزدق :

مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعب إلا ببين غرابها (١)

بجر « ناعب » عطفا على « مصلحين » المنصوبة . وقد روى البيت أيضا بنصب « ناعب » (٢) .

دلالة التساوى بين ضبطى الجر والنصب .

ومثـله قوله « زهير » :

بدا لى أنى لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا إذا كان جائيا

فلما كان الأول تستعمل فيه الباء ، ولا تغير المعنى ، وكانت مما يلزم الأول ، نووها فى حرف الأخير ، حتى كأنهم قد تكلموا بها فى الأول » (٣) .

---

(١) الكتاب جـ٣/٢٩
(٢) الكتاب جـ١/١٦٥ ، ٣٠٦
(٣) الكتاب جـ٣/٢٩

صـــورة رفع + نصب والفعــل المركب :

أقدم الآن نموذجا آخر للجمل التى يتغير نمطهـــا التركيبى ، وضبط بعض كلماتها المكونة لها مع الاحتفاظ بالنسبة الإسنادية ، أو العلاقة التركيبية التى وجدت بين الكلمات قبل تغير النمط .

وما سماه النحاة بأفعال المقاربة تقدم لنـا هذه الصورة . ولهذه الأفعال نحوها الخاص بها ؛ فهى كلمـات ذات خصـائص تصريفية ، وتركيبية ، ودلالية معينة .

فمن حيث المعنى والدلالة تنقسم هـذه الأفعال إلى ثلاثةأقسام :

أحــدها : ما هو لمقاربة الفعل ، أى الدلالة على أن الفعل قـد قارب الحدوث أو الحصول لكنه لم يحدث ، وهو ستة أفعال أشـهرها « كاد » ، وأغربها « أولى » ، ومن شواهدها قوله :

فعادى بين هاديتين منهـا ۞ وأولى أن يزيد على الثلاث

والبواقى « كرب » بفتح الراء وكسرها والفتح أصح . و «أوشك» و « هلهــل » ، ومن شواهدها :

وطئنا بلاد المعتدين فهلهلت ۞ نفوسهم قبل الإماتة تزهق

و « ألم » ومن شواهدها حديث :

« لولا أنه شيء قضاه الله لألم أن يذهب بصره »

والثـانى : ما هو للشروع فى الفعل ، وهو ستة ألفاظ ، منهـا « جعل » ، قال :

وقـد جعلت إذا ما قمت يثقلنى ۞ ثوبى فأنهض نهض الشارب الثمل

و « طفق » بكسر الفـاء وفتحها ، والكسر أشهر . قال تعالى :

« وطفقـا يخصفـان »

و « أخـذ » :

فأخذت أسأل والرسوم تجيبنى

و « علـق » :

أراك علقت تظلم من أجرنا

و « أنشأ » :

أنشأت أعرب عما كان مكنونا

و « هب » :

هببت ألوم القلب فى طاعة الهوى

والثالث : ما هو لترجى الفعل ، وهو لفظان :«عسى»و«اخلولق»

فهذه الأفعال المتفق عليها فى هذا الباب ، وزاد النحويون **أفعالا** أخرى ، حتى بلغ عددها أربعين فعلا (١) .

هذه الأفعال — إذن — تقوم بتحديدات زمنية معينة فى أفعال الجمل التى تدخل عليها .

فالمقاربة تضفى على الفعل الأساسى فى الجملة جهة الحالية لو كان قد وقع .

أما أفعال الرجاء ، فتضفى على الفعل دلالة الاستقبال ، فأنت قد تقول :

كاد محمد يضحك ، أخذ محمد يضحك ، عسى محمد أن يضحك فتعنى الجملة الأولى أنه قارب الضحك لكنه لم يضحك ، والجملة الثانية تفيد أنه يضحك الآن ؛ لأنه كان قد شرع يضحك وقت أن قيلت ، أما الجملة الثالثة فتترجى حدوث ضحك محمد فى المستقبل .

ولو أردنا إكمال الصورة من حيث التعبير عن الجهة الزمنية فى العنصر الفعلى فى الجملة الاسمية لقلنا إن :

محمد ضاحك

تعبر عن الضحك فى الوقت الحاضر ، وجملة :

كان محمد ضاحكا

تفيد الضحك فى الزمن الماضى .

---

(١) همع الهوامع جـ١/١٢٨ ، ١٢٩ ؛ شرح المفصل جـ٧/١٢٧ ؛ شرح الكافية جـ٢/٣٠١ ، ٣٠٢

ومن هنا تشبه مجموعة أفعال المقاربة مجموعة كان وأخواتها ، فالأولى بأقسامها الثلاثة تعطينا اللون الزمنى المعين فى جملة المبتدأ والخبر ، كما أن كان تعطينا اللون الزمنى الماضى مطلقا ومقيدا • وكأن أفعال المجموعتين تقوم بدور تكاملى بهذا الاعتبار •

يقول « ابن يعيش » : « إنها محمولة على باب كان ••• والجامع بينهما دخولهما على المبتدأ والخبر ، وإفادة المعنى فى الخبر ، فكان وأخواتها إنما دخلت لإفادة معنى الزمان فى الخبر ، كما أن هذه الأفعال دخلت لإفادة معنى القرب فى الخبر » (١) •

وإذا كان للزمن الماضى فى الجملة الاسمية أدوات معينة ، وكاد وأخواتها تعطينا معنى الزمن بالتفصيل السابق ، وهى أيضا أدوات ، فإن الزمن الحاضر فى الجملة الاسمية لا أداة له ، أو أداته صفر •

فالجملة الاسمية الخالية من الأدوات تعبر بذاتها عن الزمن الحاضر • وكأن عدم الأداة أداة •

واللون الزمنى المعين الذى تضفيه هذه الأفعال على الجملة يلحقها بالأدوات التى تفعل الصنيع نفسه مع الأفعال ، كالسين وسوف اللتين تدلان على المستقبل — مثلا — •

خصائص تصريفية :

والحق إن هذه الأفعال كانت قد مرت بخط تطورى يتجه بها إلى أن تصبح أدوات « ولما دلت على قرب !!فعل الواقع فى خبرها جرت مجرى الحروف لدلالتها على معنى فى غيرها فجمدت لذلك » (٢) •

وهى الآن من حيث الخصائص التصريفية — جامدة لا تتصرف ملازمة للفظ المضى ، وعلل « ابن جنى » ذلك بأنه لما قصد بها المبالغة فى القرب أخرجت عن بابها ، وهو التصرف ، وكذلك كل فعل يراد به المبالغة كنعم وبئس وفعل التعجب (٣) •

---

(١) شرح المفصل جـ٧/١١٥ ، ١١٩
(٢) شرح المفصل جـ٧/١١٧
(٣) همع الهوامع جـ١/١٢٩ ؛ شرح الكافية جـ٢/٣٠٢

وتعليل « ابن جنى » لا يطرد بالنسبة إلى كل هذه الأفعال ؛ فأفعال المقاربة ما هى إلا قسم واحد من أقسامها الثلاثة ؛ فالمبالغة فى القرب لا تتحقق فى القسمين الآخرين : الشروع والرجاء ، وما سميت أفعال الباب بأفعال المقاربة إلا على سبيل التغلب .

أما « ابن يسعون » فقد علل ثبات الصيغة على لفظ الماضى بالاستغناء بلزوم المضارع خبرها ، فلم يبينوا منها مستقبلا (١) .

واستثنى من هذا الجمود التصريفى ، ولزوم صيغة الماضى « كاد » و « أوشك » فسمع فيهما المضارع . قال تعالى :

« يكاد زيتها يضىء » (٢)

وقال الشاعر :

يوشك من فر من منيته ... فى بعض غراته يوافقها

بل إن المضارع فى « أوشك » أشهر من الماضى ، حتى زعم « الأصمعى » أنه لا يستعمل ماضيها . وسمع اسم الفاعل من « أوشك » قال :

فموشكة أرضنا أن تعودا

وقال :

فإنك موشك ألا تراها

وحكى « الجوهرى » مضارع « طفق » ، وحكى « الأخفش » مصدر « طفق » ، وحكى « قطرب » مصدر كاد كيدا كيدودة . وقال بعضهم : كوادا ومكادا ، وحكى « ابن مالك » اسم الفاعل من « كاد » وأنشد :

أموت أسى يوم الرجاء وإنما ... يقينا برهن بالذى أنا كائد

أى بالموت الذى كدت آتيه . وحكى « عبد القاهر » المضارع واسم

---

(١) همع الهوامع جـ١/١٢٩ ؛ الكتاب جـ٣/١١ ، ١٢

(٢) النور ٣٥

فالنحويون لم يقبلوا صورة نصب الجزأين بعد « إن » كما لم يقبلوا صورة رفعهما ، وحاولوا إخضاع الأمثلة التى بدت عليها المخالفة للصورة الأخيرة التى استقرت عليها إن مع المبتدأ والخبر .

فما قاله النحويون عن تركيب « إن » مع المبتدأ محمود ومقبـــول ، وما قالوه من أنها كانت تدخل على ضمير الشأن محمود ومقبول كذلك .

لكن الذى لا أرحب به تأويلاتهم وتقديراتهم للأمثلة التى تخالف ما استقر عليه حال « إن » ؛ إذ يستبعد أن يكون العرب قد وصلوا إلى هذه الصورة دفعة واحدة ؛ فالمتصور دائما فى الأوضاع التركيبية أن تمر بمراحل من التذبذب والتأرجح قبل أن تدخل فى ظاهرة ثابتة مطـــردة تكتسب شكل النظام ، وما رفع الطرفين ونصبهما بعـــد « إن » إلا من هـــذا القبيـــل .

كما أن الذى لا أقبله مما قاله النحويون عن(1) تركيب جملة « إن » تشبيههم المنصوب بعدها بالمفعول والمرفوع بالفاعل ؛ فهذا قمة الشكلية الخالصة ، التى لا تتفق مع ما قالوه أنفسهم من أن ما يكون مــــع إن هو ما يكون مع المبتـــدأ والخبر ، فكيف يكون المنصوب وهو المقـــابل للمبتدأ مشبها بالمفعول ؟ ثم كيف يكون المرفوع وهو نفسه الخبر مشبها بالفـــــاعل ؟ .

على كل حال ، لا ينبغى أن يدان الفكر النحوى كله ؛ فالنحويون الشكليون الذين قدموا المشابهة السابقة انطلاقا من التشابه فى الحالة الإعرابية هم أيضا الذين قدموا أفكار هذه المحاولة المتواضعـــة التى تستضىء بروح التراكيب فى نظراتها التحليلية . وعلى رأس هـــؤلاء « سيبويه » .

« إن » فى كتـــاب « ســـيبويه » :

نصب اسم إن وأخواتها عند « سيبويه » ؛ لأنه ليس بمرفوع ولا

(1) شرح الكافية جـ1/109 ، 110 ، 113 ؛ همع الهوامع جـ1/134 ؛ مغنى اللبيب جـ1/35 ؛ الخصائص جـ1/103 ، 164 .

مجرور، مما يؤكد ما قلته سابقا من أن العلامات الإعرابية المختلفة اتخذت نمطا تطريزيا خلافيا يفرق بين الكلمات فى مواقعها النحوية المختلفة .

واسم إن ينصب لأنه مركب معها ، ولقد عهدنا هذا فى تراكيب أخرى ، فالفتح يكون علامة بناء فتح الجزأين فى كثير من الأسماء المركبة تركيب مزج — مثلا — كالأعداد المركبة ، أو غيرها .

يبقى بعد ذلك الخبر ، ويكاد سيبويه يصرح أنه مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها ؛ لأن التغيير الشكلى ما حدث إلا للطرف الأول وهو المسند إليه (المبتدأ) نتيجة للتركيب المشار إليه سابقا ، أما الطرف الثانى فلم يحدث له شىء . يقول :

« زعم الخليل أنها عملت عملين : الرفع والنصب » (١) وهى (إن، كأن ، لكن ، ليت ، لعل) من الفعل بمنزلة عشرين من الأسماء التى بمنزلة الفعل ، لا تصرف تصرف الأفعال ، كما أن عشرين لا تصرف تصرف الأسماء التى أخذت من الفعل، وكانت بمنزلته، ولكن يقال بمنزلة الأسماء التى أخذت من الأفعال ، وشبهت بها فى هذا الموضع ، فنصبت درهما ؛ لأنه ليس من نعتها ، ولا هى مضافة إليه ، ولم ترد أن تحمل الدرهم على ما حمل العشرون عليه ، ولكنه واحد بين به العدد ، فعملت فيه كعمل الضارب فى زيد إذا قلت :

هذا ضارب زيدا

لأن زيدا ليس من صفة الضارب ، ولا محمولا على ما حمل عليه الضارب » (٢) .

وهذه نظرة جديدة إلى حالة النصب فى اللغة العربية ؛ فالنصب يتم لأنه لم يتمكن من غيره ، فدرهما بعد عشرين منصوبة ؛ لأنها غير مجرورة ، ولا توافق عشرين فى الإعراب ؛ لأنها ليست نعتا لها ، وزيدا بعد الضارب كذلك .

---

(١) الكتاب جـ٢/١٣١

(٢) الكتاب جـ٢/١٣١

وعلى هذا القياس اسم إن ، فهو منصوب ؛ لأنه غير مرفوع ولا مجرور ، فأصبح مع إن كالمنصوب بعد عشرين • أما الخبر فهو مرفوع على الأصل ، فأنت تقول :

إن زيدا الظريف منطلق

فإن لم تذكر المنطلق صار الظريف فى موضع الخبر ، فقلت :

إن زيدا الظريف (١)

فأثر « إن » ينبغى أن يقف عند حد التركيب مع الاسم ، وتشكيل وحدة لغوية واحدة ، وما كان ثابتا فى جملة المبتدأ والخبر قبل دخولها، ينبغى أن يبقى كما كان ، من ذلك رفع الخبر • ومن ذلك أيضا أنك تقول :

إن فيها زيدا قائما

وإن شئت رفعت على إلغاء فيها ، فقلت :

إن فيها زيدا قائم

وإن شئت قلت :

إن زيدا فيها قائما

إن زيدا فيها قائم

وتفسير نصب القائم ههنا ورفعه كتفسيره فى الابتداء ، وزيد ينتصب بإن كما ارتفع ثم بالابتداء (٢) •

فسيبويه فى الاقتباس السابق يقدم لنا التراكيب المتوازية التالية :

فيها زيد قائم	إن فيها زيدا قائم
فيها زيد قائما	إن فيها زيدا قائما
زيد قائم فيها	إن زيدا قائم فيها
زيد قائما فيها	إن زيدا قائما فيها

فأنت إذا اعتبرت « فيها » خبرا ، جاز لك نصب « قائما » على الحال فى الأمثلة كلها ، أما إذا اعتبرتها ظرفا متعلقا بقائم ، رفعت « قائم » على الخبر فى جميع الأمثلة •

(١) الكتاب جـ٢/١٣٢
(٢) الكتاب جـ٢/١٣٢

وفى جميع الأمثلة ، فالنسبة بين الكلمات ثابتة سواء كان معك مبتدأ مرفوع بالابتداء ، أم اسم منصوب بإن . وسواء كانت « قائم » مرفوعة على الخبرية ، أم منصوبة على الحالية ، وسواء كان « فيها » خبرا ، أم متعلقا بقائمـا .

وعلى هذا فالأزواج التالية متوازية دلاليا لاتحاد النسبة فيهـا وإن اختلف شكلها الإعرابى :

المبتدأ = اسم إن ، الخبر = الحال ، الخبر الظرف = الظرف المتعلق

يقول « سيبويه » عن مبدأ ثبات النسبة مع تغير الحالة ، أو الشكل الإعرابى .

« وقد يقع الشىء موقع الشىء ، وليس إعرابه كإعرابه ، وذلك قـولك :

مررت برجل يقول ذاك

فيقول فى موضع : قائل ، وليس إعرابه كإعرابه (١) .

والمعنى لا الشكل هو المعول عليه والمقياس فى هذا النوع من النحو: نحو النسبة لا نحو الشكل ، أو لنقل نحو الشكل الدائر فى فلك النسبة، فأنت تقـول :

إن بك زيدا مأخوذ ، إن لك زيدا واقف

من قبل أنك إذا أردت الوقوف والأخذ ، لم يكن « لك » ولا « بك » مستقرين لزيد ولا موضعين ؛ إذ السـكوت لا يستغنى على « زيد » إذا قـلت :

لك زيد

وأنت تريد الوقوف . ومثـل ذلك :

إن فيك زيدا لراغب

---

(١) الكتاب جـ٢/١٣٢

قـــال الشـــاعر :

فلا تلحنى فيها فإن بحبها　　　أخاك مصاب القلب جم بلابله

كأنك أردت :

إن زيدا راغب ، إن زيدا مأخوذ

ولم تذكر « فيك » ولا « بك » ، فألغيتا ههنا ، كما ألغيتا فى الابتداء ، ولو نصبت هــذا لقلت :

إن اليــوم زيدا منطلقا

ولـــكن تقـــول :

إن اليــوم زيدا منطلق

وتلغى اليوم ، كما ألغيته • فى الابتداء » (١) •

فكما لا يجوز بحال أن تقول :

بك زيد ، لك زيد ، اليوم زيد

على اعتبار الجار والمجرور وظرف الزمان خبرا ؛ لأن المعنى يرفض هــذا ويأباه لا يجوز نصب « مأخوذ » أو » قائم » أو « راغب » على الحالية ، بل يجب رفعها على الخبرية ، ويكون الجار والمجـــرور والظرف متعلقين بالخبر ، وهذا هو معنى الإلغاء فكأنك قلت :

زيد مأخوذ = أن زيدا مأخوذ

وهكذا ، ولم تذكر الجار والمجرور ، فما لا يجوز فى المبتـــدأ والخبر لا يجوز فى إن وأخواتها •

ليس الجـــديد فى جملة إن — إذن — إلا أن اسمها ركب معهـــا فنصب ، وما بقى بعـــد ذلك من رفع الخبر ، أو اعتبار الظرف خبرا ، ونصب المشتق على الحالية ، أو إلغاء الظرف ورفع المشتق على الخبرية فأمور ثابتة لإن كما كانت تثبت لخبر المبتدأ قبل دخولها •

وإذا استطعنا قراءة « سيبويه » القراءة السابقة استطعنا القول

---

(١) الكتاب جـ٢/١٣٢ ، ١٣٣

إن « الكوفيين » خبر من فهمه حين قالوا إن الخبر لم يرفع بإن ، وإنما هو مرفوع بما كان يرفع به قبل دخولها •

رفع الجزأين بعد « إن » :

قلت من قبل إن تراكيب النواسخ مع المبتدأ بدائل عن تراكيبها مع ضمير الشأن ، ولذلك يرد النحويين التراكيب التى رفع فيها المبتدأ أو الخبر بعد « إن وأخواتها » إلى تراكيب ضمير الشأن • فقد روى « الخليل » أن ناسا يقولون :

إن بك زيد مأخوذ

فقال : هذا على قوله :

إنه بك زيد مأخوذ

ونحو هذا جاء قول « ابن صريم اليشكرى » :

ويوما توافينا بوجه مقسم كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم

وقال الآخر :

ووجه مشرق النحر كأن ثدياه حقان

لأنه لا يحسن ههنا إلا الإضمار • وزعم الخليل أن هذا يشبه قول من قال وهو الفرزدق :

فلو كنت ضبيا عرفت قرابتى ولكن زنجى عظيم المشارف

والنصب أكثر فى كلام العرب ، كأنه قال :

ولكن زنجيا عظيم المشافر لا يعرف قرابتى

ولكنه أضمر هذا كما أضمر ما بنى على المبتدأ نحو قوله عز وجل :

« طاعة وقول معروف » (١)

أى : طاعة وقول معروف أمثل (٢)

فقولك :

(١) محمد ٢١
(٢) الكتاب جـ٢/١٣٥ ، ١٣٦

١ — إن بك زيدا مأخـــوذ

معـــادل لقـــولك :

٢ — إن بك زيد مأخـــوذ

وهـــذا معـــادل لقـــولك :

٣ — إنه بك زيد مأخـــوذ

هـــذا من حيث المعنى .

ولكن الخليل والنحويين العرب لا يقبلون (٢) إلا على أنه على تقـــدير (٣) لأن « إن » إذا لم تدخل على ضمير الشأن تنصب الاسم بعـــدها ، فالمرفوعان بعدها يعربان مبتدأ وخبرا ، على اعتبار أنهما فى محـــل رفع خبرها ، واسمها ضمير الشأن المقدر .

وأحيـــانا لا يقـــدر ضمير الشأن ، بل يقـــدر معنى الـــكلام ومآله ؛ فالخليل يذهب إلى أن :

« ولكن زنجى عظيم المشافر »

برفع ما بعد « لكن » يساوى المنصوب ويعادله ، كأنه قال :

ولكن زنجيا عظيم المشافر لا يعرف قرابتى

بتقدير الخبر مع المنصوب ، كما يقدر مع المرفوع فى الآية الكريمـــة الســـــابقة .

فالمرفوع فى قوة المنصوب ، وخبر المنصوب يقـــدر كمـــا يقـــدر خبر المرفوع .

وكل هـــذه التوازيات عنوان على ثبات النسبة وتشابه العـــلاقة ، وإن كان النصب — كما قالوا — أكثر فى كلام العرب .

الرفـــع والتخفيـــف :

وتخفيف هـــذه الأحرف طريقة أخرى لتسويغ النطق بالمرفوع بعدها ؛ فقد سبق أن استشهد الخليل وسيبويه بـــ :

كأن ظبيـــة تعطو ..

برفع « ظبية » وتخفيف « كأن » وبـ :

كأن ثدياء حقـان

وها هو الخليل يعلق على قول الشاعر :

فما كنت ضفاطا ولكن طالبا أناخ قليلا فوق ظهر سـبيل

بتشديد « لكن » مع عدم ذكر الخبر بقوله : « ولكن طالبـا منيخا أنا • والنصب أجود ؛ لأنه لو أراد إضمـارا لخفف ، ولجعـل المضمـر مبتـدأ كقـولك :

ما أنت صالحا ولكن طالح

ورفعـه على قوله : ولكن زنجى » (١) •

فتخفيف الحرف يستدعى رفع ما بعده على أنه خبر مبتدأ محذوف، وهكذا قول الأعشى :

فى فتية كسيوف الهند قد علموا أن هالك كل من يحفى وينتعل

بتخفيف « أن » ورفـع ما بعدها •

ويستدعى تخفيف « إن » لزوم اللام بعدها للتفرقة بينهـا وبين « إن » النافية•وهذا مثال آخر من أمثلة ما أسميه التطريز اللغوى لإزالة اللبس ، كما فى نحـو :

إن زيد لذاهب ، إن عمرو لخير منك

ومثـل ذلك قوله تعـالى :

« إن كل نفس لما عليها حافظ » (٢)

إنمـا هى لعليهـا • وقال تعـالى :

« وإن كل لما جميع لدينا محضرون » (٣)

إنما هى : لجميع ، و « ما » لغو ، وقال تعالى :

---

(١) الكتاب جـ٢/١٣٦

(٢) الطارق ٤

(٣) يس ٣٢

« وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين » (١)

« وإن نظنك لمن الكاذبين » (٢،٣)

وتخفيف « إن » فى الآيتين الأخيرتين جعلها تدخل على فعل ، وكانت وهى مشددة لا تدخل إلا على الأسماء ، وكأن التشديد ارتبط بالاسمية ، والتخفيف أزال هذا الارتباط ، أو على الأقل نقله إلى حالة الجواز لا إلى حالة الوجوب ، وهذا نوع آخر من أنواع التطريز اللغوى .

وآيتا سورتى الطارق ويس قرئتا بتشديد الميم فى « لما » على أن تكون بمعنى « إلا » ، وإن نافية لا مخففة .

وإعراب الآية يختلف من اعتبار لآخر ، أو من قراءة لأخرى .

وفى كل الأحوال يضع القارىء يده على مثال من عبقرية اللغة ؛ إذ يرى كيف تتغير وظيفة الحرف من النقيض إلى النقيض بتشديده مرة ، وتخفيفه أخرى ، وكيف أن العربية استخدمت الوسائل الدقيقة المفرقة بين الوظائف النحوية المختلفة ، بل قل المتعارضة ، وكيف أن المدلول المراد نقله لا يختلف سواء كان معنا « إن » المخففة وبعدها اللام الفارقة فى أسلوب الإثبات المؤكد ، أو كان معنا « إن » المخففة وبعدها « لما » التى بمعنى « إلا » فى أسلوب النفى والإثبات ؛ إذ الأسلوبان متوازيان يصلان إلى نقطة تعبيرية تكاد تكون واحدة .

وما أرى مجىء إن المشددة قبل المبتدأ والخبر المرفوعين ، أو المخففة قبلهما ، وافتراض النحويين ضميرشأن بعدها إلاتعبيرا عنحالةالتأرجح والتذبذب التى مرت بها هذه الأدوات قبل أن تصل إلى حالة الاستقرار ؛ ومن هنا وجدناها تدخل كذلك على الأفعال قبل أن يستقر بها المطاف للتخصص بالدخول على الأسماء .

---

(١) الأعراف ١٠٢

(٢) الشعراء ١٨٦

(٣) الكتاب جـ٢/١٣٩ — ١٤٠

« ما » بعد « إن » والرفع :

وثمة طريقة أخرى لتسويغ مجيء الاسم المرفوع بعد هذه الأحرف ، أو لتسويغ دخول هذه الأحرف على الأفعال . يقول « سيبويه » : « وأما :

ليتما زيد منطلق

فإن الإلغاء فيه حسن ، وقد كان « رؤبة بن العجاج » ينشد هذا البيت رفعا وهو قول النابغة :

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا أو نصفه فقد

فرفعه على وجهين : على أن يكون بمنزلة قول من قال :

« مثلا ما بعوضة » (١)

أو يكون بمنزلة قوله :

إنما زيد منطلق

وأما « لعلما » فهو بمنزلة « كأنما » وقال الشاعر وهو « ابن كراع » :

تحلل وعالج ذات نفسك وانظرن أبا جعل لعلما أنت حالم

وقال الخليل : إنما لا تعمل فيما بعدها ، كما أن « أرى » إذا كانت لغوا لم تعمل ، فجعلوا هذا نظيرها من الفعل ، كما كان نظير « إن » من الفعل ما يعمل ، ونظير « إنما » قول الشاعر ، وهو « المرار الفقعسى » :

أعلاقة أم الوليد بعد ما أفنان رأسك كالثغام المخلس

جعل بعد ما بمنزلة حرف واحد ، وابتدأ ما بعده (٢) .

فاتصال « ما » بهذه الأحرف يجعلها تدخل على اسم مرفوع يعرب على أنه مبتدأ أو على أنه خبر مبتدأ محذوف . وما تفعله « ما » بإن وأخواتها ، تفعله أيضا بكلمات أخرى فى اللغة أسماء كانت أو أفعالا.

---

(١) البقرة ٢٦

(٢) الكتاب جـ٢/١٣٧ — ١٣٩

وهكذا يرتبط دخول « إن وأخواتها » على الأسماء منصوبة بكونها مشددة ، فإن خففت دخلت على أسماء مرفوعة أو على أفعال ، وكذا إن لحقتها « مـا » الكافة أو المهيئة .

وقد يكون الأمر بخلاف ذلك ، فقد حدثنـا من نثق به أنه سمع من العرب من يقول :

إن عمـرا لمنطـلق

وأهـل المدينة يقرءون :

« وإن كلا لما ليوفينهم ربك أعمالهم » (١)

يخففون وينصبون ، كما قالوا :

كأن ثدييه حقـان

وذلك لأن الحرف بمنزلة الفعل ، فلما حذف من نفسه شيء لم يغير عمله ، كما لم يغير عمل لم يك ، ولم أبل حين حذف ، وأمـا أكثرهـم فأدخلوها فى حروف الابتداء حين حذفو ، كما أدخلوها فى حروف الابتداء حين ضموا إليها « ما » (٢) .

متـوازيات :

ووجود النصب مع التخفيف مثال آخر من أمثلة ما أسميته ثبات النسبة مع تغير الحالة الإعرابية للكلمات ، فها نحن نجد :

إن محمد لمؤدب ، إن محمدا لمؤدب

بتخفيف « إن » ورفع « محمد » مرة ، ونصبه أخرى .

والإمكانيات السابقة كلها تكاد تكون متساوية رغم اختلاف ضبط الكلمات وذلك أمر مرده إلى ثبات النسبة ، انظر — مثلا — :

	إنه محمد مؤدب		إن محمد لمؤدب
بالتشديد	إن محمد مؤدب	التخفيف	إن محمدا لمؤدب
	إن محمدا مؤدب		إنما محمد مؤدب

---

(١) هـود ١١١

(٢) الكتاب جـ٢/١٤٠

والمسألة فى النهاية لا تعدو إلا أن تكون تطريزات لغوية لجأت إليها العربية للتفريق بين التراكيب مخافة اللبس أو الإلباس .

يثبت « سيبويه » فكرة ثبات النسبة مع تغير الضبط الإعرابى فى مسألة العطف بالرفع على اسم « إن » فيقول : « فأما ما حمل على الابتداء فقولك :

إن زيدا ظريف وعمرو
إن زيدا منطلق وسعيد

فعمرو وسعيد يرتفعان على وجهين ، فأحد الوجهين حسن ، والآخر ضعيف فأما الوجه الحسن ، فأن يكون محمولا على الابتداء ؛ لأن معنى :

إن زيدا منطلق : زيد منطلق

وإن دخلت توكيدا . كأنه قال :

زيد منطلق وعمرو

قال تعالى :

« إن الله برىء من المشركين ورسوله » (١،٢)

ومن هذا قول جرير :

إن الخلافة والنبوة فيهم والمكرمات وسادة أطهار (٣)

برفع « سادة » .

فسيبويه يوازى بين جملة المبتدأ والخبر قبل دخول « إن » وبينها بعد دخولها ، وكأن تركيب إن مع المبتدأ وتصييرهما معا كالجزء الواحد ، لم يلغ فكرة الابتداء ، وكأن النصب هنا إنما يتم مراعاة لأوضاع شكلية فقط ، أما النسبة بين الكلمات فباقية .

على أن سيبويه لم يتجاهل ذلك الجانب الشكلى ؛ ولذا نراه يقول: « وإن شئت جعلت الكلام على الأول فقلت :

---

(١) التوبة ٣
(٢) الكتاب جـ٢/١٤٤
(٣) الكتاب جـ٢/١٤٥

إن زيدا منطلق وعمرا ظريف

فحملته على قوله عز وجـــل :

« ولو أن ما فى الأرض من شجرة أقلام والبحر يمده من بعـــده ســـبعة أبحـــر » (١) .

فرفع الثانى ونصبه جائزان ، ومن هذا قول « رؤبة بن العجاج » :

إن الربيع الجود والخريفا   يدا أبى العباس والصيوفا (٢)

بنصب « الصيوفا » عطفا على الربيع ، ولو رفع حملا على موضع « إن الربيع » لجاز ، والآية الكريمة السابقة قرئت بالرفع على معنى :

ولو أن ما فى الأرض من شجرة أقلام والبحر هذا أمره ، ما نفذت كلمـــات الله (٣) .

ويستوى فى ذلك لكن ، كما يستوى أن يكون حرف العطف « لا » أو بل ، تقـــول :

إن زيدا منطـــلق لا عمرو

إن زيدا منطلق لا عمرا (٤)

وما جاز فى « إن ولكن » من العطف على محل الحرف مع المبتدأ ، لا يجوز فى « لعل وكأن وليت » ، فلا يرفع بعدهن شىء على الابتداء، بل يقـــــال :

ليت زيدا منطـــلق وعمـــرا

بالنصب ، وقبح حمل عمرا على المضمر فى منطلق حتى يقولوا :

ليت زيدا منطـــلق هو وعمرو (٥)

---

(١) لقمان ٢٧

(٢) الكتاب جـ٢/١٤٥

(٣) الكتاب جـ٢/١٤٤ يعلق المحقق قائلا : « وإنما أحوج سيبويه إلى أن يفسر رفع البحر بالحال ؛ لأن رفع البحر على موضع « أن » لا يحسن : لأن « لو » لا يليها الابتداء .

(٤) الكتاب جـ٢/١٤٦

(٥) الكتاب جـ٢/١٤٦

ومن هذا أيضا قوله : « واعلم أن ناسا من العرب يغلطون فيقولون:

إنهم أجمعون ذاهبون

إنك وزيد ذاهبـــان

وذلك أن معناه معنى الابتداء ، فيرى أنه قال : « هم » (١)

ولا يعد هذا غلطا عندى ، بل هو من العرب جرى وراء العمق والقوة الكامنة فى ظاهر الألفاظ ؛ إذ يبدو أن الذهن العربى أعطى للنصب هنا قوة الرفع وطاقته ، فعامله معاملة المرفوع ، وهذا ما قصدته بالتوازى .

ومن هذا أيضا قول « بشر بن أبى خازم » :

وإلا فاعلموا أنا وأنتم   بغاة ما بقينا فى شقاق(٢)

فقد وقع الضمير المنفصل الذى محله الرفع ، وهو « أنتم » بين اسم « إن »وخبرها مسبوقا بواو العطف . وللنحويين هناثلاثة مذاهب :

المذهب الأول : أن هذا فى تقدير جملة : وأنتم بغاة عطف عـــلى جملة : إنا بغاة على تقدير حذف الخبر من جملة أنتم .

المذهب الثانى : أن خبر « إن » محذوف ، دل عليه خبر المبتدأ الذى بعـــدها ، فالخبر الموجود خبر أنتم .

والرأيان متفقان فى أن المعطوف جملة من مبتدأ وخبر على جملة هى:

إن + اسم + خبر

وهـــذا نوع من التـــوازى .

أما الفراء وشيخه الكسائى ، فأجازا أن يعطف بالرفع على اسم إن قبل أن يذكر الخبر . فالخبر الموجود خبر المعطوف عليه والمعطوف ، ولا ضرورة إلى تقـــدير محذوف .

وهـــذا أيضا نوع من التوازى ؛ فاسم إن المنصوب هو فى حقيقته

---

(١) الكتاب جـ٢/١٥٥

(٢) الكتاب جـ٢/١٥٧

مرفوع حتى إنه يعطف عليه بالرفع (١) .

فالنظرة إلى التراكيب تقتضى — إذن — سبرا لأغوارها بغية تفسير أوضاعها الشكلية ، فأنت تقول :

إن زيدا منطلق العاقل اللبيب

برفع العاقل اللبيب . فالعاقل اللبيب يرتفع على وجهين : على الاسم المضمر فى منطلق كأنه بدل منه ، فيصير كقولك :

مررت به زيد

إذا أردت جواب بمن مررت ، فكأنه قيل له : من ينطلق ؟ فقال : زيد العاقل اللبيب ، وإن شاء رفعه إذا كان جواب من هو ؟ فيقول :

العاقل اللبيب ، وإن شاء نصبه على الاسم الأول المنصوب .

وقد قرئت هذه الآية على وجهين :

« قل إن ربى يقذف بالحق علام الغيوب » (٢)

برفع « علام » ونصبها (٣) .

فالإتباع على الشكل لا يقتضى تعمقا ولا جريا وراء الأسرار الكامنة ، أما الإتباع على المحل ، أو على ما وراء الشكل ، فأمر يقتضى استنطاق الظواهر واستكناه الأسرار فأنت فى قولك :

إن زيدا منطلق

أمام طرفين رئيسين للتركيب يحتمل كلاهما التوضيح ، فمن ينطلق؟ أو من هو زيد ؟ وعلى هذا يجوز رفع العاقل اللبيب . ولا تعارض بين الرفع على التساؤلين السابقين والنصب مراعاة للظاهر ؛ فهذا أيضا مثال من أمثلة التوازى بين الرفع والنصب ، وعلى هذا جاءت القراءة القرآنية للآية السابقة ، وكل صواب .

كذا من التوازى فى تراكيب « إن » ما جاء فى الباب الذى عقده

---

(١) راجع المذاهب الثلاثة محقق الكتاب جـ٢/١٥٦

(٢) سبأ ٤٨

(٣) الكتاب جـ٢/١٤٧

« سيبويه » تحت عنوان « هذا باب ما ينتصب فيه الخبر بعد الأحرف الخمسة انتصابه إذا صار ما قبله مبنيا على الابتداء » .

ويلفت النظر أن مصطلح « الخبر » الوارد فى العنوان السابق مراد به « الحال » وقد كان « سيبويه » يوازى بينهما كثيرا ، وقد سبق فى فصل « ملامح منهج » حديث عن القرابة بين هذين الموقعين . فالموازاة هنا بين :

مبتدأ + خبر + حال و . إن + اسم + حال

تقول :

إن هذا الرجل منطلق

فيجوز فى المنطلق هنا ما جاز فيه حين قلت :

هذا الرجل منطلق

إلا أن الرجل هنا يكون خبرا للمنصوب أو صفة له ، وهو فى تلك الحال يكون صفة المبتدأ أو خبرا له » (١) .

فهذا النص يفيد أن لنا فى هذين المتوازيين الصور التالية :

١ — مبتدأ + صفة + خبر	إن + اسم + صفة + خبر
هذا الرجل منطلق	إن هذا الرجل منطلق
٢ — مبتدأ + خبر + حال	إن + اسم + خبر + حال
هذا الرجل منطلقا	إن هذا الرجل منطلقا

فالصور متوازية — كما ترى — . وداخل كل صورة ترى المفردات أيضا متوازية ، فالصفة توازى الخبر ، والخبر يوازى الحال فى صور القائمتين اليمنى واليسرى .

إلا أن التوازى فى صور القائمة اليسرى يصاحبه تواز بين النصب والرفع فى التراوح بين الصفة والخبر ، وبين الرفع والنصب فى التراوح بين الخبر والحال . وكل صحيح ورد فى قوله تعالى :

---

(١) الكتاب جـ٢/١٤٨

« وأن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون»(١)
« وأن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون » (٢)

فقد قرأ بعضهم : « أمتكم أمة » بنصب الأولى ، ورفع الثانية ، جعل « أمتكم » على « هذه » كأنه قال :

إن أمتكم كلها أمة واحدة

ورفع « أمتكم » مع نصب « أمة » هى قراءة الجمهور ، ونصبها مع رفع « أمة » هى قراءة « الحسن » (٣) .

إن والطاقة الفعلية :

ونصب الحال فى تركيب « إن وأخواتها » بما فى هذه الكلمات من طاقة فعلية ، وهذه الطاقة الفعلية أقوى ما تكون مع « ليت » و « كأن » و « لعل » . يقول « سيبويه » : « وكذلك إذا قلت :

ليت هذا زيد قائما ، لعل هذا زيد قائما ، كأن هذا بشر منطلقا

إلا أن معنى « إن » و « لكن » لأنهما واجبتان كمعنى :

هـذا عبـد الله منطلقا

وأنت فى « ليت » تمناه فى الحال ، وفى « كأن » تشبهه إنسانا فى حال ذهابه ، كما تمنيته إنسانا فى حال قيامه . وإذا قلت : لعل ، فأنت ترجوه ، أو تخافه فى حال ذهاب .

فلعل وأخواتها قد عملن فيما بعدهن عملين : الرفع والنصب ، كما أنك حين قلت :

ليس هذا عمرا ، كان هـذا بشرا

عملتا عملين ، رفعتـا ونصبتا ، كما قلت :

ضرب هـذا زيدا

فزيدا انتصب بضرب ، وهذا ارتفع بضرب ، ثم قلت :

---

(١) الأنبياء ٩٢
(٢) المؤمنون ٥٩
(٣) الكتاب جـ٢/١٤٧

أليس هــذا زيدا منطلقا

فانتصب المنطلق ؛ لأنه حال وقع فيه الأمر ، فانتصب كما انتصب فى « إن » وصار بمنزله المفعول ، الذى تعدى إليه فعل الفاعل ، بعــد ما تعــدى إلى مفعول قبله ، وصار كقولك :

ضرب عبد الله زيدا قائمــا

فهو مثله فى التقدير ، وليس مثله فى المعنى » (١)

والمشابهة الأخيرة التى عقدها « سيبويه » بين جملة « ضرب » وجملة « إن » فى احتواء كلتيهما على مرفوع ومنصوب وحال ، وذهابه إلى أن جملة « إن » مثل جملة « ضرب » فى التقدير ، وليست مثلها فى المعنى طريفة ، فيها مراعاة لجانبى الشكل والمعنى .

فجملة « إن » تشبه جملة الفعل والفاعل مشابهة شــكلية بحتــة . وبهذا الصدد فإن « سيبويه » قسم «إن وأخواتها » إلى قســمين من حيث الطاقة الفعلية .

فإن ولكن قســم ، وكأن ، ليت ، ولعل قسم آخر .

والأوليان تلحقان بباب المبتدأ والخبر .

والفعلية فى القسم الثانى أقوى ؛ ولذلك لا يعطف على اسمها بالرفع ، كما جاز مع « إن » و « لكن » .

يقول « سيبويه » عن هذه التفرقة بين القسمين : « فهو يجرى فى إن ولكن فى الحسن والقبح مجراه فى الابتداء . إن قبح فى الابتداء قبح ههنا ، وإن حسن حسن ههنا لأن المعنى واحد . وإما فى « ليت وكأن ولعل » ، فيجرى مجرى الأول » (٢) .

المبتـــدأ المركب :

حديث « سيبويه » والنحويين من بعده عن تركيب « إن » مــع

---

(١) الكتاب جـ٢/١٤٨
(٢) الكتاب جـ٢/١٤٩

المبتدأ وتشكيلهما معا وحدة كلامية واحدة فى محل رفع ، إشارة للمجتهد فى النحو العربى بأن يذهب إلى أن هناك ما يمكن أن يسمى « بالمبتدأ المركب » .

والمقصود بالمبتدأ المركب ، المبتدأ الذى لا يتشكل من كلمة واحدة مرفوعة وإنما يتشكل من كلمتين ، الأولى منهما قد تكون حرفا أو اسما، والثانية قد تكون منصوبة ، أو مبنية على الفتح ، أو مجرورة . والكلمتان معـا يكونان فى محل رفع مبتدأ .

ويدخل فى هذا النوع من المبتدأ المركب ، المركبات التالية :

١ — إن + اسم
٢ — كم+تمييز(منصوبأومجرور)
٣ — الأعداد المركبة + تمييز
٤ — رب + مجرور
٥ — لا النافية للجنس + اسم
٦ — المركب المزجى

ولا يدخل فى هذا النوع من المبتدأ المركب المبتدأ الذى هو مركب تركيبا إضافيا ؛ إذ إن الجزء الأول من المركب (المضاف) يرفع ، والثانى (المضاف إليه) يجر ، فهذا النوع من المبتدأ ، هو كالمبتدأ المفـرد من هـذه الناحيـة .

ويشبـه المركب الإضافى ، مركب المتبوع والتابع ، أى المنعوت والنعت ، والمعطوف عليه والمعطوف ، والمبدل منه والبدل ، والتوكيـد والمؤكد ، فالجزء الأول من هـذه الثنائيـات يكون هـو المبتـدأ ، والثـانى يتبعـه .

ولا جدال فى أن المركب المزجى الواقع مبتدأ مبنى على فتـح الجزأين فى محل رفع كأن تقول :

حضرموت مدينـة يمنيـة

أما المركبات الأخرى ، فتلحق بها فى التركيب ، وهـذا الإلحـاق هو فى فكرة التركيب ذاتها ؛ إذ لا يخفى أن الجزء الثانى فى بعـض أنواع المركبات السابقة مجرور ، على حين أن المركب المزجى مبنى على فتح الجزأين فى المشهور من إعرابه .

والحق إن تبويب « سيبويه » للمسائل السابقة يوحى بالتصنيف السابق ؟ فبعد أن انتهى من الحديث عن الابتداء ، تحدث عن « إن » فكم ، ثم لا النافية للجنس .

وأثناء حديثه عن الموضوعات السابقة ، كان يعرج إلى الحديث عن « رب » والأعداد المركبة ، والمركب المزجى .

بل إنه تحدث عن المنادى ، من الزاوية السابقة ، زاوية تركب عنصر مع عنصر آخر .

فالحديث عن المبتدأ بعد « إن » ينبغى — فى نظرى — أن يوضع فى هذا الإطار الشكلى الواسع ، وإذا ما فعل هذا فسوف يتضح أن ما قاله الكوفيون من أن « إن » لم تعمل فى الخبر ، وأنه مرفوع بما كان مرفوعا به ، قبل دخولها .. هو الرأى والصواب فى هذه المسألة.

فالمسألة لا تعدو كون أن المبتدأ تركب مع إن ، ففتح ، كما يتركب من أشياء أخرى .

إلا أن الكوفيين فاتتهم هذه النظرة الشمولية ، التى يأخذ بها كاتب هذه السطور . وفيما يلى حديث موجز عن أمثلة المبتدأ المركب :

كم :

كم نوعان ، استفهامية يسأل بها عن عدد ، وخبرية تدل على التكثير ومعناها معنى « رب » .

وكم الاستفهامية قد تأتى فى مواقع مختلفة ، فقد تكون مبتدأ ، أو مفعولا ، أو ظرفا .

فهى فى مثل :

كم كتابا اشتريت ؟

مفعول به مقدم ، وفى :

فى كم ليلة سافرت ؟

ظرف زمان .

ومن الواضح أن الاسم الذى بعدها يوضح المراد منها ، ويبين هل هى مفعول أم ظرف •

والاسم الذى بعدها منصوب ، أما ما الذى نصبه ، فيجيب عن هذا سيبويه : « أما كم فى الاستفهام ، إذا أعملت فيما بعدها ، فهى بمنزلة اسم يتصرف فى الكلام منون ، قد عمل فيما بعده ؛ لأنه ليس من صفته، ولا محمولا على ما حمل عليه ، وذلك الاسم « عشرون » وما أشبهها نحو ثلاثين وأربعين (١) •

يشبه هذا الكلام ما قيل سابقا عن نصب الاسم بعد « إن » فهو منصوب ؛ لأنه ليس مضافا إليـــه ، كما أن الاسم بعـــد عشرين ليس مضـــافا إليـــه •

ثم إن الاسم بعد « كم » منصوب ، لأنه ليس محمولا على ما حمل عليه « كم » وهو الرفع هنا ، فالنصب — إذن — يحمل قيمة خلافيـــة ؛ فالاسم ينصب لأنه ليس مجرورا ولا مرفوعا •

ومن الواضح أن الاسم المنصوب فى نحـــو :

كـــم درهمـــا لك ؟

جزء دلالى فى الغنصر الأول للجملة ، وهو المسند إليه • ومـــن حيث إنه يوضح المراد من « كم » اعتبرت المبتـــدأ فى هـــذه الجمـــلة « مركبا » على الرغم من أن إعراب مثل هذه الجملة ، ينتهى بنـــا إلى القول بأن « كم » مبتدأ ، ودرهما تمييز ، ولك خبر •

وقد ارتضيت فى كتاب آخر لى (٢) ، تقسيم مستويات التحليل إلى ثلاثة مستويات مستوى الدلالة ، ومستوى التركيب ، ومستوى الوظيفة•

فهذه الجملة من حيث الدلالة تنقسم إلى جزئين : المســـند إليه ، والمسند • ومن حيث التركيب ، فإن المسند إليه فيها عبارة عن «مركب» • ومن حيث الوظيفة فإن معنا ثلاثة مواقع للنحوية ، هى :موقع المبتدأ ، والتمييز ، والخبر •

---

(١) الكتاب جـ٢/١٥٧

(٢) جملة الفاعل بين الكم والكيف : مداخل .

وإذا ما بدأنا تحليلنا للجملة بالمستوى الأول (الدلالة) فمســـتوى الوظيفة ، فمستوى التركيب ، استطعنا تحليل الجملة السابقة(كم درهما لك) على النحو التالى :

الجمـــــلة

١ ـ دلالة	مسند إليه		مسند	
٢ ـ وظيفـــة	مبتـــدأ		خـــبر	تمييز
٣ ـ تركيب	مميز	تمييز	جار	مجرور
	كـــم	درهمـــا	لك	

والعنصر الثانى فى المبتدأ المركب منصوب • وهو يشبه تمـــــاما المنصـــوب فى نحـــو :

عشرون طالبا حضروا

ان محمـــــدا حاضر

فالنصب بعد كم ، وعشرين ، وإن سببه واحد وهو التركيب ، أو هو النصب الذى ليس له وجه آخر من رفع أو جر •

والعنصر الثانى فى المبتدأ المركب مع « كم » موجود بالقوة ، وإن لم يوجد بالفعل ؛ إذ لا يتصور المراد بدون تقديره بعد « كم » •

« فإذا قال لك رجـــل :

كـــــم لك

فقد سألك عن عدد ؛ لأن كم إنما هى مسألة عن عدد هنــــــا ، فعلى المجيب أن يقول :

عشرون ، أو ما شاء مما هو أسماء لعدة ، فإذا قال لك :

كم لك درهما ، كم درهما لك ؟

ففسر ما يسأل عنـــه قلت :

عشرون درهمـــا

فعملت كم فى الدرهم عمل العشرين فى الدرهم ، ولك مبنيـــة علـى كـــم (١) .

ونصب الاسم بعد « كم » أو بعد « عشرين » له تفسيره فى النحو العميق للغة العربية ؛ فهذه الأسماء نصبت ما بعدها ؛ لأنها فى الحقيقة أسماء منونة فكم تعمل فى كل شىء حسن للعشرين أن تعمل فيه ؛ .... لأن العشرين عدد منون وكذلك كم هو منون عندهم ، كما أن خمســة عشر عندهم بمنزلة ما قد لفظوا بتنوينه ، ولولا ذلك لم يقولوا :

خمســـة عشر درهمـــا

ولكن التنوين ذهب منه ، كما ذهب ممـــا لا ينصرف ، وموضعه موضع اسم منون ، وكذلك كم موضعها موضع اسم منون ، وذهبت منها الحركة ، كما ذهبت من « إذ » ؛ لأنهما غير متمكنين فى الكلام (٢) .

فالنصب — إذن — يفترض فى الأسماء : كم ، عشرين ، خمسة عشر تنوينا ، وهذا التنوين المقـــدر منع هـــذه الأسماء من أن تضـــاف فيجر الاسم بعدها ، ولم ترفع هـــذه الأسماء ؛ لأنها ليست بمبنية على مبتدأ ، ولا مبتدأ .

وإذا كان النصب موجودا لأنه بديل للجر أو الرفع ، فإنه يذهب بوجود أحدهما . يقول « سيبويه » : « وإن شئت قلت :

كـــم غلمان لك

— بالرفع — فتجعل غلمان فى موضع خبركم ، وتجعل « لك » صفة لهم » (٣) .

فالرفع هنا بديل للنصب ، وتقول :

على كم جذع بنى بيتك

فالقياس النصب ، وهذا قول عامة الناس ، فأما الذين جـــروا ،

---

(١) الكتاب جـ٢/١٥٧
(٢) الكتاب جـ٢/١٥٧
(٣) الكتاب جـ٢/١٦٠

فإنهم أرادوا معنى « من » ، ولكنهم حذفوها ههنا تخفيفا على اللسان، وصارت « على » عوضا منها » (١) .

ومن الواضح أنه حيث يرفع الخبر بعد « كم » لا يقال بأن المبتدأ مركب ، ويحدث هذا أيضا مع « إن » . فلقد سبق أن المبتدأ قد يرفع مع « إن » المشددة ، وإن كان النحويون يفترضون أن اسم « إن » هنا ضمير الشأن ، والجملة بعد « إن » فى محل رفع خبر .

وإذا كان النصب بعد « كم » الاستفهامية بديلا للجر والرفع ، يختفى بوجود أحدهما ، فإن الجر بعد « كم » الخبرية بديل للنصب والرفع ، يختفى أحيانا بوجود أحدهما .

وإذا كان النحو العميق لكم الاسفهامية يفترض فيها التنوين ، فإن النحو العميق لكم الخبرية يفترض فيها عدم التنوين ، فالنصب بعد « كم » الاستفهامية « المنونة » يوازى الجر بعد « كم » الخبرية « غير المنونة » . وفى هذا يقول « سيبويه » :

« واعلم أن « كم » فى الخبر بمنزلة اسم يتصرف فى الكلام غير منون يجر ما بعده إذا سقط التنوين ، وذلك الاسم نحو :

مائتى درهم

فانجر الدرهم ؛ لأن التنوين ذهب ، ودخل فيما قبله ، والمعنى معنى « رب » وذلك قولك :

كم غلام لك قد ذهب

فهم جعلوها فى المسألة مثل : عشرين ، وما أشبهها ، وجعلت فى الخبر بمنزلة ثلاثة إلى العشرة تجر ما بعدها ، كما جرت هذه الحروف ما بعدها ، فجاز فى « كم » حين اختلف الموضعان ، كما جاز فى الأسماء المتصرفة التى هى للعدد (٢) .

وحديث « سيبويه » السابق حديث فى الموازاة بين التراكيب المؤسسة على روحها وما يفترض بداخلها أو فى أعماقها .

---

(١) الكتاب جـ٢/ ١٦٠
(٢) الكتاب جـ٢/ ١٦٠

و « كم » الخبرية تشبه فى المعنى والشكل « رب » وإن كانت الأخيرة حرفا ، والأولى اسما ؛ فكلتاهما تفيد الكثير ، وتجر الاسم بعدها ، ويأتى بعدهما الخبر مرفوعا •

« فكم فى الخبر لا تعمل إلا فيما تعمل فيه رب ؛ لأن المعنى واحد ، إلا أن كم اسم ، ورب غير اسم ، بمنزلة « من » فالعرب تقول :

كم رجل أفضل منك

تجعله خبرا لكم (١) •

والجر — كما سبق — يختفى إن وجد أحد البديلين : النصب أو الرفع ، يقول « سيبويه » : « واعلم أن ناسا من العرب يعملونها فيما بعدها فى الخبر ، كما يعملونها فى الاستفهام ، فينصبون بها كأنها اسم منون ، ويجوز لها أن تعمل فى هذا الموضع فى جميع ما عملت فيه « رب » إلا أنها تنصب ؛ لأنها منونة ، ومعناها منونة وغير منونة سواء ؛ لأنه لو جاز فى الكلام ، أو اضطر شاعر فقال :

ثلاثة أثوابا

كان معناه معنى :

ثلاثة أثواب

وقال « يزيد بن ضبة » :

إذا عاش الفتى مائتين عاما فقد ذهب المسرة والفتاء

وبعض العرب ينشد قول الفرزدق :

كم عمة لك يا جرير وخالة فدعاء قد حلبت على عشارى

فالذى ينصب يذهب إلى أن معنى التكثير فى « كم » متحقق فى النصب ، كما هو متحقق فى الجر ، وأحيانا يتغير ضبط الكلمات ، لكن المعنى يبقى كما كان ، كما فى الشواهد السابقة •

كذلك يجوز نصب الاسم بعد كم الخبرية ، إذا فصلت بينها وبينه

(١) الكتاب جـ٢/١٦١

بفاصل ، فتعامل فى هذه الحال معاملة الاسم المنون ؛ لأنه قبيح أن تفصل بين الجار والمجرور ؛ لأن المجرور داخل فى الجار ، والاسم المنون يفصل بينه وبين الذى يعمل فيه ، تقول :

هذا ضارب بك زيدا

ولا تقول :

هذا ضارب بك زيد

وقال زهير :

تؤم سنانا وكم دونه ... من الأرض محدودبا غارها

وقال القطامى :

كما نالنى منهم فضلا على عدم ... إذ لا أكاد من الإقتار أحتمل(١)

فالفصل بين « كم » وما حقه أن يليها مباشرة يفترض فيها قوة نحوية عميقة عبر عنها « سيبويه » بأنها تعامل فى هذه الحال معاملة الاسم المنون ؛ فالتلازم يتم بين التنوين والنصب ، وهو ما عهدناه من قبل مع كم الاستفهامية والمنصوب بعدها ، أو مع خمسة عشر والمنصوب بعدها ، أو مع عشرين والمنصوب بعدها ، وهذه عناصر لغوية يفترض فيها التنوين افتراضا لتبرير وجود المنصوب بعدها ؛ لأن الاستعمال العربى قد درج على ذكر المنصوب بعد الاسم المنون ، كما فى نحو :

هذا ضارب بك زيدا — كما فعل سيبويه — .

أما البديل الآخر للجر مع كم الخبرية ، وهو الرفع ؛ فيقول « سيبويه » عن بيت « القطامى » السابق : « وإن شاء رفع فجعل كم المرار التى ناله فيها الفعل ، فارتفع الفعل بنالنى ، فصار كقولك :

كم قد أتانى زيد

فزيد فاعل ، وكم مفعول فيها ، وهى المرار التى أتاه فيها ، وليس زيد من المرار ، وقال الفرزدق :

---

(١) الكتاب جـ١/١٦٤ ، ١٦٥

كم عمـــة

فجعل كم مرارا ، كأنه قال : كم مرة قد حلبت عشارى على عماتك • وقال الآخـــر :

فكم قد فاتنى بطـل كمى ويا سر فتية سمح هضوب[1]

وكم فى الأمثلة والشواهد السابقة ظـرف ، والمرفوع فى بيت الفرزدق مبتدأ ، فالجملة لا تزال اسمية •

أما المرفوع فى بيت القطامى ، وفى الشاهـد الأخير فهو فاعل ، ومن الواضح أن كم على افتراض الجر مبتدأ ، وكذلك هى على افتراض النصب أما على الرفع فقد أصبحت ظرفا ، والجملة كلهـا انتقلت من الفعلية إلى الاسمية ، وازن بين :

كم فضل نالنى منهم على عدم	مبتدأ + خبر + صفة
كم فضلا نالنى منهم على عدم	مبتدأ + تمييز + خبر
كم نالنى منهم فضلا على عدم	مبتدأ + خبر + تمييز
كم نالنى منهم فضل على عدم	ظرف + فعل + فاعل

ولا يخفى مدى التوازن بين هذه التراكيب ؛ ودليل الصحةالنحوية فى هـذه الموازاة التركيبية أن الأوجه الثـلاثة رويت فى بيت أنس ابن زنيم (٢) :

كم بجود مقرف نال العـلا وكريم بخله قد وضعـه

فقد رفع « مقرف » على أن يكون مبتدأ مع ظرفية كم ، وخبر مقرف هو « نال العلا » والنصب على التمييز لقبح جره مع الفعل ، والجر على الفصل بين كم وما عملت فيه الجر فى الضرورة ، وعلى النصب والجر تكون فى موضع ابتداء •

وقال آخـر :

كم فيهـم ملك أغر وسوقة حكم بأردية المكارم محتبى

---

(١) الكتاب جـ٢/١٦٥ ، ١٦٦

(٢) انظر هامش محقق الكتاب جـ٢/١٦٧

روى البيت بجر « ملك » مع الفصل بينه وبين « كم » بالجار والمجرور للضرورة ، ولو رفع أو نصب لجاز • وقال ثالث :

كم فى بنى سعد بن بكر سيد ضخم الدسيعة ماجد نفاع(١)

روى البيت بجر « سيد » مع الفصل بالجار والمجرور ، ولو نصب أو رفع لجاز • ومن الواضح أن الصفات بعد « سيد » كلها مجرورة ، فروى القصيدة عين مكسورة •

ومن المبتدأ المركب قولهم :

له كذا وكذا درهما

فكذا وكذا مبهم فى الأشياء ، بمنزلة « كم » ، وهو كناية للعدد ، ونصب ما بعده كنصب الاسم بعد « كم » وخمسة عشر ، وعشرين •

ومثل هذا :

كان من الأمر ذية وذية ، وذيت وذيت ، وكيت وكيت

كأين قد أتانى رجلا

مبتدأ + خبر + تمييز

وأكثر العرب يتكلمون بهذه مع « من • قال تعالى :

« وكأين من قرية » (٢)

وقال عمرو بن شاس :

وكائن رددنا عنكم من مدجج يجىء أمام الألف يردى مقنعا

فكائن مبتدأ ، ومن مدجج تمييز ، والخبر جملة « رددنا عنكم » (٣) •

والجر هنا يوازى النصب فهما عدلان تركيبيان كلاهما صحيح، فـ

كأين + منصوب = كأين + من + مجرور

يقول « سيبويه » : « ألزموها « من » لأنها توكيد ، فجعلت كأنها شىء يتم به الكلام ، وصار كالمثل ، ومثل ذلك :

لا سيما زيد

---

(١) الكتاب جـ٢/١٦٧ ، ١٦٨
(٢) الحج ٤٨ ؛ الطلاق ٨
(٣) الكتاب جـ٢/١٧٠

(أى فى لزوم ما الزائدة للتوكيد) ، فرب توكيد لازم حتى يصير كأنه من الكلمة (١) •

ويرى بعض النحويين أن الأصل فى استعمال كأين الجر حتى إنه يقدر للتركيب « من » إذا لم تكن موجودة • يقول : « وكأين معناهامعنى رب ، وإن حذفت « من » فعربى ، وإن جرها أحد من العرب فعسى أن يجرها بإضمار « من » (٢) •

لكن الرأى الصحيح أنها تنصب ما بعدها أو أنها تركب مع ما بعدها منصوبا ؛ لأنها فى قوة اسم منون ، والتنوين يلازم النصب ، أو أنها فى قوة اسم مضاف يأتى ما بعده منصوبا • يقولون :

« كذا وكأين عملتا فيما بعدهما كعمل أفضلهم فى رجل حين قلت :

أفضلهم رجـــلا

فصار كأى وذا ، بمنزلة التنوين ، كما كان هم بمنزلة التنوين (٣) •

وأرى باب لا النافية للجنس مثالا آخر من أمثلة المبتدأ المركب فى أسلوب النفى المستغرق الشامل لكل أفراد الجنس ، وهاك حديثا موجزا عن هذا •

« لا » النافية للجنس + المبتدأ :

كان النحويون مصيبين حين عقدوا مشابهة بين اسم إن واسم لا، لكنهم كانوا شكليين حين بدءوا يشبهون بين الخبرين فى البابين ، من حيث إن كليهما مرفوع ، وكلاهما من هذه الناحية يشبه الفاعل ، مع أنه من الواضح أن الخبر هو المسند ، والفاعل هو المسند إليه ، فهذهالمشابهة الشكلية لا تبرر بحال القول بالتشابه بين الموقعين •

كما أن هناك فروقا أخرى واضحة بين لا النافية للجنس ، وإن • من

(١) الكتاب جـ٢/١٧١
(٢) الكتاب جـ٢/١٧١
(٣) الكتاب جـ٢/١٧١ ؛ تسهيل الفوائد / ١٢٤ ، ١٢٥ ؛ مغنى اللبيب جـ١/١٥٧ — ١٦٠

هذه الفروق أن الأولى للنفى المستغرق ، أما الثانية فللإثبات المؤكد .

ولم يغب عن بال النحويين هـذا الفرق ، فذهبوا إلى أن وجـه مشابهة « لا » التبرئة لأن ، أن « لا » للمبالغة فى النفى لكونها للجنس ، و « إن » للمبالغة فى الإثبات ، ولذلك نراهم ينتهون إلى أنها حملت عليها حمل النقيض على النقيض (١) .

كذا من الفروق بين « لا » و « إن » أن الأولى تشترط بقاء أسلوب النفى ، فإذا زال بطل عملها ، أى أن مجرد اقترابهـا من الإثبات يسلبها العمل ، فكيف — إذن — تلحق بأداة مثبتة مؤكدة ؟

ومن حيث الضمائم التى تدخل عليها الكلمتان ، نرى « لا » تدخل على نكرة ، أما « إن » فتدخل على معرفة ؛ وإن دخلت على نكرة ليس لها مسوغ للابتداء بها يجب تأخيرها ، وتقديم خبرها كما فى نحو قوله تعـــالى :

« إن لدينا أنكالا وجحيما » (٢)

« إن فى ذلك لعبرة لأولى الأبصار » (٣)

أما « لا » فيشترط لإعمالها عمل إن — كما يقولون — أن يتقدم اسمها على خبرها دائما ، فإن تقدم الخبر ، وتأخر الاسم بطل العمل .

فالكلمتان من هذه الناحية متباعدتان ، فكيف — إذن — جاز عقد المشابهة بينهما ؟

خلاصة القول أن عقد المشابهة بين « لا » و « إن » بناء على نصب الاسم معهما منحى فى التنظير لا يقوى على مواجهة الفروق الأخرى الكثيرة التى سردتها من اختلاف أسلوب الكلام مع الكلمتين ، واختلاف اسم كل منهما بين التعريف ، والتنكير ، واختلاف العمل باختلاف ترتيب كلمات كل جملة — على ما سبق — .

---

(١) شرح الكافية جا/١١١ ، ٢٥٧ ؛ همع الهوامع جا/١٤٤ ؛ شرح المفصل جا/١٠٥

(٢) المزمل ٣٦

(٣) النور ٤٤

لذا أرى — والله أعلم — أن وجه المشابهة الحقيقى بين الكلمتين يكمن فى أن كلتيهما مركبة مع الاسم بعدها ، وهذا التركب هو الذى سوغ نصب الاسم بعدهما أو فتحه .

ولهذا التركب المولد للفتح أو النصب أمثلة أخرى سردت بعضها فى الصفحات السابقة . وهناك حديثنا مفصلا عن لا النافية للجنس فى ضوء فكرة التركب .

وينبغى ألا يغيب عن البال بأن القول بتركب الحرف مع الاسم وتكوينهما معا وحدة واحدة يخدم عصب هذا البحث القائم على وجود التوازى والتقابل فى تراكيب اللغة اهتداء بروح التراكيب وأعماقها وتراكيبها الداخلية .

ففى باب لا النافية للجنس نرى تركيب :

لا + الاسم + الخبر

يوازى تركيب

المبتدأ + الخبر

مع الفرق الدلالى والشكلى بين التركيبين . وقد كان الأمر كذلك مع إن وأخواتها .

وما ذلك إلا لأن النسبة بين كلمات التركيبين ثابتة ، فنحن فيهما نثبت الخبر للمبتدأ ، أو المسند للمسند إليه ، أو المحكوم للمحكوم عليه مع « إن » أو ننفيه عنه مع « لا » .

والحق أنه لكى يصل الباحث إلى تقويم حقيقى ، أو إلى تفسير مقنع للحالة الشكلية التى يتصف بها اسم لا ، فما عليه إلا أن يقرأ فى مصادر النحو الأصلية ؛ فإن كتب النحو التعليمية ، أو ما أسميه شروح الألفية بأنواعها المختلفة طغى عليها الجانب الشكلى ، وعقدت بين المتباعدات وجوه التشابهات التى لا تقوم إلا على مشابهات شكلية طفيفة يدور معظمها حول تشابه فى نصب أو رفع أو جر .

أما الكتب المصادر ، فكانت أوسع نظرة ، وأقرب إلى فهم طبيعة

التراكيب اللغوية • فهذا — مثلا — « الزبيـــدى » الأندلسى يقول عن تركيب العدد — وهذه مسألة ذات علاقة وطيدة بما نحن بصـــدده — : « إذا جاوزت العشرة ••• جمعت العددين ، وحذفت واو العطف التى كانت بينهما ، وجعلتهما بمنزلة اسم واحد ، وبنيتهما على الفتح تقول :

هؤلاء أحد عشر رجـــلا

فأحد عشر ، خبر لا يظهر الرفع فيهما ؛ لأنهما اسمان جعلا بمنزلة اسم واحد (١) •

فإذا كان تركب الاسمين وتداخلهما معا استـــدعيا الاستغناء عن واو العطف ، فمن باب أولى يكون الاستغناء عن حركة الإعراب المألوفة للخبر •

ومسألة التركب هذا موجودة فى أمثلة أخرى كثيرة غير ما ذكر ؛ فقد جاء فى « الخصائص » أن فتحة النون من « أينما » فتحة التركيب، ويضم « أين » إلى « ما » فيبنى الأول على الفتح ، كمـــا يجب فى « حضرموت » و « بيت بيت » ، ويدل على أنه قد يضم « ما » هذه إلى ما قبلها ما أنشدناه أبو على عن أبى عثمان :

أثور ما أصيدكم أم ثورين   أم تيكم الجماء ذات القرنين

فقوله « أثور ما » فتحة الراء منه فتحة تركيب « ثور » مع « ما » بعده كفتحة راء « حضرموت » ، ولو كانت فتحة إعراب لوجب التنوين لامحالة لأنه مصروف ، وبنيت « ما » مع الاسم ، وهى مبقاة على حرفيتها ، كما بنيت « لا » مع النكرة فى نحو :

لا رجـــل » (٢)

فالتركيب فى الاسم كما يحدث نتيجة إلحاق حرف بآخره (أثورما) يحدث كذلك نتيجة اتصال حرف بأوله (لا + اسم) •

---

(١) الواضح / ٨٨ ، ٩١
(٢) الخصائص جـ٢/ ١٨٠ ، ١٨١

وفتحة التركيب أقوى من حركة الإعراب؛ فالأخيرة تتلاشى وتنعدم لتخلى مكانا للأولى ؛ فالأولى تزيل الثانية ، فقد نقول :

هـــذه خمسة

بإعراب خمسة ، ثم تقول مركبا :

هـــذه خمسة عشر

فتخلف فتحة التركيب ضمة الإعراب ، على قوة حركة الإعراب ؛ ففتحة الراء فى « عشر » فتحة بناء التركيب فى هذين الاسمين ، وهى تمـــاما كفتحة البناء فى قولك :

لا رجل عندك (١)

ولعـــل تركب لا مع اسمها فقط — وهو الأمر الذى أجمع عليـــه النحويون — هو ما جعل الكوفيين يذهبون إلى أن « لا » لا تعمـــل فى الخبر ، وأن الخبر مرفوع بالابتداء ، كما كان قبل دخولها . وهـــذه قاعدتهم كذلك فى « إن » (٢) .

وقد ذهب بعض البصريين إلى أنها لا تعمل فى الخبر لضعفها عن العمل فى شيئين ، وهذا ما شرحه « الرضى » بقوله : « يرتفع خبر « لا » — إذا كان اسمها مبنيا — بكونه خبر المبتدأ ، فلا رجل مرفوع المحل بالابتداء ، وذلك لأنه لما صار الاسم الذى كان معربا بسببها مبنيا، وصار دخولها عليه سبب بنائه مع قربه منه ، استبعـــد أن يكون الخبر البعيد منها يستحق بسببهـــا إعرابا ، فبقى على أصـــله من الرفع بالابتداء » (٣) .

فالموازاة بين جملة المبتدأ والخبر ، وبين جملة لا النافية للجنس من هذه الناحية تكاد تكون كاملة ، من حيث إن (لا + اسمهـــا) فى محـــل رفع .

---

(١) الخصائص ج٢/١٣١ ؛ ج٣/٥٦

(٢) شرح المفصل ج١/١٠٦ ، ١٠٧

(٣) شرح الكافية ج١/١١١

فالمسألة — إذن — تفسر بعيدا عن فكرة العامل والمعمول،وتعززها أمثلة كثيرة فى اللغة العربية .

وإذا كان اسم لا المفرد بنى بسبب تركيبه معها ، فإن اسمها المضاف أو المضارع له لا يبنيان ؛ لأنه لا يركب أكثر من كلمتين (١) .

وعدم البناء لصعوبة التركيب فى المسألة الأخيرة ، نجده أيضا مع الفعل المضارع الذى يبنى على الفتح إذا اتصلت به نون التوكيد ؛ لتنزله معها منزلة صدر المركب من عجزه ، لكنه يعرب إن فصل بألف اثنين أو واو جمع أو ياء مخاطبة لعدم التركيب ؛ إذ لا تركب ثلاثة أشياء (٢).

فمسألة تركيب عنصر مع عنصر آخر ، لها جذورها فى الفكر النحوى العربى ، وحيثما وجد العنصر الذى سبب التركيب ، وبالتالى البناء ، يذهب النحويون إلى القول بالبناء .

و « لا » من العناصر التى يصدر بها المركب ، مثلها فى ذلك مثل « إن » وأخواتها وكم وأخواتها .

وما ، ونون التوكيد من العناصر التى تلحق العناصر الأخرى فتسبب لها البناء كذلك فالمبنى هنا هو الصدر ، والعنصر الذى سبب البناء هو العجز .

وما التنوين مع النصب فى اسم لا المضاف والشبيه به إلا طردا للباب على وتيرة واحدة ؛ إذ يبدو — والله أعلم — أن الذهن العربى ألف بناء اسم لا المفرد البناء السابق ، بسبب التركيب المشار إليه ، والموجود فى أمثلة كثيرة من أمثلة اللغة العربية ، فطرد حالة النصب مع بقية أمثلته مع إبقاء التنوين ، للسبب الذى ذكره النحويون من أنه لا تركب ثلاث كلمات (٣) .

---

(١) شرح الكافية جا/٢٥٦ ؛ الواضح / ٨١

(٢) همع الهوامع جا/١٨ ، ١٩ ؛ شرح المفصل جا/١٠٥

(٣) لا يغيب عن ذهن القارىء أن التنوين حذف من المضاف، بسبب الإضافة ، وبقى مع الشبيه بالمضاف ففى نحو :

لا بائع لبن هنا ، لا بائعا لبنا هنا .

نلحظ الموازاة بين حذف التنوين والإضافة أو الجر ، وبين التنوين وعدم الإضافة أو النصب وهذه مسألة من مقررات النحو العربى ، ولها واقع فى أمثلة كثيرة من تراكيب اللغة من نحو اسم الفاعل المضاف وغير المضاف ، الصفة المشبهة المضافة وغير المضافة ، وغيرها كثير .

ويكاد « سيبويه » يكون رائد الحديث عما أسميته «المبتدأ المركب» فلقد بوب « لإن » ، و « لا » حيث تحدث عن « كم » وأخواتها ، والنداء .

ويلحظ الباحث فى هذا الباب النحوى الأخير وجوه شبه كثيرة بينه وبين « لا » النافية للجنس . وهاك حديثا مختصرا عن البناء والإعراب فى باب « النداء » .

النـــداء :

من يقرأ ما كتبه « سيبويه » يدرك أنه يعتبر النداء أسلوبا خاصا يختلف عن غيره من الأساليب ؛ فهو يرى أنه أول الكلام أبدا ، إلا أن تدعه استغناء بإقبال المخاطب عليك ، فهو أول كل كلام لك ، به تعطف المكلم عليك ، ، فلما كثر وكان الأول فى كلامهم ، غيروا فيه كثيرا ، حتى جعلوه بمنزلة الأصوات ، وما أشبه الأصوات من الأسماء المتمكنة (١) .

وكأن النداء يقوم بوظيفة التنبيه وتحويل اهتمام المخاطب أو « المكلم » إلى ما سوف يقوله « المكلم » ، ومن هنا يسهل الاستغناء عنه إذا ما تؤكد من أن المخاطب مصغ منتبه ، وإذا كان الأسلوب كله قد يستغنى عنه ، فأولى بالتغيير فيه أو على الأقل التعديل ، عنصر من عناصره ؛ فالأسلوب كله يشبه مجموعة من الأصوات المستخدمة للغرض السابق .

وقد تكررت هذه الفكرة ، أقصد فكرة كثرة استعمال النداء والتغيير فيه لدى سيبويه (٢) .

كما أشار « السيرافى » إلى مخالفة النداء لغيره من الألفاظ ؛ لأن الألفاظ فى الأغلب إنما هى عبارات عن أشياء غيرها من الأعمال ، أو أشياء غيرها من الألفاظ . ولفظ النداء لا يعبر به عن شىء آخر،وإنما هو لفظ مجراه مجرى عمل يعمله عامل (٣) .

---

(١) الكتاب جـ٢/٢٠٨

(٢) الكتاب جـ٢/١٩٦ ، ٢٠٩ ، ٢١١ ، ٢١٣

(٣) الكتاب جـ٢/١٨٢

ولأن النداء كثر ، فقرب من منزلة الأصــوات ، نرى « سيبويه » يعتقد بأن المفرد بنى على الضم تشبيها بالأصوات المبنية على الضم ، يقول : « فأما المفرد .. فكل العرب ترفعه بغير تنوين وذلك لأنه كثر فى كلامهم فجعلوه بمنزلة الأصوات نحو « حوب » وما أشبهه » (١) .

وطالما كان المنادى بهذه المنزلة الصوتية المحددة ، أى طالما كان مفردا ظل مبنيا على الضم ، حدث هذا أيضا مع « قبل » و « بعــد » حين تقطعان عن الإضافة ، أما إذا أضيفتا ، فإنهما تنصبان ، وهما فى محل نصب كذلك إن كانتا مبنيتين على الضم ، كذلك المنــادى ، فالمفرد رفع وهو فى موضع اسم منصوب ..

ونصبوا المضاف نحو

يا عبــــد الله

والنكرة حين قالوا :

يا رجـــــلا

حين طال الكلام ، كمــا نصبوا :

هو قبلك ، هو بعـــــدك

ورفعوا المفرد كما رفعوا : قبل وبعد ، وموضعهما واحد ، وذلك قولك :

يا زيد ، يا عمرو

وتركوا التنوين فى المفرد ، كما تركوه فى « قبل » (٢) .

إن هذه الإشارات يمكن الاستفادة بها فى تفسير نصب المبتدأ مع « إن » مثلا ، وبنائه على الفتح ، أو نصبه مع لا النافية للجنس ؛ فلقد ألحق « سيبويه » المنادى المرفوع بالمبتدأ المرفوع ؛ إذ قال : « لمـــا اطرد الرفع فى كل مفرد فى النداء ، صار عنــــدهم بمنزلة ما يرتفع بالابتداء أو بالفعل (٣) .

وعلى هذا ، فإن لنا أن نكمل دائرة التشبيه،فنشبه المبتدأ المنصوب

---

(١) الكتاب جـ٢/١٨٥

(٢) الكتاب جـ٢/١٨٢ ، ١٨٣ ، ١٨٩

(٣) الكتاب جـ٢/١٨٣

أو المبنى على الفتح بالمنادى المنصوب ، وترجع الفتح أو النصب فيه إلى إطالة الكلام .

والحق ، يمكن أن تكون هذه نظرية تفسيرية ، تفسر بهـا حالات الإعراب فى اللغة ؛ فالفاعل يرفع وكذا المبتدأ ، لأنهما يكونان قبل أن يطول الكلام ويمتد ، ألم يقل النحويون أن الفعـل والفاعل كالكلمة الواحدة ، والمبتدأ والخبر عدلان للفاعل والفعل .

فإذا ما طال الفاعل بذكر مفعول ينصب المفعول ، وإذا ما طـال المبتدأ بإن ، أو بلا نصب ، تماما كما يرفع المنادى ، وينصب غير المفرد لأن الأول غير طويل ، أما الثانى فقد طال .

فإذا ما عرفنا أن طول الطلام فيه قدر من المجهـود ، أدركنا أن النصب أو الفتح لخفتهما يناسبان مثل هذا الطول .

وهذه النظرية التفسيرية التى يمكن أن أسميها « نظرية الامتداد » تفسر لنا كذلك الإعراب فى الفعل المضارع ؛ فهو يرفع إن لم يسبق بناصب أو جازم ، فإذا طال الكلام بأداة نصب قبل المضـارع نصب ، وإذا طال الكلام بنون توكيد بعد المضارع بنى على الفتح .

وجزم المضارع للتفرقة بينه وبين نصبه ، وبنـاؤه على السكون للتفرقة بينه وبين بنائه على الفتح .

ويمكن القول بأن جر الأسماء إنما تم للتفرقة بينها وهى منصوبة ، وكأن نظرية الامتداد ، ينبغى تكميلها بمبدأ مراعاة القيم الخلافية .

بعد هذا الاستطراد اللازم أقول :

سواء رفع المبتدأ أو نصب ، أو بنى على الفتح فى حال الإطالة ، فهو فى محل رفع .

وهذا ما أقصده بالموازاة ؛ فالنسبة ثابتة فى علاقة المفردات بعضها ببعض ، وإن تغير الضبط الإعرابى نتيجة لتغير الضمائم الكلامية المستدعية لتغير الحالة الإعرابية .

فالمبتدأ المرفوع لفظا ، والمبتدأ المنصوب بعد « إن » ، أو المبنى على الفتح بعد « لا » من الناحية التركيبية يشير إلى حقيقة واحـدة ، وهى كونه الجزأ الأول فى جملته فهو — إذن — من المرفوعات ، وما اعتراه النصب أو الفتح إلا للتركيب أو لطول الكلام .

والمنادى المبنى على الضم ، والمنصوب من المنصوبات،وما اختلاف الرفع والنصب إلا خضوعا لنظرية الطول ، فحيث لا طول يوجد الضم ، وحيث يوجد الطول يوجد النصب .

أى أن العمق النحوى للحالة الإعرابية مع المبتدأ (وحــده فقط أو بعد إن ، أو لا) هو الرفع ، أما العمق النحوى للحالة الإعرابية مع المنادى (المفرد المضاف ، الشبيه به) هو النصب .

وفى هذا شىء من منطق اللغة ، ونفس من روحها ، فمرة يتجـــه التأويل نحو الرفع ، فيكون النصب اللفظى محله الرفع ، وأخرى يتجه نحو النصب ، فيكون الرفع اللفظى محله النصب .

فالنصب مع المبتدأ له اعتباران : اعتبـــار اللفظ أو السطح وهو النصب ، واعتبار المحل أو العمق وهو الرفع .

والعكس تماما مع المنادى ؛ فالرفع فيه اعتبار لفظى سطحى ، أما النصب فاعتبار محلى عميق .

وهذه الازدواجيةفىالاعتبار التى هى انعكاس لموازاةفىالتراكيب تهتدى بروح التراكيب ، تجد لها واقعا من اللغة والاستعمال « أرأيت قولهم :

يا زيد الطويل

بنصب الطويل ؛ لأنه صفة لمنصوب ، فإن رفعته ، فلأنه صفة لمرفوع[١].

وكذا تقول :

يا تميم أجمعين ، يا تميم أجمعون

فتنصب إن اعتبرت المحل ، وترفع إن اعتبرت اللفظ « والمعنى فى الرفع والنصب واحد »[٢] .

ورفع عنصر التركيب لأنه كلمة واحدة ؛ أو كالكلمة الواحدة (الفعل والفاعل ، المبتدأ والخبر ، يا + مفرد) ونصبهلطول الكلام أو لصيرورته

---

(١) الكتاب جـ١/١٨٣

(٢) الكتاب جـ٢/١٨٤

عنصرا فى مركب (إن + اسم ، لا + اسم ، يا + مضاف أو شبيه به) أمر مرده المعنى ووضوح المراد .

ولذا يستثنى من الإتباع بالنصب مراعاة لمحل المنادى المفرد المبنى على الضم ، وصف « أى » وغيره من الأسماء المبهمة فى قولك :

يا أيها الرجل ، يا أيها الرجلان ، يا أيها المرأتان

فأى ههنا ، كقولك : يا هذا . والرجل وصف له ، كما يكون وصفا لهذا، وإنما صار وصفه لا يكون فيه إلا الرفع ؛ لأنك لا تستطيع أن تقول :

يا أى ، ولا يا أيهـا

وتسكت ؛ لأنهم مبهم يلزمه التفسير ، فصار هو والرجل بمنزلة اسم واحد كأنك قلت : يا رجل (١) .

فالعنصر يرفع إن صلح وحده أن يعبر عن معنى ما ، وقد يتداخل عنصران ليعبرا معا عن معنى واحد ؛ لأن واحدا منهما غامض ومبهم فيحتاج إلى غيره .

ولا ينبغى أن يقال إن الاسم بما بعده قد طال فكان ينبغى نصبه إعمالا لنظرية الامتداد أو الطول ؛ لأن النصب نتيجة لطول العنصر أو الكلام شرطه الأساسى صلاحية العنصر وحده للتعبير عن معنى ، و « أى » هنا أو « هذا » بدون وصفهما غامضان ، فهما فى حاجة إلى الوصف حاجة الكلمة إلى حرف من حروفها ، وكأن الأمر فى النهاية مرده « الكيف » لا « الكم » فأى وصفتها ، وهذا وصفتها كلمتان « كما » وعددا ، لكنهما كلمة واحدة « كيفا » ونوعا ؛ ومن هنا رفعا وكأنك قلت يا رجل .

وكأن هذا نوع من المنادى المركب الذى يؤخذ الاسمان فيه على أنهما اسم واحد .

وهذه الصفات التى تكون والمبهمة بمنزلة اسم واحد ، إذا وصفت

---

(١) الكتاب جـ١/١٨٨ ، ١٨٩

بمضاف ، أو عطف على شيء منها كان رفعا ، واطرد الرفع فى صفات هذه المبهمة ، كاطراد الرفع فى صفاتها إذا ارتفعت بفعل أو ابتداء ، أو تبنى على مبتدأ (١) .

ومرة أخرى تكون العبرة للكيف دون الكم ، فالرفع هو الوجه حتى لو طال التركيب مع هذه المبهمات وصفاتها بنعوت أو معطوفات كأن تقول :

يا أيها الرجل ، يا أيها الرجل الكريم ، يا أيها الرجل والمصرى

وأنبه قارئى العزيز إلى أن « سيبويه » كان يفكر تفكير ذوى النظريات ؛ لأنه يعتبر : أى وصفته ، وهذا وصفته ، كالكلمة الواحدة فى وجوب رفعهما (أى وصفته) فى المنادى ، والجملة الفعلية ، والجملة الاسمية . وهذه الطريقة فى تعميم الفكرة من سمات « التنظير » .

وهكذا يرتبط الرفع بالعنصر المتوحد ، أو المنزل منزلته ، والنصب بالعنصر الذى طال وامتد ـ كما سبق شرحه ـ .

وصيرورة الكلمتين كالكلمة الواحدة ، نجدها أيضا فى باب النداء فى أمثلة وصف المنادى المفرد بابن المضاف إلى علم ؛ ففى هذه الأمثلة نجد الموصوف والصفة منصوبين .

والمتابعة هنا على العكس من المتابعة فى وصف الأسماء المبهمة ، فهناك تتابع الصفة الموصوف ، أما هنا فيتبع الموصوف الصفة . فأنت تقول :

يا زيد بن عمرو

وقال الراجز ، وهو من بنى الجرماز :

يا حكم بن المنذر بن الجارود سرادق المجد عليك ممدود

وقال العجاج :

يا عمر بن معمر لا منتظر (٢)

---

(١) الكتاب جـ٢/١٩٢ ، ٢٠٢

(٢) الكتاب جـ٢/٢٠٣

وسواء كانت المتابعة من باب متابعة الصفة للموصوف (اسم مبهم — صفة) أو من باب متابعة الموصوف للصفة (منادى مفرد — صفة مضافة إلى علم) فلا تعارض ولا تنافر بين ضرورة الرفع فى الأول ، والبناء على الفتح فى الثانى ؛ لأن الرفع فى الأول إنما تم ؛ لأن الموصوف وصفته تكاملا ، فكونا كلمة واحدة فلم يطولا ، أما البناء على الفتح فى الثانى فقد تم ؛ لأن الموصوف وصفته قد طالا بالوصف أولا ، وبالإضافة ثانيا . فالنظرية — إذن — متسقة منضبطة .

يصف « سيبويه » مدى القوى فى تركيب الاسم مع آخر حتى يصبح معه كأنه حرف من حروفه : « وإنما حملهم على هذا أنهم أنزلوا الرفعة التى فى قولك : زيد بمنزلة الرفعة فى راء « امرىء » ؛ والجرة بمنزلة الكسرة ، والنصبة كفتحة الراء ، وجعلوه تابعا لابن ، الا تراهم يقولون :

هذا زيد بن عبد الله

.. فتركوا التنوين ههنا ؛ لأنهم جعلوه بمنزلة اسم واحد لما كثر فى كلامهم ، فكذلك جعلوه فى النداء تابعا لابن » (١) .

فالاسم الذى يشبه به الموصوف والصفة هنا هو « امرؤ ، وابنم» حيث يضم الحرف قبل الأخير ، أو يفتح ، أو يكسر تبعا لرفع الحرف الأخير أو نصبه أو جره فأنت تقول فى الرفع :

امرؤ وابنم

بضم الراء والنون ، كما تضم الهمزة والميم ، وفى النصب :

امرءا وابنما

بفتح الراء والنون ، كما تنصب الهمزة والميم ، وفى الجر :

امرىء وابنم

بكسر الراء والنون ، كما تجر الهمزة والميم .

وتشبه هذه المتابعة متابعة دال « محمد » لحركة « ابن » فى قولك:

---

(١) الكتاب جـ٢/٢٠٤

هذا محمد بن على ، كافأت محمد بن على ، سلمت على محمد ابن على

فكأن « محمد » تساوى « الراء » فى امرؤ ، و « ابن » تساوى « الهمزة » ولذلك إذا نودى « محمد بن على » نصب الاسمان ، فتقول :

يا محمد بن عبد الله

بنصب الاسمين ، بإتباع محد المفرد لابن المضاف .

ومما يكون الاسمان فيه بمنزلة اسم واحد فى النداء قولك :

يا زيد زيد عمرو

بنصب الاسمين ، وقول « جرير » :

يا تيم تيم عدى لا أبا لكم لا يلفينكم فى سوأة عمر (١)

وذلك لأنهم قد علموا أنهم لو لم يكرروا الاسم كان الأول نصبا ، فلما كرروا الاسم توكيدا تركوا الأول على الذى كان يكون عليه لو لم يكرروا » (٢) .

فكان الأصل : يا تيم عدى بنصب تيم لأنه مضاف ، ثم كرروا تيما تأكيدا للأول ، أما كيف اعتبر الاسمان كالاسم الواحد ، فهو ما يذهب إليه « الخليل » من « أن قولهم :

يا طلحة أقبل

يشبه :

يا تيم تيم عدى

من قبل أنهم قد علموا أنهم لو لم يجيئوا بالهاء لكان آخر الاسم مفتوحا ، فلما ألحقوا الهاء تركوا الاسم على حاله التى كان عليها قبل أن يلحقوا الهاء . وقال النابغة :

كلينى لهم يا أميمة ناصب وليل أقاسيه بطىء الكواكب

فقد أقحم الهاء بعد حذفها ضرورة ، فترك المنادى على حاله قبل الهاء ، والقياس بناؤه على الضم بعد لحاق الهاء ، فتيم تيم صار اسما واحدا ،

---

(١) الكتاب جـ٢/٢٠٥

(٢) الكتاب جـ٢/٢٠٦

وكان الثانى بمنزلة الهاء ، فى طلحة ، تحذف مرة ، ويجاء بها أخرى ؛ والرفع فى طلحة ويا تيم تيم هو القياس » (١) •

مرة أخرى ينزل « الخليل » الاسم المركب منزلة تاء التـأنيث مما هى فيه ؛ فالعلاقة بين الاسمين اللذين صارا كالاسم الواحد تشبه علاقة الاسم بحرف من حروفه ، وهذا يدل على شدة التداخلوالاتصال•

وقد ينتهى المنادى بفتحة بدلا من انتهائه بياء المتكلم ، فأنت إذا أضفت المنادى إلى نفسك لا تثبت « ياء الإضافة مع النداء كما لم يثبت التنوين فى المفرد ؛ لأن ياء الإضافة فى الاسم بمنزلة التنوين ؛ لأنها بدل التنـــوين • فحـــذف وترك آخـــر الاسم جرا لفيصل بين الإضافة وغيرها ، قال تعـــالى :

« يا عبـــاد فاتقون » (٢،٣)

وبعض العرب يضمون بعد حذف الياء فيقولون : يارب ، وبعضهم يبقون الياء فيقولون : يا ربى ، وكان « أبو عمرو » يقول : يا عبادى فاتقون ، وقد يبدلون مكان الياء ألفا لأنها أخف ، وذلك قولك :

يا ربا تجاوز عنـــا

فإذا وقفت قلت : يا رباه ، وحدث « يونس » أن بعض العرب يقول :

يا أم لا تفعلى

بفتـــح الميـــم (٤) •

والفتح أيضا نجده نهـــاية للمنادى المضاف إلى مضـــاف إلى ياء المتكلم ، وياء المتكلم إما أن تثبت هنا ، وإما أن تحذف ، ويفتح المضاف إليها ، فقد يقال :

---

(١) الكتاب جـ٢/٢٠٧ ، ٢٠٨
(٢) الزمر ١٦
(٣) الكتاب جـ٢/٢٠٩
(٤) الكتاب جـ٢/٢١٠ — ٢١٣

يا بن أمى أو يا بن أم

يا بن عمى أو يا بن عم

جعلوا ذلك بمنزلة الاسم الواحد ، وهذا — الأخير — أكثر فى كلامهم مـن الأول (١) .

كذلك نجد الفتح فى نداء الأسماء المختومة بتاء التأنيث ، سـواء كانت اسما خاصا ، أو اسما عاما مكونا من ثلاثة أحرف أو أكثر ، فيقال فى جارية : يا جارى ، بحذف التاء وفتح الياء ، وفى سلمة يا سلم بفتح الميم وحذف التاء ، وفى شاة يا شا ، وفى ثبة يا ثب ، فالأكثر فى كلام العرب الاستغناء عن الهاء — كما قال سيبويه — ، وبعضهم يثبت الهاء بفتح فيقول : يا سلمة بفتح الهاء وقد ذكر « سيبويه » لهذا أمثلة أخرى كثـيرة (٢) .

وهكذا يكون فتح المنادى سمة غالبة فى هذا الباب ، وهى فى كثير من الأمثلة ترد إلى تركيب اسمين ، وجعلهما معا كالاسم الواحد .

أنتقل الآن إلى حديث موجز عن لا النافية للجنس كما عرضـه سيبويه مباشرة بعد حديثه عن باب النداء ، ما يؤذن بوجود شبه بين البـابين .

مشابهـات :

كان « سيبويه » مدركا للشبه بين البابين ، فبعد أن ساق وجوها من التغييرات الموجودة فى بابى النداء ولا ، يقول : « فالنفى فى موضع تخفيف ، كما أن النداء فى موضع تخفيف ، فمن ثم جاء فيه مثل ما جاء فى النـداء (٣) .

ومما ساقه « سيبويه » للتدليل على المساواة بين البابين أن التنوين يحذف من قولك :

---

(١) الكتاب جـ٢/٢١٤

(٢) الكتاب جـ٢/٢٤١ — ٢٤٥

(٣) الكتاب جـ٢/٢٧٨

لا أبالك

كما يحذفونه من :

لا أباك

لأنهم لو لم يجيئوا باللام لكان ساقطا ، فلما جاءوا بلام الإضافة تركوا الاسم على حاله قبل أن تجيء اللام ؛ إذ كان المعنى واحدا ، وصارت اللام بمنزلة الاسم الذى ثنى به فى النداء ، ولم يغيروا الأول عن حاله قبل أن تجيء به ، وذلك قولك :

يا تيم تيم عـــدى

وبمنزلة الهاء إذا لحقت « طلحة » فى النداء ، ولم يغيروا آخر « طلحة » عما كان عليه قبل أن تلحق ، وصارت اللام من الاسم بمنزلة الهاء من طلحة ، لا تغير الاسم عن حاله قبل أن تلحق ، كما لا تغير الهاء الاسم عن حاله قبل أن تلحق ، فالنفى فى موضع تخفيف ، كما أن النداء فى موضع تخفيف ، فمن ثم جاء فيه مثل ما جاء فى النداء (١) .

ويفرق « سيبويه » بين اللام وغيرها من حــروف الجر ، فيقول ملحقا ما فى باب لا بما فى باب النداء ، ومفرقا بين اللام وفى : « وإنما صارت الأسماء حين وليت لك بمنزلة المضاف ؛ لأنهم كأنهم ألحقوا اللام بعد اسم كان مضافا ، كما أنك حين قلت :

يا تيم تيم عــدى

فإنما ألحقت الاسم اسما كان مضافا ، ولم يغير الثانى المعنى ، كما أن اللام لم تغير معنى : لا أباك . وإذا قلت :

لا أب فيها

فليست « فى » من الحروف التى إذا لحقت بعد مضاف لم تغير المعنى الذى كان قبل أن تلحق (٢) .

ويقول عما سماه النحويون من بعده بالشبيه بالمضاف : « هــذا

---

(١) الكتاب جـ٢/٢٧٧ ، ٢٧٨ ، ٢٨٣

(٢) الكتاب جـ٢/٢٨٤

باب ما يثبت فيه التنوين من الأسماء المنفية ، وذلك من قبل أن التنوين لم يصر منتهى الاسم ، فصار كأنه حرف قبل آخر الاسم ، وإنما يحذف فى النفى والنداء منتهى الاسم وهو قولك :

لا خيرا منه لك ، لا حسنا وجهه لك ، لا ضاربا زيدا لك

لأن ما بعد حسن وضارب وخير ، صار من تمام الاسم ، فقبح عندهم أن يحذفوا قبل أن ينتهوا إلى منتهى الاسم ؛ لأن الحذف فى النفى فى أواخر الأسماء . ومثل ذلك قولك :

لا عشرين درهمـا لك (١)

وصار التنوين كأنه زيادة فى الاسم قبل آخره ، نحو واو مضروب وألف ضارب ، فنونت كما نونت فى النداء كل شىء صار منتهى الاسم فيـه ما بعده ، وليس منه ، فنون فى هذا ما نونته فى النداء ، مما ذكرت لك إلا النكرة ، فإن النكرة فى هذا الباب بمنزلة المعرفة فى النداء ، ولاتعمل « لا » إلا فى النكرة تجعل معها بمنزلة خمسة عشر (٢) .

فما بعد خير ، وحسن ، وضارب متعلق به ، يتم به المعنى ، والمعنى يحتم وجود المتعلق وما تعلق به معا . فالتنوين فى الاسم المنصوب أصبح كحرف هجائى يدخل فى نسيج كلمة من الكلمات ، واسم « لا » من هذه الناحية يشبه المنادى فيما لو قلت :

يا حسنا وجهه أقبل

فالمنون هنا منون هناك ، والعكس بالعكس ، إلا أن المبنى هنـا نكرة والمبنى هناك معرفة .

ثم يرى « سيبويه » أن التنوين يحمل معنى مخالفا لمعنى البناء ، فيقول نقلاً عن « الخليل » : « كذلك :

لا آمرا بالمعروف لك

إذا جعلت بالمعروف من تمام الاسم ، وجعلته متصلا به كأنك قلت :

---

(١) الكتاب جـ٢/٢٨٧
(٢) الكتاب جـ٢/٢٨٨

لا آمر معروفا لك

وإن قلت :

لا آمر بمعروف لك

فكأنك جئت بمعروف بعد ما بنيت على الأول كلاما ، وإن شئت قلت :

لا آمرا يوم الجمعة

إذا نفيت الآمرين يوم الجمعة لا من سواهم من الآمرين ، فإذا قلت :

لا آمر يوم الجمعة

فأنت تنفى الآمرين كلهم ثم أعلمت فى أى حين (١) .

فالتعلق بالجر فى : لا آمرا بالمعروف يعادل تعلقا بالنصب ، إذ المعنى : لا آمرا معروفا ، وهذه موازاة فى التركيب قابلتنا كثيرا من قبل.

والفرق بين الاسم منونا وبينه مبنيا أن النفى فى الثانى عام شامل، والنفى فى الأول لا يعم .

وهكذا لا ينى «سيبويه» أن يذكر وجوه الشبه بين تركيب لا النافية للجنس ، وتركيب النداء .

والحق أن الصورة فى ذهنه كانت شاملة ، وحوت ألوانا تركيبية كثيرة أشرت إليها من قبل ، وأشار إليها « سيبويه » أيضا خلال حديثه عن لا النافية للجنس « فلا لا تعمل إلا فى نكرة كما أن « رب » لا تعمل إلا فى نكرة ، وكما أن « كم » لا تعمل فى الخبر والاستفهام إلا فى النكرة (٢) .

كما يقول : « وأعلم أن كل شىء حسن لك أن تعمل فيه « رب » حسن لك أن تعمل فيه « لا » .. وسألت الخليل عن قول العرب :

ولا سيما زيد

فزعم أنه مثل قولك :

ولا مثل زيد

و « ما » لغو ؛ فسى فى هذا الموضع بمنزلة مثل ؛ فمن ثم عملت فيه لا ، كما تعمل « رب » فى مثل ، وذلك قولك :

---

(١) الكتاب جـ٢/٢٨٧ ، ٢٨٨
(٢) الكتاب جـ٢/٢٧٤

رب مثـــل زيد

وقال أبو محجن الثقفى :

يا رب مثلك فى النساء غريرة بيضاء قد متعتها بطلاق

فسيبويه يجمع بين كم ، ورب ، ولا ، وإن ، وخمسة عشر والنـــداء فى تناول واحد ، وتصور واحد •

والشبه بين « لا » و « رب » فى دخولهما على نكرة ، يتضح فى عطفك على ما جاء بعدهما ، فإذا عطف على اسم « لا » اسم هو معرفة، فإنه لا يعطف على اللفظ ، وإنما يعطف على المحل أو الموضع ، فمن ذلك قولك :

لا غلام لك ولا العباس

فإن قلت : أحمله على « لا » ؟ فإنه ينبغى لك أن تقول :

رب غلام لك والعباس

لكن هذا لا يجوز ؛ ولا بد أن تحمل المعرفة على الموضع ؛ لأنه لا يجوز للا أن تعمل فى معرفة ، كما لا يجوز ذاك لرب (١) •

لا + اسم + خبر = مبتدأ + خبر :

لأذهب الآن إلى بعض مما قاله « سيبويه » عن نحو لا النافيـــة للجنس فى ضوء ما سبق ، واضعا فى الاعتبار الموازاة التركيبية بين تركيبها وتركيب جملة المبتدأ والخبر؛لثبات النسبة بين كلمات التركيبين•

يشير « سيبويه » إلى فكرة تركيب لا مع اسمها بقوله :«ولا تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين ، ونصبها لما بعدها ، كنصب « إن » لمـــا بعدها ، وترك التنوين لما تعمل فيه لازم ؛ لأنها جعلت وما عملت فيـــه بمنزلة اسم واحد نحو خمسة عشر »(٢) •

وهذا التركيب مسألة لفظية فقط يشبه التركيب فى « يابن أم » فهى مثلها فى اللفظ ، وفى أن الأول عامل فى الآخر »(٣) •

---

(١) الكتاب جـ٢/٣٠٠
(٢) الكتاب جـ٢/٢٧٤
(٣) الكتاب جـ٢/٢٧٥

وكأن الفتحة فى هذه التراكيب واحـــدة :

إن محمدا ، لا رجل ، يا بن أم ، خمسة عشر

ولا وما عملت فيه فى موضع ابتداء ، كما أنك إذا قلت :

هل من رجـــــل

فالكلام بمنزلة اسم مرفوع مبتدأ ، وكذلك :

ما من رجـــــل (١)

فالتراكيب :

لا رجل هنا ، هل من رجل هنا ؟ ، ما من رجل هنا

فيها ما أسميه بالمبتدأ المركب ، لأن المبتدأ هنا عبارة عن :

لا + اسم ، من + اسم

والدليل على أن : لا رجل فى موضع اسم مبتدأ ، وما من رجل فى موضع اسم مبتدأ فى لغة بنى تميم قول العرب من أهل الحجاز :

لا رجـــل أفضـــل منك

وأخبرنا « يونس » أن من العرب من يقول :

ما من رجل أفضل منك ، هل من رجل خير منك

كأنه قال :

ما رجل أفضل منك ، هل رجل خير منك (٢) •

ومن الواضح أن « سيبويه » يعادل بين المبتدأ المركب ، والمبتدأ البسيط ؛ لأنه يحول لا + اسم ، من + الاسم إلى مبتدأ مرفوع •

وهذا دليل الموازاة بين التراكيب،فما بدا منصوبا بعد لا، ومجرورا بعد من يوازى المرفوع ، وهذا هو عصب هذا البحث المؤسس على فكرة القرابة بين التراكيب عن طريق النسبة والروح لا عن طريق الشـــكل والظـــاهر •

لوازم التركيب :

ويستلزم تركيب لا مع الاسم ، أو من مع الاسم ، أو خمسة مع

---

(١) الكتاب جـ٢/٢٧٥

(٢) الكتاب جـ٢/٢٧٦

عشر « آنك لا تفصل بين لا والمنفى ، كما لا تفصل بين من وما تعمل فيه ، فلا يجوز لك أن تقول :

لا فيهـا رجـل

كما أنه لا يجوز لك أن تقول فى الذى هو جوابه :

هل من فيهـا رجـل

ومع ذلك أنهم جعلوا « لا » وما بعدها بمنزلة خمسة عشر ، فقبح أن يفصلوا بينهما عندهم ، كما لا يجوز أن يفصلوا بين خمسـة وعشر بشىء من الكلام لأنهـا شبهة بها » (١) .

كذلك يستلزم تركب « لا » مع الاسم أن يتصل بها مباشرة ، ولذلك لا تركب مع المعطوف على اسمها ، فإذا قلت :

لا غلام وجارية فيهـا

تنصب كلمة « جارية » ؛ لأن « لا » إنما تجعل وما تعمل فيه اسمـا واحدا ، إذا كانت إلى جنب الاسم .. قال الشاعر :

فلا أب وابنا مثل مروان وابنه إذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا (٢)

فقد عطف « ابن » بالتنوين على اسم لا ؛ لأن المعطوف لا يجعل وما بعده بمنزلة اسم واحد ؛ لأنهما مع حرف العطف ثلاثة أشيـاء ، والثلاثة لا تجعل اسما واحدا .

وشبيه بهذا أن جملة « لا » قد تمتد بوصف واحد ، فيجوز فى الوصف البناء على الفتح ، والنصب مع التنوين ، وقد تمتد بأكثر من وصفين ، فلا يجوز فى الوصف الثانى إلا النصب مع التنوين ، وهكذا الحال فيما لو كرر الاسم فصار وصفا تقول :

لا غلام ظريف لك	لا غلام ظريفـا لك
لا غلام ظريف عاقلا لك	لا غلام ظريفا عاقلا لك
لا ماء ماء باردا عندك	لا ماء ماء باردا عندك

« فأما الذين نونوا ، فإنهم جعلوا الاسم ولا بمنزلة اسم واحد ،

---

(١) الكتاب جـ٢/٢٧٦
(٢) الكتاب جـ٢/٢٨٤

وجعلوا صفة المنصوب فى هذا الموضع بمنزلته فى غير النفى،وأما الذين لم ينونوا ، فإنهم جعلوا الموصوف والوصف بمنزلة اسم واحد .. فإذا عددت الوصف فأنت فى الأول بالخيار ، ولا يكون الثانى إلا منونا من قبل أنه لا تكون ثلاثة أشياء منفصلة بمنزلة اسم واحد .. وإن كررت الاسم فصار وصفا ، فأنت فيه بالخيار .. ولا يكون « باردا »إلا منونا؛ لأنه وصف ثان (١) .

كذا يجب التنوين إذا فصل بين الموصوف والصفة فى نحو :

لا رجل اليوم ظريفا ، لا رجل فيها عاقلا

« من قبل أنه لا يجوز لك أن تجعل الاسم والصفة بمنزلة اسم واحد ، وقد فصلت بينهما ، كما أنه لا يجوز لك أن تفصل بين عشر وخمسة فى خمسة عشر (٢) .

ومن الواضح أن وصف اسم لا المضاف لا يكون إلا منونا ؛ لأنه غير مركب مع « لا » تركيب خمسة عشر ، تقول :

لا ماء سماء لك باردا (٣)

فاسم لا المضاف لم يسقط منه التنوين لتركبه معها ، بل لإضافته؛فيجب فى وصفه التنوين .

وإلى الوجهين السابقين : المتابعة فى البناء كلما أمكن التركيب ، والمتابعة بالنصب جوازا أو وجوبا ، تجوز المتابعة بالرفع حملا على موضع لا واسمها ومن ذلك قول ذى الرمة :

بها العين والآرام لا عد عندها ولا كرع إلا المغارات والربل

بتنوين كرع ورفعه .

وقال رجل من بنى مذحج :

هـذا لعمركم الصغار بعينه لا أم لى إن كان ذاك ولا أب (٤)

---

(١) الكتاب جـ٢/٢٨٩
(٢) الكتاب جـ٢/٢٩٠
(٣) الكتاب جـ٢/٢٩١
(٤) الكتاب جـ٢/٢٩١

برفع « أب » . ومن ذلك أيضا قول العرب :

لا مال له قليل ولا كثير

رفعوه على الموضـــع (١) .

والإتباع على الموضع يعكس فكرة تركب « لا » مع اسمهـــا وصيرورتهما معا كالاسم الواحد . ومن هنا يقول « الخليل » رحمه الله مشيرا إلى ما أسميته الموازاة فى التراكيب :

« يدلك على أن « لا رجل » فى موضع اسم مبتدأ مرفوع قولك : لا رجل أفضل منك ، كأنك قلت : زيد أفضل منك ، ومثل ذلك : بحسبك قول السوء ، كأنك قلت : حسبك قول السوء » (٢) .

وأيا ما كان الوجه الذى تأتى عليه المتابعة ، فالأمر مرده إلى المعنى واستقامة الكلام ، فالوصف فى قول « جرير » :

يا صاحبى دنا الرواح فسيرا   لا كالعشية زائرا ومزورا

لا يكون إلا نصبا ، من قبل أن العشية ليست بالزائر ، وإنما أراد : لا أرى كالعشية زائرا ، كما تقول : ما رأيت كاليوم رجلا » (٣) .

فالعشية لا توصف بكونها زائرة ؛ ولذلك نصب الوصف بإضمار فعل ، والجملة كلها فعلية على هذا التقدير .

وحين يتعذر تركيب لا مع اسمها ، لا تعمل ، وأحيانا يجب تكرارها ، يحدث هذا — مثلا — إذا فصلت بين « لا » والاسم بحشو كما فى قوله تعـــالى :

« لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون » (٤،٥) .

فلا هنا يجب تكرارها ، وهى هنا عاملة عمل « ليس » مثلها مثـــل « لا » فى قوله تعالى :

---

(١) الكتاب جـ٢/٢٩٢
(٢) الكتاب جـ٢/٢٩٣
(٣) الكتاب جـ٢/٢٩٣
(٤) الصافات ٤٧
(٥) الكتاب جـ٢/٢٩٩

« لا خوف عليهم ولا هم يحزنون » (١)

ومن الطريف أن النحويين افترضوا للا النافية تركيبا عميقا ، ذهبوا فيه إلى أن تركيب « لا » يعتبر فى الحقيقة كأنه إجابة عن سؤال فلا العاملة عمل « إن » إجابة عن سؤال :

هل من عبـــد ؟

بقولك : لا رجل هنـــا .

والعاملة عمل ليس إجابة عن سؤال :

أغلام عندك أم جارية

بقولك :

لا غلام عنـــدى ولا جارية

أو سؤال :

أعنـــدك رجـــل أم امرأة ؟ بقولك :

لا عندى رجل ولا امرأة .

« ولا يجوز لك إلا أن تعيد لا الثانية من قبل أنه جواب لقوله :

أغلام عندك أم جارية ؟

إذا ادعيت أن أحدهما عنده ، ولا يحسن إلا أن تعيد لا ، كما أنه لا يحسن إذا أردت المعنى الذى تكون فيه « أم » إلا أن تذكرها مع اسم بعدها . وإذا قال :

لا غــــلام

فإنما هى جواب لقوله :

هـــل من غـــلام ؟

وعملت « لا فيما بعدها ، وإن كان فى موضع ابتداء ، كما عملت « من » فى الكلام ، وإن كان فى موضع ابتداء » (٢) .

والموازاة التركيبية بين السؤال المفترض وجوابه واضحة ، فكما يجب إعادة ذكر الاسم بعد « أم » فى السؤال ، يجب كذلك إعادة «لا»

---

(١) يونس ٦٢
(٢) الكتاب جـ٢/٢٩٥

بعد اسم بعدها ، وكما أن « من » والاسم بعدها فى السؤال مركبان معا فى موضع ابتداء ، فإن « لا » والاسم بعدها فى موضع ابتداء كذلك .

والفرق الأساسى بين نوعى « لا » أن العاملة عمل ليس لا تركب مع اسمها ، أما العاملة عمل « إن » فتركب مع اسمها ، « ولم تجعل لا التى كليس مع ما بعدها كاسم واحد ؛ لئلا يكون الرافع كالناصب (١) .

وكأن مسألة افتراض تركب لا مع اسمها سمة تركيبية تفرق بينها فى تركيب ، وبينها فى تركيب آخر ، ويلاحظ هذا التركيب أيضا فى أمثلة أخرى غير ما نحن بصدده . يقول سيبويين :

« واعلم أن « لا » قد تكون فى بعض المواضع بمنزلة اسم واحد هى والمضاف إليه [ليس معه شىء] ، وذلك نحو قولك :

أخذته بلا ذنب ، أخذته بلا شىء ، غضبت من لا شىء ، ذهبت بلا عتاد .

والمعنى :

أخذته بغير ذنب ، .. بغير شىء ، .. من غير شىء ، ..بغير عتاد وتقول للرجل :

أجئتنا بغير شىء

أى : رائقـــا (٢) .

فلا بمعنى غير ، ومعنى المثال الأخير :

أجئتنا خاليا من شىء معك

وهذا معنى قوله : رائقـــا ؛ لأن الرائق الخالى (٣) .

وتقول إذ قللت الشىء ، أو صغرت أمره :

ما كان إلا كلا شىء

إنك ولا شيئا سواء

ومن هذا النحو قول الشاعر ، وهو أبو الطفيل :

---

(١) الكتاب جـ٢/٣٠٠

(٢) الكتاب جـ٢/٣٠٢

(٣) الكتاب جـ٢/٣٠٢

تركتني حين لا مال أعيش به   وحين جن زمان الناس أو كلبا

والرفع عربي ، على قول العجـــاج :

والله لولا أن تحسن الطبخ   بي الجحيم حين لا مستصرخ

والنصب أجـــود وأكثر (١) .

ومن الواضح أن الاسم بعد لا في هذه التراكيب قد يجربالإضافة، وقد ينصب عطفا على منصوب ، وقد يرفع على إلغاء الإضافة واعتبـــار « لا » بمعنى ليس ، وقد يبنى على الفتح كما في قول العجاج :

حنت قلوصي حين لا حين محن (٢)

وخبر لا محذوف في هذه الحال .

ويفترض « سيبويه » والنحويون في « لا » هذه ما افترضوها في نوعي لا السابقين من أنها جواب عن سؤال ، ولذلك يقبح أن تقول :

مررت برجل لا فارس

حتى تقول : لا فارس ولا شجاع

ومثـــل ذلك :

هـــذا زيد لا فارســا

لا يحسن حتى تقول : .. لا فارسا ولا شجاعا

وذلك أنه جواب لمن قال ، أو لمن تجعله ممن قال :

أبرجل شجاع مررت أم بفارس ؟

وكقوله :

أفارس زيد أم شجاع ؟

وقد يجوز على ضعفه في الشعر ، قال رجل من بني سلول :

وأنت امرؤ منـــا خلقت لغيرنا   حياتك لا نفع وموتك فاجع(٣)

ولعل ما سوغ عدم التكرير في هذا الشاهد ، أن هناك ما يقوم مقام

---

(١) الكتاب جـ٢/٣٠٣ ، ٣٠٤ ؛ الأمالي جـ١/١٩٣

(٢) الكتاب جـ٢/٣٠٤

(٣) الكتاب جـ٢/٣٠٥

التكرير فى المعنى ؛ لأنه حين قال : « وموتك فاجع » دل على أن حياته لا تضر ، وإنما تضر وفاته •

وما يجوز فى الصفات يكون فى الأخبار ، فتقول :

زيد لا فارس ولا شجاع

حيث يعتبر « لا فارس » خبرا مركبا ، « ولا شجاع » خبرا معطوفا عليه ، والعطف هنا فى حكم الوجوب ؛ لأن مثل هذه الجملة تقف إجابة عن سؤال :

أزيد فارس أم شجاع

وهكذا ، يتوصل النحاة العرب إلى طريقة مبتكرة لتصحيح الأمثلة، والتصحيح هنا ينبع من داخل التراكيب وروحها وذاتيتها ، ويصدر عن منطقها الخاص بها ، لا عن أى منطق آخر قاعدى أو غيره • وهذا المنطق يفترض للتراكيب عمقا يتحكم فيها •

وينتهى بهذا الحديث عن لا النافية للجنس ، كما عرضها سيبويه• ومن الواضح أن عصب نحو هذا الأداة قائم على فكرة تركبها مع اسمها، وتشكيلهما معا وحدة كلامية واحدة ، فهى بهذا تشبه « إن » • وهذا هو المبرر المنهجى الذى جعل سيبويه يتحدث عنها فى سياق حديثه عن كم وأخواتها ، وإن وأخواتها ؛ والنداء ، ففى كل هذه التراكيب نلحظ فكرة التداخل بين العناصر ، وما يستلزمه هذا من بناء على الفتح ، أو نصب مع التنوين عند تعذر البناء •

ولم يشك أحد من النحويين فى أن جملة لا ، وجملة إن اسمية توازى جملة المبتدأ والخبر • وكانت هذه الموازاة مجمعا عليها •

أما جملة كان وكاد فقد سبب جانب الفعلية فى هذين البابين كثيرا من الجدل حول الانتماء التركيبى لهما ، وهو ما فرغنا منه فى حينه وانتهيت هناك إلى أن الشكل التركيبى وإن جعل هذه الجمل تنتمى إلى الجملة الفعلية ، فإن النسبة الثابتة بين ركنيها الأساسيين هى نسبة

ما بين المبتدأ والخبر ، وهذا ما أسميته ثبات النسبة مع تغير الحالة الإعرابية ، وهو نوع من التوازى والتقابل بين التراكيب .

إلا أن « الرضى » بشرحه حقيقة العلاقة بين العناصر المفردة لجملتى كان وكاد ، انتهى بهما على أنهما فى الحقيقة جمل فعلية . وهو الأمر الذى قام به مع ظن وأخواتها ، وقد سبق حديث عنها من قبل .

* * *

وهنا ينتهى ما جاد به القلم وسمح به الجهد ، وفتح الله به من حديث عن الإعراب والتركيب فى ضوء من تعرف على روح تراكيب العربية وتراكيبها الداخلية . وهو الأمر الذى رآه كاتب هذه لسطور ضرورة منهجية فى سبيل العرض الأمين لتراثنا الفكرى النحوى ، فإن النحويين العرب ، لا سيما المبكرين منهم ، لم يقفوا قط عند وصف الأبعاد الشكلية لتراكيب اللغة ، بل ضموا إلى هذا استكناها لأسرارها ، وغوصا وراء أعماقها .

وكانت فكرة الموازاة والمقابلة بين التراكيب سائدة منتشرة فى تحليلاتهم ، فتمكنوا بذلك من عقد أواصر القربى « النسبية » بين المتباعدات « الشكلية » .

وهم فى رصدهم الأمين للسمات الشكلية ، وتقريبهم للمتباعدات استنادا إلى روح التراكيب ، ونسبة ما بينها ، أبرزوا شخصية اللغة وذاتيتها ، التى لا تتغير ، أو تتلون نسبة ما بين عناصرها المفردة وتراكيبها ، مع تحور الأشكال وتلون الظواهر .

* * *

وهنا آمل أن يعيد بعض المعاصرين من المشتغلين بالدراسات اللغوية العربية النظر فى موقفهم من التراث النحوى ؛ فقد رموه كثيرا بالشكلية، والتعبد بفكرة العامل .. وبتهم أخرى ، أبسط ما يقال فيها أنها صادرة

عن قراءاتهم النحو العربى فى كتب النحو التعليمية ، وتقصــيرهم فى الرجوع إلى مصادره الأولى •

والله أسأل أن يهدينا سواء الصراط ، ومن يهد الله فهو المهتدى •

محمود شرف الدين

إســلام أباد

باكســتان

مايو ١٩٨٤

ثبت المراجـــع

أولا : القــرآن الــكريم

ثانيــا : المصـــادر النحــوية

١ — ابن جنى ، أبو الفتح عثمان بن جنى — ٣٢٢—٣٩٢ هـ
الخصـــائص — القـــاهرة ١٩٥٥

٢ — ابن الشجرى ، هبة الله بن على الحسنى — —٥٤٢ هـ
الأمالى الشـــجرية — بيروت د.ت

٣ — ابن قيم ، محمد بن أبى بكر عبد الله بن قيم الجوزية — ٦٩١—٧٥١ هـ
الفـــوائد المشـــوق — باكستان ١٩٧٣

٤ — ابن مالك ، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله — ٦٠٠—٦٧٢ هـ
تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد — القـــاهرة ١٩٦٧

٥ — ابن هشام ، جمال الدين محمد عبد الله بن يوسف — ٧٦١—٨٠٧ هـ
مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب — القـــاهرة ١٩٢٨

٦ — ابن يعيش ، أبو البقاء يعيش بن على — ٥٥٦—٦٤٣ هـ
شرح المفصـــل — القـــاهرة د.ت

٧ — الرضى ، محمـــد بن الحسن
شرح الـــكافية — حيدر أباد د.ت

٨ — الزبيدى ، أبو بكر محمد بن الحسن — ٣٧٩ هـ
الواضح فى علم العربية — القـــاهرة ١٩٧٥

٩ — الزجاج ، أبو اسحاق ابراهيم بن السرى بن سهل — ٣١٦ هـ
إعراب القـــرآن — القـــاهرة ١٩٦٥

١٠— سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر — ١٨٠ هـ
الـــكتاب — القـــاهرة ١٩٦٦

١١— السيوطى ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر — ٩١١ هـ
همـــع الهـــوامع — القـــاهرة ١٩٠٩

١٢— العكبرى ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين — ٦١٦ هـ
التبيان فى إعراب القـــرآن — القـــاهرة د.ت

١٣— الفراء ، أبو زكريا يحيى بن زياد — ٢٠٧ هـ
معـــانى القـــرآن — القـــاهرة ١٩٧٣

١٤— القيس ، أبو محمد مكى بن ابى طالب — ٣٥٥—٤٣٧ هـ
الكشف عن وجوه القراءات السبع — دمشـــق ١٩٧٤

١٥– المبـــرد ، ابو العباس محمد بن يزيد ٢١٠–٢٨٥ هـ
المقتضـــــب القـــاهرة ١٩٦٨

ثالثا : المراجـــع النحـــوية

١ – أحمـــد زكى صفوت
الـــكامل القـــاهرة ١٩٦٣

٢ – امين الســـيد
فى عـــلم النحـــو القـــاهرة ١٩٧٢

٣ – عبـــاس حسن ١٣٩٩ هـ
النحـــو الـــوافى القـــاهرة ١٩٦٦

٤ – محمـــود شرف الدين
جملة الفاعل بين الكم والكيف القـــاهرة ١٩٨٠
الفعليـــــات القـــاهرة ١٩٨٠

تصـــــويب

الصفحة	السطر	الكلمة صحيحة	الصفحة	السطر	الكلمة صحيحة
٢١	٢٢	المكارة	٢٣٠	٦	إذا
٢١	٢٣	ذكر	٢٤٤	١٦	وقال
٢٢	١٠	لأن	٢٥٠	١٩	تفقات
٢٢	١٨	تدلنا	٢٨٢	١٥	رابط
٢٢	٢٢	فذكره	٢٨٣	٤	الخيار
٢٣	٥	ففى	٢٨٦	١٤	لتقويه
٧١	١٣	من	٢٨٦	١٤	كاسمى
٨١	١١	فى	٢٨٩	١٩	النحويون
٨٢	٢١	فمضى	٢٩٤	٩	يشبه
٨٦	١٧	موضعا	٢٩٥	١	شأنها
٩٥	٢	بهذا	٣٠١	١٤	درستويه
٩٨	١٩	مختصا	٣١٣	١١	تعذر
١٠١	١٦	قد	٣١٤	٢٣	أتى
١٠٩	١	مضارعا	٣١٨	٢٤	جرىء
١٠٩	١٩	فعدم	٣٢٢	٢٣	عند
١١٠	١٨	الآلات	٣٢٣	٢٤	النحويون
١١٦	١٢	مقدما	٣٣١	١٥	جدا
١٢٧	٢	وبعدها	٣٣٢	٢١	حرف
١٣٥	١٠	وكان	٣٣٣	١٩	و
١٥٠	٢٠	وبقول	٣٣٤	٢٠	فعلا
١٥٤	١٩	عناصر	٣٣٥	١٨	اضطر
١٦١	٢٠	منهما	٣٤٠	١٣	و
١٦١	١٠	مضمرة	٣٤٤	١٦	مناسبة
١٧٣	١٨	تعقلون	٣٥٣	١٧	الثلاثة
١٨٠	٦	صهبة	٣٦٣	٢٣	بمدة
١٨٠	٦	متعيس	٣٧٥	١٨	افعال

الصفحة	السطر	الكلمة صحيحة	الصفحة	السطر	الكلمة صحيحة
٣٨٢	٢	والاختيار	٤٣٧	٧	التالى
٣٨٢	٧	فى	٤٤٤	٢١	الحرف
٣٨٧	٢٤	اخطا	٤٦٨	١٩	موضعين
٣٨٩	١٤	فاستصحبوا	٤٧٠	١	خير
٤٠١	١	المخاطب	٤٧٠	٥	النحويون
٤٠٣	٢٧	١٩٧٦	٤٧٠	٦	والخبر
٤٠٦	١٠	فى	٤٧٤	١٨	الفقعسى
٤١٤	١٩	ما	٤٩٢	١٨	مدجج
٤٢٤	١	الخبر			

المؤلـــف

اولا : كتــــب

١ ــ نقد ابن طباطبا بين الشكلية والفنية — كانو ، نيجيريا ١٩٧٥
٢ ــ المــركب الاســمى — مجمع اللغة العربية ، القاهرة ١٩٧٩
٣ ــ جملة الفاعل بين الكم والكيف — القاهرة ١٩٨٠
٤ ــ الفعليـــات — القاهرة ١٩٨٠

ثانيا : بحــوث ومقــالات

١ ــ النحو من القرآن الـــكريم — اللسان العربى ، الرباط ١٩٧٥
٢ ــ مبدأ تعدد الأنظمة فى التركيب — اللسان العربى ، الرباط ١٩٧٥
٣ ــ جملة الموقع النحوى الواحد عند « سيبويه »
اللسان العربى ، الرباط ١٩٧٦
٤ ــ عناية اللغويين العرب بدراسة التركيب اللسان العربى ، الرباط ١٩٧٦
٥ ــ كان بين ايدى النحويين — حولية دار العلوم ، القاهرة ١٩٧٦
٦ ــ مقدمة تاج العــروس — اللسان العربى ، الرباط ١٩٧٧
٧ ــ كم الجمــلة العــربية — حلقة الدراسات اللغوية ، القاهرة ١٩٧٧
٨ ــ بين ابن مالك فى الألفيــة
وابن مودى فى البحر المحيط — اللسان العربى ، الرباط ١٩٨٠

ثالثا : تحت الطبــع

١ ــ الثلاثنيات فى النحــو العربى
٢ ــ التقعيد النحوى بين السماع والقياس — (رسالة ماجستير)
٣ ــ وظيفة الأداة فى الجملة العربية — (رسالة دكتوراة)

رقم الايداع ٨٤/٤٥٧٦

دار مرجان للطباعة
٢١ شارع فوزي المتفرع من شارع المواردي بالقصر العيني
تليفون ٩٨٦٥٥٣٠